نهضة الأمم

الدليل في علم السياسة والاقتصاد

جميع الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي المؤلّف

نـهضة الأمم
الدليل في علم السياسة والاقتصاد

لإستئصال الفساد الإداري ولجم أورام الجبايات
الضريبية وقمع الفقر

تأليف

محمد ياسر الصبّان

واضع نظرية "التمويل بالنمو" لا بالعجز



الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

محمد ياسر الصبان: هاتف 00961 3 331523

بريد الالكتروني : yassersabban@hotmail.com

توزيع

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمرا - شارع اميل اده - بناية سلام - ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) - تلفاكس 791124 (01) بيروت - لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

http:// www.editionmajd.com

ISBN 978-614-417-221-6

الإهداء

إلى من وهبني كل شيء...

راجياً أن يلهمني نشر المعرفة والتراحم في الأرض...
متمنياً أن يجعل ما علمني في صحيفتي يوم العرض....

كلمة شكر

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً

عندما بدأت البحث والدراسة في موضوع المال وقيمته ومَنْ يسلب الثروة الكامنة فيه، وكيفية علاج الفساد والفقر والاستبداد السياسي عن طريق النظام النقدي، كنت أشعر بالوحدة، ويتملكني التعب من الجهد الذي أعانيه في محاولة شرح رأيي لأصدقاء كانوا يستاؤون من هذا المنحى في البحث وينصحونني بأن أعود إلى الواقع، لأن مجرد التفكير في محاربة الفقر والفساد هو في رأيهم وهمٌ وخروج عن المنطق السليم. وكنت كلما ابتعدت عن التفكير في هذه القضية الشائكة، يعيدني القدر اليها عن طريق صديق جديد يعيد إليّ الثقة بالنفس، ويصبح جزءاً من الملجأ الذي الوذ به عندما ينتابني التعب ويجتاحني القنوط.

هؤلاء الإخوة الذين أشعر بأنهم نعمة من الله، كان لهم كبير الفضل علي في إصدار هذا الكتاب، ومن حقّهم علي أن أوجه لهم الشكر من صميم القلب، وأبدأ بإخوتي في جمعية لقاء الكرامة الذين أصبحوا جزءاً من حياتي اليومية، كما اشكر الأستاذ "**مصطفى الحكيم**" رئيس حزب النجادة، الذي تبني نظرية "التمويل بالنمو". كما أشكر الأخ الدكتور "**موسى عمّار**" والأخ المهندس الاقتصادي الدكتور "**فضل الله سراج**" الذي أعلن على شاشة التلفزيون بأن للأزمة الاقتصادية اللبنانية حلاًّ واحداً هو "فكر الصبان". والشكر موصول أيضا للبروفيسور الدكتور **عبدو يبرودي** وهو الذي أوكلت إليه إدارة الجامعة اللبنانية رئاسة لجنة تقييم أساتذتها، فأكرمني وأعطى قيمة مضافة لهذا البحث غير الأكاديمي، والشكر موصول أيضاً للمهندس الحاج **ماهر الصقّال** الذي فاجأني منذ اللقاء الأول بحكمته واطلاعه على موضوع إصدار

النقد وأهميته وعواقبه، وهي حقيقة علمية غابت عن الكثير من أساتذة العلوم الاقتصادية والسياسية في لبنان والعالم.

أشكر الله الذي أنعم علي بكم، وأعتذر ممن لم أذكره وكان له فضل وغاب عن ذاكرتي، متمنياً أن نقدم جميعنا للإنسانية خيراً بالعلم والعمل، يليق بما وهبه الله "سبحانه وتعالى" لنا من حكمة.

محمد ياسر الصبان

مقدمة الدكتور الأستاذ عبده يبرودي

تُظهِر لنا المراحل المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجود اتجاه مستمر ومتزايد مع الوقت لدفع عملية النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية بتحريرها من جميع الحواجز التي تعترضها. فإذا كانت البلدان المتقدمة قد تمكنت من تحقيق تنمية اقتصادها وتحسين المستوى المعيشي لشعوبها، فإن البلدان المتخلفة والنامية لم تتمكن حتى اليوم من ذلك وبقيت شعوبها في أحوال معيشية متدنية.

في هذا الإطار يأتي الكتاب الذي أعده الباحث محمد ياسر الصبان بعنوان: نهضة الأمم الدليل في علم السياسة والاقتصاد لإستئصال الفساد الاداري ولجم أورام الجبايات الضريبية وقمع الفقر. إن موضوع كيفية التمويل أخذ بعداً دولياً منذ منتصف القرن الماضي، وبشكل خاص في أواخره. وأصبح موضوعاً عالمياً يشغل الرأي العام وحكومات الدول، متقدمة كانت أم متخلفة.

ينطلق هذا الكتاب من حقيقة أن علم هندسة إدارة المجتمعات أو علم السياسة ما زال علماً شديد التخلف، بما في ذلك المجتمعات الصناعية التي يعتقد البعض أنها متطورة سياسياً أو ديمقراطياً، والتي يسعى فيها أصحاب المصالح المالية للوصول إلى الحكم لتأمين مصالحهم على حساب الجميع بامتلاك المال والسلطة معاً.

يطرح المؤلف إشكالية موضوعه بشكل واضح ومحدد، ويحاول أن يعالجها بمختلف الطرق ووسائل التحليل، وهي تتمحور حول الأسئلة التالية:

I. ما هي نظرية التمويل بالنمو؟

II. ما هي العلاقة بين ضخ النقود وإصلاح الحكومات؟

III. كيف يمكن استخدام ضخ النقود كوسيلة ضريبية من دون الوقوع في فخ التضخم النقدي وسوء توزيع ثمرات النمو؟

ويطرح الكاتب السؤال التالي: "ماذا إذا لم يحصل النمو الاقتصادي وتسبب إصدار النقود بالتضخم النقدي وانخفاض سعر صرف العملة"؟

ويعتبر بأن هذه الحالة هي نتيجة فشل الإدارة السياسية في تحقيق النمو في المجتمعات التي تسوسها، ويخلص إلى القول بأن هذا هو الدليل على تخلفها. ويشدد الكاتب على أن تطبيق نظرية "التمويل بالنمو" ليس إصلاحاً اقتصادياً أو إدارياً أو سياسياً فقط، بل هو محاربة الفقر والبؤس اللذين تتسبب بهما سرقة ثروات الشعوب عن طريق توليد النقود الائتمانية بكميات ضخمة لا يتصورها أحد.

إن المنهجية التي اعتمدها الباحث في إعداد كتابه قد انطلقت من مراجعة المؤلفات والأبحاث المفيدة لمعطيات موضوع كتابه. كما أنها استندت إلى بعض التحليلات النوعية من خلال المعلومات التي تمكن الباحث من الحصول عليها. ومن الممكن الملاحظة أن المنهجية التي اتبعت تنطلق من أسلوب العرض وتكمل بأسلوب التحليل للمقارنة بين التجارب في بلدان عديدة والإفادة منها، وذلك بهدف إبراز رأي المؤلف والأفكار التي خلص إليها.

وقد ذكر الكاتب بأنه لم يستخدم في دراسته أسلوب البحث العلمي الكلاسيكي حيث تنتقل الفكرة الواحدة من كتاب إلى آخر وآخر دون تحليل أو تدقيق، فتأتي كتب البحث السياسي والاقتصادي متشابهة إلى حد كبير، وإنما ركّز على التحليل المنطقي والفيزيائي للوصول إلى أفكار علمية جديدة، تعيد تصويب مسار علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع.

استعمل الكاتب أسلوباً مبسطاً في التعبير واضحاً كل الوضوح، ولغة سهلة خالية من أي التباس لإيضاح ما يرمي إليه. ومن الملاحظ بأنه قام بمجهود كبير لبلورة أفكاره وجعلها متناسقة بهدف الوصول إلى عرض واضح للواقع وتحليله، كي يتمكن من استخلاص النتائج التي تتجاوب مع الطروحات الواردة في المقدمة.

ولا بد من الملاحظة إلى أن الكاتب قد تحرر من القيود التي تكبل الحرية في الأفكار وفي التعبير عن الرأي الجريء، وذلك في طرح إشكالية موضوعه التي عالجها من زاويته، وفي اختيار أبواب الموضوع وكيفية المعالجة بحيث تكوّن

الموضوع من جهده في الأفكار والمعطيات التي تمكن من جمعها، والتي تولدت أيضاً معه خلال المعالجة. ويجب أن لا ننسى أن هذا الكتاب هو كتاب الباحث في النهاية وليس كتاب الآخرين، وقد دوّن آراءه ولو خالف آراء البعض، ودعمها بالحجج والبراهين والأدلة المنطقية التي رآها مناسبة لموضوعه.

قبل الختام، لا بد من الاشارة إلى أن الكاتب قد اختار موضوعاً صعباً وشائكاً ومتشعباً يتطلب جدية كبيرة وصبراً متواصلاً. وقد فتش بجهد عن العناصر المكونة لموضوعه، وعن معطياته المبعثرة في العالم، فجمع شتاتها من المراجع المتوفرة، فاستعرضها وحلّلها وقيّمها، ثم انطلق من كل ذلك ليتقدم بطروحاته.

يشكل كتاب الباحث محمد ياسر الصبان مرجعاً جامعاً مهماً ومفيداً لكل باحث ومعني، لأنه يفتح نافذة جديدة على واقع التمويل بالنمو، "فضخ النقود هو كضخ المياه ولا نموّ بدونه، والمال هو السائل الحيوي الذي يجري في جسم المجتمع"، وقد أثبتت التجارب، كما يقول الكاتب، بأنه كان المقدمة الأولية لأي نمو اقتصادي وصناعي متميز بدءاً بالثورة الصناعية.

البروفيسور الدكتور عبده يبرودي

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

مقدمة الدكتور فضل الله سراج

انطلاقاً من المحبة التي بشّر بها الرسل والأنبياء عليهم السلام، إلى المحبة التي تتولد تلقائياً بين بني البشر، والتي ستعمّ إن شاء الله عند حدوث ثورة المفاهيم التي أطلقها المؤلف محمد ياسر الصبّان وأعطاها زخماً لا يوصف في شرح القوانين العلمية التي وجدت منذ بداية وعي الإنسان، ولكنها للأسف بقيت دونما شرح أو تفسير.

إن فكرة لا إنفاق حكومياً في أي اقتصاد سواء أكان متدهوراً أم مزدهراً، دون الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو في الانتاج، هي الأساس والجوهر لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة الفكر العلمي والسياسي لبعده الانساني.

بدايةً، إن هذا الكتاب المرجع والدليل في علم السياسة والاقتصاد والاصلاح الاداري تحت عنوان "التمويل بالنمو"، سيلغي مآسي الشعوب المغلوبة على أمرها وسيغير السياسات النقدية والمالية للحكومات، بل سيقضي على كل عجز مالي، حكومي وخاص. وسيعيد للنقد دوره في خدمة البشر وليس العكس، وذلك بعد استرداده لقوته الشرائية.

برأيي المتواضع، يجب أن يُدَرّس هذا الكتاب في الجامعات ويبحث بمحتواه في المراكز العلمية الرفيعة المستوى كافة، لأنه فتح جديد في بناء المعرفة للإنسانية جمعاء، والتي نقلها المؤلف من معرفة كامنة إلى معرفة ظاهرة، وهي مدرسة علمية فيزيائية تستحق فعلاً نيل أعلى مراتب الجوائز العالمية في الاقتصاد والسياسة، سواء كانت واقعية قابلة للتطبيق في أيامنا هذه، أم افتراضية يجب دراستها والبناء عليها لحل المشكل الاقتصادي في العالم، حيث عجزت المدارس الاقتصادية كافة عن حله، منذ المركنتيلية في القرون الوسطى حيث كان هدف الانتاج إغناء خزينة الملك، مروراً بالرأسمالية والاشتراكية، إلى عصر تكنولوجيا المعرفة. فهي تشكل انقلاباً جذرياً

في ادارة المجتمع على كافة المستويات. فهل من متفهمٍ لمبدأ إلغاء الجبايات الضريبية، وأن على الدولة أن تدفع للمواطن الدعم المالي اللازم بعد أن حصّلت منه الضريبة الأولى المتجسدة بالإصدارات النقدية؟ وكيف أن المجتمع يعطي الدولة مصاريفها الشفافة من إنتاجه الدائم والمتصاعد حيث لا سلطة للعمل المصرفي ولا أموال ائتمانية موازية يصدرها المصرف التجاري ويعبث في أمن الاقتصاد الوطني، حيث لا رقابة ولا من يراقبون، وآخر بدعة هي الأموال الإلكترونية، عنيت بذلك الاقتصاد الموازي الذي يفعّل الاقتصاد ولكن ثمرات النمو تذهب إلى المُرابين؟ فمنذ بداية الوعي الإنساني على الحقائق العلمية وتنظيم المجتمعات الإنسانية سواء من الفكر الديني الذي دعا إلى العدالة وتوزيع عادل للثروة، أم الفكر الوضعي الذي بناه البشر في خدمة السلطان المعلن والخفيّ على مرّ العصور وتوالي الحضارات والذي أثبت فشله عصراً بعد عصر.

إن الرؤية الإنسانية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد دون طبقية أو تفريق ديني ومذهبي، والتي حاولت تحقيقها الحضارات السابقة بنسب متفاوتة، أثبتت النتائجُ على أرض الواقع فشلها جميعاً. ولقد أتى الباحث محمد ياسر الصبّان إلى مفهوم العدالة بدءاً من الخبرات والتجارب السابقة للتطور التاريخي في الفكر الإنساني على نحو شامل متكامل وبنّاء، هدفه الأول والأخير القضاء على الفقر وأسبابه وهذا ما شرحه في كتابه الأول "شرارة الخلاص" من الفقر. وكذلك إعادة توزيع الثروة المادية والمعنوية، وذلك على نحو إنتاجي وبنّاء. وقد حدد الكاتب مكامن سيطرة الفكر والفعل الصهيوني على مفاتيح المعرفة في كافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية، وتغييب حقائقها منذ آلاف السنين، فطرح المؤلف الحلول المناسبة لاستعادة الحقوق، وحددها بمفهوم "التمويل بالنمو" المرتكز على إعطاء الانتاج الأولوية وإزالة المعوقات كافة لإنجاحه.

إن من يستوعب مشتملات هذا الكتاب في جوانبه النظرية والعملية كافة يرى بأم العين القداسة المطلوبة لبني البشر والتي تهدف إلى تحريرهم من العبودية لرأس المال وإلى إنقاذهم من استغلال الانسان للإنسان، ويهديهم إلى الفهم المعمق للفكر

الديني الانساني، ويلقي الضوء على شرح زكاة المال، أي النمو النوعي، وحول كيفية محاربة التضخم، أي ربا المال والنمو الكمّي، حيث يتركز رأس المال ويتمركز في أيدي القلّة المحتكرة للعبة تكاثر كمية المال.

إن فكر المؤلف النيّر يعيد للشعوب ثرواتها، ويؤمن لها الرفاهية والإزدهار والاستقرار، ويقضي قضاءً مبرماً على الفساد والسرقة ونهب الشعوب المستضعفة.

إنه الكتاب البرنامج لنهضة الأمم، وهو برنامج للحكومات ورؤساء الدول وقادة المجتمعات. وأرجو له التوفيق والقدرة على متابعة نضاله في تحقيق برنامجه الشامل المتكامل الذي يدعو إليه، فهو ثورة حقيقية في عالم الاقتصاد وفكر نيّر لبناء المجتمع ورفاهيته.

البروفيسور الدكتور المهندس الاقتصادي"فضل الله سراج"

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية والمالية والمصرفية

مقدمة الحاج ماهر السقّال

"أعطني سلطةَ إصدار النقود، وخذ ما تشاء من سلطان وسلطة لسنّ بقية القوانين".

عبارة شهيرة نقلت عن "ماير إمتشيل" مؤسس الامبراطورية المالية لعائلة "روثتشيلد". هي جملة صغيرة تلخّص واقعَ ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية نفسها المنتصر الأكبر، ليس على ألمانيا النازية وبقية دول المحور فقط، وإنما على العالم كله. أظهرت قوتها عندما فرضت أن تكون إصداراتها النقدية، أي الدولار الأميركي، العملة الرئيسة للمبادلات الدولية، مقابل أن تلتزم بقاعدة تبديل كل أونصة ذهبية ب 35 دولاراً أميركياً (مؤتمر بريتون وودز 1944)، وكان سعر النفط (2–3) دولارات أميركية للبرميل الواحد في ذلك الوقت.

طبعاً لم تفِ الولايات المتحدة الأميركية بعهدها وتنصّلت من قاعدة التبديل الذهبي في 15 آب (أغست) سنة (1971) وأصبح الدولار الأميركي منذ ذلك الوقت بدون تغطية ذهبية، والى يومنا هذا، ممّا سبب عمليات إصدار وطباعة نقودٍ من دون مؤونة ذهبية، رفعت من نسب التضخم المالي حتى وصلنا اليوم إلى سعر يتراوح ما بين 1200 إلى 1800 دولار أميركي لسعر أونصة الذهب، وسعر نفط يتأرجح عند مئة دولار للبرميل الواحد والحبل على الجرار؛ فعمليات التيسير الكمّي، وهي الاسم الحركي لعملية الطباعة بدون مؤونة جارية على قدم وساق.

هذا الكتاب يسلط الضوء على هذه المأساة التي أسسها النظام النقدي العالمي الذي يمكن اعتباره أكبر عملية لصوصية لسرقة ثروات الناس في تاريخ البشرية، ومحاولة فرض ثقافتها المادية على العالم، وهي محاولة ستفشل كما فشل الكثير قبلها.

أقول محاولة، لأن البشرية عرفت محاولات استئثار بالثروة وبالحضارة كثيرة سابقة، ولكنها فشلت وستفشل هذه أيضاً، والدليل العلمي نأخذه من حركة الشمس، فكما حركة الشمس من الشرق إلى الغرب ولا تتوقف، وكذلك شمس الحضارة من الشرق إلى الغرب ولن تقف في الغرب بل ستعود إلى الشرق، وهكذا دواليك. ولن تستطيع أمة على وجه الأرض ان توقف مسيرة الحضارة أو نور الشمس عند حدودها. والكتب السماوية دليل وشاهد على ذلك.

وأنا إذ أثمّن نظرية "**التمويل بالنمو**" التي قدمها الصبان في كتابه هذا "**نهضة الأمم الدليل إلى علم السياسة والاقتصاد لإستئصال الفساد الاداري ولجم أورام الجبايات الضريبية وقمع الفقر**"، أرى أنه إضاءة على العديد من المواضيع الحيوية بأسلوب المقالات الصحافية، فهو إضافة إلى بحث النظرية السياسية والاقتصادية، يقدم حلولاً في الإصلاح الاداري والمالي والعسكري والتربوي والقضائي وفي التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وفيه أفكار جديدة وجريئة، يمكن اعتبارها عصفاً فكرياً يخضع لقانون التجربة والخطأ، متمنياً أن يكون علمه وعمله في منفعة الانسان ورضى الله سبحانه وتعالى. وفقنا الله جميعاً إلى أنواره الساطعة.

الحاج "ماهر الصقّال"
نائب رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى
رئيس جمعية (أهل المشورة والرأي)

المقدمة العامة

بين الحقيقة والواقع فجوة لا يلحظها إلا المستكشف الذي رفض عقله التعايش مع أخطاء الواقع وفساده، فذهب للبحث عن الحقيقة، الغارقة تحت ركام العادات والمسلّمات والتقاليد. وقد تمكن بعض هؤلاء الباحثين عن الحقيقة من التحول إلى علماء ومكتشفين، ولكنهم جميعاً ومن دون استثناء، رُموا بالجنون واللاواقعية عندما تنبهوا إلى أخطاء ظاهرة تحدث دون أن يلحظها أحد غيرهم، وبدأوا بطرح الأسئلة الصعبة التي جعلت الآخرين يتساءلون حول رجاحة عقلهم، وانتقدوهم لأنهم لم يقبلوا بالواقع كما قَبِل غيرهم. إلا أن التجارب الانسانية أثبتت بأن تطور البشرية وجميع المكتشفات والعلوم ووسائل المعرفة الحديثة، نتجت عن أبحاث هؤلاء الذين لم يتجانسوا مع الواقع ولم يستسلموا له، وعانوا الأمرّين ليصلوا إلى المعرفة الحقيقية التي ترضي عقولهم المفكِّرة.

ولقد طاول الاكتشاف والتطوير جميع مجالات العلوم، كالطب والهندسة والرياضيات والفلك والكيمياء والفيزياء والبيولوجيا والجغرافيا والتاريخ والآثار. وعلى الدوام كان أساتذة، أو سَدَنَةُ تلك العلوم يرفضون في البداية أي جديد، وينعتون المجددين والمستكشفين بالغرابة والجنون واللاعقلانية. فالاكتشافات الجغرافية التي قام بها أمثال "**كولومبوس**" و"**فاسكو دي غاما**" و"**ماجيلان**"، واكتشاف القارات والمحيطات المتجمدة وكروية الأرض جاءت على أيدي من وُصفوا بدايةً بالجنون، وبعضهم دفع حياته وكرامته ثمن قناعاته المخالفة للسائد واللامعقولة بالنسبة لأهل زمانه.

ووجرى الأمر نفسه في علوم الفضاء، ودوران الأرض حول الشمس واكتشاف الكواكب حيث أُجبر "**غاليليو**" على الإعتذار للكنيسة عن هرطقته خوفاً من إعدامه، وكما حصل مع "**سقراط**" الفيلسوف؛ وكذلك في الطب والكيمياء والفيزياء والهندسة.

ومثاله أن "**مدام كوري**" كانت على فراش الموت تعاني من السرطان الذي تسببت به الإشعاعات الناجمة عن الراديوم، عندما وافق المجلس العلمي البريطاني على وجود هذا المعدن المشع بعد عشرين سنة من اكتشافها إياه على كوكب الأرض.

إلا أن تطور جميع العلوم الانسانية وتحليقها في مجالات النجاح يأتي في كفّة، و"**علم إدارة المجتمعات (السياسة)**"، وهندسة اقتصادها؛ "الاقتصاد السياسي"، يأتي في كفة أخرى. ذلك لأن هذا العلم لم يتطور إلا بمقدار يكاد لا يذكر، حيث حالُ المجتمعات اليوم لا يختلف كثيراً عن حال مجتمعات نظام العبودية الذي كان قبل آلاف السنين، لا، بل إن نظام العبودية السالف كان أكثر رحمة بالناس من النظم الحديثة التي تستعبد البشرية بشراسة لا تقارن مع عبودية العصور الغابرة (فقد كان السيد في عصر العبودية يخاف على عبيده لأنهم مصدر رزقه، فيحميهم من العدوان ويطعمهم ويعالجهم من المرض، ويدربهم ليكونوا أكفّاء في خدمته. أما اليوم فالناس مستعبدون، وعليهم أن يطعموا أنفسهم، ويعالجوها ويحموها من الضرر ويدربوها على حسابهم، ويقدموا كل ذلك للسيّد المعبود على طبق من شقاء، متمنين أن يتقبّل السيد كراماتهم المهدورة). كما أن استبداد الحكام والحكومات اليوم ما زال قائماً كما كان قبل آلاف السنين، إن لم يكن أكثر، وأخبث. وإذا كان "**نيرون**" قد أحرق روما من دون أن يرفّ له جفن، فإن في المجتمعات الحالية من أحرق وقتل ودمّر المجتمعات التي يحكمها بما لا يقاس مع عصور العبودية، ولسبب بسيط هو فقط مطالبة فريق صغير من الشعب بتداول السلطة. فأوروبا وحدها شهدت في القرن العشرين دماراً وقتلاً وتشريداً من الدكتاتوريات السياسية يفوق ما حدث خلال ألف سنة سابقة. كما أن الفقر والبؤس والقهر واقع مستمر دونما علاج، والمحتاجون يتزايدون يوماً بعد يوم، واستبداد المال والثراء الفاحش وفساده يتطور كل يوم.

أما المدهش والمعيب في تطور النظرية السياسية منذ فجر التاريخ، فهو أن نصف شعوب كوكب الأرض ذهبوا طواعية إلى العبودية السياسية في مطلع القرن العشرين هرباً من البؤس والعبودية لرأس المال، فتولّدت دكتاتوريات سياسية مستبدة وشرسة، بحجة أن هذه الدكتاتوريات تقدم الرعاية الصحية والتعليم المجاني ووظيفة وراتباً لا يسمن ولا يغني من جوع، تحت عنوان برّاق اعتبر حتمية تاريخية، لكنه كان

في كل دولة من دول الحتمية التاريخية تلك، عبودية "القائد المعلم" الذي قدم التعليم والإستشفاء والسكن، وأخذ كرامة الناس واستبد بهم، وأعطى المغانم والتقديمات لأسرته، وورّث عائلته وأولاده، ما جعل الناس تترحم على العبودية للملوك والاقطاعيين وأرباب رأس المال المتوحش، الذين استبدوا بهم منذ فجر التاريخ.

وتأكيداً على تخلف النظريات السياسية، تكفي الإشارة إلى أن هذه النظريات لم تلحظ سبباً حقيقياً واحداً يدفع القيّمين على السياسة أو العاملين في الوظائف العامة إلى خدمة مجتمعاتهم بإخلاص، فالمسؤول السياسي وموظف الإدارة العامة ليست له أدنى مصلحة أو حافز مالي ليقوم بخدمة مصالح المجتمع وتنمية إمكانات جميع أفراده، بينما تكمن كل المصالح المالية للساسة وموظفي الإدارة في الرشوة والفساد، إذ لا يستطيع أي سياسي أو موظف صالحٍ أن يجمع ثروة من خلال نجاحه في تطوير وتنمية الثروة العامة لجميع أفراد المجتمع، بينما يستطيع السياسي والموظف الفاسد أن يحقق كل ما تشتهيه النفس البشرية من مال وسلطة وجاهٍ، من خلال الرشوة والرياء والفساد. كما أن السياسي المخلص لا يملك سبباً أو دافعاً مادياً لمواجهة ومحاربة الفاسدين حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بموقعه، فينكفئ تاركاً المجال للمفسدين، والعكس صحيح، بحيث يملك الفاسدون كل الدوافع لمحاربة الجيِّد واستبعاده، إثباتاً لمقولة أن "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة".

كما أن "هندسة إدارة المجتمعات" لم تعتبر قَطُّ علماً في الأصل، لأنها خضعت للمجادلة والتجاذب والتجارب التي لا تنتهي، أو أنها تنتهي في معظم الأحيان بكوارث إنسانية، تجعل التراجع عن التجارب الفاشلة مُكلفاً بشكل يفوق التصور البشري، مما يسكت بعض المخلصين عن تفشّي الفساد خوفاً من الفلتان الذي قد تجرّه مرحلة التغيير. وفي معظم الأحيان يأتي تغيير التجربة الفاشلة بتجربة أكثر فشلاً فيترحم الناس على ما سبق، حتى بات معظم الناس يقبلون بأي نظام حكم يضمن لهم الأمن والمأوى والمأكل والمشرب والرعاية الصحية والتعليم، ويعتبرون الحصول على هذه المطالب قمة السعادة والتطور. ويضربون المثل "**الذي تعرفه أفضل من الذي ستتعرف عليه، لأنه إذا ذهب الشبعان يأتيك الجوعان**".

ولهذا كله، فإن هذه الدراسة تنطلق من حقيقة أن علم هندسة إدارة المجتمعات (السياسة) ما زالت علماً بالغ التخلف، بما في ذلك المجتمعات الصناعية التي يعتقد البعض خطأ أنها متطورة سياسياً أو ديمقراطياً. فالحكم والحكومات والإنتخابات في العالم تخضع لقانون الإمكانات المتاحة، وليس لقانون الاختصاص والمعرفة، ولا لكون السياسيين أو موظفي الإدارات الحكومية يهتمون بمصالح الناس والمجتمع، بل إن كل إنسان يسعى لتحقيق مصالحه مهما كان الثمن. **وإنّ العيب في النظريات السياسية هو عدم الدمج بين مصلحة عامة الناس والمصلحة الخاصة للقيمين عليهم لتحقيق إصلاح القيادة السياسية وموظفي الإدارات الحكومية**. وما يحدث في الواقع الحالي هو سعي أصحاب المصالح المالية للوصول إلى الحكم لحماية مصالحهم و تطوير إمكاناتهم ومكاناتهم ليمتلكوا "**المال والسلطة**" معاً – على غرار الأنظمة الشمولية المستبدة –، بينما العفيف الذي ليست له مصالح مالية غير شريفة يتعفف أيضاً عن السلطة السياسة، وبذلك، لا تخضع النظرية السياسية لحجم المعرفة أو القدرة على إنجاح المجتمعات. فالسياسيون يستطيعون فرض إرادتهم بقوة القانون والمال والاعلام بمجرد وصولهم إلى سدة السلطة.

أمّا تسمية هذا الكتاب بـ " نهضة الأمم" فإنها تعني قصداً أن علوم السياسة والاقتصاد والإصلاح الإداري، ما زالت جدّ متخلفة، وأن تطويرها يحتاج إلى "دليل". ولإثبات تخلفها لا حاجة بنا إلى الكثير من العناء، فالنظريات السياسية الحالية جعلت من كيفية تحايل الساسة على الناس وتمويه الفساد، هو الأصل في علم السياسة، وبات تعريف السياسة بأنها " فن الممكن".

والتخلف نفسه يطال **علم الاصلاح الاداري**، إذ إن موظفي الإدارة ليس لديهم أيّ حافز مالي حقيقي يدفعهم إلى السعي الحثيث لتحقيق راحة ومصلحة المواطن، بل إن مصلحتهم المادية الحقيقية تكمن في تعطيل شؤون عامة الناس وتعقيد معاملاتهم لكي يكون الناس العاديون في حاجة لتسيير أمورهم الحياتية الأساسية أسْرى للمسؤول السياسي ولموظفي الإدارات العامة. فالموظف في أي دائرة حكومية لا يحتاج إلى نجاح المجتمع لتحصيل راتبه أو زيادة مدخوله، وكذلك المربي والمعلم في المدرسة الرسمية، فهو لا يحتاج إلى نجاح الطلاب وتفوقهم العلمي أو بناء

العلاقة مع ذويهم للحصول على راتبه أو زيادة دخله المالي، وكذلك القاضي الذي يحكم بين الناس، فهو ليس بحاجة للعدالة للحصول على راتبه أو زيادة مدخوله. أما الأسلوب المتبع في الاصلاح الاداري حالياً، فهو زيادة الرقابة وتفعيلها، ما يعني زيادة في حجم البيروقراطية وتعطيل العمل المنتج، مع زيادة في كلفة الإدارة السياسية قد تتجاوز في كثير من الأحيان حجم إنتاج المجتمع. ومع كل تجارب التفعيل الرقابي فقد أثبت فشله بدليل استمرار الفساد وانتشاره.

أما **التخلف في علم الاقتصاد،** فحدِّث ولا حرج. ففي مطلع القرن العشرين، وهروباً من استبداد وظلم النظرية الرأسمالية، دخل أكثر من نصف شعوب الكرة الأرضية في نظرية أسوأ من نظريات العبودية التي كانت قبل آلاف السنين، ومع بروز الدكتاتوريات السياسية التوتاليتارية الناتجة عن ملكية فرد واحد لجميع مقدرات المجتمع وسعيه لتوريث الدولة لأبنائه، فقد كلفت وتكلف الثورة على النظم الاشتراكية عشرات آلاف الضحايا، فضلاً عن أنها قد أعطت براءة ذمة للرأسمالية المتوحشة التي سلبت خيرات شعوب العالم كافة.

والأسئلة في السياسة والاقتصاد أكبر من مُكْنة الإجابة دونما رؤية إصلاحية جديدة؛ فإن نحنا نظرنا إلى العالم سنجد أن معظم دوله مديونة وكذلك معظم الأفراد، فمن هو الذي يقرض العالم أجمع؟ وما هي إمكاناته؟ ومن أين أتى بها؟

وإذا نظرنا إلى اجتماع دول أوروبا في بوتقة اقتصادية واحدة (منطقة اليورو)، فكيف يمكن لهذا الاجتماع أن يُفلس المجتمعات المتوحّدة كاليونان وقبرص واسبانيا وايطاليا، بينما كانت الأزمة الاقتصادية غير بارزة بهذا الحجم عندما كانت الدول الأوروبية متفرقة؟

وإذا تطلعنا إلى الولايات المتحدة فلا بدّ أن نتساءل لماذا هذه الأزمة المتنقلة كل بضع سنوات؟ وكيف يمكن للحكومة الأمريكية حل الأزمات عبر ضخ تريليونات الدولارات في الأسواق؟ وأين تختفي السيولة النقدية العالمية كل بضع سنوات فجأة؟

والسؤال الفيزيائي الأهمّ هو في القيمة الشرائية للمال، لأنه السلعة الأكثر طلباً في العالم ويصل الطلب عليها حدود الشهوة القصوى، كما أنه أفضل وسيلة

لتبادل السلع، أي أنه المادة الأكثر طلباً من بين المواد الأخرى المعروفة كافة بما فيها الماء والعسل والجنس، لأن الطلب عليه لا يمكن أن يصل إلى حد الإشباع، فلماذا تكون مادة مطلوبة إلى هذا الحد هي المادة الوحيدة التي تتدنى قيمتها باستمرار بعكس قوانين الطبيعة الفيزيائية؟ أي "قانون العرض والطلب".

وللإجابة عن هذه الأسئلة والدخول إلى نظرية سياسية واقتصادية وإدارية جديدة وناجحة علمياً وواقعياً، فإن نظرية "**التمويل بالنمو**" التي يدرسها هذا الكتاب "**نهضة الأمم**"، اعتمدت تحقيق الحوافز المادية وزيادة دخل كل من يعمل في إدارة وتنظيم وحماية أفراد المجتمع، إذا هو نجح في مهمته وتمكن من تحقيق مصلحة المجتمع الاقتصادية والصحية والبيئية والتنظيمية والثقافية، **أي أن النمو الاقتصادي العام سينعكس نمواً في الدخل الشخصي للقيمين على السياسة وعلى الادارة،** على أن يتم قياس معدلات النمو الاقتصادي عن طريق نمو القيمة الشرائية للوحدات النقدية دون تدخل من الادارة في تحديد القيمة الشرائية لهذه النقود. وهذا يعني، تالياً، استخدام نظرية ضخ النقود وتسييل الكتلة النقدية بواسطة الحكومات حصراً، على أن يكون ضخ النقود وتسييل الكتلة النقدية هو الوسيلة الوحيدة المستخدمة للجباية الضريبية.

فقد أثبتت التجارب الواقعية أن تسييل الكتلة النقدية، تمكِّن على الدوام من تحقيق نهضة اقتصادية وصناعية وثقافية، بدءاً من ولادة النقد الورقي أواسط القرن السادس عشر والذي أنتج الثورة العلمية والثقافية والصناعية الأوروبية، وصولاً إلى كل دولة صناعية متطورة في العالم اليوم كالولايات المتحدة وانكلترا وألمانيا وفرنسا واليابان، فهذه الدول تعرضت في وقت ما إلى انهيار اقتصادي شامل تسبب بإفلاس ودمار معظم مؤسساتها المنتجة، واضطرت الحكومات إلى استخدام الإصدارات النقدية كوسيلة وحيدة للإنفاق العام، وفي كل مرة حدث هذا الأمر، وبمدة لا تزيد عن عشر سنوات، انتقلت هذه المجتمعات المفلسة والمدمَّرة إلى دول صناعية كبرى. فالولايات المتحدة بعد أزمة الكساد العالمي (1929) بعشر سنوات كانت تحمي أوروبا من السيطرة النازية وتعلن نفسها الدولة الأعظم في العالم. واليابان بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية التي دمرت مدنها الصناعية كافة، كانت تغزو

العالم بصناعتها المتميزة. وألمانيا بعد الحربين العالميتين اللتين دمرتا كل شبر فيها، حققت نمواً سريعاً واستعادت مكانتها الصناعية الرفيعة، كما أن نابليون بونابرت كان يفتح طريقاً إلى الهند من مصر سنة (1798) أي بعد عشر سنوات من الثورة الفرنسية على الفقر والبؤس سنة (1789).

أي **أن تسييل الكتلة النقدية في المجتمعات فعل كفعل الماء في الطبيعة،** فالنقود الذهبية والتبادل بوساطة السلع كان سبباً في جمود النمو الثقافي والعلمي والصناعي، وعندما تم تسييل الكتلة المالية الجامدة بولادة النقد الورقي، كانت كتسييل كتلة جليدية في الطبيعة وتحويلها إلى ماء متدفق، حقق النمو بسرعة مدهشة في جميع المجالات، إلا أنه كان لهذا التسييل رد فعل جانبي مؤذٍ، هو تدني القيمة الشرائية للمال (التضخم المالي). والحقيقة التاريخية الثابتة أن أوراق الأمانة التي أصدرها المرابون في أوروبا كانت هي المرحلة الأولى لولادة النقود الورقية الصادرة عن البنوك المركزية الممثلة للحكومات، والتي تأخرت حتى أواسط القرن التاسع عشر لتكتشف هذا المصدر المهم من مصادر الثروة التي تستطيع الحكومات بوساطته الحصول على ضريبة من المجتمع بدون جهد يذكر. أي أن المرابين أو البنوك التجارية التي أنشؤوها كانت بداية المصدر الأول لأوراق الائتمان التي سيّلت الكتلة النقدية، والتي تبنتها الحكومات في ما بعد، وأصبح إصدار النقد الورقي محصور نظرياً بالبنوك المركزية، علماً أن البنوك التجارية لم تتوقف عن توليد الائتمان النقدي. وفي الحالتين أي حالة إصدار النقود الورقية بوساطة البنك المركزي M0، أو إصدار النقود الكتابية الائتمانية بوساطة البنوك التجارية M1، فإن الثابت هو أن مُصدّر النقود يستطيع أن يحصل على الضريبة من المجتمع بمجرد إصدار أوراقه النقدية.

وهنا نكون أمام معادلة تحتاج إلى التدقيق، فإصدار النقود وتسييل الكتلة النقدية يؤدي إلى النمو الاقتصادي والثقافي، كما أنه يتسبب بتدني القيمة الشرائية للمال "التضخم"، ولكنه في الوقت نفسه يعطي مُصدِّر النقود القدرة على فرض ضريبة على المجتمع الذي تصدر النقود باسمه، وإذا كانت النقود عالمية كالدولار واليورو والإسترليني فإن مُصدِّرها يستطيع الحصول على الضريبة من كل من يدخر ثروته بوساطتها في أي مكان من العالم. **وخطورة هذه المعادلة أن النقود الصادرة**

عن المصارف التجارية في أي دولة من الدول (M1) تعادل عشرة أضعاف النقود الصادرة عن البنك المركزي لهذه الدول(M0) .

أي إنّ البنوك التجارية إذ تدعي أنها تحقق النمو الاقتصادي والعلمي في المجتمعات، وهذا صحيح إلى حد ما، فإنها تفرض على المجتمعات ضريبة هائلة تمكنها من امتلاك ثمرات النمو التي تتحقق كافة، وفي الوقت نفسه تفرض على الحكومات ضرورة سحب السيولة النقدية لكي لا يتعرض النظام المالي للتضخم، فتضطر الحكومات إلى الاقتراض المباشر لسحب السيولة النقدية من الأسواق بكميات أكبر من السيولة التي أصدرتها أصلاً، كما تضطر إلى الابقاء على الجباية الضريبية المتخلفة كوسيلة لسحب السيولة النقدية المتضخمة من الأسواق بحجة تخفيض عجز الموازنة.

ولكن ماذا لو قررت الحكومات منع البنوك التجارية من فرض الضريبة على المجتمعات عبر توليد النقد الائتماني M1، وحصرت توليد النقد بالبنك المركزي M0، وألزمت البنوك التجارية بأعمال الصيرفة والتحويلات المالية فقط؟ في هذه الحالة فإن الطلب على النقود سيرفع من قيمتها الشرائية، وذلك ليس بسبب النمو الاقتصادي الذي سيحصل فقط، بل أيضاً بسبب النُّدرة والطلب المتزايد على النقود، مما سيمكن الحكومات من زيادة إصداراتها النقدية بكميات أكبر بكثير واستخدامها كبديل عن الجباية الضريبية المتخلفة، ما يمكّنها من توزيع كميات كبيرة من المال على المجتمع لرفع إمكاناته في جميع الاتجاهات، وهو ما سيحقق النمو الاقتصادي والعلمي الذي سينعكس انخفاضاً في الأسعار وزيادة في الطلب على النقود، ويرفع قيمتها الشرائية لتتمكن الحكومات من زيادة كمية إصداراتها النقدية بصورة مستمرة ومتنامية. والحق أن الجباية الضريبية المتخلّفة كان يجب إنهاؤها منذ ولادة النقد الورقي وأفول نجم الذهب، بل يجب على الحكومات نفسها أن تدفع للناس ضريبة وهو ما سيحدث عندما يُقيّض لنظرية "التمويل بالنمو" أن تطبّق في إدارة المجتمعات.

وقد يستغرب القارئ؛ كيف أن البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود الائتمانية وتفرض الضريبة على المجتمعات، ويتساءل في الوقت نفسه: لماذا لا يدافع السياسيون عن حقوق المجتمع؟! وهذا أحد أهم مظاهر فساد النظرية السياسية

الحالية، وهو السبب ذاته في اختفاء السيولة النقدية من الأسواق فجأة؛ إذ إنه عندما تُطلب النقود الحقيقية الصادرة عن الحكومات، فإن النقود الكتابية الائتمانية الصادرة عن البنوك التجارية لا يعود لها قيمة بتاتاً؛ فالمطلوب نقود مرئية وملموسة بينما والنقود الائتمانية هي قيود في دفاتر البنوك لا يراها الناس ولا يلمسونها. ولذلك تضطر الحكومات إلى ضخ كميات كبيرة من النقد الحقيقي لمنع الإفلاس العام الذي يتسبب به انكماش السيولة النقدية بشكل حاد.

لكن، وبما أن إصدار النقود هو شكل من أشكال الجباية الضريبية، وبما أن لإصدار النقود إيجابيات كما أن لها انعكاساً سلبياً على القيمة الشرائية للمال، فماذا عن الأشكال الضريبية الأخرى، وما هي إيجابياتها، وما هي انعكاساتها السلبية؟ ولماذا يمكن للإصدارات النقدية أن تحل نهائياً محل الجبايات الضريبية بأشكالها المباشرة وغير المباشرة كافة؟

فنظرية الجباية الضريبية المباشرة وغير المباشرة ولدت مع ولادة المجتمعات الإنسانية، وفي ذلك الزمان كان المال إما مسكوكات ذهبية أو فضّية وإما سلعة تبدل بسلعة أخرى، ولم يكن بمقدور الإدارة السياسية الحصول على ما تحتاجه لإنفاقها العام إلا عبر هذه الوسيلة الاستبدادية المكلفة. فحين ينفق الحاكم ما لديه من ذهب لا يعود باستطاعته الإنفاق إلا إذا استرجع من المجتمع ما أنفقه عبر الجباية المباشرة وغير المباشرة، وكان في كثير من الأحيان عندما يعجز عن الحصول على مبتغاه يقوم بالإقتراض من المرابين، على أن يعيد المبلغ مع فائدة عندما يتسنى له الجباية، وفي بعض الأحيان كان يكلف المرابين أنفسهم بمهمة الجباية ليحصلوا على ما اقترضه منهم، ويدعمهم بالشرطة والقوانين ليتمكنوا من تحصيل حقوقهم لديه من الشعب بالترهيب والقوة والسجن إذا اقتضى الأمر. ولكن، ومع ولادة النقد الورقي المتجدد، ومع نجاح تسييل النقود في تحقيق النمو العلمي والاقتصادي، فقد ولدت وسيلة جديدة ناجحة في الحصول على الضريبة من دون الحاجة إلى الموظفين والشرطة والقوة، وقد ثبت بالتجارب الواقعية أن هذه الوسيلة الضريبية التي تسيل الكتلة النقدية تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وإذا تعمقنا في المقارنة بين الوسيلتين

فسنجد أن مَثَلَ الجباية المباشرة وغير المباشرة مقارنة بضريبة إصدار النقد، كمثل الإنارة بالزيت مقارنة بالإنارة الكهربائية.

والحق، أن الفكر الاقتصادي حاول تطوير نظرية الجباية الضريبية لتكون الأقل كلفة والأكثر عدالة ومردوداً على خزينة الحكومة، فذهب إلى الضريبة التصاعدية وإلى الضريبة على القيمة المضافة، ولكن الحقيقة هي أن المسألة ما زالت تراوح مكانها، فالجباية بأشكالها كافةً ليست عادلة لأن فئة من الناس قد تكون هي الأثرى ولكنها تتمكن من التهرّب والإلتفاف على الجباية الضريبية، كما أن الجباية مكلفة جداً وتحتاج إلى جيش من الجُباة والمحاسبين والمراقبين، وتكون عادة وسيلة للإستبداد السياسي بحيث يتهم الحكّام خصومَهم بالتهرب الضريبي كما تمكنهم من إخفاء فشلهم في إدارة شؤون المجتمع، وهي أيضاً السبب الأول لارتفاع أسعار السلع والمنتجات الوطنية والمستوردة. **إلا أن أسوأ ما في الجباية هو أنها السبب الأساسي للإنكماش الاقتصادي وإفلاس المؤسسات المنتجة في المجتمع**، ذلك لأن سحب السيولة النقدية من الأسواق بحجة الجباية الضريبية هو كمثل سحب الماء من الطبيعة أو سحب الدم من الجسم. فالسيولة النقدية في المجتمع تفعل فعل السيولة المائية في الطبيعة. وهي الأكثر تحقيقاً للنمو الاقتصادي. كما أنها الأقل كلفة من بين جميع أنواع الضرائب بحيث لا تحتاج إلى أي كلفة توظيفية. وهي الضريبة الأكثر عدالة من بين جميع أنواع الضرائب الأخرى، لأنها تأخذ من كل حامل نقود ضريبة بحجم ثروته دونما أي حاجة للتصريح عن حجم هذه الثروة. كما أنها الضريبة الأكثر حفاظاً على أخلاق المجتمع فلا فساد ولا رشوة ولا مداهنة. وهي تعيد لقطاع الإنتاج خيرة أبناء المجتمع وتنقلهم من الإعاقة والبيرقراطية إلى تحقيق النجاح والبحبوحة. وهي الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار السلع الإستهلاكية ذلك لأن المنتجين عندما يدفعون أي نوع من أنواع الضريبة فهم يزيدون كلفتها على كلفة ثمن السلع للمستهلك النهائي. اضافة إلى أنها حاجة اقتصادية بسبب ميل الناس إلى الادخار، وفي كثير من الأحيان تأتي كلفة دفع الضريبة من خارج انتاجية المجتمع، بحيث يدفعها المدخرون، ومثال ذلك أن مواطناً لبنانياً يدخر ثروته بالدولار فهو يدفع قيمة

الدولارات إلى مصدرها أي الولايات المتحدة، كما أنه يدفع ضريبة كلما أصدرت الولايات المتحدة سيولة جديدة. وهي أيضاً تحرر المجتمعات من الإستبداد السياسي، فلا تعود السلطة السياسية قادرة على مواجهة خصومها بتهم التهرب الضريبي كما أنها لا تعود قادرة على اخفاء فشلها في ادارة شؤون المجتمع.

ولكن ماذا عن التضخم المالي الذي يتسبب به إصدار النقود، وماذا عن الاصلاح السياسي والاداري، وماذا إذا لم يحصل النمو الاقتصادي المتوقع؟

هذه الأسئلة هي تحديداً أهم ما في نظرية "**التمويل بالنمو**"، إذ إن القيمة الشرائية للمال لا تتأتى فقط من النمو الاقتصادي، بل إن السبب الأول لقيمة المال هو شهوة الناس اليه وشعورهم بالأمان عند ادخاره، وما سبب تردي القيمة الشرائية للمال حالياً سوى الكميات الهائلة من النقود الائتمانية التي تولدها المصارف التجارية. أما إذا حصر توليد النقود بالبنوك المركزية التي هي موظف عند أفراد المجتمع، فإن مسافة الإمهال قبل بدء تدني القيمة الشرائية للمال كبيرة جداً، ولذلك فإن أي تردٍ في القيمة الشرائية للمال، فإن ذلك يعني فساد الادارة السياسية وفشلها الذريع في ادارة شؤون المجتمع وحمايته. وهنا تأتي الوسيلة الأهم في نظرية الإصلاح السياسي والاداري بحيث يكون للنجاح حوافز مالية مهمة يحصل عليها الساسة وموظفو الإدارة العامة، ما يحفزهم ويدفعهم بقوة الشهوة المادية للبحث عن النجاح في مهمتهم الحقيقية التي يتقاضون الأجر لتحقيقها.

فالطلب الكبير على المال بسبب حب الادخار وبسبب النمو الاقتصادي العام ودون سحب السيولة النقدية من الأسواق، سينعكس إيجاباً على القيمة الشرائية للمال فتنمو هذه القيمة، واذا كان للإدارة الحق في نسبة مئوية من النمو تستخدم للإنفاق العام على الساسة والإدارة تصل مثلاً إلى 20% من حجم النمو، فإنه كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي وازدادت البحبوحة بين الناس كلما ازدادت كمية النقود المتاحة للإصدار وارتفعت قوتها الشرائية. فإذا قسمنا الإصدارات النقدية على مجموعة من القطاعات الحيوية في المجتمعات، كالأمن والدفاع، القضاء والعدل، التربية والتعليم، التأمين الصحي والطبابة، التخطيط والبحوث، الإسكان ومساعدة

الشباب، التنمية الصناعية والزراعية، السياحة وتطوير البيئة، مساعدة الفقراء والمساكين والأيتام والعجزة، القيمين على القطاع المالي الذين يوجهون القروض للتنمية الصناعية والسياحية والعلمية والتجارية إضافة إلى قطاع الادارة السياسية، فإن كل قطاع من هذه القطاعات الحيوية سيصبح لديه حافز مادي مهم يدفعه لتحقيق النجاح في مهمته، وهو حافز ناتج عن نمو الكتلة النقدية التي يتم إصدارها سنة بعد سنة بكميات أكبر وتوزع على جميع القطاعات بنسب محددة، إضافة إلى نمو القيمة الشرائية لمداخيلهم الأساسية. ومثل هذه الحالة في التنمية والإصلاح كمثل النبتة التي تحتاج إلى الماء لتنمو وكلما زاد نموها ازدادت كمية الماء التي تحتاجها.

ولكن ماذا إذا لم يحصل النمو الاقتصادي؟ وتسبب إصدار النقود بالتضخم المالي وهبوط سعر صرف العملة؟

قد تكون هذه الحالة من فشل الإدارة السياسية في تحقيق النمو في المجتمعات التي تسوسها، هي أهمّ ما في نظرية "**التمويل بالنمو**" وهي "**الدليل**" اسماً على مسمّى، ففي الواقع الحالي للإدارة السياسية التي لا تستفيد مادياً من نجاحها ولا تخسر مادياً من فشلها، فإنه من الطبيعي أن لا تسعى الإدارة بالجهد اللازم لتحقيق النجاح طالما أنها قادرة على إخفاء الفشل. وفي الواقع الحالي فإنه إذا لم تحقق الادارة النمو المطلوب فإن من يدفع الثمن هو المجتمع الذي يزداد فقره وقطاعات الانتاج التي تتعرض للإنكماش وللإفلاس وصولاً إلى سجن اصحابها إذا هم تخلفوا عن دفع ما عليهم من مترتبات، أما موظفو الإدارات العامة والقيمين على سياسة المجتمع فلا يتأثرون. بل على العكس، فهم يستفيدون من فشلهم وفسادهم وبيرقراطيتهم لكي تزداد حاجة الناس إلى تملقهم واللجوء اليهم. ونحن إذا قارنا بين حالتي الفشل في تحقيق النمو، فإن حالة إصدار النقد كوسيلة ضريبية ستنعكس على القيمة الشرائية للمال فيظهر فشل الحكومات، وفي الوقت ذاته يخسر المدخرون وتخسر الرواتب جزءاً من قيمتها. أما في الواقع الحالي فإن المؤسسات تفلس والمجتمع كله يذهب إلى الفقر والبؤس ولا يظهر فشل الإدارة. وهنا لا بد أن نعود إلى رأي كيينز في هذا الموضوع:" التضخم غير عادل، والإنكماش مسيء، ولكن بينهما فإن حصول التضخم أفضل من الانكماش الاقتصادي".

ونحن هنا لا نشجع على التضخم ولكن عندما يحدث التضخم المالي فإن هذا يعني احتمال اكتشاف فشل وفساد الادارة السياسية، وهو ما تخبئه النظريات السياسية الحالية المعروفة. لذلك فإن تطبيق نظرية "**التمويل بالنمو**" ليس اصلاحاً اقتصاديا أو إدارياً أو سياسياً فقط، بل هو محاربة الفقر والبؤس اللذين تتسبب بهما سرقة ثروات الشعوب عن طريق توليد النقود الائتمانية بكميات هائلة لا يتصوّرها أحد، ولا يلتفت إليها أحد من السياسيين غير المعنيين بالدفاع عن الشعوب، لأنهم في الواقع الحالي لا يستفيدون شيئاً إذا أصبح الناس أثرياء، لا بل يخسرون مكتسبات مالية هائلة إذا لم يكونوا هم أنفسهم فاسدين.

قد يدّعي البعض بأن هذه نظرية لا يمكن تطبيقها، وقد يدعي بعض آخر بأنها بسيطة، وربما ساذجة، وغير علمية، ولكن الحقيقة التي لا يمكن أن يماري فيها أحد، هي أن القادة السياسيين الناجحين الأفذاذ، الذين حكموا المجتمعات منذ فجر التاريخ الجليّ حتى اليوم يُعدّون على الأصابع، وهذا هو أوضح مثال على فشل وتخلف النظريات السياسية الحالية والسالفة، كما أن الفقر والبؤس ما يزالان يجتاحان العالم وهذا أيضا فشل واضح في النظريات الاقتصادية، وبما أن العلم يؤكد بأن لكل شيء يحدث في العالم سبباً فيزيائياً، فمن حقنا على الأقل البحث عن السبب الفيزيائي للفشل الواضح الفاضح في السياسة والإدارة والاقتصاد، والانكباب على دراسة فِكْرٍ يحقق النجاح من خلال النظرية الفيزيائية التي تقول بأن الدافع الأول للفكر والعمل البشري هو المصلحة المادية أولاً والمصلحة المعنوية تالياً. آنذاك ستظهر الأهمية القصوى لهذه النظرية بمجرد تطبيقها حتى في أكثر المجتمعات فشلاً، لأنها ستحقق نجاحاً سريعاً غير مسبوق، يمكّن الحكومات نفسها من دفع الضريبة للناس، أي توزيع كميات من المال سنوياً على جميع أفراد المجتمع، ليتمكنوا من تطوير امكاناتهم، وتحقيق الطلب الفعّال في الدورة الاقتصادية. لكنّ مشكلة تطوير نظرية الاقتصاد السياسي لا تقف عند هذا الحد، فالأدهى هو وجود الفريق الآخر غير الحكومي القادر على توليد النقود الائتمانية بكل يسر وسهولة وهو الذي يقوم بتوليد عشرات أضعاف كميات النقود التي تولّدها الحكومات، ويسلب ثروات مجتمعات العالم ويتحكم إلى حد كبير بمصيرها. ومع ذلك فإن نظريات إدارة الاقتصاد السياسي للمجتمعات لم تقم بدراسة هذه الحقيقة عند البحث في التنمية

الاقتصادية العامة. بل، وعلى عكس أي منطق سليم، فإن النظريات السياسية والاقتصادية المتداولة اعتبرت أن التضخم المالي الذي يحصل بسبب هذه القدرة الاستبدادية في فرض الإتاوة على المجتمعات مسألة حيوية ولازمة وأساسية لتحقيق أي نمو اقتصادي واجتماعي، فربطت بين ضخ النقود والتضخم المالي باعتبارهما حالة واحدة. ولم تعر النظريات السياسية والاقتصادية تلك أي انتباه أو تمحيص لإمكانية ضخ النقود دون حصول التضخم المالي. واكتفت بتظهير خدعة كبيرة عبر مؤتمرات عالمية، مفادها أن الحكومات لا تطبع النقود أو تضخها إلا بوجود غطاء بديل لها من الذهب أو الدولار، كما اعتبر الاقتصاديون التضخم المالي أمراً بديهياً ومن المسلّمات الطبيعية في المجتمعات. وبذلك، فقد غدت المجتمعات، وبدون أن يشعر أفرادها، عبيداً لغيرهم من بشر صدّقوا علوّ مكانتهم في العالم بسبب الجهل والتخلف الذي أصاب علم هندسة اقتصاد المجتمعات ورعاية افرادها. فالناس، كل الناس، من أصغر طفل في العالم إلى أكبر رئيس دولة، هم عبيد عند من يملك سلطة إصدار النقود من دون حساب ولا رادع، فيفرض على الناس الإتاوة من دون أن يعلموا أو أن ينبههم أحد لخطورة ما يحدث من سلب دائم ومتسارع.

والمعيب جداً في هذه المسألة، هو أن من نذروا أنفسهم لعبودية الله وحده دون سائر المخلوقات، وأخذوا على عاتقهم أن يكونوا الممثلين للعدل والحق والمساواة، وأن يضمنوا الحرية لكل أهل الأرض عن طريق العبودية لله وحده، وأعني بهم رجال الدين، الذين تمكن الغزو الثقافي لتجار المال من إقناعهم بأن التضخم المالي أمرٌ طبيعي، وأن المقصود بتحريم "ربا المال" في الديانات السماوية هو تحريم الفائدة (Interest) وليس تحريم التضخم المالي (Inflation).

وبذلك أصبح للجهل المتراكم والتخلف السياسي واستبداد مرابي المال، فريقٌ داعم من رجال السياسة والمال والدين الذين يستفيدون مادياً بشكل أو بآخر من الفساد ويدافعون عنه بعلم وبغير علم. وباتت المجتمعات والشعوب بلا حول ولا قوة، فحاميها حراميها. ومن يفترض أن يسوس أمورهم ويدافع عنهم ويحفظ أمنهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويرعى ضعفاءهم، هو المستفيد الأول من فقرهم وتخلفهم وبؤسهم. فقد أصبح تطوير النظريات السياسية والاقتصادية شبه مستحيل،

لأن القوة القادرة على التطوير مملوكة من المستفيدين من التخلف، ليتمكنوا من النهب والسرقة والاستبداد متّكلين على جهل أو تواطؤ أو قلة حيلة رجال الدين الذين يؤمنون بعبادة الله ويسعون لها عن طريق إسكات العقل ودعم نظرية القبول بالفقر والمسكنة والرضوخ لأولياء الأمر في معظم الأحيان.

أما بالنسبة إلى المنطقة العربية فحدّث ولا حرج عن الظلم الذي تعانيه، فمن قتل وتشريد الشعب الفلسطيني، إلى قتل وتشريد الشعب اللبناني، إلى قتل وتشريد الشعب العراقي، إلى قتل وتشريد الشعب السوري، والليبي والجزائري واليمني والسوداني، والمسلسل يتكامل ويتمدد. ومع ذلك فإن كل فريق يسعى لمواجهة قدره وحيداً وبعيداً عن باقي اخوته الذين يتعرضون لما يتعرض له هو نفسه. وكأنّ من وضع معاهدة تقسيم المنطقة العربية، تمكن من زرعها في العقول والقلوب. كما أن رواد الفكر العربي لم يتعبوا أنفسهم بالتفكير والبحث، فقاموا بترجمة الفكر الغربي وأسقطوه على مجتمعاتنا وكأنه البلسم الشافي، متناسين أن تقليد الآخر لا يمكن أن يكون مثل الأصل، وأننا إذا كنا متخلفين عن ركب الحضارة الغربية حالياً، فإن تقليدها الأعمى قد يمكّننا من التقدم، ولكنه لا يمكن أن يمكّننا من دخول حلبة السباق العلمي والصناعي، إذ إن الغرب سيكون دائماً في المقدمة إذا كنا لا نفعل سوى تقليده.

إن هذه الدراسة، التي قد تكون مستغربة وصادمةً في بادئ الأمر، تهدف إلى نهضة الأمم من خلال التطوير العلمي والمنطقي للنظرية السياسية والنظرية الاقتصادية، وهدفها الحقيقي هو الوصول إلى الحرية الإنسانية من خلال العبودية لله وحده الذي لا إله غيره، والذي لم أجد في كل علوم السياسة والاقتصاد شبيهاً لما وجدته في الرسالتين الإسلامية والمسيحية من تحريم للتضخم المالي وأمر بنموّ القيمة الشرائية للمال، وهو قانون فيزيائي لا لَبْس فيه: "**أمر**"، و"**تحريم**"، لأهم مادة في الكون، في وقت لم يكن المال الورقي أو البلاستيكي قد اكتشف بعد، ولم تكن المطابع أصلاً قد اخترعت. ولكن حتى وإن كان الفرد غير مؤمن بالله وبتعاليمه، فإن القانون الفيزيائي الذي هو قانون الطبيعة الذي لا مفرّ منه، يفرض ويوجب نموّ القيمة الشرائية للمال بسبب الطلب الهائل على هذه المادة إذا كانت كمية اصداره

معتدلة، لأن قيمة الأشياء تأتي من قانون العرض والطلب، والمال هو المادة الأكثر طلباً في الكون، والمادة التي ينصبّ عليها هذا الحجم من الطلب الهائل لا بد من نمو قيمتها وبالأحرى نُدْرتها، فلماذا تتردى هذه القيمة؟ ولو كان الأمر محصوراً في كمية النقد التي تضخها الحكومات، لارتفعت قيمة المال من دون جدال، ولكن تردي قيمة المال لا يمكن أن يحصل إلا بسبب ضخ كميات هائلة من هذه المادة الأكثر طلباً في الكون، والتي يقول العلم والمنطق إن قيمتها يجب أن تتحسّن بسبب قانون العرض والطلب. فأين علماء الاقتصاد والمالُ يتردّى؟؟

إن هذه الدراسة البسيطة والمبسطة، لن تستخدم أسلوب البحث العلمي الكلاسيكي، حيث تنتقل الفكرة الواحدة من كتاب إلى آخر وآخر دونما تحليل أو تدقيق، فتأتي كتب البحث السياسي والاقتصادي متشابهة إلى حد كبير. وإنما هي تحليل منطقي وفيزيائي للوصول إلى أفكار علمية جديدة، تعيد تصويب مسار علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع، تماماً كما غيّر اكتشاف الدولاب أو الكهرباء مستقبل الصناعة والإنتاج، ولذلك فقد سميتها "نهضة الأمم أو الدليل في علم السياسة والاقتصاد والإصلاح الإداري". فيكون الفارق بين البحث والتحليل العلمي وبين الواقع الأكاديمي، كالفارق بين الحاسوب وعقل الإنسان، حيث إن الحاسوب منظم جداً ومليء بالمعلومات التي لُقّن بها، ولئن كان لا يخطئ في حسابات المعلومات الملقنة، فإن غير قادر على التحليل والابتكار واجتراح الحلول، بينما الإنسان يخطئ وينسى في الوقت الذي يظل عقله قادراً على التحليل والتمييز واجتراح الحلول. وهذه الدراسة التي تربط بين نجاح القيّمين على إدارة شؤون المجتمعات، أي القادة السياسيين، وبين نمو ثروتهم الشخصية، فيصبح النجاح في تطوير وزيادة ثراء جميع أفراد المجتمع وحمايتهم وعدالة توزيع الثروة عليهم، نجاحاً للقيّمين على الإدارة السياسية وسبيلاً لتحقيق ثرائهم. ويكون للنجاح أو الفشل مردود إيجابي أو سلبي واضح على القيادة السياسية وعلى موظفي الإدارة من خلال تردّي أو نمو القيمة الشرائية للوحدة النقدية. ولكن بشرط أن تكون الجباية الضريبية من المجتمع للإنفاق العام مرتبطة فقط بضخ السيولة النقدية وبعيداً عن أية وسيلة ضريبية أخرى، بحسب ما سيأتي شرح ذلك لاحقاً. أي أن هذه الدراسة التي عنوانها "**تمويل الإنفاق العام**

بالنمو الاقتصادي" [وتختصر بـ "**التمويل بالنموّ**"] بحيث تستخدم الإصدارات النقدية كبديل مالي عن الجباية الضريبية، بشرط أن يكون ضخ النقود مرتبطاً بمعدل الانتاج لكي لا تتعرض الوحدة النقدية للتضخم، على أن يحدث العكس، أي أن يكون ضخ النقود سبباً في نمو القيمة الشرائية للمال بسبب النمو الاقتصادي الذي يحققه ضخ النقود في الإتجاه الصحيح.

فالفكر، أمانة ومسؤولية حملها الإنسان من دون باقي المخلوقات، وهو أثمن وأخطر ثروة في الكون على الإطلاق، وبدونه تفقد أثمن الأشياء قيمتها. والإنسان بالفكر والعقل والمنطق قادر على نقل الجبال والبحار من مواقعها. هذا عدا عن قدرة الفكر على حمل الإنسان نفسه إلى كواكب وعوالم أخرى لا تخطر بالبال!! وبسبب قوة الفكر وقدراته الهائلة وخطورته غير المحدودة، فإن السعي لترويضه ولجمه كان وما زال الهدف الأول لمعظم المؤسسات السياسية والمالية والدينية، وهي المؤسسات الثلاث التي وقفت على الدوام في مواجهة الأنبياء والمصلحين والفلاسفة وسفّهت دعوتهم للتوحيد والمحبة والعدالة.

ولكي يتحكم فريق أو فرد بالناس ويستعبدهم ويسرق خيراتهم، لابد أن يفقدهم القدرة على التفكير السليم، فتتحكم بهم الغرائز والأهواء ليتفرقوا ويتقاتلوا لمصلحة انتماءات فاسدة بتسميات محببة، كالوطن والحزب والدين والعقيدة والقوم والعشيرة والعِرْق، فيتنازل الناس عن حقهم في العيش الكريم لصالح من يستفيد من التفريق ويحصّل المكانة والمنصب السياسي والمالي مستفيداً من التفرق والتخلف والتنابذ والفساد.

إلا أن الفطرة الانسانية وجوهر الأديان غير ذلك. فالناس بمعظمهم يغلب عليهم طابعهم الإنساني والضمير الكامن فيهم، ويحبون العطاء والمساعدة وتفرح قلوبهم بفعل الخير، ولكنهم يتخوفون ويأخذون حذرهم لحماية أنفسهم من الفقر وغدر الزمان وتسلط الأقوياء، فيجتمعون رزماً وفرقاً وأحزاباً وعشائر، ويدافعون عن فريقهم بعصبية تذهب بعقولهم وتتمكن منهم الغرائز، فيخسرون العقل والحكمة وهما أثمن هدية وهبها الله لهم.

فالبؤس والفقر والفساد ليست من فيزياء الحياة ولا هي فرض إلهي، بل إن الفقر هو وعد الشيطان للبشر، أما الحق والحقيقة فهو الرحمة والنعيم الذي وفّره الله لنا وسيسألنا عنه. فرفاهية الناس وعدالة القانون والسلام والمحبة بين البشر وعمارة الكون، هي الحقيقة والواجب الذي وجدت البشرية لأجله، وكل إنسان على وجه الأرض أكرمه الله بنعمة العقل والتفكير مسؤول عما فعله ويفعله خلال حياته لتأدية هذا الواجب. والبديهي هنا هو السؤال عن كيفية ذلك ومن أين نبدأ؟ فالفقر والتخلف والفساد واستبداد الأقوياء يلف الأرض، والسعادة البشرية مطلب شبه مستحيل.

والحق أن تحقيق هذا المستحيل هو هدف كامن داخل وجدان معظم الناس الذين يتحلّون بالصفة الإنسانية، بغض النظر عن الفريق الديني أو العرقي الذي ولدوا ضمنه فورثوه، دون فضل منهم، أو ذنب عليهم.

فالكائنات الحية كلها تتشكل من اجتماع خلايا حية أصغر منها. والخلايا مهما كبرت أو صغرت، فإن لها خصائص متشابهة تقريباً، أهمها الدماغ الذي يفكر ويعقل ويدبر شؤون الخلايا، والسائل الحيوي الذي يدور في جسم الخلية ويوزع أسباب الحياة على أطرافها، والجسم العامل الذي يولد كل ما تحتاجه الخلية للحياة من غذاء ودواء.

والخلية الحية قد تكون صغيرة جداً على العين المجردة ولا ترى إلا بالمجهر، وقد تكون كبيرة جداً على العين المجردة وتحتاج إلى المنظار لرؤيتها. ولكن لكل خليةٍ دماغٌ تقع عليه معظم مسؤولية نجاح أو فشل الخلية. والإنسان هو الخلية المفكّرة والعاقلة الأولى في سلم نمو وتطور الكائنات. فما دون الإنسان من الخلايا يعمل دماغه غريزياً، وقراره لا ينبع من العقل والتفكير بل هو ردود فعل مكتسبة بغريزة البقاء.

والمقصود بالخلية هنا كل مجموعة من الكائنات يعمل بعضُها مع بعض بمعزل عن المجموعات الأخرى، ومثالها خلية النحل. وعليه، فإن كل إنسان هو خلية منفصلة عن باقي البشر، ولكنه يجتمع مع عائلته لتشكل العائلة خلية منفصلة عن باقي العائلات، وتجتمع العائلات لتشكل عشيرة هي خلية منفصلة عن باقي العشائر، وتجتمع

العشائر لتشكل قبيلة هي خلية منفصلة عن باقي القبائل، وتجتمع القبائل لتشكل مجتمعاً منفصلاً عن باقي المجتمعات، وتتكتل المجتمعات لتشكل دولاً منفصلة، وتجتمع الدول ليشكلوا خلية كبيرة جداً هي الكرة الأرضية التي نعيش عليها جميعاً. والكرة الأرضية خلية حية ضخمة لها جسمها وأطرافها العاملة وهم البشر والحيوان والنبات، ولها سائلها الحيوي الذي لا حياة بدونه وهو الماء. ولها عقلها المدبر الذي يختلف البشر على طبيعة وجوده ووحدانيته، وهو ما سأناقشه في فصل خاص. ولكننا إذا أخذنا الإنسان الفرد أو المؤسسة أو المزرعة أو المصنع أو المدرسة أو الجمعية أو الحزب، كخلية واحدة منفصلة عن باقي المؤسسات المشابهة، فسنجد أن أحد أهم عوامل النجاح فيها هو العقل المدبر الذي يسوس شؤونها، أي إدارتها. فالعقل البشري هو الذي يقود تصرفات الإنسان بنسبة تتجاوز السبعين بالمائة وجميع العوامل الباقية لا تتجاوز الثلاثين بالمائة. ولنجاح الإنسان صحياً ومادياً واجتماعياً، لا بد من وصول الغذاء والدواء والأوكسجين إلى دماغه عن طريق السائل الحيوي الذي هو الدم عند البشر، والذي إذا فسد ولم يحمل الأوكسجين والمعادن والأملاح والسكريات والمضادات الحيوية بالكثافة الملائمة فإن الدماغ لا يعود قادراً على العَقْل والتفكير السليم فتفسد إدارة الجسم وتدخله الأمراض والجراثيم وتفقده مناعته وقدرته على المواجهة. والقول: بأن "العقل السليم في الجسم السليم" هو قول حسن. ولكن الأحسن هو: "الجسم السليم في العقل السليم". وأهمية حصانة السائل الحيوي من الفساد والتمييع هي بأهمية حسن إدارة العقل للجسم. وإذا كان الماء هو السائل الحيوي الذي يوزع الغذاء في الكرة الأرضية، والدم هو السائل الحيوي الذي يوزع الغذاء في الجسم، والنسغ هو السائل الحيوي الذي يوزع الغذاء في النبات، فإن **المال** هو السائل الحيوي الذي يوزع الثروة وثمرات النمو في المجتمعات. وكذلك في مؤسسات الانتاج، والذي لا بد أن تكون ثمرات النمو الكامنة فيه مكثفة وكافية لإدارة المؤسسة أو إدارة المجتمع، لكي تولّد لديها الدافع لرعاية وحماية المؤسسة أو المجتمع بالشكل الأفضل بعيداً عن الرشوة والفساد. وهذا هو جوهر هذه الدراسة، أي كيفية إصلاح راعي المجتمع أو راعي المؤسسة، بالطريقة الأفضل، التي تؤدي إلى نجاحه ونجاح المجتمع عن طريق استخدام السائل الحيوي الذي ينقل ثروة المجتمع من القلب الذي هو المصرف المركزي إلى الرأس والأطراف بطريقة عادلة ومنصفة، وبدون تدخّلٍ من الخلايا المرابية التي تولد سائلاً فارغاً من أي ثمر أو

معدن أو صفائح فيختلط بالدم وتتضخم كمية السائل الحيوي على حساب النوعية فتسلب الخلايا المرابية كل ثمرات النمو التي يحتاج إليها الجسم.

وهذه الدراسة تعنى **بهندسة إدارة المجتمعات** لإنتاج نهضة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. وذلك عن طريق استخدام السائل الحيوي الاجتماعي "**المال**" بأسلوب جديد يغني المجتمعات عن نظريات الرقابة والجباية والإنتماء العصبي والديمقراطية العددية، وهي النظريات المعمول بها حالياً، والتي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على تحقيق العدالة والتنمية والسعادة والقيم الأخلاقية والرفاهية بين الناس.

فمحاربة الفقر واجب أخلاقي وإنساني. وهو هدف قد يبدو الساعي إليه كمثل الساعي خلف السراب. خصوصاً وأن الفقر أصبح جزءاً من حياة الناس فتعايشوا معه وتأقلموا مع الكرب والبؤس متناسين أن لكل شيء يحدث في الكون سبب، وأن لكل داء دواء. وأن للفقر والتخلف والفساد والاستبداد مجموعة من الأسباب التي يمكن علاجها، ويأتي على رأسها إصلاح الإدارة وعلاج النظام النقدي من تسرب الثروة الكامنة فيه، بسبب توليد القطاع المصرفي التجاري، سائلاً شبيهاً بالنقود يتمكن من امتصاص الثروة العامة لصالح البنوك المولدة للنقود النائبة أو النقود الائتمانية، وهو ما يمكن علاجه بالعقل والمنطق، والذهاب إلى بناء حضارة الألفية الثالثة بقليل من المنطق والإرادة والعلم والعمل.

وقد ولّدت التجارب الإنسانية، خلال القرون الأربعة الماضية، مجموعة من الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا، التي تمكنت بشكل أو بآخر، من تخطي حاجز التخلف والفقر بسرعة فائقة نسبياً، وخلال فترة زمنية لم تتجاوز السنوات العشر. كما أن بعض الدول تمكنت من تخطي حاجز التعدّي على حقوق الإنسان والحيوان والبيئة، كالدول الاسكندنافية، إلا أن معظم أرجاء العالم ما زالت تعاني من الفقر والتخلف والفساد والاستبداد.

والحقيقة المطلقة هي أن جميع دول العالم بما فيها الدول المتطورة لم تستطع تجاوز حاجز الفقر والكرب والفساد بشكل كامل ونهائي، ومن يسعى إلى ذلك، فما من شك في أنه سيمرّ لا محالة بحاجز الاستبداد السياسي والفساد الإداري والتخلف العلمي والإصلاح الاقتصادي والعدل الاجتماعي والتناحر العرقي والديني، وبناء

المعلّم المربي وترشيد القضاء وتفعيل نظرية الدفاع، والمجتمع القادر على تجاوز كل هذه العوائق، قادر بطبيعة الحال على توليد حضارة إنسانية جديدة.

لذلك، فإن هذه الدراسة في محاربة الفقر موجهة إلى أصحاب الحس الإنساني بغض النظر عن رتبتهم العلمية أو الوظيفية أو انتمائهم الديني. وهي دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية تعنى بشؤون المال والموازنة والحفاظ على الثروة من التسرب لغير مستحقيها، كما أنها دراسة فلسفية وعقائدية وهي قبل كل شيء سلاح إنساني قادر على بناء حضارة الألفية الثالثة. وهو سلاح، كما سيتبين لاحقاً، أشد قوة وقدرة على محاربة الشر والفساد المستشري في العالم من جميع الأسلحة المعروفة بما فيها أسلحة الدمار الشامل. وهي إلى جانب كل ذلك، القادر الوحيد على كسب المعركة ضدّ الفقر والبؤس ومسببيه الذين استبدوا بإنسانية البشر، بعد أن استباحوا المجتمعات وكل القيم الإنسانية والأخلاقية، فأفسدوا الاقتصاد وسلبوا الثروة وقهروا الساسة والشعوب.

وقد ينسب القارئ هذه المقدمة إلى الأمنية الإنسانية الباحثة عن الخير والعدالة، أو الأفلاطونية السياسية الباحثة عن المجتمع المستحيل. لكن الحقيقة هي أن استمرار هذا الواقع الفاسد هو وحده المستحيل! لأن هذا الواقع يخالف القانون الفيزيائي الذي يحكم البشر، كما يخالف القانون الديني الذي بُشِّروا به. وهذان قانونان إلزاميان، يستمدان قوتهما من القوة التي أوجدت الحياة على الأرض، وقدّرت كل شيء وجعلت له ميقاتاً. وإذا كانت مخالفة القانون الديني ممكنة وتقع ضمن فجوة اختلاف تفسير الرسالات السماوية، فإن مخالفة القانون الفيزيائي غير ممكنة مهما كانت القوة الدافعة لهذه المخالفة. لكن الغريب في الأمر هو كيفية تمكّن القوة الدافعة والمسببة للفساد والفقر والبؤس من استحواذ عقول المتخصصين في السياسة والاقتصاد، الذين لم يلاحظوا حتى الآن ما يحدث، أو أنهم لاحظوه، ولكنهم استمروا بقبول الواقع المخالف للمنطق والعقل والضمير من دون نقد أو مُساءلة.

ولكن الأغرب من فلتان القوة الدافعة للفساد والمسببة للفقر، هو غفلة الباحثين في السياسة والاقتصاد عن أحداث غيرت مجرى حياة شعوب ومجتمعات، وانتقلت بها من الحضيض والفقر، إلى الثراء والعلم والصناعة، كما أن بعض التجارب تسببت

بالفقر وبإفلاس المجتمعات التي كانت قبل ذلك تعيش في بحبوحة. ومع ذلك فإن الباحثين لم يعطوا تلك النجاحات و/أو الإنتكاسات حقها من البحث والدراسة، بل اكتفوا بالتحليلات السطحية التي لم تأخذ بالدور الذي لعبه السائل الحيوي في تحقيق تلك المستحيلات.

دول انتقلت من الانهيار والفقر إلى إدارة الانتاج العالمي

إذا أنعمنا النظر في كيفية انتقال كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان لتصبح دولاً صناعية متطورة، فسيلفت انتباهنا السرعة القصوى في تحقيقها للنقلة النوعية من البؤس والفقر والتخلف إلى التطور والبحبوحة.

بريطانيا: تشكلت بريطانيا في مطلع الألفية الثانية من مجموعة قوميات فقيرة متخلفة ومتناحرة وأهمها السكسون والنورمانديون. وكانت العصابات المناهضة للسلطة تملأ البلاد، بحيث زخر الأدب الإنكليزي بقصص لصوص الغابات، مثل "وليم تل" و"روبن هود"، التي كانت تصّور فقر وبؤس المجتمع الإنكليزي والتناحر الدائم على مغانم السلطة. ولكن هذا المجتمع الفقير والمتخلف، انتفض وتوحد فجأة أواسط القرن السادس عشر، وفي أقل من عشر سنوات كان أسطول المملكة المتحدة يهزم الآرمادا الإسبانية (سنة 1588) ويعلن المملكة المتحدة القوة الأولى صاحبة السيادة على دول وبحار العالم التي لا تغيب عنها الشمس. فمن أين حصلت بريطانيا على هذه القوة؟

فرنسا: استحوذت فرنسا على نظرية البؤس والفقر في الأدب العالمي من خلال قصة "البؤساء"، لِ "فيكتور هيغو" و"قصة مدينتين" لِ "تشارلز ديكنز". ومع كل القتل والتنكيل الذي رافق الثورة الفرنسية (سنة 1789) وخلال أقل من عشر سنوات (1798) كان نابليون يدك قصور المماليك في مصر ويحاصر عكّا لفتح طريق استعماري نحو الهند. فمن أين حصلت فرنسا على هذه القوة؟

الولايات المتحدة: تكوّن المجتمع الأميركي بداية من خليط يجمع التخلف بالإجرام والفقر، وفي مطلع القرن العشرين استفادت الولايات المتحدة من انتقال رؤوس الأموال والعقول إليها بسبب الحرب العالمية الأولى. ولكنها تعرضت لأسوأ كارثة اقتصادية سنة (1929) سميت بأزمة الكساد العالمي. وقد أدّت هذه الأزمة إلى

انتحار أكثر من ثلاثمائة شخص من كبار اصحاب المؤسسات الانتاجية. ولكنها وفي أقل من عشر سنوات كانت تقود العالم خلال الحرب العالمية الثانية مدافعة عن الليبرالية العالمية. فمن أين حصلت على هذه القوة؟

اليابان: تعرضت اليابان إلى أسوأ أنواع الدمار الممزوج بالقهر والذل والاستسلام، وقد تبخّرت بسبب السلاح النووي أكبر مدينتين صناعيتين فيها، وهما "هيروشيما" و"ناكازاكي" (سنة 1946)، لكن وخلال عشر سنوات وبالرغم من عدم وجود أية مواد أولية لدعم الصناعة والإنتاج، فقد تحولت اليابان إلى دولة صناعية متطورة ومهيمنة على سوق الاستهلاك العالمي بمنتجاتها. فمن أين حصلت اليابان غلى هذه القوة؟

ألمانيا: تكتسب تجربة النهضة الألمانية أهمية متميزة في أمثلتنا، بداية لأنها تكررت مرتين متتاليتين. بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية. وتمكنت ألمانيا في الحالتين من استعادة مكانتها خلال أقل من عشر سنوات. وتالياً أنها انقسمت إلى جزءين شرقي وغربي، أحدهما حقق النجاح، والآخر حقق الفشل، مع أنهما الشعب نفسه والجغرافيا ذاتها ولكن الإختلاف كان في الإدارة التي ساست شؤون كل منهما! ولكن السؤال البديهي حول ألمانيا التي تم تدميرها بالكامل مرتين خلال أقل من ربع قرن وفي المرة الأولى تم تغريمها بكلفة الحرب، ومع ذلك وفي المرتين تمكنت من تحقيق النهضة وخلال أقل من عشر سنوات في كل مرة. فمن أين حصلت المانيا على قوتها؟

دول انتقلت من البحبوحة إلى الإفلاس!!

"**أوروبا، ومنطقة اليورو**": لعل التجربة الأوروبية في العصر الحديث، هي أفضل دليل على أهمية السائل الحيوي في جسم المجتمع. فالوقائع المنطقية والعلمية تنبئ بأن توحد الدول الأوروبية في ظل إصدار نقدي موحد، يجب أن يحقق منطقياً لهذه الدول المنضوية تحت لواء "اليورو" نمواً اقتصادياً وبحبوحة متميزة، فالوحدة الأوروبية التي كانت حلماً باتت حقيقة، ومعدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتضاعف على أقل تقدير. ولكن ما حدث فعلياً كان معاكساً لكل التوقعات، إذ بدأت

معدلات النمو تتراجع شيئاً فشيئاً في دول أطراف أوروبا، ومن ثم انتقلت إلى الإفلاس وبدأ العديد من المصانع في اليونان وإسبانيا وإيطاليا وقبرص بإغلاق أبوابه؛ كما بدأ التراجع في معدلات النمو الاقتصادي يغزو دول قلب منطقة اليورو، مثل فرنسا وألمانيا. أي أن افلاس اليونان لم ينعكس نمواً أو ربحاً لدولة أخرى. والملفت في هذا الواقع هو أن الأوروبيين رفضوا دخول تركيا تحت مظلتهم، والمنطقي أن تنمو اليونان ويتراجع نمو الأتراك، إلا أن ما حدث على أرض الواقع كان العكس تماماً. فبينما أفلست اليونان التي كانت قبل الوحدة الاقتصادية واحدة من الدول الصناعية العشرين عالمياً، ارتفع معدل النمو الاقتصادي التركي وانتقلت من دولة فقيرة نامية لتصبح الدولة الخامسة عشر، في ترتيب الاقتصاد العالمي.

المؤكد أن هذه التجربة أيضاً لها علاقة مباشرة بالعقل المدبر، أي الإدارة السياسية، وأيضاً بالسائل الحيوي، أي دورة المال. وهذا ما سيأتي شرحه لاحقاً.

هل يمكن استعادة هذه التجارب مع شعوب أخرى، ونقلها من الفقر إلى الغنى؟

هذا السؤال يكتنز ما لا يرغب المرابي العالمي بحثه، ويحاول دائماً إظهار الشعوب كالطفل الهجين غير القادر على تسيير أموره بدونه، فتُعقد المؤتمرات والمنتديات وتموّل الدراسات الجامعية، والمؤتمرات العلمية، لهدف واحد كامن في عقل الفريق المرابي، وهو تغييب الحقيقة التي كانت القاسم المشترك بين تجارب نجاح الشعوب، لصالح وجهات نظر غارقة في الجهل والجدل، وأقل ما يقال فيها إنها غير قادرة على استحضار نفس التجربة، أي إنها لم تتمكن من معرفة سبب النمو للاستمرار فيه، ولا سبب الفشل لتجنب الوقوع في براثنه. ولو عرف السبب الحقيقي لنهضة هذه الدول لأمكننا استعادة التجربة نفسها على الأقل مع الشعوب نفسها. وهذا يعني أيضاً بأن الأسباب والتفاسير التي وضعها الباحثون كأسباب للنهضة هي أيضاً غير حقيقية. ومثال ذلك أن البعض قال بأن سبب نهضة اليابان هو طبيعة الشعب الياباني القادر على العمل الدؤوب لساعات طويلة وبكلفة متدنية. وقال البعض إن سبب نهضة ألمانيا هو مشروع مارشال. وقال آخرون إن سبب نهضة بريطانيا هو أنها دولة استعمارية امتصت خيرات الهند. وهي كلها أسباب واهية وسطحية ولا

علاقة لها بالحقيقة. فالشعب الفليبيني له مواصفات الشعب الياباني نفسها من حيث العمل الدؤوب وقوة الإحتمال، والشعب الألماني نهض من كبوته بعد الحرب العالمية الأولى من دون مشروع مارشال، بل إن الحلفاء فرضوا عليه الجزية والتعويض عن كلفة الحرب. وهو نفسه انقسم إلى قسمين بعد الحرب الثانية، شرقي وغربي، أحدهما فشل والآخر حقق النجاح، كما أن بريطانيا عندما هزمت اسطول الآرمادا الإسباني وسيطرت على أعالي البحار لم تكن قد عرفت الهند أو وصلت إليها، بل على العكس، فإن اسبانيا وايطاليا والبرتغال سبقوا بريطانيا إلى الهند.

والحقيقة التي تمكننا من استحضار تجربة أفضل من كل هذه التجارب، هي أن للأمر علاقة مباشرة بالعقل المدبِّر أي "الإدارة السياسية"، وبالسائل الحيوي أي "المال"، وهذان السببان هما القاسم المشترك بين كل هذه التجارب السالفة.

فالإدارة السياسية التي هي العقل المدبر للمجتمع، لها الدور الأساس في نجاح الشعوب والمجتمعات، إلا أن هذه الإدارة لا يمكن أن ترهق نفسها ليل نهار بحثاً عن النجاح، إذا كان نجاح المجتمعات لا ينعكس عليها، بينما تستطيع دونما جهد أن تحقق الثراء من خلال الفساد، أو السكوت عنه على أقل تقدير. فالحكومات تستطيع أن تنجح إذا قامت بواجبها الحقيقي تجاه المجتمع، أي التوجيه والتنظيم والرعاية والعدل والدفاع والتمويل، ولم تتدخل في ما لا علاقة لها به، وبخاصة التدخل في الإنتاج وامتلاك المؤسسات المنتجة، واحتكار الطاقة والاتصالات والمواصلات. وإذا استخدمت الحكومات السائل الحيوي الاجتماعي، أي المال، بالطريقة الصحيحة، لأن للمال ودورته علاقة أساسية في ما تحقق من نجاحات في كل مرة تحقق هذا النجاح وولدت دولة صناعية. ولكن لماذا الجهد والتعب والسهر إذا لم ينعكس نجاح المجتمع وبحبوحته على الإدارة التي تمكنت من تحقيق هذه البحبوحة وهذا النجاح؟

فالسائل الحيوي الاجتماعي، أي المال، كان نقطة تحوّل جوهرية عبر التاريخ، والثورة الثقافية والصناعية التي حدثت في أوروبا تزامنت مع تسييل الكتلة النقدية عندما ولد النقد الورقي. وكذلك الأمر في كل تجربة ولادة دولة صناعية عظمى، حيث إن الحكومات كانت مجبرة على **الإنفاق بالعجز**، أي بضخ السيولة النقدية إلى الأسواق، لأن الحرب أو الأزمة كانت قد أطاحت بقطاعات الإنتاج ودمرتها نهائياً بما

لا يسمح للحكومات بالجباية الضريبية، فكفّت يد موظفي الجباية عن إعاقة الإنتاج وفرض الإتاوة غير المشروعة عليه، وسحب السائل الحيوي من الجسم الاجتماعي من جهة أخرى. وجاء الإنفاق العام بمجمله عن طريق ضخ السيولة النقدية بالاتجاه الصحيح وبالكميات المناسبة.

وهذه حالة يمكن استحضارها في أي وقت وأي مجتمع، بحيث يمكن لأية دولة مهما صغر حجمها أن تصبح دولة ثرية، بل أكثر من ذلك، إذ يمكننا أن نولد حضارة إنسانية إذا توفرت الإرادة. والأمر يحتاج فقط إلى فهم العلاقة بين نظام الإصدارات النقدية، وكيفية ضخ السيولة، وبين أسلوب الإنفاق وكيف وأين ومتى تنفق الحكومات، وكيف يمكن للقيمين على إدارة شؤون المجتمع أن يحققوا ثراءهم عن طريق تحقيق ثراء المجتمع نفسه، بدلاً من تحقيق الثراء بطرق ملتوية تؤذي المجتمعات.

إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في المدارس الاقتصادية والسياسية المتخلفة، فنحن إذا ذهبنا إلى النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعروفة، بحثاً عن علاج للأزمات الاقتصادية أو لمعرفة أسباب النمو السريع، فسنجد سداً يعيق البحث العلمي، أساسه أن هناك فريقاً مستفيداً من الجهل ويتحكم بالثروة اللازمة للدعاية والإعلام والإعلان وعقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تصل دائماً إلى نتائج تحقق لهذا الفريق نفسه مصالحه في امتصاص الثروة المحلية والعالمية. وقد تحكم في ما تحكم بالنظريات الاقتصادية والسياسية لتخدم أغراضه في التمكن من سلب المجتمعات وإفقارها. وقد وقع الناس، وعلى رأسهم الكثير من أساتذة الاقتصاد والعلوم المالية، وأيضاً الكثير من رجال الشريعة والدين، في فخ الاعتراف الضمني بالفقر كواقع لا فكاك منه، وبالتضخم المالي كحقيقة فيزيائية، خصوصاً وأن بعض النظريات الاقتصادية (مالتوس) ترى شحّاً مستمراً في الغذاء مقابل نمو متضاعف في السكان وفي الطلب على الغذاء. فضلاً عن أن بعض النظريات السياسية تعتبر أن الفقر والبؤس والجوع والتفرقة والتخلف، هي مطلب أساس في النظريات السياسية

تستهدف تدجين الشعوب وإلهاءها عن التفكير في مصالحها الحقيقية وفي مغانم الحكم والسلطة.

ويضاف إلى ذلك أن الناس الشرفاء ومنهم بعض رجالات الدين، في سعيهم لمواجهة الفقر، قاموا بعلاج نتائجه، ولم يعملوا على علاج أسبابه، فأنشأوا الجمعيات الخيرية الطبية والتربوية ودور المسنين والأيتام وموائد للجائعين وحصصاً غذائية للمحرومين، إلا أن أحداً لم يذهب لعلاج أسباب الفقر واقتلاعها من جذورها، مع العلم بأن للفقر أسباباً يمكن علاجها، أولها وجود أفرقاء ودول يفرضون على الضعفاء الإتاوة بالحيلة أو بالقوة من دون وجه حق. وتاليها تراجع فعالية الإنتاج عند المجتمعات والأفراد، بسبب التخلف العلمي أو الإحباط الإنساني.

فالمجتمعات أو التجمعات البدائية الأولى أبرزت من بين كل جماعة أفراداً يملكون قوة بدنية متميزة، تمكنوا بوساطة هذه القوة من السيطرة على باقي الأفراد العاديين، وفرضوا عليهم إتاوة مقابل حمايتهم من القوي في المجموعات الأخرى، الذي استخدم كفزّاعة لترويع الناس وإخضاعهم لقانون الأقوياء ودفع الإتاوة مقابل الحماية. ولزيادة قوة السيطرة على الناس كان الأقوياء يحاربون بعضُهم بعضاً، والمنتصر يسيطر على جماعة المنهزم، كما تحالف بعض الأقوياء لتشكيل كتل في مواجهة من لا قدرة لهم عليه، وتوزعوا السلطة والثروة في ما بينهم، وبامتلاكهم للثروة والسلطة، تطوروا نحو استئجار المحاربين "المرتزقة" برواتب وتعويضات، وكانت هذه بداية ما يسمى بالجيوش النظامية المتفرغة التي تحمي السلطة السياسية. وإلى جانب هذه الفئة التي استخدمت القوة لفرض الإتاوة على الناس والعيش الرغيد على حساب فقرهم، وبالتوازي مع ولادة السلطة السياسية في المجتمعات، ولد فريق آخر لم يستخدم القوة لسلب ثروة الناس، بل استخدم الخبث والحيلة وجهل الناس. وتمكن بخبثه من فرض الإتاوة على الناس بشكل مخفي لم يتمكنوا من التنبه إليه، وادعى هذا الفريق الخبيث أنه يملك حجر الفلاسفة الذي يحوّل المعادن الرخيصة إلى ذهب. وتمكن عن طريق هذه الحيلة، أن يتسبب بتضخم الكتلة النقدية أضعافاً مضاعفة، وذلك عن طريق صهر المعادن الرخيصة مثل (النحاس والنيكل) بالمعادن الثمينة كالذهب والفضّة، وكان عندما يعيد صهر المعادن الرخيصة بالذهب يولد معدناً جديداً أشد

صلابة وأكثر بريقاً من الذهب الخام، فكانت مئة ليرة ذهبية تتحول إلى خمسمئة ليرة ذهبية ولكن من عيار متدنٍ، ومن هنا جاء " قانون غريشام": "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق". وللسبب نفسه ولد قانون إعدام كل من يعمل بالكيمياء (السيمياء)، وذلك خوفاً من اكتشاف اختلاف عيارات الذهب في ذلك الزمان.

وقد تسلط فريقا السلطة والمال على الناس، أحدهما، يستخدم القوة والعسكر والجيوش، لفرض الإتاوة وجباية الضريبة والإثراء غير المشروع، بحجة الدفاع عن أمن المجتمعات. والآخر، استخدم الخبث والدهاء بزيادة حجم الكتلة النقدية، أي ضخ النقد الرديء واستخدامه كبديل للنقد الجيد (التضخم المالي)، فاجتمعت بين يديه كتلة مالية كبيرة، قام بإقراضها للناس العاديين وللحكومات في الآن ذاته، فأصبح المجتمع وحكامه مُرْتهنين لسلطته المالية. وتحالفت السلطة السياسية بقوة القانون والسلطة المالية بالخبث والحيلة، واستبدوا بثروات الأمم، ووضعوا القوانين والدساتير لحماية أنفسهم، وفرقوا الناس بين قوميات وأديان ومذاهب ودول. ومع أن كلا الفريقين: "الراعي" أي الحكومات، و"مولّد النقد" أي الوسيط المالي، هما حاجة أساسية للمجتمعات! ويمكن لهما إذا استخدما قدرتيهما بشكل سليم أن يحققا ثراءً أكبر وأجدى وبالحلال، ولكنهما بهذه المعادلة الخبيثة، أصبحا سبباً مباشراً للفقر والفساد في المجتمعات عبر العصور السالفة، وكان هذان الفريقان هما العدو الأول للرسل والأنبياء والفلاسفة المصلحين على الدوام. ولكن، وإذا كانت وسيلة السلطة السياسية واضحة المعالم في فرض الإتاوة بقوة القانون على الناس، وقد عملت النظريات السياسية للتخفيف من هذه السلطة عن طريق توليد مجلس يمثل الشعب "البرلمان" ليقف حائلاً بين السلطة والناس، فإن الحيلة والخبث في سلب ثروات الأمم عن طريق تضخم الكتلة النقدية بوساطة صهر المعادن كانت مخفية جزئياً أيام النقد المعدني الذهبي والفضي، واحتكر المرابي مهنة الصياغة الذهبية، وحكم بالإعدام على كل من سوّلت له نفسه العمل بالكيمياء لكي لا يتمكن أحد من كشف سر عيارات الذهب والفضة. وازداد ربا المال أو التضخم المالي غموضاً واختفاءً مع ولادة النقد الورقي الإئتماني. وتطورت قدرة الفريق الخبيث في السيطرة على ثروات الأمم بشكل كبير يصعب وصفه، وأصبح كشفه شبه مستحيل. وتحولت قدرة الفريق الخبيث من

السيطرة على الثروة، إلى سيطرة شبه كاملة على الثقافة والعلوم والقضاء والصناعة والتجارة والسياسة في معظم مجتمعات العالم، حتى تمكنت من هذا الفريق الخبيث، وبعض ضعاف العقول، فكرة أنه شعب الله المختار، فاعتقد أنه لو لم يكن مختاراً من الله ليقود باقي الشعوب بحسب نظرية داروين في النشوء والترقي، لما تمكن من السيطرة بهذه السهولة على ثروات شعوب الأرض كافة دون أن يتمكن أحد منهم كشف معادلة توليد النقد، التي مكنته من فرض ضريبة طوعية على كل من يستخدم النقود في العالم. وتسبَّب كلا الفريقين، القويّ الحاكم، والخبيث المسيطر، بإفقار المجتمعات، لأنهما تمكنا من الاستبداد بالثروة. ومع تطور المجتمعات وتطور وسائل المواصلات والإتصالات، وولادة الدول ذات الحدود والسيادة، ومع تحوّل دور الأقوياء من الاستبداد بالحكم إلى الديمقراطية السياسية وحكم الأكثرية والحكومة الراعية للناس، اختفى من الصورة رئيس العصابة و"الفُتوّة" القوي الذي يدافع عن الناس مقابل الإتاوة، وأصبحت القوة إدارة سياسية تستخدم قوة إصدار القانون بحجة مسؤولية الحماية والرعاية والتنظيم والتطوير. وهذا التطور في دور السلطة السياسية لم يأت بيسر وسهولة، بل استغرق آلاف السنين وكلّف البشرية مئات الثورات وملايين الضحايا، وكان آخر تطور حقيقي في النظرية السياسية هو ما حصل إبان الثورة الفرنسية عندما ولد البرلمان، أي المجلس الذي يمثل الشعب، في مواجهة السلطة السياسية. ولكن ومع الأسف الشديد فإن تطور النظرية السياسية بدلاً من التوجه إلى ترويض الحكّام والتخفيف من سلطتهم الإستبدادية، وهو ما سعى اليه المصلحون، اتجه إلى تدجين الشعوب عبر ما سمي بالميكيافيلية السياسية، فأصبحت السياسة فن الممكن، أو قدرة السياسي على التلاعب بعقول محازبيه في مواجهة محازبي السياسي الآخر، ليحقق مصالحه بكل الوسائل المتاحة. وما زال الحاكم في معظم الدول قادراً على تجاوز مصالح الشعوب، والحفاظ على منصبه وسلطته وقواته المسلحة، التي يدفع الشعب كلفتها الباهظة، لتقوم هذه القوة المسلحة بإطلاق النار على المواطنين حماية للحكام والحكومات. وهذا يعني بوضوح، أن التطور الذي طال جميع العلوم الإنسانية في الطب والهندسة والفضاء والمعلومات، لم يطاول النظرية السياسية والإقتصادية، إلا بشكل طفيف وشبه سطحي. وما زال الفتوة الذي أصبح رئيساً أو زعيماً منتخباً بالأكثرية العددية أو الاستفتاء الشعبي، يفرض سلطته ويمد يده إلى

جيوب الناس بحسب ما يراه مناسباً، وليس وفق قدرات المجتمع، أو ما حققه الحاكم نفسه من نجاح في تنميته قدرات المجتمع وثروته. بل ينفق ببذخ وفساد بإسم القانون والدستور، وتحت غطاء حسابي هشّ اسمه **الموازنة العامة**، التي يوافق عليها شكلياً من يُفترض أنه مجلس لتمثيل الشعب، من دون السؤال عن كيفية جباية المال من الناس، ولا عن كلفة الجباية أو عدالتها في توزيع العبء الضريبي على الأغنياء دون الفقراء، وفي الوقت نفسه كيفية الإنفاق وشفافية التلزيمات والرواتب والتعويضات. والواقع الصعب هو أن من يكد ويعمل في المجتمعات حالياً يعاقب بالإتاوات، بينما الفاسد والمتملق والمعيق يكافأ بالتلزيمات والوظائف والتعويضات. ومن لا يستطيع دفع الإتاوة من العاملين المساكين في وقتها، تضاف اليها جزية، ويعامل كالمجرمين. وفي خط موازٍ ونقيض، ما زال الخبيث الذي ادعى امتلاك حجر الفلاسفة عبر التاريخ وامتهن مهنة التسليف والتمويل للأفراد والحكام، يسلب ثروات المجتمعات، وتحوّل إلى قطاع مالي محترم ومطاع، يستخدم المتوالية الهندسية المتناقصة في النظام المصرفي لإصدار النقد الائتماني الموازي للنقد الحقيقي مما يتسبب بالتضخم المالي الكتابي الذي استخدمه كبديل عن حجر الفلاسفة الذي كان يتسبب بالتضخم المالي المعدني. وما زال الفريقان يتسببان بالفقر والبؤس والفساد المحلي والعالمي بالتكافل والتضامن.

ونحن إذا دققنا أحوال الناس في مختلف المجتمعات العالمية، فسنجد أن المجتمعات التي تمكنت، بنسبة متقدمة، من ترويض السلطة السياسية وتقليص هيمنتها، هي المجتمعات الأكثر رفاهية، ومثالها الدول الإسكندنافية. علماً أنها ليست المجتمعات الأغنى أو الأقوى صناعياً. بينما المجتمعات الأكثر تطوراً في الصناعة والعلوم، ولم تروّض السلطة السياسية بما يكفي، تعاني من خلل شديد في توزيع ثمرات النمو والثروة، فيتجاور الفقر المدقع مع الثراء الفاحش في مشهد سوريالي، ومثالها الولايات المتحدة وبريطانيا. هذا مع العلم أن الدول الصناعية العظمى تلعب بشكل جزئي لعبة القطاع المالي نفسها في سلب ثروات الشعوب التي تحمل أوراقها النقدية، ما يتسبب بانتقال الثروة العالمية من جنوب الأرض الفقير إلى الشمال الغني. أما المجتمعات التي لم تتمكن نهائياً من ترويض السلطة السياسية، وبقي الحكم فيها

مطلقاً لأفراد أو لعائلات مالكة أو لأمراء طوائف وإقطاع، فهي الأكثر فقراً وتخلفاً، مع أن بعضها كان الحاضن الأساس للحضارات البشرية، وبعضها الآخر يمتلك ثروات طبيعية لا تقدر بثمن. إلا أن هذه المجتمعات البشرية كافة، الأكثر رفاهية والأكثر تطوراً والأكثر فقراً وتخلفاً، كلها لم تعرف ولم تختبر المجتمع السياسي الأفضل والأنجح، وأعني به مجتمع "**التمويل بالنمو**"، وهو المجتمع الذي تمتلك فيه السلطة السياسية ديناميكية الحركة المفقودة في الدول الإسكندنافية، مع عدالة توزيع أعباء الإدارة وثمرات النمو، وهو ما تفتقده الدول الصناعية العظمى، مع ترويض السلطة السياسية المفقود في معظم دول العالم، ومع حماية الثروة من التسرّب إلى السلطة المالية وهو ما تفتقده دول العالم كافة. هذا المجتمع لم يوجد بعدُ، وتالياً لم تجربه البشرية، ولم يكتشف الناس حسناته ليتعلقوا به. علماً أنه في الحقيقة **مجتمع مستقبل الحضارة البشرية، الذي تجتمع فيه العدالة مع الثراء مع التنمية مع الأخلاق والمبادئ الإنسانية**. إن النجاح الحقيقي يكمن في إعطاء الإدارة السياسية كل الحرية لتحقق الثراء لنفسها كإدارة، وبما تراه مناسباً للإنفاق العام، بشرط أن يكون الثراء والإنفاق هذان جزءاً من نمو قدرات المجتمع وثراء أفراده، وعلى أن يقاس معدل النمو بطريقة جديدة مرتبطة بالقوة الشرائية للمال، وفي الوقت ذاته إلغاء جميع وسائل الجباية الضريبية المتخلفة والفاسدة والمستبدة السائدة. والاستعاضة عنها بوسيلة ضريبية حديثة أكثر تطوراً وشفافية وقدرة على تحقيق النمو وقياس معدلاته، وأكثر عدالة في توزيع أعباء الكلفة الضريبية على الأغنياء دون الفقراء، والأقل كلفة على المجتمع في تحصيلها، وتتجنب إفساد ذمم المكلفين والموظفين، وهيمنتهم الإستبدادية على قطاعات الإنتاج، وهذه الضريبة هي **ضريبة ضخّ النقود**.

فضخ النقود، وبخلاف أي رأي آخر، هو كضخ الماء في الطبيعة، ولا حياة ولا نمو بدونه، فالمال هو السائل الحيوي الذي يجري في جسم المجتمع. وقد أثبتت التجارب على الدوام بأن ضخّ النقود وتسييل الكتلة النقدية كان المقدمة الأولية لأي نمو اقتصادي وصناعي متميز، بدءاً من الثورة الثقافية والعلمية والصناعية في القرن السابع عشر، ومروراً بالدول الصناعية العظمى كافة، والعكس صحيح، بحيث أن

الأزمات الإقتصادية الحادة والإفلاسات العالمية كلها، ترافقت مع الشُحّ في ضخ النقود.

فما هي نظرية **التمويل بالنمو**؟ وما هي العلاقة بين ضخ النقد وإصلاح الحكومات؟ وكيف يمكن استخدام ضخ النقود كوسيلة ضريبية من دون الوقوع في فخ التضخم المالي وسوء توزيع ثمرات النمو؟

التمويل بالنمو

دأبت نظريات الإصلاح السياسي والإداري على حصر وسائلها بأسلوب واحد هو الرقابة وتفعيلها، من دون إعادة نظر أو تمحيص في مدى النجاح الذي حققته هذه النظرية. ومع تطور المجتمعات الحديثة وتضخم حجم الإدارة واتساع مسؤوليتها، فقد توسعت نظرية الرقابة وبات أي عمل في الإدارة يحتاج إلى فريق لا ينتهي من المراقبين والمدققين ومراقبي الرقابة ومفعّلي مراقبة المراقبين. والواقع أن نظرية الرقابة وتفعيلها لم تحقق أي نجاح يذكر في تفعيل ديناميكية وحسن سير عمل الادارة، ومع ذلك فإن أحداً لم يفكر في إعادة النظر بأسلوب الرقابة ومدى نجاحه وما يمكن أن يكون بديلاً منه.

كذلك فإن سعي المجتمعات للحد من قدرات السلطة التنفيذية غير المحدودة والمتوسّعة يوماً بعد يوم، قد أدى إلى توليد سلطة رقابية على الحكام والحكومات بعد الثورة الفرنسية (1789) سميت بمجلس الشعب أو البرلمان الذي ينتخبه الشعب بالأكثرية العددية، ويكون هذا المجلس قادراً بأكثريته على سن القوانين الملزمة للسلطات كافة والأفراد الذين يعيشون داخل الدولة كافةً. وبات في المجتمع نوعان من

السلطات يمتلكان زمام الأمور، هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ويمتلكان مداخيل إدارة المجتمع وسلطة إنفاقها بما يتفق مع آرائهما في تحقيق المصالح العامة.

إلا أن المجتمعات ما زالت تعاني مع الإدارات الحكومية، من سوء توزيع الثروة العامة وأيضاً من تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وهي إضافة إلى ذلك مختلفة في ما بينها ومنقسمة انقساماً شديداً لناحية أسلوب الإدارة السياسية؛ فبعض المجتمعات محكومٌ بالقائد العسكري الفرد، وبعضها بالمَلِك أو السلطان أو الأمير أو القيصر، بحيث أن فرداً واحداً من هؤلاء يملك كل المجتمع بما فيه ومَن عليه، ويسنُّ القوانين بما يتناسب مع مصالحه الشخصية، ويورِّث الملك لأبنائه من بعده كما تورِّث الأملاك الخاصة، ودونما حصرِ إرثٍ أو ضريبة على الموروثات. وكل من يخالفه الرأي يعتبر خارجاً عن القانون ويستحق أشد أنواع العذاب الذي تفنن به الحاكم الفرد. إلا أن المجتمعات المتطورة التي تمكنت من تجاوز حكم الفرد وبات الحكم فيها للأكثرية الشعبية، أي الديمقراطية العددية، تمكنت، إلى حدّ ما، من تجاوز نسبة عالية من الفساد والفقر واستبداد القانون، ولكنها، من جهة أخرى، علقت في فخ البيروقراطية وتضخم أجهزة الحكومة ولم تتمكن من القضاء على الفقر والفساد والبؤس بشكل جذري، كما أنها لم تتمكن من تحقيق النمو المستدام بالتزامن مع عدالة توزيع الثروة. وإضافة إلى كل ذلك، فإن هذه المجتمعات المتطورة لا تزال جِدّ متخلفة لناحية حَفْزِ الإدارة الحاكمة على تحقيق أفضل النتائج، ووضع ميزان واضح لقياس إنتاجية الإدارة، بحيث يستطيع سياسي خبيث أن يضلل الناس ويغدقهم بالوعود فينتخبوه، وتكون وعوده مسيئة للواقع أو للأجيال المقبلة بهدف تحقيق مكاسب آنية لا يمكن لإدارة حسنة أن تقوم بها، خصوصاً حين تدخل الحكومات في حروب عبثية لا هدف لها سوى قهر شعوب هي بالأصل مقهورة بقياداتها المستبدة، كأن تهاجم الولايات المتحدة أفغانستان أو أن تهاجم روسيا الشيشان. فيتضاعف فقر وبؤس وتخلف هذه الشعوب المسكينة.

وقد تتطلع الشعوب المقهورة والبائسة إلى المجتمعات الديمقراطية وترى فيها المثل الأعلى المطلوب، وهذا صحيحٌ بين بائسَيْن أحدهما أقل بؤساً، إلا أن الحقيقة هي أن كل شعوب العالم مقهورة بقوة خفية، والكل معرّض لأن يدخل في صراع دموي

لا علاقة له به. فيدفع ثمن حرب عالمية قد تكون باردة ، وقد تكون شديدة السخونة وبملايين الضحايا، من دون أن تعرف الشعوب كيف ولماذا دخلت آتونها.

فالنظريات السياسية والإدارية ما زالت شديدة التخلف، بحيث لا يمكنها التفريق أو القياس لمعرفة الإدارة الجيدة من الإدارة الفاسدة. فيمكن للإدارة الفاسدة الخبيثة أن تلعب بعقول الأكثرية الشعبية عن طريق الإعلام والمؤسسات الخيرية والمساعدات الإجتماعية والصحية، فتقترع الأكثرية لصالح الفساد وقد تقاتل لأجله.

ومَثَلُ المجتمع في ذلك كمثلِ الجسم البشري الذي فقد الجهاز العصبي، وبذلك فقد نعمة الألم. والألم من الناحية الطبية هو الدليل الأول على سلامة الجسم، وهو الأصل في أي علاج وقبل استخدام أي دواء، فما بالنا بجسمٍ لا يشعر بالألم؟ إن إمكانية حصول الأذى ودخول الجراثيم والبكتيريا في هذا الجسم هي أكبر بعشرات الأضعاف من إمكانية أذى جسم يشعر بالألم. والجسم، كما نعلم، يقوم لا إرادياً بتوليد الأدوية المضادة للمواد التي تصيبه بالأذى، ويوزعها بوساطة السائل الحيوي أي الدم إلى باقي أطراف الجسم. ف "الانترفيرون" هو المادة التي تطور جهاز المناعة في الجسم، والإنسولين هو الدواء الذي يحلل السكر، والكريات البيضاء هي الجيش الذي يحارب الفيروس الذي يغزو الأجسام، وهكذا... فالجسم البشري يفرز ما لا يمكن تقديره من الأدوية والمضادات التي تحمي الجسم، ولكن البداية تكون دائماً من خلال الألم الذي يستشعره الجهاز العصبي. ولذلك فإن الطبيب الماهر عندما يعاين طفلاً يقوم قبل المعاينة باكتشاف ردود فعل الجسم عند لمس المناطق الحساسة في جسم الطفل.

والمقصود بالألم ليس الجسم نفسه بل الدماغ الذي يقوم بإدارة وظائف الجسم. والدماغ هو الذي يتألم من خلال الجهاز العصبي الذي ينقل اليه الإحساس بالألم فيقوم الدماغ باتخاذ القرار المناسب لمواجهة الألم. ولكننا إذا افترضنا أن الجهاز العصبي لم يقم بتوصيل الألم إلى الدماغ، فالذي سيحدث هو أن الجسم سيتعرض إلى جميع أنواع الإنتهاكات من دون أن يبادر الدماغ للدفاع عنه بالشكل الصحيح لأن الألم الذي يصيب الأطراف لا يصل إلى موقع القرار في الجسم.

هذا التشبيه هو نفسه الذي يحدث في المجتمعات وفي المؤسسات. فالإدارة في المجتمع أو في المؤسسة، هي الدماغ الذي يتخذ القرارات الملزمة لجسم المؤسسة أو المجتمع. فإذا افترضنا أنّ مؤسسةً لا يصل فيها الألم إلى الإدارة، أي أن الإدارة لا تتضرر ولا تخسر إذا فشلت المؤسسة، كما أنها لا تفرح ولا يزيد دخلها إذا نجحت المؤسسة، فإن الذي سيحدث بالتأكيد هو الفشل الذريع والخسارة في المؤسسة، وهذا ما لمسته البشرية بوضوح لا لبس فيه عندما فشلت نظرية تفعيل النمو في مؤسسات القطاع العام من دون أن تكون الإدارة و/أو الموظفين شركاء في النجاح. وهو فشل انعكس على مجتمعات الدول التي اتخذت منهج العدالة الاجتماعية والاشتراكية كمبدأ تقوم على أساسه الدول، فتحولت إلى مجتمعات فقيرة ومتخلفة، بينما كان الهدف الأساس لها هو تنمية الإنتاج وعدالة توزيع ثمراته، أو مجتمع "الكفاية والعدل".

وإذا كان غياب الجهاز العصبي في الجسم البشري يؤدي إلى أذى الجسم، وإذا كان لا مصلحة تُرجى لمدير المؤسسة في نجاحها، فإن ذلك يؤدى إلى تراجع أدائها وإفلاسها، فماذا سيحدث للمجتمعات عندما يكون الجهاز العصبي مفقوداً بين القيادة السياسية وبقية أطراف المجتمع؟

الحقيقة هي أن المجتمعات البشرية كافة تفتقد إلى الجهاز العصبي الذي يؤلم القيادة السياسية عندما يتألم المجتمع، ولا يختلف في هذا المجال المجتمع المتخلف عن المجتمع المتطور إلا بنسبة ضئيلة. ولذلك فإن كلّ القرارات التي تتخذها القيادات السياسية تأتي دائماً متأخرة، وبالأخص القرارات المصيرية التي لا تتخذ إلا تحت ضغط الأزمات الخانقة. فالإدارات السياسية غير قادرة وغير مؤهلة أيضاً لاتخاذ قرارات ديناميكية تستبق الأزمات. والسبب في ذلك هو تحديداً تخلف النظريات السياسية التي لم تدخر جهداً في دراسة كيفية التلاعب بعقول أفراد المجتمع لإقناعهم بما هو معاكس لمصالحهم، كما أنها لم تفكر إلا بالرقابة كوسيلة لإصلاح الإدارة، وهي وسيلة لم تحقق في الواقع أي نتيجة ملموسة، وكل مآثرها أنها عقّدت التعامل والمعاملات، وضخمت حجم الإدارة الرسمية، فولدت فرص عمل تعيق الإنتاج ولا حاجة للمجتمع بها، وهي في حقيقتها بَطالةٌ مقنّعة تدفع بالمجتمعات إلى التخلف

والفقر، وتحقق للمراقبين ولتفعيل الرقابة على المراقبين مداخيل مالية إضافة إلى رواتبهم ومواقع اجتماعية تملقية لا تليق بالقيم الإنسانية.

ونحن إذا راقبنا ما يحدث في الواقع الحالي لإدارة المجتمعات السياسية والمدنية، فسنجد الفساد بكل وضوح، وإن بنسب متفاوتة بين مجتمعات نامية يقوم المسؤول فيها بتوظيف أنسبائه أو أبناء طائفته أو مذهبه أو عشيرته، كما يقوم بتلزيم المشاريع التي يجب أن تقوم بها الحكومة بحسب مصالحه، ويتقاسم الساسة المشاريع ويتفقون أو يتخاصمون بحسب ما حققوه من التزام وأرباح. فهذا له البترول وذاك له الهاتف والآخر له الكهرباء. ويختلف الأمر قليلاً عند المجتمعات الصناعية المتطورة، بحيث يمكن للمجتمع أن يحاسب عندما يكتشف أخطاء القادة السياسيين. ولكن الحساب لا يزيد عن انتخاب مسؤول سياسي جديد بديل، قد يكون أسوأ من سَلَفه. فالولايات المتحدة مثلاً خاضت حرباً عبثية في فييتنام، وتعرضت لأزمة كساد خانقة في عهد رونالد ريغن، ودفع الشعب الثمن، ولم يخسر الرئيس شيئاً سوى أن المجتمع الأميركي لم يُعِد انتخابه، ليأتي بعد ذلك رئيس يدفع المجتمع الأميركي إلى أزمة كساد أشد خطراً وتأثيراً، هذا عدا عن دخول رئيس بعده في حرب عبثية أفقدت العائلات الأميركية الآلاف من أبنائها في العراق وأفغانستان. ولم يستطع الشعب فعل شيء سوى عدم اعادة انتخاب الرئيس، وهذا ما يعتبره البعض قمة النجاح في الإدارة السياسية، لأن مجتمعات أخرى تخسر عشرات الآلاف من أبنائها وجزءاً كبيراً من أرضها ويدعي الرئيس وحاشيته أنهم كسبوا المعركة لأن العدو فشل في إسقاطهم عن مقعد القيادة التاريخية.

وإذا أردنا أن ندقق في فساد النظريات السياسية العالمية وقصورها عن تحقيق مصالح الناس فالأمثلة تطول وتطول، وإن كانت في الدول المتخلفة أكثر وضوحاً. ففي جميع الدول يرتع الفساد تحت أعين الرقابة المتمثلة بمجلس الشعب أو البرلمان الذي يقوم بدور الرقابة على السلطة التنفيذية ويشّرع القوانين. إلا أن هناك مثالاً أوضح على فساد النظريات السياسية يراه كل الناس بأم العين ولا يحرك أحد ساكناً، وكأنّ الفساد هو قدر العالم أو ضريبة يدفعها الناس للعيش بسلام كالأنعام. فالناس، كل الناس، الذين يعيشون على الكرة الأرضية يدفعون ضريبة يومية لفريق عالمي لا

يعلمون عنه شيئاً ولا يبحثون عنه، علماً أن عشرات الدلائل تشير إليه. وهو يقوم بتحصيل ضريبة طوعية من شعوب العالم كافة عن طريق السائل الحيوي الاجتماعي، بوساطة النظام النقدي العالمي، و"التضخم المالي" هو الدليل المادي على حصول السرقة، ولكن البشرية غافلة والقيادات السياسية لا تحرك ساكناً، لأن الخسارة من هذه السرقة اللامحدودة لا تصيبها مباشرة ولا تؤثر فعلياً على مداخيلها. كما أن جزءاً كبيراً من الناس لا يريد من الحكام سوى تأمين أبسط المستلزمات كالسكن والاستشفاء والتعليم، وكأنهم يتمنون أن يستعيدوا عصر العبودية الذي كان قبل آلاف السنين، حين كان السيد يقدم لعبيده كل هذه المستلزمات لقاء خدمته بإخلاص.

فالمال، كما سيأتي الشرح لاحقاً، هو مادة تتشكل من اندماج عنصرين مختلفين، العنصر الأول: هو "النقود" وهي سندات ائتمان تولد في البنوك، والعنصر الثاني: هو "الثروة" التي تولد من العقل والعمل والطبيعة. و"النقود" هي وعاء "الثروة". ومن يولّد النقود يستطيع أن يفرض ضريبة غير منظورة على من يدّخر ثروته بالعملة المصدّرة. أي أن دولة نامية مثل لبنان تستطيع أن تفرض الضريبة على الشعب اللبناني كلما صدّرت ليرات لبنانية جديدة. ومن المعروف أن إصدار النقد هو شكل من أشكال الضرائب غير المباشرة. إلا أن دولاً صناعية عظمى كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبريطانيا، كلما أصدرت نقوداً جديدة، تفرض ضريبة على شعبها، وأيضاً على شعوب العالم التي تتداول عملتها. ففي كل مرة تصدر الولايات المتحدة سيولة جديدة في أسواقها، يدفع العالم كله جزءاً من الضريبة العالمية لصالح الحكومة الأميركية، ودليل ذلك هو هبوط القيمة الشرائية للمدخرات بالدولار الأميركي، أو التضخم المالي الذي يصيب الدولار. والأمر نفسه يحدث مع الإصدارات النقدية العالمية جميعاً، كاليورو والين والإسترليني وغيرها. إلا أن البنوك المركزية المحلية والعالمية ليست المصدر الوحيد للنقود التي هي سندات أمانة أو ديون على الدول المُصدِرة لها، بل إن البنوك المركزية العالمية هي مصدر لكميات بسيطة جداً من الكتلة النقدية العالمية لا تتجاوز في أفضل الأحوال العشرة بالمائة من السيولة النقدية المتداولة عالمياً، وهي كميات يمكن للطلب الدائم على النقود أن يغطيها، بل إن الطلب والشهوة اللامحدودة على هذه المادة ستتسببان بتحسن قيمتها، أما السيولة

النقدية الأساسية المؤثرة في الاقتصاد والتجارة الدولية، والتي تؤدي إلى تردّي القيمة الشرائية للمال، والتي تشكل أكثر من تسعين بالمائة من السيولة النقدية العالمية، فهي النقود المصرفية أي الائتمان الصادر عن المصارف، وهي نقود يتم تداولها بوساطة أوامر دفع متعددة ولكنها قيود في الدفاتر البنكية ليس لها وجود ملموس، وهي الضريبة الطوعية الأكثر كلفة على البشرية، ويدفعها العالم كلُّه صاغراً من دون أن يفكر أو يعترض، مع أن دلائل خطورتها ماثلة أمام أعين الجميع. والسبب في ذلك هو أن الحكومات والساسة العالميين لا يشعرون بألم المجتمع. وهذا خير دليل على فساد النظريات السياسية، وأيضاً على فساد النظريات الاقتصادية. وهو الدليل أيضاً على أن أي إصلاح يجب أن يبدأ، أول ما يبدأ، بإصلاح النظرية السياسية التي لا بد أن تولّد الجهاز العصبي الذي يوصل الإحساس بألم أو سعادة المجتمع إلى ساسته بالسرعة اللازمة ليسارعوا من فورهم بتقديم العلاج العاجل.

فالساسة الحاليون، ومن ضمن النظريات السياسية المعتمدة، يقومون بتوليد النقود وضخها للإنفاق العام الحكومي عند عجز واردات الحكومة عن تغطية حاجات الإنفاق العام، وكلما ازداد الضخ النقدي الحكومي، ازدادت قدرة القطاع المصرفي الخاص على توليد نقود الائتمان، وهي نقود دفترية غير موجودة في الحقيقة الملموسة، وبذلك يفسد المال الذي هو السائل الحيوي في جسم المجتمع، وتتردى قيمة منفعته الأصلية. وبما أن الإدارة السياسية قادرة على استيفاء ما تحتاجه لمنفعتها الحقيقية ببذخ واضح، وبما أن القطاع المصرفي قادر أيضاً على تحقيق مصالحه وببذخ أوضح، فلا يبقى إلا المجتمع الذي تتردى قيمة ما يملكه من مال فيعم الفقر والبؤس والفساد في المجتمعات، لمصلحة من يستطيع توليد النقود لتحقيق مصالحه، فيفسد السائل الحيوي الذي يجري في جسم المجتمعات، والذي يفترض أن يكون حصناً للثروة الكامنة فيه.

ومَثَل ذلك، كمَثل الجسم الذي يفترض أن يحمل سائلُه الحيوي، أي الدم، كلَّ حاجاته من الأوكسجين إلى المضادات الحيوية إلى الفيتامينات اللازمة للنمو، إلى السكر اللازم للاحتراق وإعطاء الطاقة، إلى الصفائح والكريات البيض والحمر للدفاع عن الجسم، إلى عشرات المواد اللازمة لتكسير الدهون وحرق السكر وغيرها. فإذا لم

يشعر الدماغ بحاجات الجسم، ولم يقم من ثَمّ بتوليد السائل الحيوي بكل مكوناته اللازمة لحماية الجسم والدفاع عنه، بل وعلى عكس ذلك، فبعدم وجود الجهاز العصبي الذي يؤلم العقل عند تألم الجسم، فلن يشعر العقل بولادة الخلايا السرطانية المخاتلة التي تقوم بتوليد سائل حيوي شبيه جداً بالدم ولكنه خال من كل المواد المطلوبة لمناعة الجسم، فتختلط السيولة الزائدة الفارغة من المضمون الحيوي في السائل الحيوي، وتتناقص كثافة المواد المفترض وجودها في الدم. وفي غياب الجهاز العصبي الذي يؤلم الدماغ إذا تألم الجسم، تتضخم كميات السائل الذي يفترض أن يكون حيوياً، وتتدنى كثافة المواد الأساسية التي يحتاجها الجسم لإستمرار صحته، ويحصل الدماغ على حاجته من المواد المطلوبة من السائل الحيوي، وتحصل الخلايا السرطانية على حاجتها، بينما يترك الجسم عليلاً لاهثاً خلف السائل الحيوي الذي تتناقص كثافة مواده الحيوية يوماً بعد يوم من دون أن يحرك الدماغ ساكناً أو يتنبه إلى العلل التي تتراكم بسبب فساد السائل الحيوي وفقدانه لمواد الحياة التي يجب أن تكون موجودة فيه.

وبما أن القاعدة العلمية الأساسية للعلاج السليم لا بد أن تبدأ من تشخيص سليم للمرض وأسبابه، وللحقائق والقوانين الفيزيائية التي فرضتها الطبيعة، فلا بد للنظرية السياسية إذا أردنا فعلاً أن نطوّرها أن تأخذ بحقيقة العلاقة بين السائل الحيوي الذي يجري في جسم المجتمع وبين كثافة الثروة التي يحويها هذا السائل أي "المال" وكيفية الحفاظ عليه من التضخم والتردي، وتنميته الفعلية بعيداً عن زيادة الكمية المصطنعة التي لا تفيد إلا الخلايا السرطانية المولِّدة للنقد الوهمي والساسة الفاسدين الذين ينفردون بثمرات النمو ويحرمون الناس منها، وكل ما عدا ذلك لا يمكن أن يكون تطويراً إيجابياً للنظرية السياسية، بل هو تلاعب على الحقائق العلمية لتحقيق مصالح ذاتية تزيد الفقر والاستبداد والرذيلة والبؤس والتخلف.

فالناس تحركهم المصالح، بمعنى أن الدافع الأساس لحركة الناس هو المصلحة الشخصية، وقد تكون مصلحة البعض إرضاء الله، ومصلحة بعض آخر معنوية، ومصلحة آخر إرضاء ضميره، إلا أن الدافع الأشد قوة عند أكثرية الناس، هو دافع الفيزياء الإنسانية، وهو المصلحة المادية الشخصية. فإذا قدمت لنا النظرية

السياسية المصلحة المادية الشخصية للسياسيين مقترنة بالإيمان وإرضاء الله وإرضاء الضمير، ومقترنة أيضاً بسعادة الناس ورفاهيتهم، فذلك سيكون التطوير الحقيقي للنظرية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. فالناس بمعظمهم تدفعهم مصالحهم نحو القيام بالأعمال التي يقومون بها، فإذا وضعنا المصلحة المادية لموظف الإدارة الرسمية في موقع، ووضعنا خطة عمله في موقع آخر مخالف، فإن معظم الموظفين سيختارون ما يحقق لهم مصالحهم وإن كان ذلك على حساب عامة الناس، بالرشوة أو بالتملق أو بالتعطيل والتعقيد. وإذا حاولنا إصلاح الموظف عن طريق الرقابة، فإنه سيغتنم فرص التهرب من الرقابة لتحقيق مصالحه، بمعنى أن جهد الموظف الحكومي سيكون منصباً على اكتشاف وسائل تعطيل الرقابة والهروب منها، والأمر نفسه سيحدث مع المراقبين الذين سيتوافقون مع الموظفين لتحقيق مصالحهم وأيضاً على حساب المواطنين. وحتى وإن ذهبنا إلى مبدأ تفعيل الرقابة بزيادة المراقبين، فالأمر نفسه سيتكرر وسنحتاج إلى جيش من المراقبين على المراقبين وسندخل في دوامة لا قرار لها مَثَّلنا في ذلك مَثَلُ الشارب من ماء البحر ليرتوي، وكلما زاد شربه زاد ظمأه. وحل معضلة إصلاح الإدارة بسيط جداً ولا يحتاج إلى هذا الكم الهائل من الموظفين والمراقبين. وفي هذا المجال فإن النظريات السياسية المعروفة جميعها، لم تقدم للمسؤول السياسي الراعي والقيم على إدارة المجتمع أي إغراء ليكون أميناً وصادقاً في تحقيق مصالح المجتمع، بل على العكس فقد وضعت له عشرات الإغراءات ليكون فاسداً ويحقق كل ما تشتهيه النفس البشرية من ثروة مادية ومكانة اجتماعية، فالنظريات السياسية كافأت الفساد بعشرات الإغراءات، وجعلت للنجاح عشرات المحاذير. والحاكم الذي يعمل بإخلاص سينتهي عمله فقيراً ومذموماً، وهو ما يتهرب منه كل الناس، فلماذا نطلب من السياسي القائد أن يكون صالحاً، إذا كان ثمنَ صلاحه فقرُه والاستهانة بمكانته ورجاحة عقله، بينما السياسي الفاسد يحقق كل شهوات النفس الأمّارة بالسوء بما فيها تملق عامة الناس وخضوعهم له؟

لذلك فإن الحل العلمي والحقيقي لهذه المعضلة هو في توحيد المواقع، أي جعل مصلحة موظف الإدارة الرسمية ونمو دخله المادي مرتبطاً بما يحققه من نجاح

في تطوير قدراته الوظيفية. والأمر نفسه ينطبق على الساسة الذين يقودون المجتمعات، لأن فساد الإدارة وموظفيها يبدأ بفساد الساسة أنفسهم عندما تكون مصالحهم الشخصية في مكان ومصالح الناس في مكان آخر، فإن معظمهم يفضل اتباع مصالحه، وبالطبع فإن السياسي الذي يعرف كيف يحقق مصالحه الشخصية، يكون من الخبث بحيث يتمكن من التلاعب بعقول الناس ليعتقدوا بأن ما يقدمه لهم هو الترياق.

"**التمويل بالنمو**" هو الحل لهذه المعضلة، وهو حل بالغ البساطة، ولكنه يحتاج إلى فهم العلاقة بين ضخ النقود وبين النمو الاقتصادي الذي ينعكس ايجاباً على القوة الشرائية للنقود، وهو عكس ما يعتقده معظم الاقتصاديين، إضافة إلى معرفة ما يؤدي إلى نمو القيمة الشرائية للنقود وما يؤدي إلى ترديها، لكي يتم قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق نمو القيمة الشرائية للنقود، وليس بوساطة أدوات قياس النمو الاقتصادي في الوضع الحالي الذي لا يأخذ بالحقائق العلمية الفيزيائية، بل يأخذ بالوقائع التي تشوبها الشوائب ليخرج بنتائج نمو غير صحيحة، ولا يستطيع أحد نفيها أو تأكيدها.

إن ضخ النقود في المجتمع هو حاجة أساسية لنمو اقتصاده، ذلك لأن المال هو السائل الحيوي الذي يوزع ثمرات النمو في المجتمع، وبما أن الكثير من الناس يميلون إلى الإدخار فإنه من الطبيعي أن يحصل شُحّ في السائل الحيوي، فإذا لم يقابل هذا الشح الناتج عن الإدخار وزيادة حجم التبادل، بضخ للنقود في الأماكن التي تحتاج إليه، فإن شح السائل الحيوي سيتحول إلى انكماش إقتصادي يتبعه إفلاس وفقر.

كما أن ضخ النقود هو أداة ضريبية لأن النقود لا تكلف مصدرها سوى الورق وطباعته، ولكن مُصدر النقود يستطيع أن يشتري بها ما يشاء أو يدفعها كرواتب لمن يشاء، أو يساعد بها من يحتاج إلى المساعدة الاجتماعية أو الصحية، أو يمول بها المشاريع التي تحتاج إلى التمويل.

وضخّ النقود أيضاً هو أفضل الأدوات الضريبية وأقلها كلفة، وأكثرها عدالة، وأكثرها تحقيقاً للنمو الاقتصادي، وأكثرها ابتعاداً عن فساد الذمم، وأقلها إعاقة وبعداً عن الروتين الإداري، وكل ذلك سيأتي شرحه لاحقاً في موضعه ضمن هذه الدراسة.

إلا أن ضخ النقود، وبسبب كونه أداة ضريبية، يجب أن يكون محصوراً بالإدارة السياسية للمجتمع فقط، وهذه الإدارة يجب أن تضخ النقود بمعدلات متناسبة مع معدلات النمو الإقتصادي، وليس مع حاجات الإنفاق كما يحلو لها. إذ لا يجوز أن يكون معدل النمو الإقتصادي الذي تمكنت الإدارة السياسية من تحقيقه متدنياً، وتقوم هذه الإدارة بالبذخ في إنفاقها والتوظيف العشوائي والقيام بالمشاريع والتلزيمات وكأن الوضع الإقتصادي طبيعي.

فإذا تم ضخ النقود عن طريق المصرف المركزي حصراً، أي عدم السماح لأي فريق آخر وبخاصة القطاع المصرفي التجاري بتوليد النقد وفرض ضريبة على المجتمع، وبكميات لا تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي، وإذا استبدلت جميع وسائل الجباية الضريبية وحصرت بوسيلة واحدة هي ضخ النقود، فإن النمو الاقتصادي سينعكس إيجاباً على سعر صرف العملة فتنمو القيمة الشرائية للمال وتنخفض أسعار السلع. وإذا افترضنا أن القانون سمح للإدارة السياسية بضخ سيولة نقدية جديدة تعادل عشرين بالمائة من معدل نمو القيمة الشرائية للمال، وكان معدل نمو القيمة الشرائية للمال يساوي عشرة بالمائة من قيمته الأصلية، فإن الإدارة الحاكمة تستطيع عندها أن تحقق لنفسها دخلاً يفوق تصوراتها. وإذا ارتبطت قدرتها على توليد النقد بزيادة معدلات النمو المنعكسة على القوة الشرائية للمال، فإن القيّمين على السياسة العامة للمجتمع، أي القيادة السياسية للمجتمع، تستطيع عندها أن تحصل من المصرف المركزي على كميات من النقد تحقق لها ثراءً يتزايد كلما ازداد ثراء المجتمع، وبدون الحاجة إلى التلاعب على المواطنين. بل إن ثراء الساسة عندها يكون حقاً مكتسباً لهم لأنهم حققوا الثراء للمجتمع الذي يرعون شؤونه، ووزعوا ثمرات النمو بطريقة عادلة وخفضوا الأسعار ولم يعرقلوا الإنتاج، فيصبح ثراء المجتمع هدفاً ووسيلة للسياسيين يحققون ثراءهم ومكانتهم بواسطته، لأنه بدون ذلك فإن المال لن تنمو قيمته بل

ستتراجع لأن ضخ النقود بدون نمو اقتصادي يتسبب بالتضخم المالي فتتردى قيمة المال، ويكون التضخم المالي بذلك هو الإثبات المادي على فشل الساسة وتخلفهم أو فسادهم، بينما ضخ النقود الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي والذي ينعكس نمواً في القيمة الشرائية للمال، هو الإثبات المادي على نجاح السياسيين وحسن إدارتهم.

والأمر عندها لا يتوقف على تحقيق الثراء للمواطن وللمسؤول السياسي، بل إن تحقيق هذا الثراء يحتاج إلى مشاركة موظفي الإدارة في ثمرات النمو لحفزهم على تطوير مهاراتهم بالسرعة المطلوبة لنجاح الأداء الاقتصادي العام في المجتمع، كما يحتاج إلى تطوير أسلوب عمل القضاء وهو ما سنشرحه لاحقاً، لأن العلاقات البينية وعدالتها وتدني كلفة التقاضي وسرعة القرار والمحاسبة العادلة هي إحدى أهم عوامل النجاح وتطوير الإستثمار. كما أن عدالة توزيع ثمرات النمو وضخ النقود باتجاه أطراف المجتمع المريضة والفقيرة والمسكينة لتمكينها من الحياة الكريمة، وتحقيق دورة السائل الحيوي على كامل أجزاء المجتمع، ستكون أيضاً من أولويات الإدارة. وفضلاً عن ذلك، فإن تطوير الثقافة وتطوير أسلوب التربية والتعليم والعلاقة بين المربي وطالب العلم وأولياء الأمور، ستكون من أولويات أهداف الإدارة السياسية لتحقيق زيادة في مدخولها.

باختصار شديد، إن نظرية " تمويل الإنفاق العام الحكومي بالنمو الاقتصادي" الذي يقاس من خلال تحسن سعر صرف النقود وقدرتها الشرائية بالنسبة للسلع، هي سلاح جبار يمكّننا من بناء حضارة جديدة تعيد للإنسان كرامته، وللمجتمع الذي نعيش فيه، البركة والسعادة والرفاهية والعدالة الإنسانية. وهو ما سيحدث عندما تقوم الحكومة بالخروج النهائي من نظرية الجباية المتخلفة وموظفيها ومراقبيها وفسادها وإفسادها، والاستعاضة عنها بضخ النقود بكميات محسوبة ومدروسة ليحقق الساسة ثراءهم بالتزامن مع ثراء المجتمع ككل، وفي الوقت نفسه القيام بواجبات الحكومة التربوية والصحية والدفاعية والاجتماعية والقضائية، عن طريق ضخ سيولة إلى هذه المواقع، تتزايد أو تتناقص بحسب النجاح الذي يحققه المسؤولون عنها، بحيث يشعر القيّمون على هذه الواجبات بأهمية عملهم وبالمردود المادي المناسب لهم والمتناسب مع نجاحهم.

علم بلا قياس.. بناء بلا أساس

معادلة قياس المال والثروة والنقود

التي تجعل من الاقتصاد السياسي عِلماً

الحقيقة والقياس صنوان متلازمان لا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر. ولذلك فإن كل علم يفتقر إلى القياس، هو جهل مُبطَّن يمكن بوساطته إثبات الأمر أو إثبات عكسه على حدّ سواء، عن طريق الكلام المنمّق الذي أتقنه معظم السياسيين والمثقفين، فتحولوا بإدارة المجتمع من أهدافها الإنسانية التطويرية إلى ما يشبه التكهن والشعوذة التي درج عليها كهنة القبائل البدائية، فغيّبت العقول عن المنطق العلمي وعن الحقيقة التي لا غبار عليها. ويمكن في هذا المجال اعتبار الاقتصاد السياسي أحد أهم علوم التكهن القبلي الذي لم يوفق حتى اليوم بالوصول إلى أية حقيقة واضحة المعالم. ولذلك تأتي نتائج خطط الإصلاح المنمّقة والمقنّعة فاشلة ومسيئة لأفراد المجتمعات. والمثال الواضح على ذلك هو ما حدث في دول منطقة اليورو من فقر وإفلاس. في الوقت الذي لا يستطيع المجتمع أن يحاسب أحداً على فشله وما تسبّبت به خطته من كوارث إنسانية، ذلك لأن الكلّ واقع في الخطأ نفسه. وفي غياب القياس الصحيح، فإن أحداً لا يستطيع أن يقيّم أو يؤكد النجاح أو الفشل. فالمسألة كلها تكهنات، بحيث لا يمكن لأحد أن يضع خطة إدارة اقتصادية للمجتمع ويؤكد

نجاحها. كما لا يمكن لأحد أن يقدر قيمة ثروته بشكل صحيح، كأن يقول: " ثروتي أو ثروة فلان قيمتها ثلاثة ملايين دولار، أو عشرين مليون ليرة ". ذلك لأن كمية النقود لا تعني شيئاً بل تختلف قيمتها من آن إلى آن. فالعشرون ألف دولار سنة 1975 كان يقابلها في الوقت نفسه خمسون ألف ليرة لبنانية، وكلا المبلغين كان يعادل ثمن شقة بمساحة 120 م^2. بينما الشقة نفسها وفي الموقع ذاته سنة 2012 تقدر قيمتها بمائة وثمانين ألف دولار، أو بمائتين وأربعين مليون ليرة لبنانية. وإذا كان جزء من هذا التبدل جاء نتيجة العرض والطلب، فإن الجزء الأساس من التبدل هو بسبب التضخم المالي الذي يمنع القياس في الاقتصاد ويجعله مستحيلاً.

والأمر نفسه ينطبق على السياسة وتقييم السياسيين، بحيث لا يمكن أن يتمكن أحد من تقييم سياسي بالدقة المطلوبة. إذ يمكن لشخص أن ينتقد أحد السياسيين، ويعطي عشرات البراهين والأدلة على فساده، بينما يقدم شخص آخر عشرات الأدلة على حسنات السياسي نفسه. وكلا الشخصين يُحِبّ أو يكره ذلك السياسي دون وجه حق، وذلك بسبب غياب القياس الواضح في السياسة، وهذا أمر لا يمكن أن يحصل في أي علم. فالمسافة بين نقطتين لا يمكن أن تختلف إذا تم قياسها من قبل شخصين يختلفان في الإنتماء، وكذلك وزن أي مادة أو كثافتها أو حجمها. كذلك الأمر إذا قام عشرة أشخاص بالقياس يجب أن يكون الجواب واحداً.

وتكمن علّة الاختلاف في السياسة والاقتصاد، في غياب القياس والميزان عن هذا العلم، إضافة إلى غياب معرفة الفارق والعلاقة في ما بين المال والنقود والثروة، وتأثير القرارات السياسية على كثافة ذرّات القيمة الكامنة في الوحدات النقدية، أو القيمة الشرائية للوحدات النقدية. وبسبب هذه العلة، أي علة غياب القدرة على قياس كثافة ذرات القيمة في النقود، يستطيع فريق من الناس أن يتلاعب بالثروة الكامنة فيها، ويسرق ثروة حاملي الأوراق المالية وهم غافلون، من دون أن يلمس كمية النقود التي في حوزتهم، فيعطل حياتهم ويهزم إرادتهم ويتركهم فريسة البؤس والفقر والتخلف، ويتمتع وحده بمغانم الثروة السليب.

استثناء مقصود للقياس في "علم" الاقتصاد و"علم" السياسة!

الملفت في غياب القياس عن أهم مادة في المجتمع، والتي تعتبر السائل الحيوي الذي يجري في جسم المجتمعات، والتي مثلها كمثل الماء في الطبيعة، أي المال والنقود والثروة على أهميتها الحيوية، هو أن الناس أغفلوا قياسها، علماً أن العلماء قاموا بقياس كل شيء ملموس وكل حالة، وقد وضعوا وحدات قياس تختلف باختلاف الحالة، والغريب أن العديد من المواد التي قاسها الإنسان، بعيدة المنال عن الحواس فلا يمكن لمسها أو رؤيتها أو حتى الشعور بها، ومثال ذلك قياس الوقت والزمان والضوء والأشعة، كُلاً بأنواعه وسرعته، والصوت والموسيقى ودرجاته وأنواعه ومفاتيحه وسرعته، والترددات الكهرومغناطيسية، والزلازل الأرضية، وسرعة الأحلام وتوتراتها العصبية، حتى قام العلم بقياس سرعة ردود فعل الجهاز العصبي. ومع الصعوبة القصوى التي ترافق قياس كل هذه المواد مقارنة بقياس "المال والثروة والنقود"، وهي عناصر يمكن لمس اختلاف بعضها عن بعض، واختلاف درجاتها بكل سهولة مقارنة بما تم قياسه من العناصر الأخرى غير المرئية وغير الملموسة. ومع ذلك فإن الإنسان لم يقم بقياسها! وهذا الغياب، أو الإعراض عن قياسها لا يمكن اعتباره تخلفاً أو عدم معرفة، كما لا يمكن التماس العذر له.

وبالتأكيد فإن لعدم قياس هذه المواد الحيوية، وعدم إيجاد وحدات قياس لكل منها سبب وجيه، وفريق متمكن، يمنع البحث في هذا الموضوع، ويوجه العلم في الإتجاه الذي يناسبه. وهذا الفعل ليس غريباً، فقد حرّم الفريق نفسه طوال آلاف السنين على البشر علم الكيمياء، وتسبب بإعدام عشرات العلماء لكي لا يتمكنوا من قياس عيارات الذهب، لأن اكتشاف التبدل في عيار الذهب كان سيكشف أسباب التضخم المالي الحاصل من صهر المعادن الرخيصة كالنيكل والنحاس وخلطها بالذهب وزيادة حجم الكتلة النقدية، في الوقت الذي كان هذا الفريق يدعي امتلاك "حجر الفلاسفة" الذي يحوّل المعادن الرخيصة إلى ذهب. هذا الفريق هو نفسه سبب الفقر والبؤس والفساد والتخلف في العالم تاريخياً وحاضراً، وهو نفسه سبب الاستبداد السياسي لرؤساء وملوك وأباطرة يتقاسم وإياهم السلطة عن طريق معرفته بالسر الكامن في الذهب والمال، مهما كانت المادة التي يُصنع منها هذا المال، أذهباً كانت أم ورقاً أم بطاقة بلاستيكية. وهو نفسه المسيطر على القرارات السياسية العالمية.

ولأهمية القياس في العلم، فسأبدأ هذا المبحث بوضع أسس قياس أهم مادة في الكون، وهو في الوقت عينه قياس لعلم السياسة والسياسيين كما أنه، قياس للاقتصاد، وهو ما سيؤدي إلى نهضة وحضارة إنسانية، أرى بكل ثقة أنها تفوق أي تصور.

فالمال، وهو ماء الحياة في المجتمعات، هو مادة تتشكل من عنصرين مختلفين جداً هما "**النقود**" و "**الثروة**". حيث تولد النقود في المصارف المركزية والتجارية، بينما الثروة موجودة في أرجاء الكون ولا حدود لحجمها، فالتراب والماء والأشجار والحيوان والإنسان والهواء والفضاء وباطن الأرض هي جزء من الثروة، بَيْد أنّ **أهم ثروة في الكون على الإطلاق هي الفكر والعقل البشري**. ولكن الثروة لا تتجسد ولا تتطور بالسرعة المطلوبة، إلا إذا وجدت النقود. فالنقود هي وسيط للتبادل السلعي، أي إنها الوعاء الذي تتنقل الثروة عَبْره، ما يعني أن النقود هي وعاء يحمل الثروة بداخله، تماماً كما أن الكهرباء التي تقاس بـ "الأمبير" تحتاج إلى أوعية تحملها وتنتقل بها وتقاس بـ "الفولت". أي أن انتقال الثروة من فريق إلى آخر يتم عبر انتقال النقود من هذا الشخص إلى شخص آخر. إلا أن للنقود منبعاً أولياً تولد منه لتنتقل إلى جسم المجتمع، وهذا المنبع الأولي للنقود لايحتاج إلى أخذها من أحد. فينفق الفريق الذي تنبع النقود من عنده الثروة عبر توليده للنقود وضخها في المجتمعات، وبذلك يتمكن من يولِّد النقود من استخدام الثروة الكامنة في نقود الغير التي أصدرها هو في الأصل، وينفق الثروة بكل سهولة، مستفيداً من غفلة الناس، وتقاعس المفكرين عن حماية ثروة مجتمعاتهم من التسرب. وذلك بسبب تغييب أهمية قياس كثافة الثروة الكامنة داخل كل وحدة نقدية، وضرورة سعي المخلصين للمحافظة على كثافة الثروة من التسرب. ولا تقتصر قدرة أو حق توليد النقود على الحكومات والبنوك المركزية فقط، فالبنوك التجارية قادرة على توليد النقد الائتماني بكميات هائلة تفوق أي تصور، وهي قدرة تتمكن من تقليص القيمة الشرائية للنقود، مع أن الواقع الفيزيائي يفترض أن يرتفع سعرها لأنها المادة الأكثر طلباً والأكثر اشتهاءً في الكون، ما يمكّن المصارف المولدة للنقود من امتصاص الثروة المحلية والعالمية وتحقيق قوة هائلة، يتمتع بها حالياً القطاع المصرفي المحلي والعالمي، وبذلك يأكل أموال الناس بالباطل ويفسد في الأرض ناشراً البؤس والفقر والتخلف.

نظرية نيوتن في القياس هي الحل البديهي والحقيقي لقياس المواد

لقياس أي مادة، وضع نيوتن (Neuton) قاعدة فيزيائية هي الأساس في معرفة الفارق بين الشكل والمضمون. وأعطى للكثافة باعتبارها المضمون الحقيقي لكل مادة في الكون الأهمية القصوى. بحيث أن كيلوغراماً واحداً من القطن قد يملأ مستوعباً بينما الوزن نفسه من الحديد يمكن أن يكون بحجم قبضة اليد، وكلاهما له الوزن نفسه. وجعل للعلاقة بين الكتلة والحجم والكثافة، أهمية قصوى نستطيع بوساطتها التفريق بين المواد، كلّ بحسب وزنها وحجمها وكثافتها. بحيث أن الوزن يساوي الحجم مضروباً بالكثافة: الكتلة = الحجم × الكثافة.

وتنطبق هذه القاعدة على المواد المعروفة كافة، ففي الكهرباء مثلاً تساوي القوة الكهربائية كثافة الكهرباء التي تقاس بالأمبير "الأمبيراج" مضروبة بكمية أوعية التوصيل التي تقاس بالفولت "الفولتاج" للحصول على القوة الحقيقية للكهرباء والتي تقاس بالوات أو بـ"الجوول". بحيث يقوم قياس "الوات" مقام قياس الكتلة، وقياس الأمبيراج مقام قياس الكثافة، والفولتاج مقام قياس الحجم في باقي المواد. وتالياً فإن الحجم الذي يقاس في المادة بالليتر أو بالسنتيمتر المكعّب يقاس في الكهرباء بالفولت. والكثافة التي تقاس بالغرام في السنتيمتر المكعب الواحد تقاس في الكهرباء بالأمبير، كما أن الوزن أو الكتلة التي تقاس بالغرام في المادة تقاس بالوات في الكهرباء. وقد يرى البعض أن قياس المادة قد تطور في العلوم وأخذ أبعاداً جديدة تتعلق بالسرعة والمسافة والزمن، فأصبح القياس نسبياً بحسب نظرية "أينشتاين"، وهذا أمر صحيح وينطبق على قياس المال والثروة والنقود، فسرعة التداول مثلاً تؤثر على كثافة ذرات القيمة في الوحدة النقدية، تماماً كما يؤثر التسارع في زيادة الوزن. ولكن الأصل هو في قياس ذرات القيمة الموجودة في النقود، أو في معرفة وجودها أصلاً.

فقياس المادة بحسب نيوتن، هو نفسه ما يحكم علاقة القياس ما بين المال والثروة والنقود. إلا أنه تمّ تجاهل ذلك وتغييبه حتى الآن عن سابق تصور وتصميم، ولم يتم وضع وحدات قياس حقيقية يمكن من خلالها توضيح حقائق الاقتصاد والسياسة بشكل لا يقبل اللّبْس أو الجدل. وقد يحتج البعض باختلاف تسمية النقود ما بين دولة وأخرى، أو بإمكانية قياس القيمة الشرائية لنقود دولة ما بنقود دولة أخرى،

كأن يُقاس الجنيه الإسترليني بالدولار الأميركي أو بالين الياباني، وهذا يمثل قمة الجهل والتخلّف العلمي، لأنه لا يمكن قياس مجهول بمجهول! ولتوضيح الفكرة وبشكل أفضل، سوف أختار وحدتَي قياس افتراضيتين للثروة والنقود. وسأرمز لمجموع الثروة بحرفي "م.ث"، وكمية النقود سأرمز لها بحرفي "ك.ن". وبما أن النقود هي وعاء الثروة فلذلك يمكن اعتبار أن مجموع الثروة يساوي حاصل ضرب كمية النقود بالثروة الكامنة في كل وحدة نقدية. بحيث تمثل مجموع الثروة الوزن أو الكتلة في معادلة نيوتن ونرمز لها بـ"م.ث" وكمية النقود تماثل الحجم في معادلة نيوتن ونرمز لها بـ"ك.ن". أما قيمة الوحدة النقدية الواحدة والتي تمثل الكثافة في معادلة نيوتن والتي تتكون من وزن المادة في السنتيمتر المكعّب الواحد، فسنرمز لها بمجموع الثروة "م.ث" مقسوماً على كمية النقود "ك.ن" أي أن قيمة الوحدة النقدية = م.ث ÷ ك.ن.

وتالياً، فإن معادلة قياس المادة هي كما يلي:

الكتلة (غرام) = الحجم (سم3) × الكثافة (غرام/سم3)

Mass = Volume × Density

تصبح بالنسبة لقياس النقود والثروة:

مجموع الثروة (م.ث) = كمية النقود (ك.ن) x قيمة الوحدة النقدية م.ث/ك.ن.

وتالياً، فإن القيمة الشرائية للوحدة النقدية أو كثافتها تصبح كما يلي:

مجموع الثروة (م.ث) ÷ كمية النقود (ك.ن).

وقد يحتج البعض بأن القيمة الشرائية للوحدة النقدية تتأثر بعوامل الإدخار والاستثمار، أو بعوامل تثبيت السعر القسري عن طريق سندات الخزينة، أو بعامل ادخار الذهب أو العملات الصعبة مقابل الإصدارات النقدية، أو بعامل سرعة تداول النقد وما يسمى بمتطابقة "ايرفنغ فيشر" Velocity of money. ونحن إذا أنعمنا النظر في جميع هذه الحالات سنصل إلى حقيقة ملاءمتها للمعادلة التي تقوم على أساس معادلة نيوتن لقياس المادة، إذ إنه عندما يزداد عامل الإدخار أو تلجم الكتلة النقدية قسرياً، فإن ذلك يعني تراجع الحجم أو انكماشه، وتالياً يمكن تغييب التراجع في النمو

الذي يفترض أن ينعكس تراجعاً في سعر صرف الوحدة النقدية عن طريق اللجم القسري أو الطوعي للكتلة النقدية، وهو يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي تماماً كما يؤدي انكماش المادة بفعل البرودة مثلاً إلى انكماش حجمها وزيادة كثافتها، وتالياً فإن تثبيت القيمة الشرائية للنقود، أو زيادة الطلب عليها، يؤديان إلى نمو ذرات القيمة الكامنة فيها أي تحسن سعرها. والعكس صحيح بحيث تؤدي الحرارة الزائدة إلى تضخم حجم المادة وبالتالي تراجع كثافتها، إذ إن سرعة تداول النقد تماثل الزيادة في الحرارة التي تؤدي إلى زيادة الحجم ومن ثمّ انخفاض الكثافة فتتراجع القيمة الشرائية للنقود. ولكن يبقى أن هذه العوامل أي الاستثمار أو الإدخار أو سرعة التداول أو لجم الكتلة النقدية، هي عوامل آنية مرحلية تنتج عن تدخل الإدارة السياسية في الاقتصاد وفي سوق القطع فترفع سعر الفائدة أو تخفضه تبعاً للسياسة المالية أو النقدية التي ترتأيها الحكومات لحاجة الإدخار أو الاستثمار أو إخفاء الحقائق الاقتصادية، وتشتري الحكومات السيولة النقدية بكلفة عالية تبعاً لحاجة تثبيت سعر الصرف، أو تتركها لتتفلّت من عقالها وتتزايد سرعة تداولها تبعاً لقدرات التدخل وإمكانية دفع كلفته.

المؤشر الأكثر صدقاً هو حرية السوق

الحقيقة النهائية والأكيدة هي التي تتجلى من خلال التوازن القائم على الحرية الكاملة لتصرفات السوق الاقتصادية. وذلك من دون تدخل الحكومات التي تسيء إلى الاقتصاد العام كيفما كان تدخلها، لأنه مكلف ومن دون نتيجة حقيقية، إذ إنه عاجلاً أم آجلاً سيظهر أثر التدخل القسري الحكومي، وتكون نتائجه عكس المطلوب وبصورة أشد فتكاً بالمجتمع. ولكن وبسبب غياب القياس يمكن للمسؤول عن الفتك بالمجتمع أن يتنصل من مفاعيل تدخلاته، وبذلك يتحمل المجتمع الألم والبؤس والإفلاس، بدون أن يعلم أحد من هو غريمه، أو من هو السبب الحقيقي الكامن خلف إفلاسه وإفلاس معظم مؤسسات المجتمع.

أين هو دور معادلة القياس؟!

قد يسأل سائل عن أهمية إيجاد معادلة القياس، وما فائدة المعرفة طالما أن الساسة قادرون على فرض مشيئتهم بقوة القانون. وهنا تبرز ثلاث حقائق يجب أن نعرفها لنتمكن من تقييم ما نحن فيه:

أولها، أن علاج أي داء غير ممكن إلا إذا استشعرنا وجود هذا الداء، وبحثنا وتأكدنا من مصدره، إذ إن أصعب أنواع الأمراض وأشدّها فتكاً هو ذلك الداء الخفي الذي لا نشعر بألمه أو بوجوده إلا بعد أن يكون قد استفحل وبات علاجه مستحيلاً، أو الذي نشعر به وبألمه ولكننا لا نتمكن من تحديد مصدره بدقة. ومعادلة قياس المال والثروة والنقود، هي الميزان الذي ينبهنا إلى وجود المرض عندما يحدث، تماماً كما ينبهنا ميزان ضغط الدم المستخدم في التشخيص الطبي على وجود علّة ما داخل الجسم، أو كما ينبهنا ميزان حرارة الجسم على وجود التهاب.

ثانيها، هو تمكننا من تقييم أداء الإدارة السياسية تقييماً صحيحاً وواضحاً لا لبس فيه. إذ إنه عندما تنمو القيمة الشرائية للوحدة النقدية، في ظل ضخ النقود من قبل الحكومة كوسيلة ضريبية بديلة عن الجباية المتخلفة، فإن ذلك يعني أن الثروة الوطنية قد تنامت. وإذا تراجعت قيمة الوحدة النقدية فإن الثروة العامة قد تراجعت وتآكلت، ما يعني فشل الحاكم في الإدارة، وتالياً فإن أداء الحكومة وحسن تصرف الحاكم أو فساده سينعكس مباشرة على كثافة الوحدة النقدية فتنمو أو تتراجع، ومن ثمّ تكون معادلة قياس كثافة الثروة الكامنة في الوحدة النقدية، مرآة صادقة لا كذب فيها ولا دجل.

ثالثها، وهو الأهم والأخطر، مع أهمية العاملَين الأوّلين، أنّ حجم الكتلة النقدية لا يرتبط فقط بالإصدارات النقدية الحكومية النابعة من المصرف المركزي، بل إن القطاع المصرفي التجاري يولّد أكثر من تسعين في المئة من الكتلة النقدية، ومن ثَمّ يتمكن من استحواذ الثروة وسرقتها بدون أن يلاحظه أحد. ومعادلة القياس تمكننا من اكتشاف كمية الضخ النقدي الائتماني عند حصوله، وتمكننا أيضاً من مواجهة نتائجه الكارثية المتمثلة بسرقة ذرات الثروة من الأوراق النقدية بشكل لصوصي ينقل الثروة من أصحابها الحقيقيين إلى فريق محتال يدعي الثراء وهو لص.

وعليه، فإن المجتمعات حين تفقد ثروتها ويتراجع أداؤها وتفلس مؤسساتها ويعم فيها البؤس والفقر والتخلف، فإن السبب الأول لذلك هو الإدارة السياسية أي العقل المدبر للجسم الاجتماعي الذي تقاعس عن حمايتها من الغزو الإقتصادي. وبدون معادلة القياس لا يمكن معرفة قوة اللص الغازي ولا مدى فشل أو فساد الإدارة السياسية المتقاعسة، والعكس صحيح؛ فالقياس ينبئنا بالإدارة الحسنة الراعية عندما يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل البذخ في الإنفاق الحكومي بحيث تتزايد كثافة الثروة في الوحدة النقدية. كما أن جزءاً من تردي كثافة ذرات القيمة في الوحدة النقدية سببه زيادة الكتلة النقدية الائتمانية بحيث يتمكن مولّد النقود من الحصول على الثروة بطريقة غير شرعية، ودليلها أو إثباتها هو تراجع كثافة الثروة في الوحدة النقدية، ومن ثمّ لا يعود السارق قادراً على امتصاص ثروة المجتمع من دون دليل، أو مستغلاً ثقة الناس التي تدخر ثرواتها في خزائنه وهو يدعي أنه يقدم للناس فائدة مقابل هذا الإدخار. فكيف إذا كان القطاع المصرفي منتشراً في كل أصقاع الأرض؟ وكيف إذا كان هو عدو البشرية الأول الذي استباح كل شبر وكل زاوية من زوايا الكون وسخّرها لخدمة أغراضه التي يأتي على رأسها سرقة ثروة أهل الأرض جميعاً عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة في كل دولة من دول العالم؟. وبواسطة كل عملة من عملات دول العالم.

غطاء الإصدارات النقدية

راوحت النظرية النقدية ابتداءً من مطلع عصر النهضة في القرن السابع عشر وحتى يومنا هذا، بين التوسع في عرض النقود الورقية وبين استبدالها بالمعادن النفيسة وشبه النفيسة كالذهب والفضة، أو جعل الإصدارات النقدية الورقية مدعومة بالمعدن الواحد أو بالمعدنين. وقد عانت شعوب الدول الأوروبية في كل مرة كانت الحكومات تتوسع في عرض النقود، كما عانت في كل مرة كانت الحكومات تسحب السيولة من الأسواق بحجة لجم التضخم.

لكن القرن التاسع عشر تميز بالانفتاح العام والنمو الاقتصادي المتأثر بنجاح التجربة الليبرالية الكلاسيكية التي دعت إلى حرية العمل المطلقة، وحرية التملك وعدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية، لأنها تخضع لنظام طبيعي كفيل بتحقيق التوازن بين عناصره طبقاً لقواعد السوق الحرة والمنافسة. وقد أثبتت الرأسمالية النامية خلال القرن التاسع عشر فاعليتها، حيث تميزت بالإختراعات والإكتشافات العلمية. وترافق مع التقدم الفني ومكننة الإنتاج، فزادت أرباح الشركات والمشروعات وأحدثت فورة علمية وصناعية، واستمرت هذه المرحلة لمدة قرن كامل وانتهت عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (سنة 1914). إلا أن هذه المرحلة الطويلة الأمد من النمو الاقتصادي لم تأتِ من فراغ، فقد تزامنت مع تسييل الكتلة النقدية الورقية في أوروبا، ما أدى إلى أزمة تقييم أسعار العملات الأوروبية وانهيار أسعارها مرة تلو أخرى، بالتزامن مع عملية تغطية الإصدارات النقدية تارة بالمعدن النفيس الواحد أي الذهب، وتارة أخرى بغطاء المعدنين الذهب والفضة، وفي كل مرة كانت الحكومات تدعي وجود الغطاء مقابل الإصدارات النقدية الورقية، ويتضح بعد ذلك كذب الحكومات.

ففي انكلترا عانى الشعب الإنكليزي والمستعمرات من تضخم عنيف بسبب نفقات الحصار القارّي وحروب نابليون في الفترة م بين 1797 – 1811 حيث فرض مصرف انكلترا سعراً إجبارياً للجنيه الإسترليني الورقي ولم يصمد هذا السعر فانهار خلال سنة 1806 بنسبة 30%، واجتمعت بعدها لجنة انكليزية لبحث موضوع التضخم المالي ومعالجة أسبابه بمعاونة العالم الاقتصادي "ريكاردو". وأعادت تنظيم الإصدارات النقدية على أساس معدني كامل. وصدر قانون (بتاريخ 22 كانون الثاني 1816) قضى بالرجوع إلى قاعدة النقود الذهبية. وأصبحت بذلك المسكوكات الذهبية وحدها التي تتمتع بقوة الإبراء النهائية.

أما فرنسا التي تعرضت لأسوأ حالات التضخم، بعد هزيمة نابليون وخروجها من الحرب مثخنة الجراح مثقلة بالديون، فقد قام فيها نظام نقدي إصلاحي (إصلاح بوانكاريه). وقد صدر قانون فرنسي (بتاريخ 20 آذار 1803) ألغيت بموجبه النقود الورقية واستبدلت بالنقود المعدنية (ذهب، فضة، وبرونز) واستحدث البنك المركزي الفرنسي ليكون رقيباً على المصارف التجارية الخاصة، ومنفذاً لبنود الإصلاح النقدي والاقتصادي. ومنعت المصارف التجارية من إصدار السيولات النقدية الائتمانية. وبذلك أصبح الاقتصادان الفرنسي والإنكليزي قائمين على قاعدة المعادن النفيسة. وقد حافظت النقود خلال تلك الفترة على خصائصها وأسباب وجودها، وهي أنها:

1. مقياس للقيمة.
2. وسيط للتبادل التجاري.
3. مادة للدفع.
4. مخزن للقيمة.

لكن المصارف المركزية المستحدثة لم تتمكن من الوقوف في وجه المصارف التجارية القادرة على توليد النقود الائتمانية، وتالياً توسيع حجم السيولة النقدية الكتابية، واسترجاع النقود الوهمية نقوداً حقيقية، ما تسبب بأزمات كان الإنكليز والفرنسيون يحلونها على حساب الدول الخاضعة لنفوذهم الإستعماري. واستمر الأمر على ما هو عليه من تجاور الثراء الفاحش مع الفقر المدقع في هاتين الدولتين، حتى برزت قوى إقليمية أخرى رأت وجوب حل مشاكلها الاقتصادية على حساب الدول

المتخلفة والدخول في نادي الدول الإستعمارية، كألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا وهولندا والبرتغال. وبذلك عاد الصراع بين الدول الأوروبية لاقتسام العالم النامي. وكانت الحرب العالمية الأولى مدخلاً لانهيار الأنظمة النقدية الإصلاحية، والسبب هو توسع الحكومات في توليد النقود الورقية الإستبدادية (Tender Legal) وتوسع قدرة البنوك التجارية تبعاً لذلك في توليد النقود الائتمانية الوهمية، ما أوجد حالة من التضخم المالي الجامح لسع بسياطه دول أوروبا عامة، والدول المهزومة خاصة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبروز مشاكل الفقر والبطالة والتضخم المالي الجامح، عادت دول أوروبا إلى قاعدة الذهب، فاتبعت إنكلترا نظام السبائك الذهبية مقابل الإصدارات النقدية الورقية (في الفترة ما بين 1925 . 1930) في محاولة لاستعادة قيمة الجنيه الإسترليني طبقاً لمعايير ما قبل الحرب، واستعادة مكانة السوق المالي والنقدي في لندن وسيطرته السابقة على نظام الائتمان والتمويل الدولي، الذي فقدته انكلترا بسبب عدم ثقة السوق المالي العالمي بالجنيه الإسترليني وزيادة الثقة بالدولار الأميركي الذي قام على قاعدة النسبية الذهبية الإحتياطية، التي طبقها المصرف الفديرالي الأميركي سنة 1912. وتقوم على أساس إصدار ثابت للدولار المغطى بـ 40% من قيمته بالذهب.

أما فرنسا التي عانى اقتصادها من التضخم المالي الجامح بعد الحرب بسبب التوسع في الإنفاق وفقدان الثقة بالفرنك الفرنسي، فقد قامت بإعادة تطبيق قاعدة السبائك الذهبية (سنة 1928) وأعادت ربط إصداراتها من الفرنك بالذهب.

لكن هذا التحول إلى نظام تقييد الإصدارات النقدية وربطها بموجودات المصارف المركزية من السبائك الذهبية، أي الحد من ضخ السيولة النقدية الوطنية دون الحد من ضخ السيولة الائتمانية المصرفية الصادرة عن البنوك التجارية والوسطاء الماليين، وحاجة السوق الماسة إلى السيولة النقدية الحقيقية لتحقيق تبادل تجاري فعّال، أوصل العالم إلى عنق الزجاجة، فحدثت أسوأ أزمة انكماش في الاقتصاد العالمي عبر التاريخ (سنة 1929) واستمرت حتى بروز المدرسة الكينزية (نسبة للعالم الاقتصادي جون ماينيارد كينز) الذي أعاد فكرة التوسع في الإنفاق الحكومي وضخ السيولة النقدية مع اتخاذ إجراءات اجتماعية متعددة، كدفع الحكومة

بدل التأمينات الاجتماعية، لإعانة الفقراء ودعم السلع الأساسية لمواجهة الإحتكار وذلك عن طريق التمويل بالعجز، أي ضخ السيولة. وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو زيادة الطلب الإستهلاكي الفعّال على السلع المنتجة، عن طريق إعطاء قوة شرائية لمختلف جوانب المجتمع والفقيرة منه بخاصة، بهدف استعادة المؤسسات لدورة الانتاج ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وبذلك تعود عجلة التنمية إلى الدوران.

لكن التوسع في الإنفاق الحكومي دون ضبط، بالتزامن مع ضخ كميات هائلة من النقد الائتماني الصادر عن البنوك التجارية، أوجد فجوة تضخمية كبيرة ولدت أزمة ثقة بين الحكومات العالمية في مجال التبادل التجاري الدولي، وتسببت أزمة الثقة باندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد استفاد الاقتصاد الأميركي من تحول الصناعات الكبرى والتجارة الدولية إلى أميركا خلال الحرب. وكان لثبات سعر صرف الدولار بحسب قانون النسبية (سنة 1912) أبعد الأثر في جعل الدولار عملة ذات صفة عالمية، لأن العالم وثق بها وجعلها احتياطياً لإصداراته النقدية. وهذا ما ثبت بقانون دولي وبشكل رسمي في أول عمل قامت به دول العالم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث اجتمعت الدول المنتصرة بالحرب في "بريتون وودز" في شهر كانون الثاني من (سنة 1944) وأنشيء في المؤتمر صندوق النقد الدولي بهدف المحافظة على سعر صرف العملات العالمية. ووضعت أسس النظام النقدي العالمي بعد الحرب والذي كان من أهم مرتكزاته إيجاد سعر صرف ثابت للعملات حددت معدلاته بالنسبة إلى الدولار الأميركي، وهذا بدوره حدد سعره بالنسبة إلى الذهب. ومنعت الحكومات من السماح لعملاتها بتجاوز السعر المصرح به إلا في حدود 1% صعوداً أو هبوطاً. ما عدا الولايات المتحدة الأميركية، على أن يوافق أعضاء الصندوق رسمياً ويتم بناء عليه تعديل قيمة صرف العملات بالنسبة للدولار الثابت. وقد أجبرت بعض الدول على تخفيض أسعار صرف عملاتها مثل فرنسا (سنة 1969) من 4.94 إلى 5.55 فرنك مقابل الدولار. والهند (سنة 1966) من 4.67 إلى 7.5 روبية للدولار الواحد. في حين ارتفع سعر صرف المارك الألماني الغربي من 4 إلى 3.66 ماركات للدولار الواحد.

هذه العمليات أضفت بعداً عالميا للدولار الأميركي وأعادت الإعتبار إلى القاعدة الذهبية حيث أن الدولار ثابت السعر ومدعوم بقيمته ذهباً حسب نص اتفاق " بريتون وودز". وقد عاش العالم فترة من الإستقرار الاقتصادي بعد المؤتمر، وتميزت فترة ما بعد الحرب في الخمسينات والستينات من القرن الماضي بنوع من الإنتعاش العام وارتفاع معدلات النمو الإقتصادي والطلب على اليد العاملة وثبات قيمة المبادلات التجارية العالمية.

ولكن هذا الإنتعاش الذي قام على وهم الثقة بالدولار وبالحكومة الأميركية، قطعه الرئيس نيكسون (في 15 آب 1971) بإعلان التراجع عن اتفاقية " بريتون وودز" وفك ارتباط الدولار بالذهب وتعويم أسعاره، محملاً مسؤولية وكلفة الإنفاق الأميركي الباذخ على تمويل الحروب وغزو الفضاء ومؤسسات البحوث، إلى جميع شعوب ودول العالم الغنية منها والفقيرة على السواء، التي وثقت بالتوقيع الأميركي على إتفاقية « بريتون وودز». وتحمل فقراء العالم مسؤولية العجز في موازنة الولايات المتحدة الأميركية. وما زال العالم عموماً والعالم الثالث خصوصاً يتحملون مسؤولية نمو الدول الكبرى التي لحقت بالركب الأميركي وعوّمت أسعار عملاتها بعد ذلك في مؤتمر نيوساوثمبتون (1974). وتتميز تلك الفترة وما بعدها بفوضى الإصدارات النقدية وتحميل الآخرين تبعات الأزمات والإنتعاش في الدول العظمى. وتأتي في هذا السياق بعض الملاحظات المهمة:

- إن الإصلاحات في النظام النقدي التي كانت تقوم بها الدول الكبرى بعد أزمات التضخم الحادة ما كانت إلا تمويهاً للحقيقة من أجل اكتساب ثقة الجمهور بالنقد الصادر عنها كوعاء للثروة، ما يحمل هذا الجمهور كلفة الإنفاق الحكومي لهذه الدول، لأنها كانت تعود شيئاً فشيئاً إلى التوسع في الإصدارات النقدية وضخها في الأسواق العالمية، وبلبلة هذه الأسواق، وامتصاص ثمرات النمو والثروة من الأفراد والمجتمعات الذين يقعون ضحية ثقتهم بعملات الدول العالمية المصدرة للنقد العالمي كالدولار واليورو والين والإسترليني وغيرها.

- إن الإصلاحات التي كانت تحدث في أنظمة الإصدارات النقدية في الدول العظمى، وفيما عدا إصلاح بوانكاريه (سنة 1803) أغفلت دائماً الوساطات المالية

والبنوك التجارية وقدرتها على توليد السيولة وضخّها، وامتصاص ثمرات النمو في المجتمعات كافة بما فيها مجتمعات الدول العظمى. فكان كل اصلاح نقدي للأوضاع المالية التضخمية يحمل في داخله بذرة انهياره، وذلك بسبب ترك المجال مفتوحاً أمام المصارف التجارية لتوليد نقود ائتمانية وهمية، وبما أن: "**النقد الرديء يطرد النقد الجيد**"، فإن الأوراق المالية الصادرة عن القطاع المصرفي كانت تؤدي تلقائياً إلى اختفاء النقد الصادر عن الحكومات من الأسواق العالمية، ما يتسبب بأزمات الإنكماش الحادة التي تؤدي تلقائياً إلى انهيار الإصلاح النقدي تبعاً للإفلاسات العامة التي تطيح باقتصاد المجتمعات الصناعية. وهذا ما حدث سنة (1929) حين بدأت الأزمة (أزمة االكساد العالمي) بهبوط حاد لقيمة الأوراق المالية في بورصة نيويورك (وول ستريت)، وهذا ما يحدث مراراً وتكراراً وخصوصاً في دول أوروبا التي دخلت مرحلة إصلاح نقدي عبر توحيد عملاتها في سلة واحدة هي اليورو، بهدف الحلول محل الدولار أو مشاركته في الكعكة الاقتصادية العالمية، ولكنها بسبب عدم الأخذ بعين الإعتبار قدرة الوساطات المالية على توليد الائتمان الذي يسحب السيولة من الأسواق، ما يوجب ضخ المزيد والمزيد من النقد، فإن الدول الأوروبية اليوم تتعرض لأزمة كساد تتطور يوماً بعد يوم ابتداء بدول الأطراف في اليونان وإسبانيا، وصولاً إلى القلب في ألمانيا وفرنسا.

- إن تاريخ النظرية النقدية راوح بين تجربة التوسع في الإنفاق العام وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى التضخم الجائر، وبين تثبيت الأسعار على قاعدة الذهب أو العملات العالمية الذي يؤدي إلى الإنكماش المسيء والإفلاسات الحادة.

ومع كل التجارب السالفة الذكر، ما زالت الدول تقع في المأزق نفسه، فقد وثقت الدول والشعوب بالدولار الأميركي خلال فترة العمل باتفاقية " بريتون وودز"، ولكن صاحب القرار لم يكن أهلاً للثقة (الولايات المتحدة) ولم يحافظ على تعهداته وتوقيعه، فقامت الولايات المتحدة بالتوسع في توليد النقود وضخها في الأسواق العالمية لتمويل تجارتها الخارجية ونفقات الحرب الكورية ومن ثم حرب فييتنام، معتمدة على جهل عالمي بالنظرية النقدية، وعلى عدم تأثر الحكومات بمصالح شعوبها التي تلجأ للإدخار بالدولار لحماية ثروتها من التضخم الجامح للعملات

الوطنية في الدول النامية. والولايات المتحدة حين طولبت بالتحويل من دولار إلى ذهب بحسب تعهدها في مؤتمر «بريتون وودز»، قامت بالإلتفاف على مقررات المؤتمر وتراجعت عن التزاماتها، ولكن الدول الصناعية الأخرى حاولت التهرب من مفاعيل التنصل الأميركي وأجرت مباحثات مع الولايات المتحدة في معهد "سميث سونيان" قبلت فيه تخفيض سعر صرف الدولار مقابل تثبيته على سعر صرف جديد. ولكن الولايات المتحدة عادت وتراجعت أيضاً عن التزامها بتثبيت سعر صرف الدولار لأسباب موضوعية مقصودة من قبل الجانب الأميركي، وهي تحميل شعوب العالم والأفراد الواثقين بالدولار والذين يسعون إلى اقتناء المزيد منه، مسؤولية العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري الأميركي. وبدلاً من مواجهةٍ لا تُحمد عقباها مع الولايات المتحدة، قامت الدول الصناعية الكبرى بالإتفاق في ما بينها في مؤتمر " نيوساوثمبتون" بتعويم أسعار صرف عملاتها، وفي الوقت نفسه دفعت من ثرواتها الوطنية مبالغ طائلة لشراء الدولار وتثبيت سعره خوفاً من انهياره الكامل الذي يهدد النظام النقدي العالمي ويهدد موجوداتها من الدولار، كما يهدد ميزان التجارة الدولية لأن الدولار هو الدعامة الأساس لكل هذه العلاقات.

وخلال هذه الفوضى في الأسواق المالية تمكنت القطاعات المصرفية المحلية والعابرة للقارات من الفوز في المنافسة وإحكام سيطرتها على الأسواق المالية الدولية، وتمكنت من الضغط للحصول على سيولات نقدية دولارية جديدة حصلت عن طريق الضخ النقدي الأميركي بعجز الموازنة. كما ابتكرت وسائل جديدة متطورة لاستحداث عملات عالمية جديدة تساعدها في امتصاص القيمة الشرائية الحقيقية لثروات الدول والمواطنين. وفي إحصاء للإقتصادي " بول فابريه " أن أوروبا واليابان استقبلتا حوالي 50.2 مليار دولار بدون أي غطاء في الفترة ما بين 1969 – 1973. وقد تكرر الأمر بعد ذلك وبقوة أكبر بكثير بعد أحداث أيلول (2001) حين ضخت الولايات المتحدة أكثر من خمسين مليار دولار، وأوروبا أكثر من خمسين مليار يورو، كما قامت الولايات المتحدة بعد أزمة الكساد (سنة 2008) بضخ أكثر من 20 تريليون دولار. والأدهى هو أن الولايات المتحدة قامت بتمويل مواجهة الأزمة المالية الحادة بضخ معظم كميات الدولار إلى البنوك التجارية نفسها خوفاً عليها من الإفلاس!!

وقد تبع تعويم أسعار صرف العملات العالمية فوضى نقدية كبيرة في إصدارات الدول النامية والمتخلفة وبات إصدار النقد بلا حدود وبلا قيود في العالم أجمع، ما أفسح في المجال واسعاً أمام الوساطات المالية والبنوك المحلية والعالمية للتوسع في توليد الائتمان النقدي وتوليد النقود الوهمية وامتصاص ثروات الشعوب، حتى باتت المديونية العالمية أكبر من أي تصور وأكبر من أي قدرة إنسانية على وفائها. ولذلك فإن الواقع الاقتصادي العالمي الحالي يتميز بانتشار وتوسع وباء الفقر والبؤس والتخلف والمجاعة والفساد والاستبداد في معظم أرجاء العالم.

وهنا، فإن السؤال عن البدائل النقدية يطرح نفسه بنفسه: إذا كانت الإصدارات المقيدة بقاعدة الاحتياطي الذهبي أو بأي نوع من أنواع القيود تؤدي إلى الإنكماش وتنهار أمام أول مواجهة وتختفي السيولة النقدية من الأسواق وتبقى الأوراق المالية الائتمانية التي تنهار قيمتها ويصبح وجودها كعدمه، ولا يكفي لمواجهة حاجات التبادل التجاري والإستثمار. كما أن قاعدة التوسع في الإنفاق بالعجز وزيادة ضخ السيولة بعيداً عن أي نوع من أنواع الإحتياطي المعدني أو غيره، تتسبب مباشرة بتوسع حاد في حجم الكتلة النقدية وبانخفاض حاد في القيمة الشرائية لمدخرات الأفراد ولقيمة رواتبهم، فكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة الخبيثة المغلقة وإيجاد سعر واقعي وثابت بمرونة للإصدارات النقدية، من دون الوقوع في الإنكماش الذي تسببه ندرة النقود القانونية، أو ظلم التضخم الذي يسببه التوسع في ضخ النقود القانونية والائتمانية؟؟

والواضح من هذا السؤال أن العالم مهيأ لاستقبال عملة عالمية جديدة يمكن الوثوق بها، شرط أن تكون قادرة على إثبات قدرتها على اختزان الثروة الكامنة فيها وحمايتها من التسرب. كما أنه من الواضح بأن هذه العملة لا تحتاج إلى تخزين أي ثروة من أي نوع كان مقابل إصدارها لأن تخزين الذهب أو العملات الأجنبية الأخرى أو التثبيت القسري لقيمتها يعتبر هدراً غير مقبول للثروة الانتاجية التي يجب أن تكون قيمة هذه العملة الجديدة محمية بها. فالغطاء الحقيقي لأي عملة هو حجم الطلب عليها مع مراعاة عدم فقدانها من الأسواق، أي التمكن من ضخها بيسر وسهولة لتغطية احتياجات السوق من السيولة النقدية، لأن أي نوع من أنواع العملات يتمكن

من حماية الثروة ولا يتعرض للتضخم سيكون مطلباً للمدخرين وبذلك ستتقلص كمية وجوده في الأسواق، مما سيتسبب بالإنكماش الاقتصادي وإفلاس المؤسسات المنتجة. لذلك فإن تغطية احتياجات السوق من السيولة المالية هي أحد أسباب نجاح الاصدارات النقدية، وفي الوقت نفسه نجاح السوق نفسها، لأن غياب النقود المطلوبة للتبادل التجاري يؤدي إلى أحد أمرين، فإما تتراجع حركة التبادل ويحدث انكماش اقتصادي، وإما أن يجد السوق لنفسه عملة بديلة، فيحقق مصدر العملة البديلة أرباحاً من مجرد وثوق الناس بإصداراته النقدية. فالأسواق بطبيعتها متحركة لا تهدأ ولا يمكن القبض عليها قسراً، لا عن طريق الحماية الإجبارية للإنتاج، ولا عن طريق التثبيت القسري لأسعار العملات، والحرية والمنافسة هما القانون الذي يتحكم بالأسواق، وأي تدخل قسري لا يؤدي إلا إلى الخسارة. ومثال ذلك أن الولايات المتحدة، بكل قوتها الاقتصادية والسياسية لم تستطع حماية سعر صرف الدولار وتثبيته عند 35 دولاراً مقابل أونصة الذهب بحسب اتفاقية « بريتون وودز ». ومع أن التثبيت يعطي عامل الثقة وهو أثمن ما يمكن امتلاكه من ثروة، فقد تعرض الدولار لضغوط كادت تؤدي إلى تسرب كل الذهب المخزون في (فورت نوكس). كما أن الإتحاد السوفييتي السابق حاول التثبيت القسري لسعر الروبل الروسي، ولكن هذا التثبيت أطاح بالثروة الوطنية، إذ أصبح للروبل سعران، أحدهما رسمي تتعامل به الحكومة والآخر سعر السوق السوداء غير القانونية، وهو السعر الحقيقي للروبل، لأن الاتحاد السوفييتي كان يوظف عشرات ملايين المواطنين ويدفع لهم الرواتب فيما يشبه البطالة المقنّعة، من دون أن يكون لديه أي شكل من أشكال العائدات الضريبية، فكل المؤسسات مملوكة للحكومة، والمؤسسات المملوكة للحكومة لم تكن تهدف إلى الإنتاج والتطوير والربح بقدر ما كانت تهدف إلى التوظيف كهدف استراتيجي للنظرية الاشتراكية. وكان كل من يحمل الدولارات داخل الإتحاد السوفيتي يستطيع أن يشتري أي سلعة مهما كانت، بأقل من ثمنها الحقيقي بعشرة أضعاف. وقد تحوّلت السياحة التي يفترض أن تحقق دخلاً للمجتمع الروسي، إلى تجارة رابحة للسياح استنزفت معظم ثروة الإتحاد السوفييتي. ومع ذلك فإننا حتى الآن نجد بعض المجتمعات المتخلفة تقوم بالتثبيت القسري لسعر صرف عملاتها أو بالحماية القسرية لمنتجاتها.

لذا فإنه من بديهيات نجاح أي نهج اقتصادي هو اعتماد حرية السوق، والبحث من ضمن الحرية عن العدالة وعن عوامل النجاح الأخرى لأنه يكون نجاحاً ثابتاً وغير وهمي، إذ إن القيمة الشرائية للعملات لا يمكن تثبيتها إلا بكلفة باهظة عجزت عنها الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، كما أن الحماية القسرية للمنتجات تولّد منتجات سيئة النوعية وبكلفة عالية جداً يُظلم بها المستهلك ويُظلم المجتمع. والقيمة الحقيقية لأي سلعة هي في حجم الطلب الحرّ عليها. ولذلك فإن **حماية الثروة الكامنة في النقود لها غطاء واحد لا غير وهو تطوير الإنتاج لزيادة الدخل الوطني** الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الحر على العملة الوطنية، فالإنتاج وتطوره هو الذي يرفد النقود الصادرة بالقيمة، وكلما تمكنت الحكومات من زيادة الإنتاج لحماية القيمة الشرائية للنقود الصادرة عنها كلما ازداد الطلب عليها بحرية تامة ومن دون أية ضغوطات فترتفع قيمتها بشكل تلقائي وحقيقي. بينما كل محاولة لتحديد قيمة النقد بغطاء من الثروة الثابتة المخبأة في الخزنات الحديدية كالذهب أو الدولار أو سلة العملات، ما هي إلا تخلف في فهم صحيح للنظرية المالية، وذرٌّ للرماد في العيون، ولا تحقق إلا سراباً ووهم حماية القيمة الشرائية للنقود، بينما تتسرب الثروة الوطنية من دون أن يشعر أحد بهذا التسرب إلى أن تقع كارثة الإفلاسات بالجملة.

الفكر الاشتراكي

أين هي «حتميّة الخطأ في الحتمية التاريخية ولماذا انهارت المنظومة الاشتراكية»؟

إذا أردنا البحث عن مجتمع ظلمه الفارق بين النظرية ومعتنقيها، فسنجد أن الاشتراكيين هم أكبر المظلومين في العالم. فالنظرية الرأسمالية يعتنقها في معظم الأحيان أفراد متجانسون معها ولا يوجد فارق كبير في ما بين الفكر الرأسمالي وبين الأفراد الرأسماليين. كما أن العقائد الإلهية والدينية السمحة يعتنقها في كثير من الأحيان أفراد غلاظ القلوب، يصعب عليهم التراحم والتسامح مع غيرهم من أصحاب العقائد، فحوّلوا الأرض دماراً في اقتتالهم على السماء. وتفرقوا وتعصبوا واقتتلوا فأصبح المسلمون والمسيحيون والبوذيون والهندوس واليهود أسوأ سفراء لعقائدهم الدينية الانسانية التي تدعو إلى المحبة والعدالة الانسانية. وحدهم الاشتراكيون حلموا بالعدالة الاجتماعية وامتلأت قلوبهم بقضية التآخي بين البشر وعملوا ليكون العالم كله دولة واحدة متآخية، بينما العقيدة الشيوعية التي حملوا لواءها تؤدي دائماً إلى عكس مساعيهم وأحلامهم. وقد شكّل هدم جدار برلين، وانهيار المنظومة الاشتراكية الأوروبية، وتفتت الاتحاد السوفييتي، ضربة موجعة للعدالة الإنسانية ولجميع شعوب العالم الساعية نحو التحرر والنهضة. كما أصيب التوازن السياسي والعسكري الدولي باختلال خطير.

هذا الواقع، وذلك التحدي، يفرضان علينا إعادة البحث في التجربة الاشتراكية، ودراسة سلبياتها قبل إيجابياتها دونما وجل من الخوض في التفاصيل أو الممنوعات. فمعرفة مواطن الخطأ، ودراسة أسبابه ومعالجتها، والتخطيط العلمي لبرامج سياسية واقتصادية جديدة، هي السبيل الوحيد للنهوض من الكبوة الانسانية التي طال أمدها وشملت الجميع.

إن التجربة الاشتراكية هي أهم حدث سياسي في القرن العشرين، بعدما وصلت الرأسمالية السياسية والاقتصادية التي استباحت جهود وثروات الآخرين إلى عنق الزجاجة، وتوقع معظم المفكرين انهيار النظم الرأسمالية عندما تثبت الاشتراكية

أقدامها وتولّد مجتمع "الكفاية والعدل". فإذا بالمجتمع الاشتراكي يولّد دكتاتوريات سياسية مستبدة، متزامنة مع انتشار الفقر والتخلف وتراجع فعالية النمو الاقتصادي، وزاد الطين بلة أن العديد من قادة المجتمعات الاشتراكية ذهب إلى توريث السلطة السياسية، ما أعطى للرأسمالية الجائرة براءة ذمة وجعل الشعوب تترحم عليها باعتبار أن شرّ الرأسمالية أقل سوءاً من الكارثة الاشتراكية. ولكن انهيار رؤوس الانظمة الاشتراكية بمجرد البدء بالاصلاحات الاقتصادية ولّد تخوّفاً لدى هذه القيادات والمخلصين للنظرية الإشتراكية من تكرار تجربة الإصلاح الذي قد يجرّ إلى سقوطهم عن عروشهم، وهو ما منع أي اصلاح اقتصادي أو اجتماعي في الدول التي ما زالت تعتنق المذهب الاشتراكي في إدارة شؤونها، ما حوّلها إلى الدول الأكثر فقراً والأكثر فساداً في العالم.

قد يرى البعض بأن فشل التجربة الاشتراكية سببه سوء تطبيق النظرية، وليس النظرية نفسها، التي لم تتوافر لها المراحل التاريخية والجدلية الدياليكتيكية المطلوبة لنجاحها. وقد يرى بعض آخر بأن السبب كامن في السباق المحموم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على اقتحام الفضاء وتطوير أسلحة الدمار الشامل وحرب النجوم. كما قد يرى البعض أن أسباب الإخفاق تكمن في المساعدات الباهظة التي قدمها الاتحاد السوفياتي لدول العالم الثالث والتي شكلت استنزافاً للثروة أوصلته إلى الإفلاس. وربما يدعي آخرون أن السبب يكمن في غياب الديمقراطية السياسية وحرية الرأي.

ولكننا إذا تفكرنا قليلاً في هذه الأسباب ومعطياتها، فسنجد أنها واهية لا عمق فيها، ولا علاقة حقيقية لها بالأسباب الكامنة والمؤسّسة لفشل هذه التجربة الإنسانية الحيوية والتي اعتقدنا في وقت من الأوقات بأنها حتمية تاريخية. وعلى عكس ذلك، فإن بعض هذه الأسباب المزعومة للفشل هي في الواقع من الأسباب التي مكّنتها من الاستمرار طوال سبعين عاماً. فالمساعادت الخارجية وتطوير القدرات الدفاعية والعسكرية وغزو الفضاء هي مكلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي سبب من أسباب النمو الاقتصادي والتطور العلمي، لأن الإنفاق الحكومي عليها يطوّر أداء الأفراد ويرفع من قدراتهم الإنتاجية ويفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات التي حتى

وإن جاءت مجانية في البدء، إلا أنها لا تلبث أن تصبح حاجة أساسية لها سوقها والطلب الاستهلاكي الفعّال عليها. ولقد استخدمت الرأسمالية نظرية المساعدات الخارجية في الفترة الزمنية نفسها لتطوير سيطرتها على اقتصاد الدول التي تدور في فلكها. أما بالنسبة لفشل القيّمين على تطبيق النظرية، فهو سبب يجافي الحق والحقيقة. فالقادة الاشتراكيون كانوا إلى حدّ بعيد الأكثر اخلاصاً لشعوبهم والاكثر شعوراً بهموم وآلام هذه الشعوب والاكثر صدقاً والتزاماً بتحالفاتهم العالمية، وإلا لما قدّموا المساعدات ودخلوا في تحالفات مع دول العالم الثالث ومع الشعوب المقهورة بالعدوان الرأسمالي.

ونتساءل هنا لتوضيح الصورة: إذا تسببت المساعدات بتسرّب الثروة السوفياتية – أي ثروة الدولة المانحة – فلماذا لم تؤدّ هذه المساعدات إلى نمو ثروة الدول الممنوحة لها؟ ولماذا طال الفشل الفريقين، المانح والممنوح. ألا يعني هذا هشاشة الرأي القائل بذلك؟.

أما عن الديموقراطية السياسية وحرية الرأي، ومع الإيمان المطلق بأهمية الحرية في النمو والتطور، ولكنها في مسألة التجربة الاشتراكية ليس لها هذا الحجم من الأهمية كسببٍ للفشل. ذلك ان كبت الرأي في الدول الرأسمالية يماثل بقوته كبت الرأي في الدول الاشتراكية السابقة مع اختلاف ظاهر في الشكل الخارجي يخفي المضمون وأساليبه، ولو كان الأمر خلاف ذلك، فأين هو رأي الأب بيار في الهولوكوست – على سبيل المثال – ولماذا أجبر على التراجع عنه بعد محاكمته؟ وأين رأي النائب البريطاني "بول فندلي" صاحب كتاب "من يجرؤ على الكلام؟ ولماذا اضطهد في المملكة المتحدة وأفلست مؤسساته؟ وأين زعماء الولايات المتحدة المغدورين قتلاً ولماذا لم يكشف عن قتلتهم، وأين مارتن لوثر كينغ ومن قتله؟...

كما ان النظرية السياسية البرلمانية نفسها ما زالت متخلّفة، ولم تثبت الإدارة في المجتمعات الرأسمالية نفسها كوسيلة تطوير. وما زال الفساد والرشوة واستغلال المناصب وفرض الرأي بالقوة مستخدماً بوسائل أكثر تطوراً ولكنها لا ترى بالعين المجردة. وعلى عكس كل التوقعات، فإن التجارب والشواهد كافة تثبت بأن قيادة الفرد أنجح من تعدد الرؤوس في ديناميكيتها وقدرتها على النجاح مع أنها تشكل نوعاً من

الديكتاتورية عند اتخاذ القرار بشكل أو بآخر. أما المعضلة الحقيقية في النظرية السياسية فتكمن في كيفية اختيار هذا القائد الفرد كما في كيفية تحمّله مسؤولية المجتمع وكيفية إيجاد جهاز عصبي يربط بينه وبين المجتمع، يؤلمه إذا تألم المجتمع وينشّطه ويريحه عندما يرتاح. وفي هذا المجال فإنه من المؤكد أن ألم الفقراء في المجتمع الرأسمالي أشد وطأة وأشد ديكتاتورية مما كان عليه حالهم في المجتمع الاشتراكي.

فما هي إذن مكامن المشكلة في المجتمع الاشتراكي، وكيف وصل إلى ما وصل إليه؟ ولماذا؟ وهل يمكن تكرار التجربة أو تصحيحها من دون الوقوع في انهيار سياسي مماثل لما حدث في أوروبا؟ وما هي الضمانات ولماذا حدث هذا الانهيار المتسارع للتجربة الأوروبية الشرقية؟.

لنتناول أولاً المكمن الأساسي لمعضلة أزمة التجربة الاشتراكية والتي تنبع من خلل بنيوي في النظرية نفسها، ذلك لأنها لم تأخذ بالقواعد الفيزيائية الكونية وحقائقها، واقتصرت على ملامسة الأزمة العمالية ومسألة استغلال أصحاب العمل للعاملين من دون التفريق بين المؤسسات الإنتاجية وبين المؤسسات المالية. فالمؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية والصحية، هي الخلايا العاملة والمنتجة في المجتمع، وهي بعمالها وأصحاب العمل فيها تنمّي الجسم الأكبر الذي هو الدولة والتي تعيش من فضل قيمة إنتاجهما. علماً أن لصاحب العمل في هذه المؤسسات أهمية تفوق بما لا يقاس أهمية العمّال، وهي كالفارق بين أهمية العقل في الجسم وأهمية العضلات والأطراف، فإذا بترت الأطراف يعتلّ الجسم، ولكنه بدون العقل يموت.

فمَثلُ المجتمع، كمثَلِ الجسم البشري كلاهما خلية حيّة مع اختلاف الحجم. لكننا إذا أنعمنا النظر في الجسم البشري الواحد فسنرى إلى جانب الدماغ الأساسي الذي يقود الجسم ككل، أن هناك عقلاً مُدبّراً أو دماغاً أو غريزة خاصة بكل خليّة من خلايا الجسم مهما صغرت هذه الخلايا. وهذا العقل المدبّر قد يكون غريزياً والغريزة قائد ودليل للكثير من الخلايا الحية. وهذه الغريزة تقود الخلايا وتتولى حمايتها وتوجيهها. ولو ترك أمر توجيه جميع الخلايا على مسؤولية الدماغ وحده لأشكل

عليه، واختلطت خلايا البصر بخلايا السمع والهضم، ولما وجدنا في الجسم البشري هذا الكمال وهذه الدقة في التوجيه.

والمجتمع في المقابل، مثل الجسم، يحتوي على ملايين الخلايا الحيّة، منها الخلية العائلية ومنها الخلية الإنتاجية ومنها الخلية العقائدية. وقد ساقت النظرية الاشتراكية جميع الخلايا والمؤسسات بالعصا نفسها واعتبرت جميع العقول المدبرة للخلايا، أي أصحاب العمل، عالةً على المجتمع وعلى الإنتاج الذي يقدمه العمال (البروليتاريا) فقتلت الخلايا الإنتاجية بسبب حرمانها من العقل المدبر الغريزي الذي يحميها ويطورها، أي أنها الغت أصحاب العمل ومالكي أدوات الإنتاج من المعادلة الإنتاجية، علماً أنهم العقول المدبّرة في المؤسسات الإنتاجية، فتراجعت فعالية النمو في المجتمع. **أي إن النظرية الاشتراكية أحسنت للمجتمع بإلغاء الخلايا المالية السرطانية المنتجة للنقد الائتماني البديل الذي يمتص الثروة، وأساءت إليه في الآن نفسه بإلغاء العقول المدبرة للخلايا المنتجة للثروة، أو بالتحديد بإلغاء عقول الخلايا الإنتاجية للمجتمع.** ولنعرف الفارق بين مؤسسة إنتاجية لها مالك خاص وأخرى مملوكة من قبل الدولة، يجب أن ننظر إلى الفارق بين جسمين أحدهما يعتمد في النمو على عضلاته من دون عقله، وآخر يعتمد على العقل والعضلات. ومن هنا كانت فعالية الإنتاج والنمو النوعي في السلع المنتجة في الكتلة الشرقية الاشتراكية تفتقر إلى التطوير، لأنها كانت تعتمد على العضل دون العقل، أي أنها أعطت للعمال حقوقاً تراها من حقهم الطبيعي "فضل القيمة"، ولكنها في الوقت نفسه ألغت العقل المدبر الذي يدير العمل. وبما أنه لا يوجد أصحاب عمل، فإن مفهوم الإنفاق العام الحكومي عن طريق الجباية الضريبية تراجع إلى حد كبير وحلّ محله الإنفاق بالعجز، أي عن طريق الإصدارات النقدية، وهذه مسألة لا بد من الاضاءة عليها بقوة، لأن استمرارية المجتمع الاشتراكي لمدة سبعين سنة كانت تكمن في هذه العملية.

إن المجتمعات الاشتراكية لم تدخل في اتفاقية "بريتون وودز" لتحديد إصداراتها النقدية وتقويم أسعار عملاتها. وفي الوقت نفسه فإن هذه المجتمعات غابت عنها نهائياً عملية الجباية الضريبية بسبب ملكية الحكومات لجميع أدوات الانتاج، كما أن

اصداراتها النقدية لم تخضع أبدا لنظرية الاحتياطي الذهبي مقابل الاصدار النقدي. ومع غياب فعالية النمو وغياب الموارد المالية للحكومات والاعتماد الحصري على الاصدارات النقدية في الإنفاق العام، فإننا نقف أمام معادلة جديرة بالاهتمام والملاحظة باعتبارها وقائع وتجارب إنسانية ملموسة.

أي إن الحكومات الاشتراكية، وبالواقع الملموس، استطاعت أن تموّل إنفاقها العام ولمدة تزيد عن سبعين سنة بواساطة ضخ النقود فقط من دون احتياطي ذهبي أو دولاري أو سلة عملات، علما أن فعالية الانتاج والتنمية الاقتصادية كانت تحت الصفر، وبغياب غريزة الانتاج والتطوير في المؤسسات أي في غياب أصحاب العمل. كما أن المجتمعات الاشتراكية تمكنت من العيش في غياب الوسطاء الماليين (البنوك التجارية ومؤسسات الضمان والتأمين) ومن دون الحاجة اليها، كما أن هناك عاملاً مهماً غاب عن المجتمعات الاشتراكية هو الإدارة السياسية الحكيمة والرشيدة، ولا أقصد هنا حسن الخلق والانتماء إلى الشعب، بل أقصد أن الادارة السياسية كانت ضعيفة بالمعرفة ولم تتنبه إلى الافلاس الاقتصادي إلا بعد فوات الأوان. ويضاف إلى كل ذلك تسرب الثروة الوطنية في المجتمعات الاشتراكية بسبب عدم فهم طبيعة النظام النقدي العالمي، وعدم المحافظة على سعر صرف السوق للنقود الصادرة عنها، بحيث أصبح لكل عملة من عملاتها سعران، أحدهما حقيقي ولكنه غير قانوني، والسعر الآخر حكومي ورسمي وقانوني ولكنه غير حقيقي.

فالإنفاق العام الحكومي عبر إصدار النقود حصراً، وضخ السيولة النقدية المولدة من البنك المركزي من دون أي غطاء أو احتياطي ذهبي أو دولاري، ومن دون مؤسسات منتجة وفي غياب تام لفعالية النمو الاقتصادي، إضافة إلى دعم أسعار السلع وبخاصّة المستوردة، جعل من الكتلة النقدية التي تم ضخها إلى السوق أكبر من حجم الاقتصاد ومن حجم الطلب عليها بكثير، وبدأ التراجع في القيمة الشرائية للنقود الصادرة عن الدول الاشتراكية، ولم تعد موثوقاً بها كمخزن للقيمة بالنسبة لشعوب أوروبا الشرقية. وفي المقابل، فقد حدث أمران مهمان وخطيران: الأول هو تقييد سعر صرف النقد بسعر رسمي مخالف لسعر السوق (العرض والطلب)، والثاني هو النقص الحاد في السلع الذي تزامن مع تردي نوعيتها. وهنا بدأ

التسرّب الهائل للثروة في الدول الاشتراكية، فكما أسلفت في هذه الدراسة، فإن النقود هي سندات دين تصدرها الحكومات فتقترض عبرها ثروة مالكيها. ومن ثم حين يثق بها مالكها تستطيع الدولة المصدرة لهذه النقود أن تفرض ضريبة على حامل النقود في كل مرة تصدر أوراقاً نقدية جديدة. وفي هذا الإطار فقد أصبح الدولار، الموثوق به كمخزن للقيمة أكثر من عملات الدول الاشتراكية، ضيفاً دائماً ومتكاثراً في معظم منازل دول أوروبا الشرقية الاشتراكية. أي أن المجتمع في أوروبا الشرقية الاشتراكية بمن فيه معظم المسؤولين السياسيين، كان يتهافت على شراء الدولار من السوق السوداء بأي ثمن ليخزنه تحت بلاط منزله. و"**بأي ثمن**" هنا تعني أن سلعة مدعومة من الدولة وتباع بسعر مئة روبل في السوق، أي ما يعادل مئة دولار أميركي بالسعر الرسمي، ويكون سعرها الحقيقي من دون الدعم الحكومي يفوق الخمسمائة دولار، وكانت تباع بسعر عشرين دولاراً عند تحويل الدولارات في السوق السوداء إلى روبل. وبدأ الأفراد في الدول النامية الذين يذهبون إلى الدول الاشتراكية للدرس أو السياحة، يحققون ثروة من خلال التجارة مع دول أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي، ومثال ذلك أن الطلاب من لبنان وغيره من دول العالم الثالث الذين استفادوا من منح تعليمية قدمتها لهم الدول الاشتراكية تحولوا إلى " **تجار شنطة**" يحققون ثروة مستفيدين من أسعار السوق السوداء للدولار ومن الدعم الحكومي لآلاف السلع الاستهلاكية بما فيها سلع الرفاهية كالفرو والملاعق الفضية، وبدأت الثروة تتسرب وتستنزف بشكل هائل.

ولم يكف المنظومة الاشتراكية هذه المأساة، بل ان القيمة الشرائية للدولارات المطلوبة بشدة في مجتمعات الكتلة الشرقية الاشتراكية، كانت تتراجع يومياً بفعل التضخم المالي العالمي، بينما هي مدفونة تحت بلاط المنازل!.

أي إن الولايات المتحدة لم تهزم الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة عن طريق سباق التسلح وحرب النجوم، بل إن مجتمع الاتحاد السوفياتي هزم نفسه عن طريق دفع الضرائب للولايات المتحدة في كل مرة يقوم بها البنك الفدرالي الأميركي بضخ سيولة نقدية جديدة إلى أسواقه، فينمو هذا على حساب تخلف ذاك. وحين ارتفعت بعض الأصوات لمناقشة هذه المسألة وخصوصاً صوت أوتاتشيك وزير

الاقتصاد التشيكوسلوفاكي الذي طالب بتحرير أسعار صرف العملة الوطنية، قامت دبابات الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية (يومذاك) باقتحام براغ وأسقطت ألكسندر دوبيتشك عن الحكم. أي أن الأصولية الاشتراكية، المريضة بتعنّتها للنظرية من دون تفكير، هي التي مهّدت الطريق وساعدت على إعطاء براءة الذمة والانتصار الرأسمالي الغربي في مواجهة العدالة الاجتماعية الاشتراكية.

والأخطر من هذا وذاك هو أن موازين الإنتاج والنمو كانت تعطي نتائج سنوية أبعد ما تكون عن الواقع الحقيقي. ففي الوقت الذي كانت الثروة تتسرب بشكل ضخم كانت مؤشرات النمو تصل إلى 15%، ما يطرح تساؤلاً محقاً حول الميزان المستخدم في قياس معدلات النمو، ومصادر هذه المعلومات التي لا تعتمد على معادلة حقيقية واضحة. وهذا هو أحد أحجيات النظرية الاقتصادية العالمية الحالية التي ما زالت تعطي معدلات نمو في كل دولة من دول العالم من دون معادلة صحيحة وواضحة، ما يجعل معدل النمو خاطئاً ومعتمداً على وجهة النظر السياسية لا على قاعدة اقتصادية صحيحة.

وهنا نصل إلى حتمية الحاجة إلى البحث عن الإصلاح، أي إن التسرب الهائل للثروة مع الوثوق في معدلات نمو غير واقعية، أوصل الاقتصاد الاشتراكي إلى عنق الزجاجة حيث لا مناص من الإصلاح، ما يعني أيضاً أن ميخائيل غورباتشوف حين وضع نظرية الإصلاح الاقتصادي، أو إعادة البناء (البيروسترويكا) لم يكن خائناً للاتحاد السوفياتي أو للفكر الاشتراكي، بل إنه لم يكن خبيراً في مسألة الإصلاح الذي أصبح حتمية لا بد منها. ولكن الخطأ كان في فهم العلاقة ما بين الثروة وبين النقود، والاعتقاد الخاطئ بأهمية القطاع المصرفي في تطوير النمو والإنتاج، وسعي دول أوروبا الشرقية كلها دفعة واحدة للإصلاح الاقتصادي بعد أن خفف الاتحاد السوفياتي من وطأة قبضته الحديدية عليها ملتفتاً لشؤونه الاقتصادية الخاصة... آنذاك برزت حقيقة الكتلة النقدية الهائلة الصادرة عن الحكومات الاشتراكية وبدأت السيولة تتضخم عن طريق القطاع المصرفي الخاص المستحدث الذي دخل إلى تلك الدول في ذلك الوقت، وبدأ التوازن في سعر صرف العملات

ينهار لمصلحة الدولار، ما خلق بلبلة هائلة ورعباً في قلوب ملايين العمال الذين باتت مرتباتهم فجأة لا تكفي ثمن علبة تبغ مستورد.

ولهذا فإن ما اعتقده الإصلاحيون وسيلة للإصلاح الاقتصادي أي القطاع المصرفي الخاص، كان هو نفسه السبب في انهيار الأنظمة السياسية بسبب تسرب الثروة وتراجع الناتج القومي الوطني في تلك الدول. بينما لو حصل الإصلاح الاقتصادي عن طريق إعادة العقل المدبّر للجسم في قطاعات الانتاج لكانت معدلات النمو المتحققة انعكست ايجاباً على سعر صرف النقد وكان ذلك سيجنب الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث ذلك الانهيار، وبالتالي الاختلال الحاد في موازين القوى العالمية.

العبرة العلمية التي نستخلصها من التجربة الاشتراكية حتى وإن لم تنجح بالشكل المطلوب هي:

- إن العدالة الاجتماعية لم تفشل ولا يمكن أن تفشل، كما وأن تحقيق النمو في ظل العدالة لا يمكن أن يفشل. **والذي فشل هو اسلوب تطوير فعالية الانتاج الوطني الذي ألغى أهم عامل من عوامل نجاح الخلية المنتجة، وهو "العقل".** ففي غياب العقل أو مالك المؤسسة الذي استثمر وغامر برأس المال المطلوب لبناء المؤسسة الانتاجية فإن أي موظف حتى وإن كان برتبة مدير، فهو سيفشل في إدارتها وتطويرها طالما أنه لا يتأثر مادياً من نجاحها أو فشلها ولا هي إرث عائلي لأبنائه من بعده. لذلك فالمدير الموظف سيحقق لنفسه كل ما يستطيع تحقيقه من أرباح مادية على حساب المؤسسة الانتاجية التي يديرها طالما أنه سيتركها في النهاية لمصيرها وليس له فيها شيء. والحكومة مهما كانت قدراتها الرقابية على مدراء المؤسسات فهي لا تستطيع تفعيلهم، إذا لم يكن هذا التفعيل مادياً. وتالياً فإن العدالة الاجتماعية الكامنة في الضمير الاشتراكي لم تتمكن من توليد الثروة بالشكل المناسب لتتمكن من توزيعها بالشكل المطلوب.

- إن الحكومة في المجتمع الاشتراكي لم يكن لديها موارد مالية حقيقية تأتيها من الجبايات الضريبية المفروضة على المؤسسات. فالمؤسسات الانتاجية جميعها

كانت ملكاً للحكومة بالتأميم بدايةً وبالتأسيس تالياً، ولم يكن الربح المادي هدفاً من أهداف المؤسسات، بل كان هدفها توظيف اليد العاملة حتى وإن كانت كلفة التوظيف أعلى من المردود. **أي إن كل الانفاق الحكومي في المجتمعات الاشتراكية كان ناتجاً عن ضخ السيولة النقدية في غياب كامل لتفعيل الإنتاج.**

- إن الحكومة في المجتمع الاشتراكي كانت تدعم أسعار معظم أنواع السلع الاستهلاكية الضرورية، فكانت تدفع فارق السعر للمنتجات المستوردة التي لا تحصى، وتدفع فارق الكلفة للمزارع والصناعي للسلع المنتجة محلياً. هذا عدا عن بدل الطبابة والاستشفاء والدواء والتربية والتعليم، وكل هذا بوساطة توليد نقود غير محمية لا بالإنتاج بسبب تخلفه، ولا بالتغطية الذهبية بسبب نُدرتها.

- إن الحكومات والادارة في المجتمعات الاشتراكية كانت تعمل لتحقيق أعلى المردود المادي لذاتها، **أي إن الفساد الاداري في المجتمعات الاشتراكية تفوّق على الفساد الاداري في المجتمعات الرأسمالية التي ادعى أنه قام ليصحح الفساد الكامن فيها.**

- إن الحكومة في المجتمع الاشتراكي كانت صاحب العمل في جميع المؤسسات غير المنتجة، وتالياً فإن كل الشعب في المجتمع الاشتراكي كان يحصل على مرتبات مالية وتأمينات اجتماعية ورعاية صحية وتعويضات خدمة في ظل غياب أي نمو اقتصادي حقيقي.

- إن حكومات الدول الاشتراكية كانت تقدم المعونات الطبية والتربوية والعسكرية والعلمية للعديد من دول العالم الثالث الأكثر تخلفاً ودونما مردود حقيقي يذكر، ومثال ذلك أن السدّ العالي في مصر تم بناؤه بجهود الاتحاد السوفييتي والمانيا الشرقية ويوغوسلافيا من دون أن يكون لهم فيه أي مردود، هذا عدا عن آلاف المشاريع المماثلة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينة، وهذه كلها مصاريف اقتصادية مرهقة لأي حكومة في العالم.

- إن الحكومات في الدول الاشتراكية كانت هي التي تدفع الضريبة للمجتمع في الداخل عبر تعليمه وتوظيفه ورعايته وتخفيض كلفة فاتورته الاستهلاكية، كما كانت

تدفع ضريبة للدول الصديقة لتأليف قلوب شعوبها، عبر المساعدات التصنيعية والعسكرية والبعثات التعليمية وغيرها، كما كانت تدفع لحكومات العالم الرأسمالي ضريبة شراء أوراقها النقدية بشهوة شعبية جامحة. مما يطرح السؤال الطبيعي: من أين كانت الحكومات الاشتراكية تأتي بالمردود المالي لتغطية كل هذه النفقات الهائلة؟ وماذا لو تمكنت حكومات الدول الاشتراكية من تفعيل عجلة النمو الاقتصادي، وتمكنت من تحقيق الإصلاح الحكومي والقضاء على البيرقراطية الإدارية؟

وللإجابة عن هذه الاسئلة لا بد من ملاحظة غياب مسألتين أساسيتين من الصورة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية كمقدمة لفهم ما ستحققه نظرية "التمويل بالنمو" على المستوى الانساني. الأمر الأول هو غياب القطاع المصرفي في المجتمعات الاشتراكية وحصر إصدار النقد بالحكومة المركزية. والثاني هو غياب نظرية الجباية الضريبية واقتصار الضريبة على نظام الاصدارات النقدية.

وبفهم هذه المسألة لا يبقى لتحقيق أكبر انجاز في النمو الاقتصادي، وأفضل عدالة الاجتماعية في توزيع ثمرات النمو سوى تجنّب الوقوع في ثلاثة مطبات خاطئة ومسيئة، وهي:

1. عدم قتل العقل المدبّر في الخلايا الإنتاجية الصغيرة، والبحث عن العقل السليم في الخلايا والمؤسسات الانتاجية الصغيرة الذي لا يحتاج إلى الرقابة في تحقيق مصالحه ومصالح المؤسسة نفسها.
2. تحفيز العقل السليم في ادارة الخلية الأكبر أي العقل الذي يدير سياسة كل المجتمع مادياً ليتمكن من اتخاذ القرارات المصيرية بما يتلاءم مع مصلحة المجتمع باعتبارها مصلحته الخاصة بالفعل لا بالقول.
3. الاستمرار بتمويل القطاعات كافة وتوزيع المال على فئات المجتمع قاطبةً، مع التنبه إلى عدم التدخل في حرية السوق في التسعير، لا في سوق القطع وأسعار العملات، ولا في دعم اسعار السلع الاستهلاكية، لأن الحالتين تتسببان في تسرب الثروة، ومن ثَمّ فإن الدعم يجب أن يكون نقدياً وفي يد المواطن نفسه ليتمكن هو من حرية اتخاذ القرار الاستهلاكي.

ولتوضيح أهمية العقل في نجاح المجتمعات يجب أن ننظر إلى الدولة الألمانية كمثال، فألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية انقسمت إلى قسمين شرقي وغربي، وفي كل منهما قام نظام اقتصادي معاكس للآخر لإدارة شؤون الدولة، ففي المانيا الشرقية نظام شيوعي وفي المانيا الغربية نظام رأسمالي. ويعتقد بعض السذج أن الولايات المتحدة كانت تدعم مالياً المانيا الغربية عبر مشروع "مارشال" وهذا أمر غير دقيق في الحقيقة، والحقيقة أن الاتحاد السوفييتي هو الذي كان يدعم المانيا الشرقية بكل ما أوتي من الوسائط المادية والعلمية، بينما استعمرت الولايات المتحدة ألمانيا الغربية بمشروع مارشال، وفرضت عليها دفع تعويضات ثمناً للمحرقة اليهودية (الهولوكوست) – وهذه مسألة يجب دراستها بدقة عند دراسة مؤسسات الدعم والإغاثة التي ينشئها الفكر الرأسمالي لإستعمار الشعوب – ومع ذلك، ومع أن الشعب الالماني هو نفسه لم يتغير، ومع أن العدالة والتأمينات الاجتماعية في ألمانيا الشرقية كانت متفوقة على مثيلتها الغربية، ومع كل المؤهلات المتاحة لنجاح المانيا الشرقية فقد ازداد الفقر والبؤس والاستبداد السياسي في المانيا الشرقية، بينما ارتفعت معدلات النمو وتطوّر إنتاج ورفاهية شعب المانيا الغربية. وهذا ما يؤكد أهمية الرأس في الجسم أو العقل المفكر الذي يتخذ القرارات. ويؤكد أيضاً بأن الجسم السليم هو في العقل السليم وليس العكس كما يدعي الكثيرون.

وقبل أن أختم هذا الفصل لا بد من أن أشير إلى أن الفشل الذي أصاب التجربة الاشتراكية قد يكون أهم ما قدمته الاشتراكية للإنسانية إذا تمت دراسته ونقده بالشكل العلمي الصحيح، وهو درس مهم لأي باحث في الاقتصاد السياسي، حيث أن ما قدمته الاشتراكية كان بحثاً عن العدالة الاجتماعية والانسانية، وهو ما كانت وما زالت تفتقده النظرية الرأسمالية، ولذلك فإن الحل الذي قدمته الاشتراكية وإن لم يكن كله صحيحاً فإنه أيضاً ليس بالخطأ الكامل، بل أن فيه من العوامل الملموسة التي مكّنت النظم الاشتراكية من الحياة أكثر من سبعين سنة في ظل ظروف مستحيلة. ومن هذه العوامل التي لا بد من التنبه لها هي غياب قطاع المصارف التجارية التي تولّد الأموال الائتمانية النائبة وتضخّها في الأسواق فتسلب المجتمع

ثروته، وأيضاً غياب الدولة الجابية للضرائب التي استبدلت بدولة تدفع الضريبة للمجتمع وتموّل حاجاته الضرورية مع غياب تام لفعالية النمو الاقتصادي.

المال

المال كلمة عربية مشتقة من الملكية، كأن يقال: "ماذا لي؟ أو ماذا لنا؟ أو ماذا لكَ؟ أو ماذا لكِ؟ أو ماذا له؟ أو ماذا لها؟" وتطور اللفظ ليصبح: "ما لي؟ أو ما لنا؟ أو ما لكَ؟ أو ما لكِ؟ إلخ..." فالمقصود بالمال هو الملكية أي ما يملكه الناس. والملكية أمر مقدس بالنسبة لكل الناس، خصوصاً إذا كانت متعلقة بالأرض، وقد يموتون دفاعاً عنها، لذلك فإن المال هو أحد أهم المواد الحيوية في الحياة. فإذا كان الهواء والماء هما المواد الأساسية للحياة، فإن الملكية أو المال هي المادة التالية لهما في الأهمية.

وكان المال أو الملكية في الأصل هو المادة التي تحمل قيمتها بذاتها. فالمنزل والأرض والحلال والزرع كان هو المال. ولكن تبادل هذا المال كان صعباً جداً. فمن مالُهُ منزلٌ أو أرض، يصعب عليه الحصول على بقرة لأن التبادل غير ممكن بين المنزل والبقرة. ومن يملك حصاناً يصعب عليه الحصول على القمح ... وكان لا بد من إيجاد وسيط لتبادل الملكيات أسهل من المقايضة. وبما أن الحاجة أم الاختراع، فقد اخترع الإنسان النقود، كوسيط لتبادل المال.

ولم يدم البحث طويلاً حتى استقر رأي الناس على معدنين اثنين هما الذهب والفضة. وكانت المقايضة هي الوسيلة التي اعتمدتها المجتمعات القديمة في التبادل التجاري، أو الحصول على مواد قابلة للإدخار من المواد الزراعية (الحاجة العضوية الغذائية) وإشباعاً لغريزة البقاء. كما اعتمدت هذه المجتمعات من الطبيعة الأشياء الجميلة أو المُلفتة كوسيلة لجذب الشريك الآخر وإشباع غريزة النوع (الميل الجنسي).

وقد ساعد ظهور المعادن (كالذهب) الذي لا يتآكل وهو ذو بريقٍ يُولّد شهوةً لامتلاكه، فهو بذا يفي بالحاجتين معاً، إذ إنه يُستخدم للزينة، لقابلية تشكليه، كما للتجارة، لقابلية سكّه نقوداً، إلا أنه تطوّر من مادة للتبادل إلى مادة للادخار والاكتناز، مما شلّ حركة التبادل الإقتصادي في كثير من الأحيان.

علماً أن الآشوريين استخدموا نقوداً من الزجاج، والصين استخدموا نقوداً من صدف البحر. ولكن الذهب والفضة أثبتا جدارةً كوسيط لتبادل الملكية، لأسباب عديدة، منها النُّدرة، ومنها عدم التأكسد بسهولة، ومنها متانة البنية فهي لا تتكسر ولا تحترق. ومع مرور الزمن اختلط الأمر على عامة الناس وبات الذهب والفضة بسبب استخدامهما كوسيط لتبادل الملكية من أكثر المعادن المطلوبة والمحبوبة، علماً أن هناك معادن وأحجاراً أشد ندرة من الذهب أو الفضة. إلا أن الذهب كان يكتنز سراً يتعلق بصناعته، وبالمواد التي يمكن أن تضاف إليه من دون أن يتبدل شكله الخارجي. فالذهب لا يمكن أن يكون معدناً نقياً مئة بالمائة، وهو كلما أضيف إليه معدن مساعد مثل الفضة أو النحاس أو النيكل، كلما ازدادت صلابته وبريقه. وبما أن عامة الناس كانوا يهتمون بالشكل والصلابة، ولا يعلمون شيئاً عن الصياغة واختلافات عيار الذهب ولا بكيفية صناعته ومزجه بالمعادن الأخرى، فقد تكفل فريق من الناس بهذه المهمة واحتكروها لتصبح صياغة الذهب من أهم وأخطر المهن وأكثرها ربحية. لكن ربحية هذه المهنة لم تأت من صناعة الصياغة فقط، بل إن الربح الحقيقي جاء من تحويل المعادن الرخيصة إلى ذهب أو "**التضخم المالي**". أي أن قطعة ذهبية واحدة يمكن أن تتكاثر بذات الحجم والوزن لتصبح عشر قطع أشد صلابة وأكثر بريقاً عن طريق صهرها بالمعادن الرخيصة كالنحاس والنيكل. وفي العديد من الأوقات كان تكاثر القطع الذهبية يؤدي إلى تدني قيمتها الشرائية مقابل السلع بسبب تراجع نسبة الندرة فيها، **وهو ما سُمّي بربا المال أي تضخم الكتلة النقدية الذهبية.** وللحفاظ على سر توليد النقد الذهبي كان لا بدّ من إعدام كل من تسوّل له نفسه العمل بالكيمياء أو بالصياغة من عامة الناس لكي لايكتشف أحد سرّ المعدن الثمين وتبدّل عياراته بخلطه بمعادن أخرى رخيصة. وبكتمان هذا السر وتوريثه جيلاً بعد جيل، امتلك الصاغةُ الثروة، كما امتلكوا الملوكَ الساعين خلف الثروة. فكان الملوك عندما ينفد ما لديهم من النقود الذهبية، يذهبون للصاغة فيقترضون منهم الذهب لقاء وعد بدفع قيمة الدين وفائضه عند تحصيل الضرائب من عامة الناس. وكان بعض الملوك يكلّف الصاغة أنفسهم بجباية الضرائب من عامة الناس مقابل القرض. ومن هنا وجدت وظيفة العشّار، أو الذي يحتسب إنتاج الناس ويحصل منهم على العُشْر مقابل ما أقرضه لملوكهم، وهي قيمة مالية تفيض

بمجموعها كثيراً عن قيمة الدين الأصلي. ومن هنا اختلطت الأمور على الناس، فأصبح المرابي الصائغ الذي تربو عنده الكتلة النقدية الذهبية، وهو يحصل في الوقت نفسه على فائض القرض من الملوك، والعشّار الذي يجبي الضرائب الفائضة عن القرض شخصاً واحداً. هذا الشخص الواحد لم يكن شخصاً واحداً بالفعل، بل كان فريقاً من الناس، وهذا الفريق تمكن من التسلط على الثروة وعلى الملوك. وكان يستطيع في كل مرة يتمرد فيها عليه أحد الملوك أو الأباطرة أن يكتل عليه القوى العالمية ويهزمه شر هزيمة. ولهذا فقد تعرض هذا الفريق للإضطهاد من عامة الناس ومن الحكّام مراراً وتكراراً عبر التاريخ. ولكن قدرته على توليد النقود الذهبية وتكثيرها جمعت لديه سيولة نقدية جعلت منه مضرب المثل في الثراء، وفي الوقت نفسه بات مكروهاً وكتبت عنه القصص؛ وقد توّجت مسرحية شكسبير "تاجر البندقية" سمعة "شايلوك" المرابي الرديئة في أوروبا.

إلا أن هذه السمعة الرديئة نفسها التي مولت قطّاع الطرق والمندسين في القصور الملكية، هي التي ولّدت النقد الورقي أو سندات الأمانة التي كان يكتبها المرابي على نفسه، وكان لهذا النقد الورقي الجديد فعل السحر في التبادل التجاري. فمهنة الصاغة والمرابين جعلتهم ملجأ لمن يملكون الذهب ويخافون عليه من قطّاع الطرق ومن الملوك وعسسهم وشرطتهم الذين كانوا يتعمدون السطو والسلب لكل من يمتلك الذهب ولا يمتلك القوة لحمايته من السرقة. فكانوا يودعون ليراتهم الذهبية لدى المرابي مقابل سند ائتمان يعترف فيه هذا المرابي بأن لصاحب النقود الذهبية مبلغاً موضوعاً لديه بالأمانة. وكان هذا السند الموقّع من المرابي مقبولاً من عامة الناس بسبب سمعته وقوته وثرائه، كما أصبح سند الأمانة الصادر عن المرابي مقبولاً إذا انتقل به حامله من مدينة إلى أخرى. وقد مكّنته هذه السمعة وهذا القبول لسندات الأمانة الصادرة عنه، أن يتوسع في إصدارها وتسليفها لأفراد آخرين لم يودعوا لديه ذهبهم وليس لهم دَين عليه، بل هم من أصحاب الحاجة الذين لجأوا إليه ليقترضوا الذهب فأقرضهم بدلاً من الذهب سند أمانة مماثل لسند الأمانة الذي أعطاه لمن أودع عنده الذهب. وبما أن عموم الناس قبلوا أوراق الائتمان الصادرة عنه، فقد توسع بتوليد أوراق الإئتمان وبات معظم الناس مديونين له بوساطة سندات دَين عكسية، يعترف المرابي فيها بأن للمديون عنده دَيناً عليه، وبما أن الناس يثقون بثرائه، فقد قبلوا بهذه

السندات، وتوسع هو في الإقراض عن طريق هذه الأوراق الائتمانية. ومع ولادة المطابع والطباعة، قام أحد هؤلاء المرابين، "بالمستراخ" في ستوكهولم، بطباعة سندات دين عليه بقيمة محددة، مثل خمسة وعشرة وخمسة وعشرين. وكانت هذه الأوراق المطبوعة بقيمة محددة هي أول الأوراق النقدية، ويقول البعض بأن أول الأوراق النقدية بدأت في إيطاليا وليس في السويد، وهذا ليس بيت القصيد، إلا أن الحقيقة التي لا غبار عليها هي أن هذه النقود السائلة شكلت تحولاً جذرياً في حياة البشر. وأطلقت العنان للثورة العلمية والثقافية والصناعية ولم يعد الكون بعد ولادة النقود الإئتمانية الورقية مثلما كان قبلها. لقد فقد الكون منذ ولادة النقد الورقي عامل "**البركة**"، لأن الأوراق المالية كانت تفقد قيمتها تدرُّجاً حتى أصبحت وسيلة لامتصاص الثروة من جيوب أصحابها بيسر وسهولة. وكذلك الأمر في توليد الوظائف المالية المكتبية وتحقيق ثروات طائلة من خلف المكاتب من دون تعب ولا إنتاج، أي توظيف مئات آلاف البشر في مهنة غير منتجة للثروة ولكنها منتجة للنقود النائبة. ومنذ ذلك الحين لم يعد المال محصوراً في ما يمتلكه الناس، بل ولدت مادة جديدة في الكون يستطيع من يصدرها أن يحصل بوساطتها على جزء من ثروة كل من يقبل بها. وأصبحت ثروة الأشخاص أي (المال) الذي يملكونه تقاس بهذه المادة الجديدة "الأوراق النقدية"، التي تتشكل من عنصرين اقتصاديين مختلفين جداً، هما (النقود) وهي وعاء يحمل العنصر الثاني وهو (الثروة) لتتولد من اندماجهما المادة السائلة الحيوية التي تجري في عروق المجتمع وتنقل اليه ثمرات النمو الاقتصادي وهي (المال)، وأصبح من يستطيع إصدار الورقة النقدية قادراً على اختلاس جزء من الثروة التي تحملها باقي الأوراق النقدية دون أن يتنبه عامة الناس إلى أهمية كثافة عنصر (الثروة) التي يفترض أن تحملها النقود. وقد تنبهت الحكومات لهذا المصدر الجديد للثروة الذي تمكن بوساطته الصاغةُ المرابون من فرض إتاوة على المجتمعات حققوا عبرها ثراءً فاحشاً لهم، فقامت الحكومات في أوروبا بمصادرة واحتكار عملية طباعة النقود وإصدارها، إلا أن المرابي لم يستسلم، فعندما كانت النقود مصنوعة من الذهب وهو معدن نادر وكان المال هو نفسه الذهب الذي كان يحمل قيمته بذاته بسبب الندرة، وكان الصائغ المرابي يدعي امتلاك حجر الفلاسفة الذي يحول المعدن الرخيص إلى ذهب، كان المال يربو أي تتضاعف كميته عن طريق صهر المعادن

الرخيصة كالنحاس بالمعدن الثمين، أي الذهب، فتربو الكتلة النقدية محققة للمرابي أرباحاً طائلة لأنه كان يبيع المعادن المخلوطة بسعر الذهب الخالص، وكان علم الكيمياء محرماً على عامة الناس في ذلك الوقت لكي لا يكتشف أحد الاختلاف في عيارات الذهب، وكان يُحكم عليه بالاعدام كل من عمل بالكيمياء. ومع ولادة الطباعة والورق قام بتوليد نقود ورقية ائتمانية تفوق كميات الذهب المدخر في خزائنه أضعافاً مضاعفة، فكيف عندما أصبحت النقود مصنوعة من الورق وهو من أرخص المواد، وأصبحت الحكومات قادرة على توليد النقود الورقية وغير محكومة بالمعدن النفيس الذي لا يمكن أن يتجدد، أو أن ينبع... ولا يمكن للحكومات الحصول عليه بسهولة؟ لقد بدأ المرابي عندها بتوليد نقود وهمية كتابية ائتمانية تفوق عشرات الأضعاف ما تولده الحكومات من أوراق نقدية. وهذا ما سيأتي شرحه لاحقاً بشكل أدق في الفصل الخاص بالبنوك. إلا أن ما يجدر بنا ملاحظته هنا، هو أن الصاغة المرابين كانوا يصدرون أوراقاً نقدية بديلة للذهب بكميات أكبر بكثير من كميات الذهب الموجودة لديهم، وكانت هذه الأوراق النقدية تدير حركة التبادل التجاري، ولكنها تفقد قيمتها نهائياً في اللحظة التي يطلب الناس الذهب ويكتشفوا أن المرابي لا يمتلك فعلياً كميات الذهب التي ادعى كذباً أنها دين عليه يسدده عند الطلب. ولكن المرابي لم يكن يملك فعلياً الذهب الذي تعهد به فكان ما يحدث عند طلب أكثرية حاملي سندات الدين الذهبي هو أن المرابي يدّعي الافلاس، وفي هذه اللحظة تصبح الأوراق المالية الصادرة عنه لا قيمة لها نهائياً، ويعود الناس إلى طلب الذهب، وفجأة فإن السيولة النقدية التي أنعشت الأسواق تختفي ويحدث الإنكماش الحاد بسبب اختفاء النقد المقبول من عامة الناس. أما بعد أن دخلت الحكومات كطرف في اللعبة وأصدرت كل دولة أوراقها النقدية، فإنه لم يعد للصياغة كصناعة، ولا لتحريم علم الكيمياء، الأهمية نفسها. فخرج هذا الفريق من مهنة الصياغة وأفرج عن علم الكيمياء. وانتقل المرابي إلى مهنة جديدة أهم وأخطر بما لا يقاس من مهنة الصياغة. وأصبح المرابي المكروه عالمياً رجل أعمال يولد النقود الائتمانية الدفترية، ويترأس المؤتمرات العلمية والمؤسسات الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة والزراعة، والكل يطلب رضاه ويخطب ودّه، فهو يمتلك صناعة ما يشتهيه كل الناس "النقود". ولكن أصبح الواقع الجديد هو أنه بين فترة وأخرى يطلب بعض الناس نقودهم الورقية الملموسة، وعند

ذلك فإن النقود الدفترية التي ولّدها المصرفي رجل الأعمال، تصبح بلا قيمة نهائياً، وتختفي السيولة النقدية من الأسواق، فتتعرض الاسواق للإنكماش الاقتصادي الحاد، وتفلس مؤسسات الإنتاج الحقيقية.

هذا ما حدث ويحدث كل بضع سنوات بحيث تختفي السيولة النقدية من الأسواق ويحدث الإنكماش الاقتصادي وتفلس المؤسسات ويفقد الناس وظائفهم ومدخراتهم، ولا يبحث أحد عن الجاني الحقيقي، بل تكتفي الحكومات بضخ نقود جديدة بكميات كبيرة تعيد إلى النقود سيولتها، ويعود المرابي إلى توليد نقود ائتمانية دفترية جديدة وتتضخم الكتلة النقدية ويفقد الناس قيمة مدخراتهم، وبالطبع لا أحد يبحث عن الجاني. إلا أن الكنيسة الكاثوليكية تنبهت إلى القدرة المالية الهائلة التي امتلكها المرابون اليهود في أوروبا في القرن التاسع عشر، فقامت الكنيسة بتحريم تملك الأراضي والمصانع على اليهود. ولكن هذا القرار فتح للمرابي باباً جديداً لسرقة الثروة من أصحابها، وذلك عندما أوجد الشركات المساهمة التي يتم تقييمها، أي تثمينها، بعدد الأسهم، وتنتقل ملكيتها تالياً، من شخص إلى آخر عن طريق شراء وبيع الأسهم بغض النظر عن شخصية مالك هذه الأسهم فأصبح للمرابي فرع جديد لسلب الناس ثرواتهم بوساطته، هو تجارة الأسهم. وللتأكيد على هشاشة علم الاقتصاد، فإن المجتمعات، إضافة إلى مشكلة سرقة ثرواتها عن طريق التضخم المالي دونما مبالاة من أحد، فقد بات يتم سرقتها عن طريق أسواق الأسهم وأيضا من دون أن يبالي أحد، وأصبحت الأوراق المالية مادة متعددة المصادر والأشكال.

وقد شكلت ولادة النقد الورقي أواسط القرن السادس عشر تحولاً جذرياً في النظرية الاقتصادية، إذ تزامنت النهضة الثقافية والصناعية في أوروبا مع هذا المولود الجديد. كما أن المال كمادة لم يعد كما كان في السابق، بل أصبح مادة جديدة تقاس بها الثروة وهو يحمل جزءاً من الثروة في كل وحدة نقدية من وحداته، فمن يملك عشرة أسهم في شركة ولكل سهم قيمة كامنة فيه، فإن ثروته من الأسهم تقدَّر بحاصل ضرب عدد الأسهم بقيمة كل سهم. ومن يملك عشر ليرات فإن قيمة ثروته هي حاصل ضرب الثروة الكامنة في كل ليرة بعدد الليرات التي يحملها. إلا أن ما تم تغييبه وبالقوة ذاتها التي حورب بها علم الكيمياء قبل القرن السادس عشر، هو الثروة

الكامنة في كل وحدة نقدية أو سهم مالي. وذلك لكي لا يتم قياس الثروة الموجودة في كل وحدة نقدية أو ورقة مالية بشكل دقيق. ومن ثمّ فإن المرابي، الذي اختفى أواسط القرن السادس عشر وولد مكانه "المصرفي" أو "رجل الأعمال" الذي يحقق بذكائه وهو خلف مكتبه ودون أي تعب مليارات الدولارات، تمكن عن طريق خطته الخبيثة من فرض إتاوة طوعية على كل من يحمل الأوراق المالية مهما كان نوعها. وهذا يعني أن كل من يعمل في الكون ومهما حصّل من ثروة، فهو عاجلاً أم آجلاً سيقع بين براثنه.

إلا أن الأوراق المالية المكونة من نقود صادرة عن الحكومات أثبتت أنها في اقتصاد المجتمعات كما الماء في الزراعة. أي أن سيولتها تمكنت على الدوام من تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن امتصاص السيولة النقدية من المجتمع تحت أي مسوّغٍ أو حجة، أدى ويؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وإفلاس المؤسسات الإنتاجية، بمعنى أن المال لم يعد كما كان عبر التاريخ سلعة أو ذهباً، بل أصبح قيوداً في الدفاتر وأوراقاً نقدية يستطيع من يُصدِرها أن يحصل على جزء من ثروة حامِلها. ولكن هذه السيولة التي مكنت مصدرها من الحصول على قيمتها وفرض ضريبة على حاملها هي في الوقت نفسه حاجة ملحة وأساسية في التطوير العلمي والصناعي كما أنها حيوية للنمو الاقتصادي. وهذا ما سيتم توضيحه وتوضيح أهميته لاحقاً عند دراسة الجباية الضريبية وكيفية استخدامها في التنمية الاقتصادية للمجتمعات.

السياسة

هي فن إدارة أي شيء، فرعاية العائلة وإدارة المؤسسة وقيادة السيارة كلها سياسة. ولكن الناس اصطلحوا على أن السياسة هي إدارة أو قيادة المجتمع، كما اصطلحوا على أنها: " فن الممكن ". وفي كثير من الأحيان يخلط الناس في تعابيرهم بين التلاعب والسياسة ، فالمتلاعب الذي لا موقف له هو السياسي في نظر عامة الناس.

إلا أن السياسة هي أشرف وأهم وأخطر وأصعب مهنة على الإطلاق. فكل المهن الأخرى تتطلب مهارة وتدريباً، فتدرَّس في الجامعات والأكاديميات، ويتدرّج العاملون فيها ليصلوا إلى مراتب متقدمة نتيجة العلم والخبرة والمصلحة المادية. فالطبيب وربان السفينة أو الطائرة، والمهندس والكيميائي والأستاذ، لا يصل الواحد منهم إلى موقعه إلا بالدراسة والتعب وتطوير الذات. وهو كلما قام بتحسين قدراته كلما تحسنت موارده المادية والمعنوية. ومع كل ذلك فإن وقوع الخطأ في مهنته مهما كان الخطأ جسيماً، لا يمكن أن يطال إلا بضعة أشخاص بمن فيهم هو نفسه. فربّان السفينة أو الطائرة إذا أخطأ ومهما كان خطأه فادحاً، فسيدفع بضعة أشخاص، هو أولهم، ثمن خطأه، والطبيب إذا أخطأ فسيدفع بضعة أشخاص، هو أولهم، ثمن الخطأ، وكذلك المهندس والمحامي وأي مهنة أو حرفة أخرى. لأن الخطأ يطال شخصه كما يطال سمعته، وكلاهما سيجعله شريكاً في دفع ثمن الخطأ. أما في الإدارة السياسية فإن المسؤول صاحب القرار، هو آخر من يدفع ثمن خطأه مهما كان الخطأ فادحاً. علماً أن خطأه يكون دائماً كارثياً، ويصيب مباشرة وغير مباشرة. فالسياسي هو راعي كل المجتمع، والخطأ في أي مهنة غير قيادة المجتمع، ومهما كانت خطورته لا يمكن أن يطال أكثر من ألف شخص. بينما أصغر خطأ في إدارة المجتمعات، فسوف يصيب الملايين. ومع ذلك فإن النظرية السياسية لم تطوّر أي برنامج حقيقي لاختيار المسؤول السياسي، كما لم تطور أي برنامج لمعرفة الفارق بين النجاح أو الفشل، وانحصر كل التطوير للنظرية السياسية بالرقابة وشكلها وسلطتها، وإن آخر تطور فعلي في النظرية السياسية جاء في أواخر القرن الثامن عشر مع الثورة الفرنسية عندما ولد مجلس للشعب (البرلمان). قبل ذلك كانت سلطة الملك أو الحاكم مطلقة، وكان يعاونه مجلس من الأعيان أو النبلاء يقوم هو نفسه

بتعيينهم. وإذا خالفه أحدهم الرأي كان القتل هو الحل، فإما أن يثور النبيل على الملك وينزع منه السلطة، وإما أن يحاكم الملك النبلاء ويعدم معارضيه. وكانت السلطة السياسية تنتقل من فرد إلى آخر بإحدى وسيلتين؛ فإما الوراثة العائلية، وإما الثورة وانتزاع السلطة بالقتال والقوة. وكان الملك يرى نفسه ظِلَّ الله على الأرض، فهو الملِكُ المالِكُ؛ له كل شيء. ومهما بذخ أو فسد، أو دخل حروباً أو انتهك حرمات، فهو فوق الحساب وفوق المساءلة.

أما بعد الثورة الفرنسية فقد ولد مجلس جديد للرقابة على السلطة السياسية، هو البرلمان، أو مجلس الشعب. ومهمة هذا المجلس سن القوانين أو الموافقة على قوانين يقترحها الحاكم أو الحكومة، إضافة إلى الرقابة على الموازنة الحكومية وحجم الإنفاق العام المسموح به، وكيفية الحصول على الوارد اللازمة، ودراسة وإقرار ومراقبة التنفيذ.

وقد تنوعت أشكال الحكم في العالم بعد ولادة النظرية البرلمانية، من نظام حكومي إلى نظام رئاسي، إلى ملكي مطلق، وملكي ديمقراطي، إلى حكم شعبي اشتراكي. وكانت كل هذه الأنظمة تحت عباءة مجلس الشعب أو مجلس الأمة الذي ينتخب بطريقة الاقتراع العددي. وينتخب الشعبُ الرئيسَ تارة، وتارة ينتخبه نواب الشعب، وتارة الحزب الحاكم. وفي كثير من الأحيان يقوم أحدهم بالثورة على الطغيان ويستولي على الحكم بحجة تفعيل الديمقراطية والعدالة دون جدوى، إذ سرعان ما يتحول الحاكم الجديد إلى طاغية يترحّم الناس على سلفه.

أي إن أفضل ما قدمته النظرية السياسية حتى الآن هو الديمقراطية العددية في اختيار المسؤول، وكل ما عدا ذلك يعتبر استبداداً بالناس أو وراثة لهم وهو ما لا يليق بالإنسانية ولن أناقشه. ولكن ماذا عن الديمقراطية العددية وهي أفضل الموجود حالياً، والتي تبحث عنها الشعوب المقهورة بقياداتها التاريخية! هل هي مقبولة وجيدة؟ أم أنها أفضل الأسوأ المتاح، ولذلك فالناس تلهث وراءها مضطرَّةً لا مختارة؟ لذا يجب أن نعيد النظر والبحث عن نظرية سياسية جديدة تمكننا من اختيار المسؤول السياسي إختياراً حراً ومحاسبته على الفشل إذا أخفق، ومكافأته على النجاح إن أصاب.

للإجابة عن هذا السؤال ومعرفة حقيقة واقعنا المتخلف بالنسبة للنظريات السياسية السائدة، لا بد من الإجابة على بضعة أسئلة أساسية:

- إن المسؤول السياسي أو قائد المجتمع، هو ربان أهمّ سفينة تقود حياة الناس نحو السعادة و/أو القهر، وهو الطبيب الجراح الذي يعالج بمبضعه جسم المجتمع ويداويه، فإما أن يبرأ المجتمع من علته ويعيش حياة سعيدة، وإما أن يزداد عليه المرض ويعيش ذليلاً سقيماً. فهل من المقبول منطقياً أن يركب أحد من الناس طائرة أو سفينة ربانها حصل على مقعده بالانتخاب العددي؟ وهل يمكن لأحدنا أن يدخل غرفة عمليات في مستشفى ويكون الطبيب الجراح فيه قد حصل على شهادة الطب بالانتخاب العددي؟

إن القيادة السياسية للمجتمعات، هي أهم بما لا يمكن تقديره أو قياسه من أي طبيب أو ربان طائرة أو مهندس، بل هي أهم بما لا يوصف من أي صاحب حرفة يستأجره الإنسان للقيام بمهمة يحتاجها في لتسهيل معيشته. فحياة الإنسان وصحته وبيئته وسعادته مرهونة مئة بالمائة بهذا القائد السياسي، فكيف يمكن أن نسلّم حياتنا وأُسَرنا وسعادتنا ومستقبل أبنائنا، لشخص لم يُمتحن، للتأكد من مدى معرفته بالمهمة الموكولة اليه، أو مدى خبثه واستهانته بحياتنا وأرواحنا ومستقبل أبنائنا، والسماح له بأن يعالج جميع شؤوننا، وذلك بالإنتخاب أو بالإستفتاء؟ حتى ولو لم تلعلع في الأجواء هتافات "بالروح بالدم نفديك يا فلان"؟!

- إن النجاح في الحصول على مقعد المسؤولية مرهون بعدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح للقيادة السياسية، وذلك بغض النظر عن نوعية الأفراد الذين انتخبوه؛ فهل يستطيع الإنسان الأفضل أن يصل إلى موقع المسؤولية إذا كان من تكتل أو طائفة عدد أفرادها أقل من غيرها؟ أليس العلماء والحكماء قلة؟ بينما الأكثرية العددية تكون في العادة غوغائية؟ ألا تنحني السنابل المليئة تواضعاً بينما تشمخ السنابل الفارغة بجهلها؟ أليس الدر الثمين مختبئ ويحتاج إلى من يبحث عنه ويصقله، والحجر الرخيص يملأ الدنيا؟ إن موضوع الكمية والنوعية أساسي في

اختيار أي موظف وأي طبيب وأي حرفة، فلماذا لا يكون أساسياً في اختيار الحاكم الذي يسوس إدارة المجتمع؟

• إن الإعلام والإعلان قادران على التلاعب بالحقائق وتحويل الأبيض إلى أسود والعكس، لأن من يتحكم بالوسائل الإعلامية هو ذاته من يتحكم بالمال، فهل يستطيع هذا المتحكم بالمال أن يتلاعب على الرأي العام؟ وهل يمكن أن يكذب خلال حملته الانتخابية ويقدم وعوداً فارغة من المضمون؟ بل أكثر من ذلك، هل يستطيع أن يقدم وظائف وينفق من المال العام بالدَّين وعلى حساب الأجيال القادمة ليرضي الناخبين؟

الحقيقة أن المرشح الذي يسعى خلف أصوات الناخبين يمكن أن يفعل أي شيء وأن يقدم أي تنازلات، طالما يستطيع عند الوصول إلى سدة المسؤولية استرجاع ما قدمه خلال حملته الانتخابية أضعافاً مضاعفة.

لهذا فإنه مما لا شك فيه بأن الأكثرية العددية لا يمكن أن تأتي بالأحسن، ولكنها تأتي بالأكثر تمثيلاً. والأكثر تمثيلاً قد يكون الأسوأ أداءً. ومثال ذلك أن بعض الملوك والرؤساء والأمراء المحبوبين جداً من شعوبهم كانوا الأكثر تدميراً لمجتمعاتهم، ودخلوا في حروب تحت مسميات جذّابة كالحرب الوقائية أو الحرب الإستباقية أو حرب الدفاع عن الثوابت وكرامة الحاكم، وكبّدوا مجتمعاتهم عشرات آلاف القتلى وعشرات مليارات الدولارات، لتصل مجتمعاتهم إلى قناعة وجوب الخروج من الحرب بأي ثمن.

وهذا يعني أن البشرية ما زالت في الخطوة الأولى من مسيرة الألف ميل لناحية اختيار المسؤولين عن إدارة المجتمعات بالطريقة الأمثل. وهي مسيرة لا بد أن تخرج يوماً ما من نظرية الديمقراطية العددية، والتي هي في الوقت الحالي الوسيلة الأفضل، أو الأقل سوءاً على الأصحّ، لاختيار القيادة السياسية، مقارنة بالإنقلابات العسكرية، أو بالإستفتاء الشعبي، أو بالوراثة العائلية، الموقتة أو المؤبّدة.

ولكن إذا كان أسلوب اختيار المسؤول السياسي على هذا المستوى من التخلف حتى يومنا هذا، فماذا عن النظرية السياسية وتطورها في التعاطي مع أداء السياسيين للمهمة الحيوية الموكلة إليهم؟

الواضح، منذ بداية هذا البحث، أن النقاش يدور حول المجتمعات المتطورة، وأنّ نقد النظرية السياسية أو الاقتصادية في هذه الدراسة يقفز فوق أهمية نقد المجتمعات المتخلفة، لينقد ما هو حاصل في أكثر المجتمعات تطوراً في وقتنا الحالي. إذ إن الفساد الشامل في المجتمعات النامية لا يحتاج إلى نقد. ولكن ماذا عن أهم المجتمعات؟ ما هي المكافأة التي تقدمها النظريات السياسية إلى السياسي عندما ينجح في مهمته؟ وبسؤال أوضح: ماذا يستفيد وزير أو نائب أو رئيس إذا وفّر على المجتمع خسارة مليار دولار في أي مجال؟ الجواب: لا شيء! ولا شكر على واجب!؟ وإذا أعدنا صياغة السؤال بشكل آخر: ماذا يخسر وزير أو نائب أو رئيس إذا حصل هدر أو سرقة بقيمة مليار دولار ولم يتنبّه له؟ والجواب أيضاً: لا شيء، أو قد يكون له بشكل أو بآخر جزء من مغانم الهدر أو الاختلاس!!

لقد اكتفت النظريات السياسية لغاية يومنا هذا بوهم إسمه الرقابة، وباعتقاد أن المجلس التشريعي أو مجلس الشعب، يراقب حقيقة وبدقة الأداء الحكومي ويقوم بتقويم الإعوجاج! وهذا أمر غير حقيقي وبعيد عن الواقع. إذ إن الدول المتطورة، تحكمها أحزاب أو تيارات متوافقة بعضُها مع بعض كفريق. وتنتقل السلطة من فريق إلى آخر دورياً بعد أن يثبت فشل هذا، فينتقل الناس إلى ذاك بالاقتراع العددي، ليثبت الفريق الحاكم الجديد فشله وتعود السلطة إلى الفريق الأول. فالمحافظون فريق والعمال فريق آخر في المملكة المتحدة. والجمهوريون فريق والديمقراطيون فريق آخر في الولايات المتحدة، والأمر نفسه في كافة المجتمعات المتطورة نسبياً، والسلطة تنتقل من فريق إلى آخر بكل مجالسها التشريعية والتنفيذية. وعندما يكون الحاكم فريقاً أو حزباً فإن أفراده المنتخِبين بسبب انتمائهم إليه، لا يستطيعون الإعتراض على أداء الحكومة التي تمثل الفريق الحاكم، والذين يعترضون هم الفريق الآخر "المعارض" الذي فشل في تحقيق الأكثرية في الانتخابات. وفي معظم الأحيان يكون الإعتراض

على الأداء الحكومي من قبل المعارضة شكلياً، ولا هدف له سوى التجريح وإظهار عيوب الفريق الحاكم تمهيداً للوصول إلى السلطة في الإنتخابات التالية.

إن الدليل على الفشل الذريع للنظريات السياسية سيأتي لاحقاً، عندما يأتي شرح نظرية البنوك التجارية، وكيف تتمكن هذه البنوك من جباية ضريبة عالية جداً من كل فرد في العالم، وبخاصة من مواطني الدول الصناعية الكبرى ومن حكوماتهم التي لا تفعل شيئاً حيال ذلك، دون أن تحرك تلك الحكومات ساكناً حيال هذا النزف في الثروة الوطنية، وذلك لسبب بسيط وهو أن الحكومات لا تشعر أصلاً بما يحدث لأن من يدفع ثمن فشل وتخلف الحكومات هو الشعب، والنظريات السياسية المعمول بها حالياً لم تولِّد حتى الآن أي جهاز عصبي يوصل ألم الأذى الذي يصيب الشعب إلى حكوماته.

وهذا يعني وبكل وضوح، أنه إذا كانت النظريات السياسية ما زالت في الخطوة الأولى من مسيرة الألف ميل لجهة أسلوب وكيفية اختيار القادة السياسيين المسؤولين عن إدارة المجتمعات، فإنها لم تتحرك أبداً من مكانها لجهة التعاطي مع أسلوب عملهم ومحاسبتهم أو مكافأتهم على نتائج قراراتهم. بل الأهم من ذلك هو عدم وجود أي دافع مادي للمسؤول السياسي ليحسِّن قدراته ويبحث عن مصالح المجتمع. بل على العكس من ذلك، فإن مصلحة المسؤول السياسي، هي في نشر الفساد لتحقيق مصالحه المالية، ويتم ذلك بالتحديد عن طريق إفساد المراقبين والتهرب والتحايل على الرقابة بأي شكل وبأي ثمن. والشعوب والمجتمعات، بما فيها أرقى شعوب العالم حالياً، متروكة للصدف، فإذا قُدّر لها الحظ مسؤولاً جيداً حَمَدتْ، وإذا قُدّر لها مسؤولاً فاسداً صَبَرتْ سنوات عدة لتسقطه في الإنتخابات التالية.

السياسة والاقتصاد

هما توأمان مرادفان للمال والسلطة، وقد كانت العوامل الاقتصادية هي السبب الأول للدافع البشري عبر التاريخ. فالعلاقات الطيبة والحروب والحب والبغض والمكر والسعادة والسعي وكل ما يحرك غرائز الإنسان للإقدام والعمل، له طابع اقتصادي بشكل أو بآخر. وقد أشار **كارل ماركس إلى** أن الاقتصاد هو السياسة المكثفة، ويعتبر الكثيرون أن علم الاقتصاد السياسي هو جزء من النظرية الماركسية.

كما أن الغرب الرأسمالي، يعلن بوضوح وصراحة بأن لا عداوةَ دائمةً ولا صداقةً دائمةً، بل هناك أمر واحد دائم هو المصلحة الاقتصادية. ومن يريد أن يحلل المواقف السياسية للولايات المتحدة أو لحلف شمال الأطلسي، يجب أن يدرس أين مصلحتهم ليعرف أين هو موقفهم السياسي.

المصلحة الاقتصادية هي أهم دافع بشري، ومن يدّعي غير ذلك فهو إما ساذج وإما يكذب على ذاته. ولا شك أن بين الناس من يملكون دوافع أخرى شديدة الأهمية، ولها علاقة بالمعتقدات الدينية والمعنوية، إلا أن النسبة الأكبر من الناس يندفعون بسبب العوامل الاقتصادية المادية، وهذا أمر غير معيب بل هو جزء من الطبيعة المادية للبشر، ولذلك فإن أي علم أو دعوة لا تأخذ بعين الاعتبار المصلحة المادية للأفراد هي تخلف بعيد عن المنطق السليم.

وتلتقي السياسة بالاقتصاد عند الدول والمجتمعات حالياً في الموازنة السنوية التي تقدمها الحكومات للمجلس النيابي لدراستها وإقرارها. فالموازنة تدرس حجم الإنفاق العام، وكيفية الإنفاق، ومصادر التمويل وكيفية تحصيلها، ويتقرر عند إقرار هذه الموازنة الجزء الأكبر من مصير المجتمع لسنة كاملة مقبلة، إذا استثنينا الظروف القاهرة. إذ إن كثيراً من مصاريف الإنفاق قد تكون بدون فائدة حقيقية للمجتمع، حتى وإن كان ظاهرها مفيداً، كجرّ مياه أو رصف طريق أو بناء مستشفى أو دفع رواتب. كما أن كثيراً من الموارد قد يكون مؤذياً ومسبباً لأزمات وإفلاسات حتى وإن كان ظاهره جميلاً مثل الجمارك على البضائع المستوردة حفاظاً على الصناعة الوطنية، أو الضريبة على القيمة المضافة التي لا تصيب إلا السلع المصنعة ولا تصيب المواد الأولية، دعماً للزراعة أو للصناعة الوطنية. والحقيقة أن خيطاً رفيعاً يفصل بين

الحسن والسيئ في معادلتي الإنفاق والجباية. ويأتي هنا سؤال يفرض نفسه: "كم ممثل للشعب من أعضاء البرلمان يدرك الفارق بين حماية الصناعة بالجمارك، أو تحرير المنتَج من الرسم الجمركي لتحقيق المنافسة الحرة، أو دعم سعر المنتج لتخفيض سعره على المستهلك، ومتى ولماذا يختار أحد القرارات؟ أو كم من أعضاء البرلمان عنده الوقت والاستعداد لفهم العلاقة والفارق بينهما؟ بل كم ممثلاً للشعب يعلم الفارق بين الدَّين الداخلي بوساطة إصدار سندات الخزينة، وبين الدَّين الداخلي بواسطة إصدار النقد؟ وكم واحداً من ممثلي الشعب يعرفون الفارق بين وسائل الجباية الضريبية وحسنات وسيئات كل منها؟ وكم واحداً مستعد لمواجهة الحكومة دفاعاً عن الشعب إذا كانت الحكومة الحاكمة من حزبه الذي أوصله إلى النيابة؟ خصوصاً إذا كان اعتراضه على الأداء الحكومي قد يؤدي إلى خسارة المقعد النيابي؟

إن واقع العلاقة بين السياسة والاقتصاد يؤكد ما ورد سابقاً حول تخلف النظريات السياسية، لجهة كيفية اختيار محامي الدفاع عن الشعب من جهة، وأيضاً كيفية اختيار أفراد السلطة التنفيذية من رؤساء ووزراء وإداريين من جهة أخرى. كما يؤكد تخلف النظريات الاقتصادية لأنها ما زالت تعتمد الجباية الضريبية المباشرة، والدَّين المباشر، ولا تفرق بين ضخ السيولة النقدية إلى الأسواق وبين سحبها، وما تتسببان به لناحية النمو أو الانكماش في كل مرة تحدثان فيها. فما هي موارد الحكومات المالية؟ ولماذا وكيف تحصّلها؟ ولماذا وكيف وأين يجب إنفاقها؟ وأين وكيف تتحقق المصلحة المادية للقيّمين على القرار بالاستقامة وتحقيق النجاح، أو يدفعون كلفة مالية عندما يكونون فاسدين أو عندما يخسر المجتمع وتفلس مؤسساته؟

هذه الأسئلة هي جوهر العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وهي المكان الصحيح لامتحان كل من يدعي أنه يرغب بتمثيل الشعب في البرلمان والدفاع عن مصالح المجتمع.

موارد الدولة

تتشكل موارد الدولة من عدة روافد أساسية وفرعية. منها ما هو جباية مباشرة وغير مباشرة، ومنها ما هو اقتراض مباشر وغير مباشر. وتدخل عليها العديد من

العوامل الفرعية المساعدة كالرسوم والمخالفات واستثمارات الدولة من الأملاك العامة والخاصة والهبات والمنح والتبرعات الداخلية والخارجية، والثروة الناجمة عن المواد الأولية والمناجم والآبار. ولكن أهم موارد الحكومات في العصر الحديث هو الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي لا فرق كبيراً بينهما، بحيث تداخل بعضُها مع البعض الآخر وباتت بمعظمها أساساً للنظام الضريبي، فتحوّلت دوائر الدولة التنظيمية بمعظمها عن أهدافها الأصلية، لتصبح مراكز جباية مالية تسعى لملء خزينة الدولة التي لا قِرار لها ولا حدود لبذخ إنفاقها. فكلما زادت الجباية الضريبية كلما تراجع النمو وازداد البذخ والهدر والاختلاس في الإنفاق العام. فمن أين تأتي الحكومة بالمال لإنفاقها العام، وما هو الدور الذي تلعبه وسائل الحصول على الأموال؟

الجباية الضريبية المتخلّفة

والدور الذي تلعبه في إفساد الإقتصاد العام

والإدارات العامة، والقيّمين على السياسة

قبل ولادة النقد الورقي، أواسط القرن السادس عشر، كان المال مسكوكات ذهبية أو فضية تحمل قيمتها بذاتها، أي أن **النقود والثروة والمال**، كلّها كانت مادة واحدة، وهذا أمر شديد الأهمية ويجب التنبه له عند دراسة الهندسة الاقتصادية للمجتمعات. وكان الحاكم بعد إنفاق النقد الذهبي وخلوّ خزينته منه، مضطر للعودة إلى الشعب لتحصيل الضريبة وإعادة ملء الخزينة للتمكّن من الإنفاق، وهذا ما برَّر نظرية الجباية الضريبية منذ ولادة المجتمعات حتى ولادة النقد الورقي. فالجباية مكلفة على المجتمع ومهينة له، لأنها تحتاج إلى مأموري الجباية وإلى الشرطة لفرضها بالقوّة على من يتخلّف أو يتلاعب، وإلى المراقبين الماليين للتثبّت من صحة مدخول المكلّفين، وإلى مدققي الحسابات، وإلى تفعيل الرقابة على المراقبين، لكي لا يتواطأ الجُباة مع المكلّفين، وإلى السجن والسجّانين لقمع المتخلّفين عن دفع ما يتوجب عليهم لإنفاق الحكّام، أي أن حصيلة أسلوب الجباية هو جيش لا يُحصى من الموظفين في كل الدوائر الرسمية، الذين لا عمل لهم سوى قهر المجتمع وإفساده وإعاقة نموّه، وفي الوقت نفسه تحقيق ثرائهم المالي على حساب هذه الإعاقة والإفساد في المجتمع، وهؤلاء الموظفين الذين فَسِدوا وأفسَدوا، هم في الأصل جزء من المجتمع نفسه، بل هم من خيرة أبنائه المؤهلين علمياً وعملياً لتحقيق أهداف المجتمعات في التطوير والتنمية. لأن الحاكم حين يختارهم وظيفياً، يُخضعهم للامتحان ليتأكّد من صلاحيتهم وقدرتهم على القيام بالمهمة المقدسة التي سوف يوكلها إليهم، لأنها مهمة حيوية بالنسبة إلى الحاكم، وعبر التاريخ المادي للحضارات الانسانية كانت الجباية الضريبية هي وسيلة الحكّام الوحيدة للحصول على مصدر قوّتهم أي "**المال**"، وهذا واقع صحيح حتى جاءت صناعة الورق والطباعة عليه وولادة النقود الورقية كسندات دين على الحكومات أواسط القرن السادس عشر.

وكان سبب الجباية الضريبية بكل مساوئها وكلفتها المادية والمعنوية على المجتمعات هو أن النقود كانت ذهباً يحمل قيمته بذاته، ولا بديل لتحصيل القدرة على إنفاق الملوك وبذخهم وفسادهم إلا بالجباية الضريبية، وهو أمر تزامن مع عصور الظلام والتخلّف والعبودية والإستبداد، ولكنه في الوقت نفسه، كان يضمن ثلاثة أمور أساسية لمصلحة الشعب في ذلك الوقت: أولها سعي الحاكم الجدّي لتطوير قُدرات

المجتمع الإنتاجية، لأن ذلك كان وسيلته الوحيدة للتمكّن من زيادة ثروته وبذخه في الإنفاق. وثانيها هي أن الحاكم كان مضطراً إلى أن يضبط حجم إنفاقه ضمن حساب قدرته على الجباية من حجم الإنتاج الذي يحققه أفراد المجتمع. وثالثها هو أن الحاكم لم يكن يسمح لأحد أن يشاركه في ثروة المجتمع، فكان من وقت إلى آخر، يختلف مع المرابي العشّار وتقوم بينهما حروب طاحنة.

ومع ولادة النقد الورقي، أي سندات الإقتراض غير المُكلفة، أصبح للجباية الضريبية مفهوم جديد، بحيث يستطيع الحاكم أن يفرض الضريبة على المجتمع بمجرد طباعة النقود وضخها إلى المجتمع. وبذلك تكشَّف أن للجباية الضريبية مجموعة من المشاكل التي لا بدّ من فهمها وصولاً إلى الخروج من نظرية الجباية الضريبية المتخلفة نهائياً، وهي:

1- **الجباية مُكلفة جداً وتحتاج إلى جيش من الموظفين** فتذهب مُعظم الواردات المالية الناتجة عن الجباية كرواتب لموظفي الجباية أنفسهم، والذين يفوق عددهم نصف عدد الموظفين الحكوميين، وتفوق كلفتهم على المجتمعات أكثر بكثير مما تحققه الجباية من مدخول.

2- **الجباية مُفسدة لأخلاق المجتمع** بدءاً من الجباة والمحاسبين والمراقبين والمدققين الذين سرعان ما يبدأون بالحصول على مداخيل شخصية في الخفاء تفوق ما تحصل عليه إدارة الدولة في العلن، ووصولاً إلى قطاع الإنتاج الذي سرعان ما يخضع لابتزاز الموظفين الحكوميين ويُقسِّم ما يدفعه إلى الإدارة: الثلثان للموظفين كرشوة ليحموه، والثلث للإدارة التي ليس لها من يحميها، لأن حاميها يصبح حراميها. ولا تنفع هنا الرقابة وتفعيلها وتشديدها، إذ سرعان ما يُصبح المراقب الجديد جزءاً من اللعبة، وموظف دوائر الحكومة في مجال الجباية المالية الذي لا يحقق مداخيل جانبية من موقعه، يعتبر بين زملائه معيقاً ومتخلفاً بكل معنى الكلمة، وهنا لا علاقة للرتبة العلمية بالأخلاق، فالمراقب الجديد الذي يحمل شهادة عليا في الدراسات المحاسبية والذي خضع لامتحان دخول صعب قبل تسلّمه وظيفته، سرعان ما يتحوّل ليُصبح أكبر خطراً على المجتمع من ذلك المحاسب العادي قليل الخبرة. وإذا قمنا بحسبة بسيطة لمجموع ما تحققه الجباية من دخل للحكومة، وقارنّاه برواتب الموظفين

القيّمين عليها والمراقبين والمدققين ودونما حساب التسريب والرشوة والفساد، سنجد أن موظفي الجباية في أية دولة اليوم يحصلون على رواتب تفوق المردود المالي الناجم عن الجباية التي يحققونها.

3- الجباية الضريبية هي وسيلة استبداد سياسي عند الحاجة، فكل المؤسسات تُخطئ بشكل أو بآخر في حساب دخلها، والإنسان بطبيعته يخطئ، وبطبيعته لا يرغب بأن يراقبه أحد، أو أن يشهّر بخطأه أحد، فكيف إذا كان المراقب المالي ينطلق أساساً من اعتقاد راسخ بأن أصحاب المؤسسات يتلاعبون بالمداخيل؟ لذلك فإن المتلاعب الذي يدفع الرشوة من أصحاب المؤسسات الإنتاجية، يعامل من قبل موظفي الجباية والرقابة معاملةً أفضل من الصادق الذي لا يدفع الرشوة، ما يضطر الصادق إلى سلوك سبيل المتلاعب نفسه، وتالياً فإن معظم المؤسسات تتلاعب بدفاترها المحاسبية إذا تمكّنت من إخفاء أرباحها بالتواطؤ مع المراقبين الماليين.

4- تستفيد الأنظمة السياسية الإستبدادية من أخطاء المحاسبة المالية عندما يعترض أحد من أصحاب المؤسسات الإنتاجية على سياسة الحكومة، فيقوم النظام السياسي المستبد بكشف دفاتره المالية والجمركية وتأمينات الموظفين الإجتماعية، ويتحوّل اعتراض صاحب مؤسسة إنتاجية على سلوك سياسي فاسد إلى كارثة عليه وعلى مؤسسته وعمّاله، فتتعرَض مؤسسته للإفلاس على أقل تقدير، هذا إذا لم يتم سوقه إلى السجن ويشهَّر به، ليصبح عبرة لغيره من رجال الأعمال المنتجين ممن تسوّل لهم أنفسهم التدخل في القرار السياسي وانتقاد الحاكم الفاسد، وهذا قمّة الاستبداد والاستعباد السياسي.

5- الجباية الضريبية غير عادلة بل إجرامية في توزيع العبء الضريبي، فالذين يكدّون ويعملون يدفعون الضريبة، وأصحاب الثروات الطائلة يتهرّبون منها بكل سهولة. ومثالاً لذلك نقارن بين موظف راتبه الشهري مليوني ليرة لبنانية، وشخص آخر صاحب ثروة مودعة في البنك حجمها مئة مليون دولار أميركي، فمن ذا الذي يدفع ضريبة أكثر؟.. ومثالاً آخر بين رجل ثري يملك أرضاً مساحتها خمسين ألف متر مربع ولا يزرع فيها عرقاً أخضر واحداً، وبين شخص آخر كدّ وتعب لشراء قطعة

أرض بمساحة لا تزيد عن ألف متر مربع وقام ببنائها للسكن أو لمشروع سياحي، فمن يا تُرى يدفع ضريبة أكثر للحكومات في الواقع الحالي؟ بالإجابة على هذين السؤالين سنكتشف وللأسف، أن الجباية تُصيب المساكين والصالحين في المجتمع ولا تُصيب الفاسدين ولا الخاملين.

6- الجباية تُفسد الإقتصاد وتتسبّب بالإنكماش وإفلاس المؤسسات، فالمال يتسرّب من التداول لأسباب عديدة، منها الرغبة بالإدخار بشكل طبيعي وهي رغبة موجودة عند معظم الناس، ومنها هواية جمع العملات عند الكثيرين، ومنها التلف الذي يصيب الأوراق النقدية لأسباب عدة، وكما أسلفنا فإن المال في المجتمع، مثله كمثل الماء في الطبيعة أو كالدم في الجسم أو كالنسغ في النبات، وسحبه من المجتمع بحجة الجباية الضريبية يؤدي إلى نقصان السائل الحيوي، وبالتالي انكماش السيولة الحيوية اللازمة للتبادل فينكمش الاقتصاد بدوره وتتراجع معدلات النمو ما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الإنتاجية. إذ إن النقود المتداولة في المجتمعات هي بمعظمها إئتمانيةٌ نائبةٌ، أي أن مفعول وجودها يتلاشى بمجرد انهيار بسيط في الأسواق المالية، ما يدعو الناس إلى تسديد قروضهم بالنقد الحقيقي، فيُصبح ضخّ السيولة النقدية بكميات كبيرة وبسرعة فائقة واجباً لتجنّب كارثة إفلاس عامة. وهنا لا بدّ أن نتساءل إذا كان ضخّ النقود بكميات كبيرة وبسرعة فائقة، واجب لتجنّب الإفلاس، وهو ما أعلنته الولايات المتحدة وأوروبا واليابان دونما مواربة خلال الأزمة المالية الأخيرة (2008)، فلماذا تتكلّف الحكومات الأموال الطائلة لسحب السيولة النقدية بوساطة الجباية الضريبية؟ وإذا علمنا أن حالات النمو الإقتصادي الحقيقي كافة ترافقت مع ضخّ للسيولة النقدية، كما أن الثورة الصناعية والعلمية تزامنت مع تسييل الكتلة النقدية الذهبية وتحويلها إلى أوراق ائتمانية، أي ولادة النقد الورقي الذي فعل في اقتصاد المجتمعات ما تفعله الماء حين تسيل في الأرض العطشى، فلماذا نذهب إلى الانكماش وندفع الأموال الطائلة ثمناً له؟

7- الجباية تتسبّب بتعطيل خيرة العقول الوطنية المُنتجة وتُحوّلها من خانة الإنتاج والتطوير إلى خانة الإتكالية والإعاقة. فمن المعروف أن موظفي الجباية في المؤسسات الحكومية كافّة، يخضعون قبل دخولهم ملاك الإدارة العامة إلى امتحان

للتأكد من قُدراتهم العلمية في مواجهة متطلبات الوظائف الموكولة اليهم، ما يعني أنّ كل موظف في الإدارة الحكومية هو الأفضل في مجاله، وهو لو أُعطي فرصة الإنتاج الحر فسيُبدع، ولكنه عندما يدخل الملاك الحكومي يتحوّل إبداعه باتجاه الإنتاج لمصلحة الوطن، إلى خمول ذهني، والى إعاقة الإنتاج وزيادة مداخيله الخاصة عن طريق زيادة التعقيدات لدى قطاعات الإنتاج لزيادة الحاجة إليه وتالياً زيادة مداخيله المالية. والأدهى من كل ذلك هو أن الحكومات نفسها تنبهت لهذه المسألة، فقامت برشوة المراقبين الماليين بنسبة مئوية من قيمة الموارد التي يحققونها!!! كما قامت برشوة المراقبين الجمركيين بنسبة مئوية من قيمة الجمارك على السلع، أو من قيمة المضبوطات الممنوعة التي يكتشفونها!!! أي أن الحكومات تنبهت إلى حقيقة أن الأفراد يفعلون ما يحقق لهم مصالحهم المالية.

إلا أن الجباية الضريبية لا تقف عند حدود الجباية المباشرة، بل **هناك جباية ضريبية غير مباشرة هي أسوأ من الجباية المباشرة، وهناك أيضاً الجباية الضريبية على القيمة المضافة (TVA)، والجباية الضريبية التصاعدية.** وهذه الجبايات الضريبية جميعها إن دلت على شيء فهي تدل على عدم اكتراث السياسيين القيّمين على شؤون المجتمع بالسعي لإنجاح وتطوير مجتمعاتهم، بل هم لا يشعرون أصلاً بمشاكل المجتمع ولذلك لا يقيمون وزناً للإصلاح ولا يبحثون عنه. فماذا عن الجباية الضريبية غير المباشرة؟ وماذا عن الضريبة على القيمة المضافة؟

تَجمَع الجباية الضريبية غير المباشرة مساوئ الجباية المباشرة كافة، من الفساد إلى كلفة الرقابة والمراقبين إلى الإعاقة وتسلط الموظف على الناس. **إلا أنها تتفوق على الجباية الضريبية المباشرة بأمرين أشد خطراً، هما:**

1- زيادة الأسعار... فالضريبة غير المباشرة تفرض بصورة دائمة على المواد الضرورية التي لا يستطيع الناس الاستغناء عنها، مثل مواد الطاقة: الكهرباء والبنزين والغاز، وأيضاً مواد التواصل كالهاتف. والضريبة على هذه المواد غير منظورة ولكنها تتسبب برفع أسعار جميع السلع التي يحتاجها المواطن، لأنها تدخل في حساب كلفة أي منتج أو خدمة.

2- **ليست عادلة** ... فمن شروط فرض الضريبة أن تكون عادلة وتفرض على الأثرياء لا على الفقراء، ولكن الضرائب غير المباشرة تصيب الفقراء قبل الوصول إلى الأغنياء، أو على أقل تقدير، فهي تصيب الفقراء والأثرياء بالقوة نفسها، وهذا ما لا يجوز.

ولكن ماذا عن الضريبة على القيمة المضافة بحجة فرض الضريبة على المستهلك فقط، أو الضريبة التصاعدية بحجة الوصول إلى مال الأثرياء فقط؟

الضريبة على القيمة المضافة: تأتي فلسفة هذه الضريبة على خلفية إلغاء التعرفة الجمركية، أي اتفاقية "الغات" حيث إن الدول الصناعية تحتاج إلى المواد الأولية من الدول الفقيرة، وتحتاج إلى أسواق هذه الدول لتسويق منتجاتها. ولاستيراد المواد الأولية بدون جمارك كان هناك عائق التفريق بين المواد، وبطبيعة الحال فإن إدخال المواد الأولية مجاناً وتصنيعها وبيعها كان ليحرم الحكومات من مورد مالي مهم. ومن هنا جاءت فكرة فرض الضريبة على المستهلك الذي يشتري السلعة بعد تصنيعها، وبذلك تكون الدول الصناعية قد ألغت الكلفة على المواد الأولية ولم تخسر الضريبة الجمركية لأنها ستستوفيها بعد تصنيع المواد عند بيعها للمستهلك النهائي. وكان لا بد من فرض هذا الأمر على الدول المتخلفة لفتح أسواقها أمام الدول الصناعية، وفي الوقت نفسه تصبح السلع المستوردة والسلع المصنعة محلياً عرضة لنفس الضريبة. أي أن الضريبة على القيمة المضافة تشكل فرصة اقتصادية للإستعمار، ولكن بطريقة حضارية. ولتمرير هذا الغزو لأسواق الدول النامية، كان لا بد من تمرير اتفاقية "GATT"، ومن ثم تعميم الغزو من السلع الاستهلاكية إلى الأسواق المالية بتمرير إتفاقية متطورة أكثر هي "WTO" ولكي لا تحرم الحكومات نفسها من الموارد فقد وافقت على اتفاقيات الغزو الاقتصادي الخارجي وحصّلت من المواطن الضريبة على استهلاكه، بحجة أنها ضريبة لا يدفعها إلا المستهلك، وكأن هناك في المجتمع مواطناً مستهلكاً وآخر غير مستهلك! والحقيقة أن هذه الضريبة هي قمة الإستعباد للناس، فهي ترفع الأسعار وتغزو الصناعة المحلية وفي الوقت نفسه لا يدفعها إلا المواطن. أما السائح الأجنبي الآتي من الدول المصنعة لهذه المواد، فهو يقوم باسترجاعها على الحدود عند مغادرته الدولة. وبنفس الوقت فإنها

تحتاج إلى جيش جرار آخر من الموظفين والمحاسبين والمراقبين لتحصيلها بداية، ولإعادتها للسائح المسافر تالياً. فترتفع الأسعار وتسحب السيولة وتتعرقل الحركة التجارية. وبذلك تكون هذه الضريبة أسوأ من الجباية الضريبية المباشرة، وأكثر كلفة وتعطيلاً للإنتاج.

الضريبة التصاعدية: تقف خلف هذا النوع من الضرائب فلسفة تحصيل الضريبة من الأثرياء، ولكنها في المنطق العقلاني لا تأخذ بالحقائق العلمية بشكل صحيح، ذلك لأن من يدفع الضرائب على الانتاج دائماً هو المستهلك النهائي، أي أن هذا المستهلك الأخير للسلع هو من سيدفع الكلفة الضريبية مهما كان نوع الضريبة أو تسميتها، إلا أن الضريبة التصاعدية تسعى إلى معاقبة المنتج كلما طوّر انتاجه وارتفعت أرباحه. وفي الوقت الذي لا تطال الضريبة التصاعدية القطاعات المالية التي تحقق أرباحاً خيالية، فإنها تسعى خلف المصنِّع والمنتِج الذي يتقدم بالمجتمعات إلى الأمام بحجة محاسبته على تحقيق الثراء، وكأن الثراء بالحلال تهمة! فتتسبب الضريبة التصاعدية بلجم سَعْي أفضلِ المنتجين والمطوِّرين للإنتاج لأنهم كلما زاد دخلهم سترتفع عليهم كلفةَ الضريبة ما يجعل سعيهم غير مجد لهم فيتوقفون عن التطوير والتطور. ومع ذلك فإن الهروب منها سهل جداً على الخبيث من الأثرياء، إذ يذهبون إلى تقسيم مؤسساتهم وتنويع مصادر الدخل والأعمال وإدخال أسماء وشركاء من عائلاتهم أو القيام بتأسيس المؤسسات الخيرية أو إقامة المشاريع الاجتماعية والرياضية، أو شراء التحف والأعمال الفنية. والغرب الرأسمالي بمعظمه يتهرب من الضرائب بحجة الأعمال الخيرية وشراء الأعمال الفنية. وباختصار شديد فإن هذا النوع من الضرائب يحمل الكلفة نفسها والعوائق والفساد الذي تحمله الجباية الضريبية المباشرة، إلا أن فلسفة معاقبة الأكثر إنتاجاً في المجتمع هي ما يجعل من هذا النوع من الضرائب الأعلى كلفة والأكثر إفساداً وفساداً.

ولكننا إذا حاولنا أن نحصر الضرائب المباشرة، أي ما يدفعه المواطن بنفسه للإدارة، سنجدها أكثر من أن تحصى. ناهيك عن أنها غير عادلة في مساواتها بين المواطنين وعاصية على الإصلاح مهما تضخمت كتلة موظفيها ومحاسبيها ومراقبيها. ففي دوائر المالية والضريبة المباشرة على الدخل، كتلة هائلة من

الموظفين، متضخمة يوماً بعد يوم. وكلما ازداد عدد المراقبين كلما تدنى عدد المنتجين في المجمتع وزاد عدد المعيقين، وحتماً ازداد عدد الفاسدين. والأمر نفسه في دوائر رسوم الميكانيك والمرور على السيارات التي أصبحت دائرة جباية ولم تعد دائرة رقابة على حسن أداء السيارات، والأمر نفسه في دائرة حصر الإرث أو البلدية أو القضاء أو المحافظات أو وزارة العمل، فقد تحوّلت معظم دوائر الدولة إلى مراكز جباية أو محاصصة ومحسوبية لا يقع في براثنها إلا المواطن المسكين الذي لا حول له ولا قوة. أما الآخر القادر على مبادلة المصالح أو الخضوع لعوامل الفساد والإنتماء للزعامات على اختلافها، من مذهبية وحزبية، فهو قادر على التنصل من براثن مراكز الجباية، بل أكثر من ذلك، هو قادر على الاستفادة من إنفاق الحكومة وابتزازها بشكل أو بآخر، مما حوّل المجتمعات إلى مجموعات متناحرة من القوميات والأديان والمذاهب والأحزاب والمتقوقعين المتأهبين للتقاتل دفاعاً عن، وأو حفاظاً على مواقعهم المالية والاجتماعية.

أما الموارد التي تأتي من خلال الجباية غير المباشرة عبر فرض نسبة مئوية على أسعار البضائع الواردة (الجمارك) أو السلع التي تباع في الأسواق (الضريبة على القيمة المضافة)، أو على السلع الرئيسة ومواد الطاقة كالهاتف والكهرباء والماء والمحروقات، فهي أيضاً موارد غير عادلة من جهة، واستفزازية من جهة أخرى. فالمواطن بحاجة ماسة إلى الماء، وإلى التواصل بالهاتف، وإلى الكهرباء والبنزين وجميع أنواع ومصادر الطاقة ... ومن غير المشروع أن تتحول الحكومات إلى تجارة واحتكار إنتاج هذه السلع الحيوية وبيعها بالسعر الأعلى من دون إفساح مجال منافستها لأحد، ومن غير الجائز أيضاً إعطاء بعض المتنفذين حقوق انتاجها حصراً ومن ثم فرض ضريبة عليها. فهذا هو أسوأ أنواع الاحتكار حيث تفرض ضريبة للدولة وللأفراد المتنفذين على مادة لا يستطيع الناس أن يعيشوا من دونها. إذ إن دخول الحكومات أو رجالاتها في الإنتاج، يفترض أن لا يكون هدفه الربح، بل تحقيق حاجات ماسة لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها. ولكن ما يحدث هو تحويل الحكومة إلى أكثر من تاجر جشع ومحتكر، بحيث تحولت الحكومات ورجال السياسة إلى عدو للمجتمعات يتعاون مع المؤسسات المالية والعالمية المحلية والعالمية لتحقيق أرباحه

المالية الخاصة وإنهاء كل قدرة أو ميل لدى المواطن الشريف على تحقيق كرامته من خلال الإنتاج، وحصرت كرامة المواطن ومكانته المالية بقدرته على الإعاقة من خلال الوظائف العامة واستخدام السلطة في هدر كرامة الآخرين.

الإقتراض

بسبب مشاكل لا تحصى تسببت بها الجباية على اختلاف أنواعها، وبسبب ندرة المال الذي كان مسكوكات ذهبية في العصور السالفة، فقد كانت حاجة الحكومات والملوك للإنفاق والبذخ تفوق القدرة على الجباية. لذلك فقد كانت الحكومات عندما تعجز الموازنة المالية بوساطة الجباية الضريبية عن تأمين مستلزماتها في الإنفاق، تذهب إلى الإقتراض من الفريق المتمول وهو بطبيعة الحال المرابون، فترهن عندهم الإنتاج في المواسم اللاحقة لقاء أموال حاضرة لإنفاقها. وكان هذا النوع من الإقتراض هو النوع الوحيد المعروف، وكانت له مساوئ لا يمكن

حصرها، أولها أن الحكومة المقترضة ومن أعطاها إذن الإقتراض، والشعب الموافق على وجودها والذي انتخبها وأعطاها الثقة، ليس هو الفريق الذي سيسدد قيمة القرض وخدمته والفائدة عليه في المستقبل. **أي إن الحكومة المقترضة عندما تقرر الحصول على مبلغ مالي عن طريق الاقتراض، فهي تقرر أن تأسر أجيالاً لم تولد بعد لصالح الدائن.** هذا عدا عن مساوئ أخرى لا تحصى، منها أن تسديد الدين سيكون أصلاً من الجباية الضريبية في المستقبل. فيكون الإقتراض قد أخذ كل مساوئ الجباية، ولكنه تفوق على مساوئ الجباية بمساوئه الخاصة، لأن الحكومات ستأخذ من أموال المجتمع لتسدد للقطاع المصرفي دَيناً حقيقياً لأموال ائتمانية وهمية دفترية قام القطاع المصرفي بتوليدها على أنها ائتمان عليه فأصبحت حقوقاً له يستوفيها الأثرياء من الفقراء. وإذا كانت الجباية الضريبية سيئة للعديد من الأسباب التي ذكرناها سابقاً، فإن الإقتراض المباشر هو أسوأ أنواع الضرائب على الإطلاق، لأنه اتخاذ قرار بالنيابة عن أجيالٍ مقبلة وإفقارها قبل أن تولد، لصالح فريق تمكن من اكتشاف سر المال، فولّد النقود الائتمانية الوهمية، وأسر بها المجتمعات بسبب النواطير الذين ناموا عن الثعالب.

هنا قد يبدو للبعض أننا دخلنا في متاهة يصعب حلّ لغزها! فإذا كانت الجباية الضريبية المباشرة سيئة، والجباية غير المباشرة فاسدة، والضريبة على القيمة المضافة جزء من الإستعمار الاقتصادي والاقتراض المباشر رهن للاقتصاد، فمن أين تأتي الحكومات بالواردات الضريبية لإنفاقها العام؟

ضخُّ السيولة النقدية "إقتراضٌ غير مباشر"
كوسيلة بديلة عن الجباية الضريبية

في أواسط القرن السادس عشر، ونتيجة للعديد من العمليات الإئتمانية بين العواصم الأوروبية، والقدرة المالية الكبيرة التي حصل عليها المرابون، الذين تمكنوا من توليد سندات دين خاصّة بهم، وكانت هذه السندات الائتمانية مقدّمة لولادة النقد الورقي الذي أحدث ثورة اقتصادية. وهي ثورة ثقافية وعلمية واقتصادية، نتجت عن تسييل الكتلة النقدية الذهبية الجامدة والمُعيقة لحركة التبادل التجاري. وهذا ما سَهّل

التبادل التجاري وتقييم وتثمين المنتجات بشكلٍ كبير، كما أنه ولّد عند عموم البشر رأياً في الاقتصاد والمالية العامة غير صحيح ولا علاقة له بالحقيقة العلمية. وهو أن المصارف والضخ النقدي الائتماني، المسيّل للكتلة النقدية هو السبب الأساس للنمو الإقتصادي، وأن القطاع المصرفي هو شريان الحياة للشعوب والمجتمعات، وإذا أصابته أزمة لأي سبب كان، فإن المجتمعات ستفلس وستموت من الفقر والجوع.

وما حدث أيضاً مع ولادة النقد الورقي، وهو الحدث الأهم، هو أنه أصبح لدى الإدارة السياسية وسيلة ضريبية جديدة غير منظورة، ولا تحتاج إلى كل ما سبق من معيقات في الوسائل الضريبية السابقة، ومن كلفة مرتفعة للجباية الضريبية لا حاجة فعلياً لدفعها. وهذه الوسيلة هي إصدار النقد الورقي معدوم الكلفة، الذي هو سند دين لا يُكلّف الحاكم أو الحكومة إلا مطبعة متطوّرة وورقاً مميزاً، وهو دَين لا تحتاج الحكومات إلى تسديده لاحقاً، ولكن الشعب يكون بوساطة ذلك، قد دفع الضريبة للحاكم عن طريق تسريب جزءٍ من الثروة الكامنة في الأوراق النقدية الموجودة أصلاً بين أيدي الناس، مثالها في ذلك مثال "**الأوعية المستطرقة**"، إذ إن النقود الورقية لم تعد تحمل قيمتها بذاتها، بل باتت وعاءً للثروة، وكلما ازدادت الأوعية عن طريق ضخّ نقود جديدة، نقص جزء من الثروة الكامنة في الأوعية الموجودة سابقا لتمتلئ الأوعية الجديدة بالثروة المستمدة من الأوعية النقدية الموجودة أصلاً في المجتمع، فتتدنى القوة الشرائية لكل النقود الموجودة في المجتمع متداوَلةً كانت أم مُدْخَرة، وبذلك يكون إصدار النقود وسيلة ضريبية مخفيّة ولكن لا يستطيع أحد أن يتهرّب منها. فكل من يمتلك ورقة نقدية، ودونما حاجة إلى التصريح عن كمية أمواله، ومهما خبأها أو أخفى ثروته عن أعين الناس، فسوف يدفع للحكومة ضريبة كلّما أصدر البنك المركزي أوراقاً نقدية جديدة. والمفارقة هنا هي أن دول العالم وبخاصة الصناعية الكبرى باتت تعتمد هذه الوسيلة النقدية في الإستحصال على الضريبة من كل من يحمل أوراقها النقدية. فمن يحمل الدولار يدفع ضريبة للولايات المتحدة، ومن يحمل اليورو يدفع ضريبة لأوروبا، ومن يحمل الين يدفع ضريبة لليابان، حتى وإن لم يكن مواطناً في هذه الدول والمجتمعات. وقد كان لهذه الوسيلة الضريبية الجديدة ذات الكلفة المعدومة نسبياً، والتي سيّلت الكتلة الذهبية الجامدة، الدور الأساس في كل ما

شهدناه من حروب إستعمارية عالمية منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا، وكذلك فإن لها الفضل في كل ما شهدناه من نهضة علمية وصناعية وتجارة دولية، وهي نهضة بدأت مع ولادة النقد الورقي وتسييل الكتلة النقدية الذهبية، التي كانت قبل ذلك جامدة كالجليد، فانسابت السيولة النقدية لتروي اقتصاد المجتمعات تماماً كما يفعل الماء في الأرض العطشى، وبالتالي فإن الضرائب أو موارد الحكومات المالية بات لها وسيلتان، إحداهما الجباية الضريبية بكل كلفتها الباهظة، وتسمّى " **موارد الموازنة** "، والوسيلة الأخرى الجديدة غير المنظورة هي ضخّ النقود بكلفة معدومة نسبياً، وبعدالة كلّية في توزيع عبء الإنفاق العام الحكومي على الذين يمتلكون المال كلّ بحسب ما يملك؛ فالفقير المُعْدَم لا يدفع ضريبة، والمتوسط يدفع بحسب كمية النقود التي يملكها، والثري يدفع بحسب ثرائه حتى وإن أخفى ثراءه ولم يعلن عن كمية النقود التي بحوزته، وفي الوقت نفسه تبين أن لعملية تسييل الكتلة النقدية قدرة كبيرة على تحقيق النمو والتطوير في الإنتاج، ولكن بعيبٍ مخفيّ مُرعب هو قدرة إنفاق هائلة مكّنت الإدارات الحاكمة من تجاوز كل الحدود في البذخ والفساد في الوقت الذي تدّعي فيه الإنسانية وتحقيق الرعاية الإجتماعية والخدمات الأساسية، كتعبيد الطرقات وبناء الجسور وحفر الأنفاق، وكل ذلك بفساد وبذخ وسمسرات ولّدت زعامات سياسية جديدة أكثر فساداً وفجوراً واستبداداً من أنظمة الإستبداد الملكية والإقطاعية والعبودية التي كانت قبل آلاف السنين. وقد سُمّي الإنفاق عن طريق ضخ السيولة "**عجز الموازنة**"، ومعناها أن الموارد الناتجة عن الجباية الضريبية لم تكفِ حاجات الإنفاق الحكومي المطلوب، فاقترضت الحكومة عبر إصدار نقود جديدة، فكان إصدارُ النقود بكل أشكاله، هو فرضُ ضريبةٍ على كل من يمتلك الورقة النقدية نفسها.

ومن المفيد هنا إعادة الإشارة إلى أن الجهة المصدّرة للنقود تستطيع فرض ضريبة على كل من يحمل نقودها، وهذه الجهة قد تكون الدول المحلية أو العالمية وقد تكون أيضاً المصارف التجارية المحلية أو العالمية. والأخطر في هذا المجال، هو أن الحكومات حالياً لم تعد مهتمّة فعلياً بحماية ثروة المجتمع من التسرّب، ولم تعد مضطرّة إلى الدخول في صراع مع " المصارف التجارية " المولّدة للنقود الائتمانية

النائبة كما حدث مع الأنظمة الملكية والاقطاعية السالفة التي اصطدمت بالمرابين، وفي هذه الحالة فقد تمكن القطاع المصرفي التجاري فرض الضريبة على المجتمعات عن طريق توليد الائتمان المصرفي وهو نقود أو أوعية للثروة لا نراها ولا نلمسها، بل هي قيود في الدفاتر المصرفية وتفعل فعل النقود الصادرة عن المصرف المركزي كضريبة تحصّلها المصارف من المجتمعات كافة، وبذلك فقد تشارك البنك التجاري مع الحكومات المحلية والعالمية في فرض الضرائب على المجتمعات، والشعوب تدفع الثمن دون أي اعتراض، أو ملاحظة، أو فهم ما يحصل من عملية سلب منظمة، عمّمت البؤس والفقر والفساد في كل أرجاء الكون.

لماذا ضخ النقود؟

أثبتت العلاقة بين النقود والثروة والمال أنها علاقة عضوية وحيوية، فمع ولادة النقد الورقي وتسييل الكتلة النقدية ولدت الثورة الصناعية والثقافية العالمية في أوروبا. وقد أثبت تسييل الكتلة النقدية أهميته على الدوام، حيث إن كافة حالات النمو والازدهار الاقتصادي جاءت بعد قرار ضخ السيولة النقدية الحكومية إلى الأسواق، كما أن حالات الانكماش الاقتصادي والإفلاس الجماعي كافة جاءت بسبب سحب السيولة الحكومية من الأسواق بحجة محاربة التضخم المالي.

ويجمع الاقتصاديون على أن ضخ السيولة النقدية في الأسواق يؤدي إلى التضخم المالي، إلا أنهم لا يجمعون على النظرية الهيكلية، حيث إن ضخ النقود يؤدي إلى نمو الناتج المحلي، ونمو الناتج الاقتصادي المحلي يؤدي إلى رفد الأوعية النقدية بالثروة الوليدة المنتجة فيتحسن سعر صرف النقد.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك عشرات الأمثلة على أهمية ضخ النقود كبديل عن الجباية الضريبية عندما كانت الجباية مستحيلة، وقد أثبت هذا الضخ أنه يتسبب بداية بتراجع سعر الصرف، ولكنه بعد ذلك يؤدي إلى النمو، والنمو يؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وزيادة معدلات النمو، وتالياً تحسن سعر صرف النقد. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة سنة (1930) وما حدث في فرنسا سنة (1789) وما حدث في ألمانيا سنتي (1918 و1946) وما حدث في اليابان سنة (1946). ولكن هل صحيح أن ضخ النقود يؤدي حتماً إلى التضخم المالي؟ وما هي حسنات وسيئات

استخدام ضخ النقود كضريبة بديلة عن الجباية المباشرة وغير المباشرة أو الإقتراض المباشر؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الجباية الضريبية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غاية. والغاية هي تأمين كتلة مالية أو "ثروة" تستخدمها الإدارة السياسية القيّمة على الشعب في رعاية وحماية وتنظيم وتطوير **أمور** المجتمع. وهذه الكتلة المالية يجب أن تكون محدودة بشكل من الأشكال ضمن إطار قدرة المجتمع على الإنتاج. والمفارقة في الوقت الحالي هي أن حدود هذه الكتلة النقدية التي يتم ضخها سنوياً مرهون بحاجة الانفاق حتى وإن كان المجتمع مفلساً، ويكفي أن يوافق عليها مجلس الشعب. وهذه العملية بحد ذاتها هي أوضح مشهد وأكبر شاهد على الفساد السياسي والاقتصادي في الواقع وفي النظريات المعمول بها. ذلك لأن كل انسان في العالم ينفق بحسب ما ينتج، ولا يجوز أن يتجاوز إنفاقه حجم وارداته، ويخضع لهذا القانون " قانون الإنفاق بحسب الإنتاج" جميع الناس فيما عدا الحكومات والأشخاص النصّابين والمحتالين الذين يسرقون مال الآخرين لينفقوا على ملذاتهم. والحكومات بهذا الاسلوب في تقدير حجم إنفاقها تضع نفسها في موقع مخالف للنظرية الفيزيائية، ما يتسبب في المرحلة الأولى من مراحل فساد السياسيين، وهو الإنفاق بحسب الحاجة أو الرغبة لا بحسب الإنتاج. ويقرر مجلس النواب هل يقبل بهذا الإنفاق أو لا يقبل. ومن الطبيعي هنا أن تسيطر الحكومات أو الكتل النيابية على قرار مجلس النواب وتقوم بفرض الضريبة على الناس بقدر الحاجة والرغبة بعد أن تسيطر على أفراد المجلس النيابي بما لها من قوة مستمدة من القدرة على الإنفاق غير المحدود، ومن دون الأخذ بعين الإعتبار حجم الإنتاج الحقيقي للمجتمع أو قدرة الناس على تسديد فواتير البذخ الحكومي، وما تفرضه السياسة يصبح قانوناً ومن يعجز عن الدفع من الناس يصبح خارجاً عن القانون المالي، ومن هنا تبدأ أول خطوة في فساد الحكام والحكومات.

والسؤال الأول هنا هو: "عندما تمتد يد الحكومات إلى جيوب الشعب لتنفق من ثروته، فما هو المبلغ الذي يحق لها أن تأخذه؟ وكيف تحتسب قدرة المواطن على الدفع"؟

أما السؤال التالي، فهو: "كيف تقوم الحكومات بتحصيل الثروة اللازمة لإنفاقها العام"؟

إنّ الجباية الضريبية ليست غاية بحد ذاتها، ولا يجوز أن تكون كلفة جبايتها أكبر من حجمها. ومثال ذلك؛ إذا كانت الحكومة بحاجة إلى مئة ليرة وكانت كلفة جبايتها مئة وخمسين ليرة، فالجباية تصبح مئتين وخمسين، فإذا قام فريق الجباية بتحصيل مئة وخمسين، فهذا يعني أن العجز في الموازنة هو مئة ليرة، أي أن كلّ الجباية لم تحصّل كلفتها وبذلك تضطر الحكومات إلى ضخ مئة ليرة. وهذا يعني أننا ما زلنا في مكاننا. إذاً، جباية الضرائب يجب أن تأخذ بعين الإعتبار كلفة الجباية وأن تكون هذه الكلفة هي الأخف عبئاً على الاقتصاد.

ولكن هل تكفي مسألة الجباية الضريبية بالكلفة الأقل، أم أن هناك أهدافاً أخرى مثل العدالة في توزيع العبء الضريبي، ويجب أن يدفع الثري بحسب ثروته والفقير يعفى من الدفع، بل ويجب أن تساعده الحكومة لتحسين إمكاناته الإنتاجية للعيش بكرامة؟ وماذا إذا كان بإمكان الجباية الضريبية أن تحقق النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والإداري وتخفيض أسعار السلع وإلغاء التضخم المالي، فهل هذا ممكن، وكيف؟

السيولة النقدية في المجتمع كما السيولة المائية في الطبيعة، وهي الأكثر تحقيقاً للنمو الاقتصادي

نبدأ من أن ضخّ السيولة النقدية في المجتمع هي تماما كمثل ضخّ الماء في الطبيعة، فضخ الماء في الطبيعة قد يحييها، وقد يغرقها إذا تجاوز الحدود المطلوبة. فإذا كان ضخ السيولة النقدية في المجتمع بحدود جزء من النمو الذي تحققه الإدارة السياسية خلال مدة إدارتها، وإذا كان جزء من هذه الكمية من النقد الذي يضخ هو من حق الإدارة نفسها، فإن الإدارة السياسية تصبح قادرة على تحقيق ثرائها من دون الحاجة إلى الفساد، بل يكون الثراء الخاص بالسياسيين عندها هو جزء من ثراء المجتمع. والإثبات على أهمية ضخ السيولة النقدية في المجتمع لا يحتاج إلى برهان، فبعد الحرب العالمية الثانية لم يكن أمام الحكومة اليابانية أي وسيلة ضريبية سوى ضخ السيولة النقدية، والنتائج واضحة، والأمر نفسه في ألمانيا، والأمر نفسه في

الولايات المتحدة بعد أزمة الإنكماش الحادة التي تسببت بانتحار أكثر من ثلاثماية مواطن سنة (1929). والمثال الأهم والأوضح هو ما حدث في لبنان بين سنة (1975) وسنة (1982) حيث تزامنت الحرب الأهلية المدمرة، مع النمو والبحبوحة الاقتصادية في مشهد غريب، واعتقد الجميع أن سبب النمو الاقتصادي والبحبوحة هو أموال الحرب التي أغدقت على المتقاتلين، أو أموال منظمة التحرير الفلسطينية. والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك، هي أن الحكومة اللبنانية لم تكن لديها أية وسيلة من وسائل الجباية الضريبية لا في الموارد الضريبية المباشرة من المؤسسات، ولا في الموارد غير المباشرة في الموانئ والجمارك، واضطرت للإنفاق العام عن طريق ضخ السيولة النقدية بما يتجاوز التسعين بالمائة من الموازنة العامة، فحقق الاقتصاد فورة لم يتوقعها أحد، كما وأن الانكماش الاقتصادي جاء بعد سنة 1982 عندما بدأت الحكومة بالتسويات الضريبية وسحب السيولة النقدية من الأسواق، فتسبب ذلك بالركود الاقتصادي الذي انعكس سلباً على سعر صرف الليرة اللبنانية، فانهار سعرها وذهبت البحبوحة التي دامت طوال الحرب قبل خروج منظمة التحرير، ما جعل الناس يعتقدون بأن خروج القوات الفلسطينية من لبنان تسبب بالأزمة الاقتصادية وبانهيار سعر صرف الليرة. مع أن الحقيقة هي أن الموازنة السنوية لمنظمة التحرير لم تتجاوز الستمائة مليون دولار سنوياً، بما فيها فاتورة شراء السلاح، فيما موازنة الحكومة اللبنانية تجاوزت الملياري دولار وكان أكثر من 90% من كلفة الموازنة يتم عبر ضخ سيولة نقدية مولّدة من المصرف المركزي. **وللتأكيد أكثر على الأهمية الاقتصادية لضخ السيولة،** فلنقارن ما حدث في تركيا من نمو اقتصادي كبير مقابل ما يحدث في الإتحاد الأوروبي من انكماش وإفلاس، علماً أن المنطق يقول إن دول منطقة اليورو يجب أن ينمو اقتصادها بينما تركيا التي رفضت أوروبا ضمها إلى منطقة اليورو يجب أن يتراجع اقتصادها. ولكن الذي حدث هو العكس تماماً، والسرّ في ذلك هو أن تركيا قامت بضخ السيولة النقدية بشكل كبير لتمويل قطاعات الإنتاج، بينما أوروبا قلصت كميات ضخ اليورو فيما كل العالم كان يبحث عن ملجأ بديل عن الدولار فتقلصت كميات النقد الأوروبي من الأسواق وحدث الإنكماش وبدأ الإفلاس يغزو أطرافها، ومع ذلك فإن القيمين على إصدار اليورو ما زالوا متمسكين بتخلفهم الذي يطيح بالاقتصاد الأوروبي حالياً.

إن ضخ السيولة النقدية أثبت نفسه، ويثبتها كل يوم وفي كل مناسبة، بأنه الدافع الأول للنمو الاقتصادي. أما مسألة التضخم المالي فذلك أمر آخر، له أسباب متعددة ومنها ضخ السيولة النقدية. ولكنني سأبرهن لاحقاً وبالمعادلة الحسابية بأن التضخم المالي يتسبب به **عدم ضخ السيولة** أكثر بكثير مما يفعله ضخ السيولة، بينما يمكن لضخ السيولة النقدية بمقدار محدّد أن يحقق النمو الاقتصادي الذي ينعكس ايجاباً على القيمة السعرية للأوعية النقدية، وبذلك يصبح ضخ السيولة النقدية هدفاً ووسيلة في آنٍ معاً؛ فمن جانب يحقق الجباية الضريبية للإنفاق العام بأقل كلفة، ومن جانب آخر يؤدي إلى تحسين سعر صرف العملات.

*** ضخ السيولة النقدية هو الضريبة الأقل كلفة من بين جميع أنواع الضرائب**

إذا توافقنا على أن ضخ السيولة النقدية هو نوع من أنواع الضرائب، أي أنه اقتراض من المجتمع عن طريق سندات الائتمان الصادرة عن الحكومات التي هي الأوراق النقدية، والتي تكتسب قيمتها من خلال تخفيض كمية الثروة الكامنة في الأوعية النقدية التي سبق إصدارها. وهي سندات دين أو ائتمان لا يطالب أحد باسترداد قيمتها، ما يعني أن كلفة تحصيل هذه الضريبة لا تتعدى كلفة الورق والطباعة. أي إن الحكومات عندما تقرر فرض الضريبة عن طريق إصدار نقد جديد، يكفيها القرار فقط وهي لا تحتاج إلى كل الجيش الجرار من الموظفين والمحاسبين والمراقبين والمعقبين الذين يتجاوز عددهم ثلث عدد أفراد الإدارة الحكومية الرسمية على أقل تقدير، وتتجاوز كلفة رواتبهم وتأميناتهم، أكثر من ضعف قيمة المبالغ التي يحصّلونها لصالح الحكومات، إذ إن موظفي الجباية والمراقبة والحساب في الحكومات هم كتلة الموظفين الأكثر عدداً، وهم عندما يحصّلون الضرائب فإن الجزء الأكبر من هذه الضرائب يذهب إلى جيوبهم كرواتب وتعويضات. والأدهى هو أن الحكومات وبحجة تفعيل قدراتهم الوظيفية، ولكي لا يُفسَدوا أو يرتشوا من الجباية، فقد قامت هي نفسها برشوتهم وجعلت لهم نسبة مئوية من مبالغ الضرائب التي يحصلونها، كما جعلت نسبة من قيمة ضريبة المخالفات أو فرض القصاص على المخالفين للقانون، لأولئك الذين ينظّمون محضر المخالفة!

بينما في حالة إصدار النقد فإن الحكومات تستطيع أن تستغني عن كل هؤلاء الموظفين، فتكون هذه السندات، أي الأوراق النقدية التي تصدرها الحكومات، الضريبة الأقل كلفة من جميع أنواع الضرائب المعروفة التي درسناها سابقاً، أو بالأحرى إنها ضريبة معدومة الكلفة.

*** ضريبة إصدار النقد هي الأكثر عدالة من بين أنواع الضرائب كافة**

معلوم أن معظم الناس يسعون بشكل أو بآخر للتهرب من دفع الضرائب، فمعظم الشركات الكبيرة يكون لها اسلوب محاسبي دقيق خاص وأسلوب آخر خاص بالجباية الضريبية، أو تكون لها مؤسسات رعاية صحية أو اجتماعية رديفة. والبعض يتشارك مع مراقبي الجباية الضريبية فيدفعون لبعض المراقبين ضعفي ما يدفعونه للحكومة، هذا عدا عن أن المؤسسات المالية التي تحقق فعلاً الأرباح الخيالية، كالبنوك وشركات التأمين ومؤسسات البورصة والأوراق المالية، هي الأقل عرضة للجباية الضريبة، التي لا يقع فعلياً بين براثنها سوى صغار الكَسَبة والموظفين المعروفة رواتبهم، بعكس الشركات والمؤسسات الانتاجية الحقيقية. فيتهرب الأثرياء وأصحاب الأملاك وأصحاب رؤوس الأموال من دفع الضرائب بينما يعلق فيها ويدفعها الفقراء والمنتجون الحقيقيون. أما ضريبة ضخ السيولة النقدية فإنها ليست بحاجة إلى سؤال أحد عن حجم أرباحه ولا عن حجم ثروته، لأنها تحصل على قيمتها عن طريق تقليص كمية الثروة الكامنة في الأوعية النقدية التي سبق إصدارها، ومن ثمّ فإن من يدفع الضريبة هم الناس الذين يمتلكون المال، وليس الفقراء، بل إن كل مواطن سيدفع جزءاً من الضريبة متناسباً مع ما يمتلكه أو يختزنه من المال، فالفقير الذي لايملك المال لا يدفع ضريبة، بينما المتوسط يدفع بحسب كمية ماله، والثري كذلك. ولا يحتاج أحد لأن يصرح أو يقدم أي بيان عن حجم أعماله أو حجم ثروته، بل وحتى لو أراد أحدهم أن يخبئ ثروته فالأمر سيان، وسيدفع حصته من الضريبة بعدالة مطلقة، حتى وإن كانت أمواله مخبأة.

*** ضريبة إصدار النقد هي الضريبة الأكثر حفاظاً على أخلاق المجتمع**

المعلوم أن معظم الفساد في المجتمعات يأتي من القيمين على الأمور أو أصحاب السلطة، ففي الجمارك مثلاً يتغلغل الفساد عن طريق مستورد يرغب

بتخفيض كلفة الضريبة على بضائعه المستوردة فيتواطأ مع موظف الرقابة الجمركية، والموظف يتواطأ مع زميل له. ويتمدد الفساد شيئاً فشيئاً، لأن الفاسد في الجمرك يصبح ثرياً والمستقيم فقيراً. والأمر نفسه في الرقابة المالية على ضريبة الدخل أو على ضريبة الأملاك، فكل ما يجب تخمينه يمكن التلاعب فيه وفي حجم الموارد التي تأتي من خلاله وفي ذمة القيمين على المعاينة والتخمين. والأدهى أن الحكومات، ولعلمها المسبق والأكيد بهذا الأمر، تقوم بدفع رواتب متدنية للموظفين القيمين على هذه الأمور، تماشياً مع المثل اللبناني الشعبي: "الموظف الحكومي يعيش من البخشيش" و"البرّاني". أي أن الحكومات موافقة مُسبقاً على فساد ذمة الموظف، ولكن ذلك مشروط بأن يتمكن من إخفاء موارده ... وهذا هو فسادُ الفساد!

أما في حالة الإستغناء عن الجبايات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، فإن كل نظرية الرقابة تصبح من دون جدوى ولا حاجة لها، فالكتلة المالية التي تحتاجها الحكومة للإنفاق العام تأتي من خلال ضخ النقود، ولا حاجة للفساد أو الإفساد في ذمم الموظفين ولا المستوردين ولا التجار أو الصناعيين إذ يصبح الأمر بالغ الشفافية ويصبح ثراء الناس هو الغاية المطلوبة للحكومات نفسها قبل المواطن المنتج نفسه.

*** ضريبة ضخ النقود تعيد لقطاع الإنتاج خيرة أبناء المجتمع وتنقلهم من الإعاقة والبيروقراطية إلى تحقيق النجاح والبحبوحة المالية**

إذا أردنا أن نبحث عن أفضل القدرات العلمية في أي مجتمع، فسنجدها في القطاع الوظيفي العام، أي في الادارات الحكومية، وخصوصاً في مجالات العمل بالجباية الضريبية والرقابة والمحاسبة وتفعيل الرقابة. صحيح أن الوظائف الحكومية هي ملجأ لأصحاب الوساطات والمحسوبيات، ولكن هذه المحسوبيات لا تنفع للوظائف المفصلية التي لها قيمة إنتاجية للحكام. ففي الوظائف المفصلية يجب أن يخضع المرشح للوظيفة إلى امتحان لا يسلك فيه أو ينجح إلا أصحاب العقول النيرة وأصحاب الشهادات العلمية العالية. وهؤلاء المتعلمون الأذكياء هم زبدة أبناء المجتمع العلمية والثقافية. لكنهم، وبدلاً من أن يكونوا مساهمين في نهضة المجتمع وتحسين الإنتاج وتطوير العلوم والصناعة، فإنهم ينتقلون من خانة الإنتاج إلى خانة إعاقته في الدوائر الرسمية، وتالياً فإنه باتخاذ قرار الخروج من نظريات الجباية الضريبية

المتخلفة، فإن المجتمع وقطاعات الإنتاج فيه ستستعيد خيرة الخبرات العلمية والإنتاجية التي ستصبح حجر أساس في التنمية، ويحقق العامل والموظف أرباحهم ومعنوياتهم وثراءهم من خلال نمو الإنتاج لا من خلال إعاقته.

أي إن اليد العاملة الفاعلة والقادرة على التطوير، هي اليوم أسيرة نظرية الجبايات الضريبية التي تكبل يدها وتموضعها خلف المكاتب الرسمية لتحاسب المنتجين وتحسب الضريبة وتمتص السيولة الحيوية من المجتمع لتحولها إلى خزينة منبع السيولة، فتتسبب بالإنكماش الاقتصادي وتعيق التنمية وتفسد المؤسسات وتفلسها. بينما عندما تتخلى الحكومات عن نظرية الجباية المتخلفة، فستفرج عن هذه العقول النيرة وتعيد لها حقها بالمساهمة في الانتاج والتطور والتطوير، وسيتحول موظف الإدارة الرسمية من فاسد ومعيق لنمو المجتمع ورفاهية أفراده، إلى طليعة الإنتاج وامتلاك مؤسسات إنتاجية في جميع الميادين، وتصبُّ نتائج عملها في الإتجاه الصحيح ذي المفعول المضاعف لمصلحة المجتمعات.

*** ضريبة ضخ النقود هي الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار السلع الإستهلاكية**

المقصود هنا، هو حساب كيفية تسعير المواد الإستهلاكية الأساسية في المجتمع. إذ إن الجزء الأكبر من ثمن المواد الاستهلاكية المستوردة أو المصنعة محلياً لا يأتي من كلفة ثمنها الحقيقي في بلد المنشأ أو المصنع، بل يضاف اليه رسوم الجمارك والنقل والتأمين والنسبة المئوية على رأس المال. كما أن أثمان السلع المصنّعة محلياً، يتم تسعيرها بناء على كلفة العمالة والطاقة والتأمين والنقل والمواد الأولية والنسبة المئوية على كلفة رأس المال. ومن المنطقي ان أي نوع من أنواع الضرائب أو الزيادة في الكلفة، لا يمكن أن يدفعه الصناعي أو التاجر أو المزارع من جيبه، بل سيزيده على ثمن السلعة، وتالياً سترتفع كلفة المال المستخدم لإيصال السلعة إلى المستهلك، وسترتفع النسبة المئوية لحجم الربح المطلوب عند بيع السلعة. ولكن عندما يخرج المجتمع من نظرية الجباية فإن كلفة الطاقة ستتدنّى، وكلفة الجمارك ستنعدم، وكلفة النقل ستنخفض وكلفة تشغيل المال ستتراجع، ومن ثَمّ فإن النسبة المئوية للأرباح المطلوبة من السلعة ستتراجع، وسيتجاوز التدني في الأسعار

نسبة الأربعين أو الخمسين بالمائة، فتنمو القدرة الشرائية للرواتب المدفوعة وتتحسّن القدرة الشرائية للمال المتداول، ويرتفع منسوب الطلب الاستهلاكي الفعّال، مما يزيد الطلب على اليد العاملة، وهو ما لا يمكن أن يحدث في الأحوال المالية العادية عندما تكون الجباية الضريبية المباشرة وغير المباشرة هي الوسيلة الضريبية المعتمدة. فالمنتج أو صاحب العمل في أي قطاع من القطاعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو السياحية، لا يمكن أن يدفع كلفة الضرائب من جيبه، بل هو، بكل بساطة، سيضيفها إلى كلفة المنتج عند بيعه إلى المستهلك لكي يتجنب الخسارة، وبذلك ترتفع أسعار السلع بنسبة تتجاوز ضعف الثمن.

*** ضريبة ضخ النقود حاجة اقتصادية بسبب ميل الناس إلى الادخار، وفي كثير من الأحيان تأتي كلفة دفع الضريبة من خارج المجتمع**

يميل الناس إلى واحد من أمرين، إما الإستثمار وإما الإدخار. وبالطبع فإن معظم الناس يميلون إلى ادخار الثروة التي يملكونها. وهم يدخرون إما نقوداً وإما ذهباً وإما يشترون أرضاً. ووسائل الإدخار متنوعة، إلا أن معظم الناس يميلون إلى الإدخار بالنقود بسبب سيولتها وسهولة استعمالها عند الحاجة. ويمكننا أن نلاحظ بأن الناس يبحثون بشكل جدي عن النقود التي تكون أقل عرضة للتضخم المالي، أو النقود التي تكون الفائدة المصرفية على ادخارها أجدى. والمهم في كل ذلك أن الناس بميلها للإدخار تقوم بسحب السيولة النقدية من الأسواق ما يؤثر سلباً على انسيابية حركة السوق التجارية، ما يوجب على منبع السيولة النقدية التعويض دائماً عن نقص وانكماش السيولة في المجتمع بضخ سيولة جديدة، لأن نقص السيولة سيؤدي إلى الإنكماش الاقتصادي ، وإلى تراجع معدلات النمو. وبما أن ضخ النقود هو وسيلة ضريبية، وبما أن المجتمع بحاجة ماسة ودائمة لضخ سيولة نقدية جديدة لمواجهة النقص الحاصل بسبب ميل الناس إلى الإدخار، وأيضاً ميل الكثير من الناس إلى جمع عملات دول العالم كهواية، أو الإبقاء على عملات الدول التي يتعاملون معها أو يزورونها حاضرة بين أيديهم. وهذا يعني أن كل إنسان يبقي النقود الصادرة عن أي مجتمع آخر في حوزته، فإنه في الوقت نفسه يدفع ضريبة غير منظورة لهذا المجتمع. فكيف إذا تمكن مصدر السيولة النقدية من المحافظة على الثروة الكامنة

فيها من التسرب أو تمكن من زيادة كثافة الثروة في الأوعية النقدية وهو ما يحسن قدرتها الشرائية، وارتأى الكثير من الناس في العالم ادخار ثرواتهم بالنقود الصادرة عن المجتمع الذي لا تتعرض نقوده لعامل التضخم المالي؟

ان المجتمع القادر على توليد نقود لا تتعرض للتضخم وتنمو قيمتها الشرائية، سيتمكن من فرض ضريبة طوعية على مجتمعات العالم كافة، ولكنه في الوقت ذاته سيتعرض لمشكلة الركود الاقتصادي، لأن السيولة النقدية ستتراجع كميتها من أسواقه ولن يجد التبادلُ التجاريُّ النقدَ المطلوب حيوياً للمحافظة على سير أعمال الاسواق بالإنسيابية المطلوبة، وهو ركود يجب مواجهته بضخ كميات كبيرة من النقد لتأمين الطلب على الإدخار بالنقد الذي تنمو قيمته الشرائية وفي الوقت نفسه المحافظة على انسيابية التبادل التجاري، وهذا يعني أن اسلوب الضخ النقدي واتجاهاته ستكون الفيصل في تنمية اقتصادية لم تشهد لها البشرية مثيلاً.

*** ضريبة ضخ النقد تحرر المجتمعات من الإستبداد السياسي**

يحتاج الإستبداد السياسي، أو القيادة السياسية المستبدة، إلى أدوات وأساليب تمكنها من إخفاء حقيقة فشلها والضغط على المعارضين لسياساتها، بوسائل ملتوية خارجة عن نطاق موضوع الإعتراض وأسبابه. وبطبيعة الحال فإن من يعترض على سياسات الحكومات هو صاحب الشأن الحقيقي في الانتاج وتحديداً أصحاب المؤسسات الانتاجية. وفي هذا المجال فإن أفضل وسيلة للجم أفواه المعارضين وإخافتهم من الدخول في بحث أخطاء السياسة، هو **تهمة التهرب الضريبي**. فالإعتراض على السياسة يكون في معظم الأحيان اعتراضاً على الفشل في التنمية الاقتصادية أو على الأجور أو على التضخم المالي أو على السياسة الضريبية أو على الفقر والتراجع في التقديمات الصحية والاستشفائية والاجتماعية. والناس في معظم حالات الإعتراض يكون هدفها بسيط ومحصور في تحسين أوضاعها الاقتصادية أو رفع الغبن عنها أو التعدي عليها، إلا أن الحكومات في سعيها لتغطية الفشل وقلّة المعرفة، تذهب مباشرةِ لِكمِّ الأفواه ولجم المعترضين بقوة القانون، والحلقة الاضعف في هذا المجال تكون قطاعات الانتاج وأصحابها الذين يرتجفون خوفاً من البحث في المسائل السياسية والاجتماعية وهم أولى الناس بها، لكي لا تكشف أوراقهم

المالية ووضعهم الضريبي. فالبحث في الوضع الضريبي للقطاعات المنتجة للثروة وكشف أوراقهم المالية أو تأمينات موظفيهم الاجتماعية يضايقهم ويخيفهم بشكل أو بآخر، ذلك أن المدققين يكونون دائماً في حالة نزق استبدادي وقرار مسبق بأن المنتجين يسلبون مال الحكومة. فإذا ثبت على أحد المعارضين أيّ تهرب ضريبي أو خطأ في الحسابات أو تبديل في قيمة التأمينات الاجتماعية، يكون الفاسد المتمترس خلف السلطة السياسية قد حصل على براءة ذمة واستفاد من إساءة سمعة المعارض المتهرب ضريبياً وصولاً إلى سجنه إذا لم يقدم فروض الطاعة، وبذلك تكون الجباية الضريبية المتخلفة وسيلة الحكام في فرض الإستبداد السياسي وإرغام المعارضين على القبول بالواقع الفاسد لكي لا يقعوا في فخ الإتهام والسجن. فالجباية الضريبية بذلك تصبح سلاحاً حكومياً يشهر في وجه المعترضين لإرهابهم ومنعهم من التفكير في الاعتراض على الحاكم.

*** ضريبة ضخ النقد هي الضريبة الوحيدة التي لا تتسبب بالتضخم المالي ولا بالتحولات الاقتصادية الفجائية الدراماتيكية**

يرى الاقتصاديون قاطبةً، ويشاركهم الناس كلُّهم، بأن ضخ السيولة النقدية هي السبب الأول أو المرحلة الأولى للتضخم المالي. ولهذا الرأي ما يبرره، إذ إن ضخ السيولة النقدية الجديدة يخفض قيمة النقود الموجودة في المجتمع، لأن النقود هي وعاء الثروة وعلاقتها بعضها ببعض كعلاقة الأوعية المستطرقة، إذا زادت كمية الأوعية تراجعت كمية الثروة الموجودة في كل وعاء. إلا أن هذا الإعتقاد المنطقي هو غير صحيح من الناحية العلمية والحسابية. ذلك لأن ضخ النقود يرفع معدلات النمو والإنتاج الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على كمية الثروة الكامنة في الأوعية النقدية ويُحسِّن سعر صرف العملات. ولكن هناك ما هو أهم من ذلك كسبب لتحسن سعر صرف النقد في المجتمع الذي يعتمد على ضريبة ضخ النقد كبديل عن الجباية المتخلفة. وكمثال على ذلك، فلنفترض مجتمَعَين مختلفين أحدهما يعتمد على الجباية الضريبية والآخر يعتمد على ضريبة ضخ النقود. ولنفترض أن حجم ثروة كل منهما يعادل ألف ليرة والسيولة الموجودة في المجتمع هي ألف ليرة، أي أن القيمة الشرائية لليرة الواحدة هي (1) واحد. والمبلغ المطلوب للإنفاق العام الحكومي هو مئة ليرة،

وإذا افترضنا أن معدل النمو الإقتصادي في كل منهما متساوٍ وهو خمسة بالمئة. فماذا يحدث في كل من ذيْنِكَ المجتمَعَين؟

المجتمع الأول الذي يعتمد على الجباية الضريبية يحتاج إلى موظفين ومراقبين وكتلة وظيفية تتجاوز كلفتها المنظورة الخمسين ليرة، وبذلك تصبح الحاجة الكلية للإنفاق العام، مائة وخمسين ليرة. فإذا تمكن الجباة من تحصيل مائة ليرة تبقى الحاجة إلى خمسين وتعتبر الخمسين ليرة الباقية عجزاً في الموازنة يجب أن تقوم الحكومة بضخه كنقود جديدة. ويقابل إصدار خمسين ليرة من المصرف المركزي في مجتمع الجباية الضريبية، أن القطاع المصرفي يقوم بضخ سيولة نقدية ائتمانية تعادل خمسة أضعاف ما تضخه الحكومات في أضعف الأحوال، فتصبح السيولة الموجودة في المجتمع 1000+50+250=1300.

وإذا كان معدل النمو هو 5% من الألف ليرة الأصلية فتصبح قيمة الثروة العامة:

50=100÷(5×1000)

أي أن ثروة المجتمع أصبحت= 50+1000=1050

ومن ثَمَّ فإن القيمة الشرائية لليرة أصبحت: 1050÷1300=0,8076

أما في المجتمع الذي يعتمد على ضخ النقود حصراً في جبايته الضريبية فإن الذي يحدث هو التالي:

معدل النمو=(1000×5)÷100=50

أي أن ثروة المجتمع أصبحت= 50+1000= 1050

وإذا اعتبرنا حاجة الحكومة للإنفاق هي 100 ليرة، وقامت الحكومة بضخ سيولة نقدية تساوي حاجتها للإنفاق بدون أن تجبي ضريبة من المجتمع، فتصبح كمية السيولة النقدية في المجتمع= 100+ 1000=1100

وبذلك تصبح القيمة الشرائية لليرة الواحدة = 1050÷1100=0.9545

أي أن القيمة الشرائية للوحدة النقدية أي الليرة تدنت في الحالتين بنسب متفاوتة.

في حالة الجباية الضريبية أصبحت = 0,8076

في **غياب** الجباية الضريبية أصبحت = 0,9545

أي إن النسبة المئوية للتضخم المالي في حالة المجتمع الذي يعتمد الجباية الضريبية ارتفعت بنسبة 19% عن المجتمع الذي خرج من نظرية الجباية المتخلفة.

هذا إذا افترضنا جدلاً بأن المجتمعين متشابهان في الوقائع كافة، ولكن كيف إذا علمنا أن كلفة الجباية غير المنظورة تتجاوز كلفتها المنظورة، وإذا علمنا أن الإعاقة التي تتسبب بها الجباية هي أحد أهم أسباب تراجع النمو الاقتصادي، وأن وجود خيرة أبناء المجتمع في خانة الجباية أي خارج قطاع الإنتاج بل وفي قطاع تعطيل الانتاج وإعاقته، وإذا علمنا أن السيولة التي قام القطاع المصرفي بضخها والتي تسببت بالتضخم، سيعود هذا القطاع إلى سحبها من المجتمع ليقع المجتمع في فخ فجوة الركود التضخمي (stagflation)، وأن النمو الذي يحصل في ظل الجباية الضريبية يحتكره القطاع المصرفي الذي يفرض ضريبة على المجتمع من خلال ضخ السيولة الائتمانية التي افترضنا أنها خمسة أضعاف ما تضخه الحكومة من سيولة، ولكنها في الواقع تتجاوز العشرة أضعاف؟ فالسيولة النقدية العالمية لم تولّد منها الحكومات سوى 5%، بينما ولّد القطاع المصرفي التجاري المحلي والعالمي أكثر من 95% منها. وهي سيولة وهمية يمكن أن تفقد وتتبخر من التداول في المجتمع بلحظة واحدة، ما يجبر المصارف المركزية على التدخل وضخ السيولة النقدية الصادرة عن الحكومات بكميات هائلة منعاً للإفلاس المحلي والعالمي. بينما وعلى عكس كل ما سبق فإن المجتمع الذي يضخ السيولة النقدية باعتدال ويمنع المصارف التجارية من فرض ضريبة على المجتمعات عن طريق توليد الائتمان المصرفي، أي توليد نقود دفترية بكميات هائلة تمتص كل ثمرات النمو من شرايين المجتمع. إن هذا المجتمع الذي ألغى الجباية الضريبية سترتفع معدلات نموه الاقتصادي بما يتجاوز العشرين بالمائة، وتالياً تتحسن القيمة الشرائية للنقد الصادر عنه ويصبح مطلباً داخلياً وخارجياً لحماية الثروة من التسرب.

المؤكد هو أن معدل النمو الاقتصادي في مجتمع الجباية سيكون متدنياً ودون الخمسة بالمائة. أما في مجتمع ضريبة ضخ النقود فسيتجاوز الـ 20%، ولكن إذا افترضنا معدل نمو اقتصادي بنسبة 15% فماذا سيحدث؟

قيمة نمو الثروة العامة = (15×1000)÷100 = 150

فيصبح مجموع الثروة العامة = 150+1000= 1150

تصبح كمية النقود بعد الضخ كبديل للجباية = 1000+100= 1100

فتنمو القيمة الشرائية للوحدة النقدية لتصبح = 1150÷1100= 1.0454

أي أن القيمة الشرائية للنقود في مجتمع إلغاء الجباية الضريبية قد تحسنت بنسبة= 0.0454% .

إن هذا التحسن في القيمة الشرائية للنقود والذي حصل نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تحقق سيكون الدليل والميزان العلمي الذي لا لَبْس فيه على نجاح الإدارة السياسية، وعلى نسبة هذا النجاح الذي ستعود منفعته على جميع أفراد المجتمع بدايةً وعلى الإدارة السياسية التي حققت النجاح تالياً، فيكون ثراء الإدارة ونمو مداخيلها جزءاً من نمو ثروة المجتمع وزيادة دخل أفراده، وهذا الأمر هو عكس ما يحصل حالياً في ظل الجباية الضريبية وتمويل الاقتصاد عن طريق الائتمان المصرفي حيث تذهب جميع ثمرات النمو الاقتصادي إلى القطاع المصرفي الذي يفرض على كل العالم ضريبة إلزامية يتسبب بها جهل الناس وفساد النظرية السياسية التي لم تعط للقيمين على إدارة المجتمعات أي مصلحة مادية لقاء استقامتهم ونجاحهم في رفع مستوى ثراء ورفاهية وسعادة الناس بحكمتهم واستقامتهم، وتركت لهم كل الإغراءات المادية والمعنوية عندما يكونون من الفاسدين والمفسدين ويحققون الثراء الشخصي من خلال اختلاس المال العام بالحيلة.

وهذه الحسبة البسيطة تؤكد على أن الوسيلة الوحيدة للخروج من الفجوة التضخمية مع المحافظة على النمو الاقتصادي المستدام هي فقط في الخروج من نظريات الجباية الضريبية المتخلفة. هذا عدا عن أن أسعار السلع نفسها ستتدنى بعد

أن يسقط عن كاهلها كلفة الجباية والجمارك والضريبة والتأمينات وكلفة الفساد واحتكارات انتاج مختلف أنواع الطاقة والاتصالات والمواصلات.

ونحن هنا **حين نوجه الانتقاد نحو الجباية الضريبية المباشرة وغير المباشرة،** فإنما نوجهه أيضاً إلى العقول المتحجرة التي ما زالت تعتقد بأهميتها الاقتصادية في تحقيق الموارد المالية للحكومات، وهذا تحجر علمي عالمي يتساوى فيه أصحاب المدارس الاقتصادية العالمية مع أصغر تلميذ في أكاديمياتهم. فالجباية الضريبية المباشرة أو غير المباشرة أو الإقتراض المباشر، كانت مطلباً للإدارة حين كانت النقود تحمل قيمتها بذاتها، أي أنها كانت مصكوكات ذهبية لا يمكن استعادتها بعد الإنفاق إلا من خلال الجباية، لأن مصادرها كانت شحيحة وعاصية على التجدد، فكان من حق الإدارة أن تبحث عن موارد لإنفاقها على مصالح المجتمع، وللحصول على الذهب من جديد كان لا بد من الجباة والمحاسبين والمراقبين والشرطة والسجن للمخالفين. ولكن ولادة النقود الورقية في أواسط القرن السادس عشر منحت الإدارة السياسية وسيلة جديدة متطورة لتتمكن من الإنفاق على تنظيم شؤون المجتمع، وهي الاقتراض غير المباشر عبر توليد النقود. **أي أن جميع النقود التي نتداولها مهما كان اسمها، هي ضريبة استوفت قيمتها الجهة التي أصدرتها بقيمتها عند لحظة إصدارها،** والورقة المالية هي في الواقع سند الدين الذي يؤكد أن الإدارة السياسية الرسمية قد استوفت القيمة المدونة عليها من الأشخاص الذين يحملونها. أي أنه بعد ولادة النقود الورقية وأفول نجم التداول بالذهب، ولدت وسيلة جديدة تمتد بواسطتها يد الحكومات إلى جيوب الناس وتتمكن من استيفاء الضرائب منهم بكل يسر وسهولة ودون أي كلفة. ونحن إذا دققنا في هذه الوسيلة المقنعة والجديدة لتحصيل الضريبة من الناس بيسر وسهولة، لوجدنا أنها الأقل كلفة بحيث لا تحتاج إلى جيش موظفي الجباية والحسابات والرقابة، بل إنها تحقق نجاحاً للإدارة الرسمية من خلال الاستغناء عن موظفي الجباية والرقابة والتدقيق، وتنتقل بهؤلاء الموظفين من خانة إعاقة النمو الاقتصادي، وتحقيق أرباحهم المالية الخاصة على حساب إفقار وتخلف المجتمع، إلى خانة تحقيق ذاتهم وكرامتهم وتنمية دخلهم المادي عن طريق الانتاج وتطوير معدلات نمو المجتمع، حين يصبحون مسؤولين عن الانتاج وليس عن محاسبة

ومعاقبة المنتجين. كما أنها في الوقت نفسه الضريبة الأكثر عدالة، أي أنها لا تُفرض على المنتجين ولا على الفقراء بل تنحصر بأولئك الذين يملكون المال مهما كانت كميته كبيرة أو صغيرة، فمن يكدسه دون استثماره يدفع أكثر من الذي يستثمر. ومن معه مال كثير يدفع أكثر من الفقير، ومن أهمية هذه الوسيلة الضريبية أنها ليست بحاجة إلى سؤال أحد عن حجم أمواله المدخرة أو أرباحه، لأنها تستمد قيمتها من قيمة جزء من الأموال الموجودة أصلاً في المجتمع، والتي هي أساساً ضريبة أنفقتها الإدارة بشكل أو بآخر وأخذت قيمتها عندما أنفقتها أي صدَّرتها إلى المجتمع كسند دين على الحكومة، لا تقوم الحكومة لاحقاً بتسديد قيمته لمن دفعوا للحكومة ثمنه. كما أن هذه الضريبة هي اضافة إلى كل ذلك وسيلة للإصلاح الإداري والسياسي، لأنها تعكس حسن سلوك الإدارة في تنمية المجتمع وتطويره. أي أن النمو العام سيتمظهر عند تحققه من خلال نمو القيمة الشرائية للنقود. كما أن الإنفاق العام سواء كان معتدلاً أو باذخاً ومهما كان حجمه أو اتجاهه، فسيظهر ذلك أيضاً من خلال تراجع القيمة الشرائية للنقد أو نموها، فهي إذن الميزان والمرآة التي تعكس حال الإدارة: هل هي مقتصدة في إنفاقها وجادّة في تنمية ثروة المجتمع، أم أنها باذخة في إنفاقها ولا تهتم بتطوير المجتمع؟ إن نمو القيمة الشرائية للنقود أو تردي هذه القيمة هي التي ستجيب على هذا السؤال عندما يصبح الإنفاق العام مرتبطاً بضخ السيولة النقدية لا بالجباية الضريبية.

وقد يعتقد الذين نشأوا على تلقّن المسلّمات الخاطئة، وهم كُثُر، ومنهم من يصنَّف في عداد "الخبراء" أن هذه الوسيلة تؤسِّس أو تتسبّب بالتضخم المالي، ولذا يجب الاستعاضة عنها بالاقتراض المباشر ودفع فائدة على الدين لكي لا تتضخم الكتلة المالية وتهبط أسعار صرف العملة الوطنية. وهذا الاعتقاد إن دلّ على شيء فإنما يدل على تهافت وهشاشة تفكير المعتقدين به، والتزامهم بما تعلّموه من قواعد من دون تشغيل عقولهم والغوص في بحث حقائق ما تعلّموه.

فمن ناحية التضخم المالي؛ أي أن الإنفاق العام عن طريق الاقتراض غير المباشر (إصدار النقد)، يتسبب بتراجع القيمة الشرائية للنقود، أي التضخم، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه للبحث عن الحقيقة: "أفلا يعني زيادة عشرة في المائة

كضريبة على الاستهلاك، أن القيمة الشرائية للسلعة سترتفع بنسبة تتجاوز العشرة بالمائة بسبب كلفة زيادة الضريبة عليها ويضاف اليها كلفة الزيادة في تجميد المال؟ وهذا يعني تالياً أن القيمة الشرائية للنقود قد تراجعت أكثر من عشرة في المائة، وأن المنفعة الحديّة للأجور قد تراجعت وأصبح المجتمع بحاجة لكمية أكبر من النقود لمواجهة الضرائب الجبائية الجديدة؟ وهل ثمّة من يعتقد بأن أسعار السلع لا تحمل بين أضْلُعها كلفة الجبايات الضريبية، ما يتسبب مباشرة برفع أسعارها وجعلها عاصية على أصحاب الدخل المحدود، أي أنها ترتفع بشكل لا يتناسب مع قدراتهم الشرائية، حتى وإن لم يتبدل سعر صرف النقد الوطني مع النقد الأجنبي؟ إننا هنا في قلب معادلة التحدي العقلي للمنطق والحكمة، **ذلك أن التضخم المالي قد يتمظهر في العديد من الوجوه وليس فقط، من خلال اختلاف سعر صرف النقد. فزيادة أسعار السلع الاستهلاكية عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة هي تضخم أخطر من التضخم الناتج عن ضخ السيولة النقدية**، بحيث يتزامن تردي القيمة الشرائية للنقود مع الركود في حركة التبادل التجاري أو ما يسمى بالركود التضخمي "Stagflation"، وهي حالة اقتصادية حيرت المحللين وتعجبت منها المدارس الاقتصادية ولم تجد اجابة علمية واضحة لأسبابها.

أما في ما يتعلق بالاقتراض المباشر، فإنه للأسف، يدل على استهتار الإدارة بالمجتمع وخصوصاً بفقرائه. فالاقتراض غير المباشر أي ضخ السيولة النقدية، يستمد قيمته أو يُدفع ثمنه من مالكي المال والأثرياء، أمّا الاقتراض المباشر فهو بطبيعة الحال سيأتي من الأثرياء، ليتمكن هؤلاء الأثرياء من رهن ثروة المجتمع المستقبلية لهم، بحيث يتوجّب على المجتمع أن يدفع للأثرياء قيمة الدين وكلفة خدمته ولو بعد حين. وشتّان ما بين الحالتين.

إذ إن الاقتراض المباشر ودفع الفوائد على القروض، يعطيان للأثرياء ولمكتنزي النقود القوة والقدرة على الاستمرار بالاكتناز وتطوير ثرائهم على حساب الفقراء وعبر رهن المجتمع وانتاجه ومستقبل أجياله، بما فيها تلك الأجيال اللاحقة التي لا حول لها ولا قوة في الوقت الحالي (الآن) على اتخاذ القرار بالإقتراض المبني على الجهل واللامسؤولية، لأنها، بكل بساطة، أجيال لم تولد بعد ولم تقم باختيار

الإدارة السياسية التي قررت الإقتراض وتحميل الفقراء ومن سيأتي من الأجيال دفع قيمة الدين والفائدة عليه للأثرياء الذين أقرضوا الحكومات.

من هنا فإننا حين نكشف النقاب عن أهمية الإنفاق عبر الاقتراض غير المباشر، أي عن طريق العرض المتجدِّد للنقد، نضع أمام العقل الوسيلة التي تزامنت مع حالات النمو العالمي كافة، والتي تمكنت على الدوام من توليد دول صناعية عظمى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان. بمعنى أننا نضع، بين يدي العقل، سلاحاً جديداً جباراً، يستطيع العقل باستخدامه تطوير حضارة إنسانية جديدة. أما القول بأن عرض النقود يتسبب بالتضخم ويسيء إلى ذوي الدخل المحدود، فهو خطأ شائع، غير صحيح قطعاً، ولا يشفع له شيوعُه باستمراره، أو السكوت عنه، لأن ذوي الدخل المحدود تسيء اليهم زيادة أسعار السلع بسبب الجباية الضريبية أكثر مما يسيء إليهم هبوط سعر صرف النقود، فهم فقراء ولا يملكون أموالاً فائضة تخسر من قيمتها عند حصول التضخم المالي، ولئن كانوا يستطيعون مواجهة هبوط سعر صرف العملة بالمطالبة بزيادة الراتب، فإن هذا أمراً افتراضياً، ولن يحدث، لأن تدني سعر صرف النقد سيكون دليلاً على فساد الحكومة، وحلّه ليس بطلب زيادة الأجر، بل بتغيير الإدارة السياسية. أما إذا تراجعت القيمة الشرائية للراتب بسبب ارتفاع الأسعار فإن هذا سيكون مرضاً مخفياً على ذوي الدخل المحدود أشبه ما يكون بلُغز، ويدفعهم إلى القلق والنزق من دون معرفة السبب ومعالجته، لأنهم كلما زادت رواتبهم ارتفعت الأسعار بشكل يأكل الزيادة حتى وإن بقي سعر الصرف على حاله بالنسبة للعملات الأخرى، أو حتى وإن جرى تثبيت سعر صرف النقود قسرياً. وهذا الواقع الفاسد يدفعنا إلى بحث العامل الحقيقي والاساس من عوامل الفساد، أي عامل التكاثر النقدي بشكل هائل وغير منظور، الذي مَثَّله كمثل الورم السرطاني في الجسم الذي ينمو على حساب سقم واعتلال الجسم، والذي يشكل السبب الحقيقي للتضخم المالي، مثلما يتسبب بالركود التضخمي ويمتص لنفسه ثمرات النمو التي تحققها المجتمعات البشرية كافة.

المصارف التجارية

(البنوك)

قبل الدخول إلى بحث موضوع المصارف التجارية المحلية والعالمية يحضرني سؤال واضح وبسيط: "إذا كانت معظم دول وحكومات العالم مديونة، ومعظم الشعوب والأفراد في العالم مديونة، فمن هو صاحب هذا الدَّين"؟ وما هو حجم امكاناته المالية ليتمكن من إقراض العالم كُلّه حكومات وشعوباً؟ ومن أين جاء بهذه القُدُرات المالية الهائلة؟ وإذا نحن وجّهنا هذا السؤال لأي انسان على وجه الأرض، لجاءنا جواب واحد وهو: "الكل مديون للقطاع المصرفي الذي ينمو ويتكاثر كالفطر في المجتمعات ويحقق الأرباح الخيالية، بينما يزداد فقر المجتمعات ويزداد الفساد والتناحر فيما بين أفرادها". وهذا يطرح سؤالاً هاماً على كل صاحب عقل وصاحب ضمير، هو: "من أين جاء القطاع المصرفي بكل هذه الأموال ليقرضها لكل من هو على كوكب الأرض"؟ ولماذا يجب أن يكون معظم الناس مرهونين له كل آخر شهر، وجميع الدول مرهونة له في كل موازنة سنوية حكومية؟

وهذا السؤال، على بساطته، يكتنز أحد أهم أسرار السياسة في العالم منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا. خصوصاً وأن علم الاقتصاد السياسي متروك لهمّة القطاع المصرفي الذي يموّل بسخاء شديد المؤتمرات العلمية واللقاءات والندوات كافة التي تصل إلى نتيجة واحدة هي: "**الأهمية الحيوية للقطاع المصرفي في حياة الشعوب والمجتمعات**". كيف لا وهذا القطاع هو القادر الوحيد والملجأ الوحيد لكل من يريد أن يؤسس مشروعاً إنتاجياً أو يشتري منزلاً لعائلته! ويضاف إلى هذا جيش جرار من الأكاديميين المؤمنين بحيوية هذا القطاع، والناس العاديون يسلمون عادةً بخبرة الأكاديميين، ما يولّد مسلّمات علمية خاطئة، تصبح أحد أصعب السدود والعقبات في وجه أي تطوير أو علاج أو إصلاح. فالاكاديميون أولئك يعتبرون أي تغيير في المسلّمات انتقاصاً من مكانتهم العلمية، باعتبارهم تربّوا على تلك المسلّمات الموروثة التي لُقّنوها من دون أن يتبادر إلى أذهانهم الشك في صحتها، أو أن يهتموا بالبحث عن المسببات المنطقية للتسليم بها، وهي مسلّمات تنتقل بشكل آلي من دراسة إلى دراسة أخرى من دون أي تدقيق علمي في صحتها أو حقيقتها، أي أنها مسلّمات غير مبرهن عنها، خصوصاً وان معظم حالات نقض تلك المسلّمات جاءت من خارج "**ملاك الإكليروس الأكاديمي**".

وقبل الدخول في مناقشة الاقتصاد السياسي والقطاع المصرفي لا بد من الإشارة إلى أن معظم الباحثين والعلماء الذين طعنوا في صحة المسلّمات العلمية الخاطئة لم يسلموا يوماً من التعنيف والتجريح، والاتهام بالهرطقة والتجديف، بل والجنون. ولقد دفع الكثير من الفلاسفة والعلماء والمصلحين، عبر التاريخ، حياتهم وكرامتهم ثمناً لتوقد عقولهم النيرة ونقضهم للمسلّمات الخاطئة التي تمترست خلف جهل العامة وعناد عقول الخاصة.

لكن، إذا كان من الصعب نقض بعض ميادين العلم والمعرفة بسبب الجهل وحده، فإن بعضها الآخر يكاد يستحيل نقضه بسبب وجود وسطاء ماليين يستفيدون من جهل عامة الناس ويحققون من خلال هذا الجهل ثروات ونفوذ وسلطة لا تضاهى. وهم لذلك، مستعدون لخوض أي معركة مع أي باحث علمي، أو مصلح

سياسي واجتماعي، لكي لا تتاح له فرصة إثبات وجهة نظره مهما كلّفهم هذا الصراع من جرائم ودمار وبؤس في سبيل ألا تتكشف حقيقتهم، أو تتأثر مناصبهم أو قدراتهم المالية.

ونحن إذا أردنا البحث في أخطر وأعقد مسلّمة علمية خاطئة لوجدنا أنها تلك التي تتعلق بالمال والبنوك، ودور البنوك في التنمية الاقتصادية... فالمال، تلك المادة السائلة الحيوية التي تأتي في الأهمية بعد الماء والدم، والتي هي، في الوقت ذاته، السبب المباشر لمعظم الحروب التي خاضتها الشعوب قديماً وحديثاً، والتي ستخوضها مستقبلاً. وقد تسببت مكنونات هذه المادة بمئات الضحايا من الباحثين والفلاسفة والمصلحين والرسل، فكان تحريم ربا المال هو السبب المباشر لتجريع سقراط السُمّ وسعي المرابين لصلب السيد المسيح، وإعدام كل من عمل بالكيمياء قبل اكتشاف المال الورقي، ولمحاربة الأمير علاّقة أمير صور وصلبه على أسوار الاسكندرية، لأنه تجرأ وأعاد صكّ النقود الذهبية زمن الفاطميين.. كما تسبب تحريم ربا المال (بمعنى التضخم، أي خلط المعادن الرخيصة بالذهب) بإحراق معظم المكتبات العلمية التي ورثت علوم الحضارات السابقة كمكتبات بومباي، كلكوتا، بغداد، دمشق، القاهرة والاسكندرية. والأهم من ذلك كُلّه، هو أن السبب الوحيد لإعلان الله سبحانه وتعالى الحرب وحضّ الرسول ε عليها، هو محاربة ربا المال وتكثيره أضعافاً مضاعفة.

وإذا كان الفقر وما يسببه من جوع وبؤس وتخلف وفساد، هو الداء الأول والأقدم في التاريخ، والسبب المباشر للحروب والكوارث وانتهاك الحرمات، فإن التضخم المالي هو الشكل الذي يتمظهر فيه هذا الداء، حيث تتسرّب الثروة من الوحدات النقدية، التي يُفترض أن تكون مخزناً محصّناً للثروة، إلى نقود ائتمانية جديدة يولّدها القطاع المصرفي التجاري بكميات هائلة لا تخطر ببال أحد. كما أن الوسيط المالي أو المرابي على مدى التاريخ، هو الفيروس الأول المسبب لـ"داء الفقر" والذي تحوّل في القرون الأربعة الأخيرة إلى ورم سرطاني يمتص كل خيرات الأرض وانتشر في كل زاوية من زواياها تحت اسم "المصرف التجاري".

وقبل الدخول في بحث العلاقة بين القطاع المصرفي وبين وباء الفقر وكيفية تسبب المصارف بالأزمات الاقتصادية عموماً، لا بد من مناقشة ماهية الوسيط المالي قديماً وحديثاً وعلاقته بالتضخم المالي.

الوسيط

كلمة "وسيط" صفة تطلق على فريق من الناس يستمد قدراته من خلال جهل أو عجز الآخرين عن المعرفة، والوسطاء أنواع شتى؛ فالوسيط التجاري يعتمد على جهل المستهلك بمصنِّع البضائع أو عجزه عن إقامة علاقة مباشرة به. والوسيط العقاري يستفيد من جهل صاحب العقار بالمشتري بالمُسترهن أو المستأجر، أو من عجزه عن تأمين سبل معرفتهم. والوسيط الجمركي يستفيد من جهل المستورد بكيفية تخليص بضائعه من شبكة التعقيدات الجمركية، أو من عدم رغبة المستورد في الدخول في متاهة التعقيدات ومترتباتها الباهظة. ولكن إذا كان الوسطاء التجاريون والعقاريون والجمركيون يستفيدون من الجهل بين معلومَيْن واضِحَيْن هما: البائع والمشتري، فإن الوساطة تتطور عند بعض الناس ليحققوا مكانة اجتماعية ومالية عالية عن طريق التوسط بين معلوم ومجهول، ومثالهم الوسيط الروحاني، أو الوسيط الديني، أو الوسيط الإلهي. وهنا لا بد من تجهيل الفريق المعلوم، أي الإنسان العادي، بشكل قوي ومركّز ليخشى قوة وجبروت الفريق المجهول، الذي هو الروح، أو حياة ما بعد الموت، أو الله

سبحانه وتعالى، ليتمكن الوسيط في ما بينهما من تحقيق أكبر قدر من السلطة السياسية والاجتماعية والمالية.

والواقع، إنه إذا كان الوسيط بين معلومين يستفيد من جهل بسيط، والوسيط بين معلوم ومجهول يستفيد من جهل متوارث ومُركَّب، فإن الوسيط المالي هو أخطر أنواع الوسطاء، ذلك لأنه يتوسط بين معلومَيْن مكفوفَي البصيرة، هما المدَّخر والمقترِض، مستفيداً من جهل عام مُطبقٍ في ماهية الوساطة المالية، أي " نظام الإصدارات النقدية "، بحيث يتمكن عن طريق تسييل الكتلة النقدية من إقراض أكثر من عشرة أضعاف قيمة المدخرات، وتالياً يتمكن من امتصاص ثروة المجتمعات كافة عن طريق توليد الائتمان النقدي، مستفيداً من الجهل العام. وبخاصّة جهل أولئك الذين يدّعون فهماً في الاقتصاد، ويعرّفون النقد بأنه مادة للتبادل التجاري، أو انه مخزن للقيمة، أو أنه وسيلة للدفع، أو لقياس القيمة، علماً أن للنقد تعريفاً واحداً حقيقياً هو أنه سندُ دَينٍ على مصدرِهِ. أما باقي تعريفاته المتعارف عليها فليست سوى أوصاف متغيّرة، وغير ثابتة، بسبب اختلاف القيمة الشرائية للمال باختلاف الزمان والأحوال.

ولتأكيد التجهيل والسيطرة على ثروات الناس، يستفيد الوسيط المالي من مردود تبرعات مالية كبيرة، يُجزِلُ عطاءَها الوسيط المالي على وسطاء الجهالة الآخرين ليبني ثالوثاً جهنمياً من الوسطاء الذين تحالفوا عبر العصور ضد جميع الفلاسفة والمصلحين والأنبياء، وهم على التوالي:

1 – الوسيط الديني

أي رجال الإكليروس، وسَدَنةُ، أو كَهَنَة المعابد، الذين تعهدوا عبر العصور مسألة ما بعد الموت، المخيفة للعامة، ويمثلهم كهنة آمون رع في مواجهة نبي الله موسى عليه السلام، وكهنة المعبد الفريسيون في مواجهة نبي الله عيسى المسيح عليه السلام، وسدنة الكعبة في مواجهة النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

2 – الوسيط الإلهي

أي السلطة السياسية التي اعتبرت نفسها ظل الله على الأرض وخليفته. وهي على هذا الأساس، تعتبر أن من حقها التصرف بالثروة والناس والأرض كملكية خاصة بها، ولقد وظفت قواها الأمنية كافة لفرض هذا الواقع على البشر. ويمثلهم، على التوالي، فرعون مصر، هيرودوس حاكم روما، وزعماء قريش متعهدو السقاية والحج. وهؤلاء الحكّام والحكومات يستبدون بعامة الناس مستفيدين من الآية الكريمة: (**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ**) (سورة النساء، الآية 59).

3 – الوسيط المالي

أي المرابي الذي تمكن من تسييل الكتلة النقدية وتضخيمها. وهو ما سماه المصلحون والأنبياء **ربا المال**، ويمثله على التوالي: قارون في مصر الفرعونية، والفريسيون في أورشليم، والمرابون، اليهود خصوصاً، في زمن الدعوة الإسلامية.

قارون وحجر الفلاسفة: فقارون الذي بات على مرّ العصور مضرب المثل في الثراء اللامحدود، ادعى ملكية حجر الفلاسفة الذي يحول المعدن الرخيص إلى ذهب. وفي هذا الاعتقاد القريب من الخيال العلمي والذي يعتبر سراباً يسعى خلفه العديد من الأشخاص منذ زمن الجهل الغابر، يكمن سر معنى الربا والمرابين، الذي تمكن المرابي من إخفاء معالمه، والذي وصفه المقريزي[*] في كتابه "كشف الغمة"، عند بحث أسباب المجاعة في مصر في عهد المماليك، فقال: "إن المماليك يعمدون إلى مزج النحاس الرخيص بالنقود الذهبية كلما أرادوا الإنفاق على بذخهم وحروبهم. ولذلك فقد أنفقوا ثروة الشعب على ملذاتهم عن طريق ربا الكتلة النقدية، فتحولت النقود تدرُّجاً إلى معادن ليس فيها من الذهب إلا الجزء اليسير". وقد كان المقريزي هو الباحث الاقتصادي الأول الذي قال بأن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة" وذلك قبل ولادة "غريشام" الذي حمل هذا القانون اسمه بمئة سنة.

---

[*] تقي الدين المقريزي (1364 – 1441م) عالم ومؤرخ بعلبكي الأصل ولد في القاهرة وتولى القضاء هناك، علّم في القاهرة ودمشق ثم انصرف إلى الكتابة، له:"النقود الاسلامية القديمة" و"السلوك لمعرفة ديوان الملوك" و"المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار" ويعرف بـ "خطط المقريزي"، و"كشف الغُمّة".

والمقريزي، هذا العالم الاقتصادي العربي الفذ، وصف التضخم المالي الحاصل بوضوح ولم يفرِّق بين التضخم المالي وبين **ربا المال.**

ومن نافل القول هنا، أن اللغويين لو حاولوا جاهدين وضع كلمة تصف التضخم المالي، أي "ازدياد الحجم مع تردي القيمة"، لما وجدوا أنسب من كلمة **ربا المال.** وهذا ما يجيب عن تساؤلات ذهنية عميقة حول الهدف من إعدام جميع العاملين بالكيمياء (السيمياء) كونها قد تكشف سر الاختلاف في عيار الذهب، كما أنها تكشف العلاقة التاريخية المتأصّلة بين مهنة المرابي والصائغ وبين الحاخام اليهودي، الرابي "Rabbai". واستمرار هذه العلاقة عبر العصور وصولاً إلى اكتشاف النقد الورقي أواسط القرن السادس عشر. كما أنه يكشف عن السبب الحقيقي لثورة الأمير علاّقة الصوري الذي صكّ نقوداً ذهبية جديدة نقش عليها عبارة، "**عِزٌّ بعد فاقة، الأمير علاّقة**"، محملاً النقود الفاطمية المتردية مسؤولية التسبب بالفقر والبؤس.

والمعادلة هنا واضحة لا لَبْس فيها: أي أن مئة ليرة ذهبية من عيار 24 قيراط تتحول عن طريق التلاعب في عيار الذهب وتحويله إلى 12 قيراطاً، إلى مئتي ليرة. وهذا يعني أن الكتلة النقدية قد تضخمت، أو أن المال قد "**ربا**"، وهذا ما يفسر لنا أحجية "حجر الفلاسفة"، الذي يحول المعدن الرخيص كالنيكل والنحاس إلى ذهب. والواضح أن من يستطيع أن يفعل ذلك هو فقط المرابي الصائغ، أو الحاكم المنتحل صفة ظل الله على الأرض، اللذان يستفيدان من سر "الذهب" الذي ورد في "بروتوكولات حكماء صهيون"، ومن الجهل العام المتوارث لدى العامة في خطورة هذه المادة الحيوية، فيما يقوم الفريقان، بالتكافل والتضامن بإعدام أو صلب كل مصلح أو عالِم أو نبي قد يتمكن من اكتشاف هذا التلاعب الخطير بالثروة واجتذابها من دون أن يفقه العامة أسباب رداءة المال وتدني قيمته الشرائية وهو "الوباء" الذي يتسبب بفقرهم وبؤسهم.

العلاقة الحقيقية بين المرابي وصك النقود الذهبية

هنا تطرح بعض الأسئلة نفسها عن أهمية هذا الموضوع في أيامنا هذه، وأين اختفى المرابي الصائغ، وما علاقة صك النقود الذهبية والتلاعب بعياراتها بالنقد الورقي والأموال الائتمانية اليوم، التي باتت أوراقاً مطبوعة، أو حتى بطاقة بلاستيكية والتي قد تتطور لتكون بصمة صوت أو ما لا يمكننا تصوره من أوامر الدفع والتبادل التجاري؟ وما هي الآلية التي انتقلت بوساطتها النقود من ذهب إلى ورق، إلى بطاقات؟ وهل ان المصرف التجاري اليوم هو حفيد المرابي، أم ان من يقرض بفائدة مرتفعة فقط هو المرابي، وما الفرق بينهما؟ ولماذا بدأ علم الاقتصاد الحديث بعد أكثر من مائة سنة من أول إصدار نقدي ورقي مع "ويليم بيتي" ولم يأخذ هذا العلم بأي من المعلومات الاقتصادية والمالية للحضارات الإنسانية السابقة له، كما حدث في حقول العلم والطب والرياضيات والهندسة وغيرها؟. وهل من الممكن أن يكون لذلك أي

علاقة بالصراع العربي – الصهيوني وتمكن اليهود من احتلال فلسطين وإقناع العالم المتحضر بحقهم في هذا الاحتلال؟ وهل للصهيونية العنصرية الحالية علاقة بالمرابي العالمي الذي سيطر على الثروة العالمية؟ وهل لذلك كله علاقة بالأزمة الاقتصادية العالمية؟.

تبدأ قصة القطاع المصرفي الذي انتشر في أرجاء المعمورة متوازياً مع سيطرة العنصرية الصهيونية على قرار حكومات الدول العظمى وعلى اقتصاد شعوبها، وعلى الإعلام والسينما والقضاء والتجارة فيها، مطلع القرن السادس عشر، مع الصائغ – المرابي، أو اليهودي التائه في مدن أوروبا؛ مُقرضاً الذهب لنبلائها وملوكها وأمرائها مقابل رهن المحاصيل الزراعية، بحيث يجوب المرابي مُحصِّلاً عُشر الإنتاج من الشعوب الأوروبية بحماية شرطة الملك وجيشه. وهذا ما أعطاه مركزاً مالياً وانتشاراً جغرافياً. لذلك فقد كان من الطبيعي أن يلجأ إليه كل مسافر بين المدن والدول الأوروبية خوفاً من قطّاع الطرق والقراصنة الذين كان هو نفسه يموِّلهم ويحميهم. فكان الناس يدّخرون لديه نقودهم الذهبية عند السفر خوفاً من السرقة ومن قطّاع الطرق، ليستعيدوها بعد عودتهم من السفر، أو يودعونها لديه في باريس ويتسلّمونها من ابن عمّه أو قريب له في بروكسل أو لندن أو روما.

وبسبب هذه المكانة المالية، وهذا الانتشار الجغرافي، بات الصائغ المرابي الذي تودع لديه الأمانات محلَّ ثقة، وأصبح سند الأمانة الذي يوقّعه هذا المرابي مقبولاً للتبادل التجاري بين الناس، يستخدمونه في كثير من الأحيان بديلاً من النقود الذهبية، باعتبار الثقة بملاءته وباعتبار إمكانية استرداد قيمة السند من المرابي ساعة يشاؤون. ولذلك فإنهم في كثير من الأحيان لم يعودوا إليه لاسترداد الدين، بل استخدموا سند الدين في شراء حاجاتهم، وتم قبول السند منهم كأنه نقد ذهبي. وبما أن سند الأمانة هذا بات موضع ثقة بين العامة، فإنه أصبح في الوقت نفسه إغراءً كبيراً للمرابي الذي بدأ بالإقراض من خلال سند أمانة يفيد بأن للمقترض نقوداً ذهبية في ذمة المرابي بدلاً من إقراضه نقوداً ذهبية حقيقية، وكان الناس يقبلون سندات الأمانة تلك. فراح المرابي يبقي على الذهب في خزانته احتياطياً لطلبات استرداد دين بالنقود

الذهبية، والتي كانت ما إن تخرج من خزائنه، حتى تعود إليها عن طريق إدخار جديد أو تسديد دين.

ومع الطلب المتزايد على سندات الأمانة، لسهولة نقلها والتبادل التجاري بها، ومع تكدس النقود الذهبية في خزائن المرابي، كان لا بد له من تطوير أعماله لينوجد في مكان عمل واحد ودائم، يضم خزانته وسندات دينه ومحاسبيه. وهكذا تحوّل المقعد الخشبي [البنك] الذي كان يجلس عليه المرابي على ضفة النهر إلى مؤسسة مالية أطلق عليها إسم " البنك Bank "، وما لبثت هذه المؤسسات المالية (البنوك) أن انتشرت كالنار في الهشيم في كل المدن الأوروبية التي يوجد فيها يهودي تائه... ومع تطوره من فرد إلى مؤسسة، ومع ازدياد الطلب على الاقتراض منه بوساطة سندات الأمانة، انتقل المرابي المنبوذ والمكروه منذ السبي البابلي، ليصبح رجل أعمال رفيع المكانة، بعد أن غدت سندات الأمانة الورقية وسيلته الجديدة لتضخيم الكتلة النقدية وامتصاص الثروة كبديل عن إعادة صك النقود الذهبية وخلطها بالمعدن الرخيص. وكان لا بد أن يصل الأمر إلى إصدار سندات أمانة بقيمة محددة وثابتة (5 – 10 – 25 – 50 إلخ...) ينتقل الإقرار بالدين فيها لحاملها من دون ذكر إسم المقرض أو المقترض عليها. وكانت هذه هي النقود الورقية الأولى التي أصدرها "بالمستراخ"، صاحب مصرف ستوكهولم سنة 1560م. وبذلك يكون النقد الورقي قد وُلد. وتحوّل المرابي إلى وسيط مالي يمتص الثروة عن طريق سندات النقد الائتمانية، بدلاً من امتصاصها عن طريق خلط الذهب بالمعادن الرخيصة.

وما لبثت الحكومات أن تنبّهت إلى خطورة هذه الأوراق الإئتمانية وقدرتها على امتصاص الثروة من جيوب أصحابها بدون أي تعب، والتي أصبحت منجماً للثروة يمتلكه المرابون اليهود أو البنوك التي أنشأوها، فأنشأت الحكومات مصارفها المركزية التي أصدرت سندات أمانتها الخاصة المفروضة على المجتمع بحكم القانون (legal tender)، أي أن الحكومات غدت قادرة على الاقتراض من المجتمع بوسيلة جديدة هي سندات الأمانة الصادرة عنها، والتي كان يُذكر عليها في ما مضى أنها سندات دَيْن يمكن استبدالها بقيمة ذهبية أو فضية مسجلة عليها، ولكن سرعان ما اختفى

عنها هذا الإقرار. وعند هذه النقطة لا بد من ملاحظة بعض التحولات الهامة التي يتوجب ذكرها، لنعود إليها لاحقاً.

1 – التحول الأول جاء من خلال غياب حقيقة سندات الأمانة التي تحوّلت إلى " **نقود ائتمانية** " تصدر عن المصارف، وهي كانت في الأساس وما زالت إلى الآن سندات دين على مصدريها، أي إن مُصدِرها، وبسبب قبول العامة لسنداته، بات يقترض من المجتمع ككل ليقرض أفراداً محددين، وبينما يستعيد هو دينه من الأفراد، فإنه يحتفظ بهذا الدين لنفسه ولا يعيده للمجتمع، ما أعطاه القدرة على استلاب الثروة العامة وتحويلها إلى خزانته. ومن ثم، وبواسطة هذه الثروة تمكن من السيطرة على السلطة وعلى التجارة والقضاء والإعلام وعلى الرأي العام، بما فيه الرأي العام المتخصص في الاقتصاد السياسي الأكاديمي.

2 – إن سندات الدين، أو الأوراق المالية الائتمانية، أي النقود المعتمدة حالياً والتي يرى الاقتصاديون أنها تعني امتلاك حامليها للثروة، هي بالأساس، سندات دَيْن على مُصدرها، تولدت بدايةً عن المرابي اليهودي قبل أن تصدر عن الحكومات التي لم تتنبه في بداية الأمر إلى هذا المنجم المنتج للثروة بدون أي جهد أو تعب. ما حوّل المرابي السابق إلى رجل أعمال مهم امتلك معظم المؤسسات المنتجة والقرار السياسي في أوروبا، وتسبّب لنفسه بعداء وكراهية شعوبها له، كما شكّلت في ما بعد ما سّمي بحركة العداء للسامية في أوروبا وأميركا والتي استغلها اليهود لاحقاً في قمع وإسكات كل صوت في العالم يحاول دراسة الحالة الإستبدادية اليهودية العالمية.

3 – الصراع العربي – الصهيوني الذي بدأ مع تحوّل المرابي اليهودي إلى رجل أعمال مصرفي، أي قبل 400 سنة من احتلاله لفلسطين وتشريد أهلها، إذ إن ماكينته الجهنمية بدأت بالسيطرة على الدول الغربية الصناعية قبل أن تصل إلى الشرق المتخلف. وهذا ما يفسر العدد الهائل من المصرفيين في اجتماع **بازل** (سويسرا) سنة 1897. كما يفسر الإعتقاد بأنهم شعب الله المختار، حيث أنهم يتمكنون من امتصاص ثروة شعوب العالم كافة دون أن يتنبّه أحد أو يواجه أحد لعبتهم الربوية الجهنمية، أو حتى يفهمها ليحذّر الناس منها!

ولذلك، فإن أية خطة أو مشروع لاستنهاض العرب أو المسلمين أو دول العالم المتخلف أو المتطور، لا تأخذ بالاعتبار مسألة قدرة العنصرية الصهيونية على امتصاص الثروة العالمية عن طريق الائتمان المصرفي، في الدول الصناعية كما في الدول النامية بوساطة النقد الائتماني أي الأموال الموازية الصادرة عن القطاع المصرفي، هي خطة فاشلة وقاصرة، لأنها حتى وإن حققت الاستقلال السياسي وتحرير الأرض، وهذا مستحيل، فإنها لا تحقق الاستقلال الإقتصادي الذي هو سبب الاستعمار السياسي والجغرافي والذي كان مقدّمة له. فالدول الصناعية العظمى، لم تعد بحاجة إلى الإستعمار العسكري والجغرافي، بوجود إمكانية الاستعمار الاقتصادي عن طريق الأوراق النقدية التي تصدرها.

4 – إن هذا التحوّل أصاب النظرية الاقتصادية التقليدية بالقصور في الرؤية. فالحكومات التي اكتشفت هذا المنجم متأخرة لم تصدر سندات دينها، أي النقود، إلا بعد أن كان الوسيط المالي اليهودي قد ملأ أوروبا بسنداته وتمكن من امتلاكها. وبسبب تزامن تسييل الكتلة النقدية الذهبية مع نهضة علمية واقتصادية، وبدلاً من أن ينسب النمو الاقتصادي لتسييل الكتلة النقدية الذهبية تلك، فقد نسب (خطأً أو عن سابق تصوّر وقصد) إلى القطاع المصرفي. علماً أن الفورة الاقتصادية مدعومة بالاستعمار السياسي والاقتصادي لكل شعوب العالم، ومستفيدةً من اليد العاملة الرخيصة ومن المواد الخام . الأولية شبه المجانية، لم تجنّب أوروبا الفقر والبؤس والمجاعة، وذلك بسبب امتصاص القطاع المصرفي لكل ثمرات النمو الاقتصادي المتحقق. ولكن الوسيط المالي تمكّن من إخفاء هذه الحقيقة الساطعة بوساطة الإنفاق على الندوات الاقتصادية الأكاديمية.

معادلة جهنمية..

ومن المفارقات المضحكة التي تشي بضحالة وتهافت بل وتزييف ما يسمى "علم الاقتصاد الحديث"، هو أن **مشكلة "التضخم المالي" تنسب إلى زيادة الكتلة النقدية الصادرة عن الحكومات (M0)، بينما ينسب "النمو الاقتصادي" إلى الكتلة النقدية الإئتمانية الصادرة عن المصارف التجارية (M1).** علماً أن الكتلة الإئتمانية (الصادرة عن المصارف التجارية) تعادل عشرات أضعاف الكتلة النقدية القانونية الصادرة عن الحكومات في أحسن الأحوال. وعلماً أيضاً أن كلتا الكتلتين تعنيان اقتراضاً من المجتمع، أي أنهما سندات دين يقترضها مُصدِرها من المجتمع، بمعنى أن مُصْدِر النقود يمد يده الخفِية إلى جيوب الناس ويستلّ منها الإتاوة التي فرضها عليهم بمجرّد إصدارها!!

ولكن ما هو أدهى وأمرُّ، والأكثر مدعاة للاستغراب، هو أن القيمين على رعاية المجتمعات ويحتلون مواقع قيادة شعوبهم بحجة تحقيق التنمية والرفاهية والعدالة، يُصدّقون، أو يطلبون منا أن نصدّق، أن اقتراض الحكومات من المصارف

بفائدة عالية هو لمصلحة المجتمع، بينما المصارف التجارية تقرض الحكومات أوراقاً مالية ائتمانية، اقترضتها البنوك من المجتمع أصلاً. وبينما تستفيد المصارف من الأوراق المالية التي تقرضها للحكومات وهي بالأصل سندات دين عليها للمجتمع، وتبتز الحكومات بهذا الدين المتنامي وبكلفة خدمته، فإنها تحقق المكاسب المجانية الطائلة من دون أن تعيد للمجتمع قرشاً واحداً من دينه عليها!! فأي معادلة سرقة جهنمية هذه؟!.

5 – من التحولات الهامة منذ ذلك التاريخ، أن **المرابي اليهودي لم يعد بحاجة إلى احتكار مهنة الصياغة، فتحوّل من ربا المسكوكات الذهبية إلى ربا السيولة النقدية** وترك مهنة الصياغة التي اقترنت به طوال ألوف السنين لغيره من شعوب العالم، وتمكن عبر إحراقه المكتبات العالمية المتضمّنة لعلوم الحضارات السابقة من بداية بزوغ "علم اقتصاد حديث" يبدأ بـ "وليم بيتي" (1623 – 1678) ملغياً من القاموس الاقتصادي مسألة تحريم "**ربا المال**" أي تحريم "**التضخم المالي**" الذي بُنيت على أساسه الحضارات الإنسانية السابقة، وتمكّن من تحريف المعنى الحقيقي لتحريم ربا المال، الذي هو بالأصل تحريم لتضخم الكتلة النقدية "inflation"، وجعله تحريماً للفائدة على القرض "interest"، ما أفرغ هذا التحريم من أهميته العلمية الاقتصادية وجعله موضع تساؤل حتى عند علماء الدين (الفقهاء)!!

المهم هنا، أن هذا المرابي الصائغ الذي ترك مهنة الصياغة، وحرّف معنى الربا، وتحول شيئاً فشيئاً إلى رجل أعمال مهم، تمكن من امتلاك معظم المؤسسات والأملاك، التي رهنها أصحابها لديه بعدما عجزوا عن تسديد الديون، لأنها في الأساس نقود لا وجود لها إلا في دفاتره (نقود دفترية أو ائتمانية)، الأمر الذي تسبّب بإفلاس قطاعات الانتاج، وبات كل المجتمع الأوروبي مرتهناً ومملوكاً لليهود. وبعد أن انتشر الفقر المدقع وبدأ المجتمع الأوروبي بالتململ والثورة على حكّامه، والبحث في الوقت ذاته، عن مدارس اقتصادية جديدة تنقذه من سيطرة رأس المال المجرم، تنبّهت الكنيسة الكاثوليكية عند ذاك تحديداً، إلى حقيقة "اليهودي التائه"، كما بدأ الخوف يدبّ في الحكّام من أن تطيح بعروشهم الثورة الشعبية ضد الفقر والجوع؛ ولذلك قامت الكنيسة الكاثوليكية بتحريم الامتلاك على اليهود، وعندها قامت معركة

متعددة الجوانب. ولكن **اليهود استفادوا من قرار تحريم الامتلاك، بابتكار نظرية "الشركات المساهمة"، التي تنتقل ملكيتها عن طريق بيع الأسهم لحامليها،** من دون ذكر إسم صاحب السهم. وبذلك امتلك الوسيط المالي وسيلة جديدة للنصب على الناس وسرقة أموالهم، والتسبب بإفلاس الشركات وامتلاكها، هي غرفة بيع وشراء أسهم الشركات والمنتجات "البورصة".

وفي الوقت نفسه أعلنوا الحرب على الكنيسة الكاثوليكية التي كانت، بتزمتها، ومحاكم تفتيشها، قد مهّدت الأرضية لمذاهب دينية جديدة انتشرت بالقوة السياسية والعسكرية والمالية التي قدمها لها المرابي العالمي.

الحكومات تدخل اللعبة

في خضمّ المعمعة السياسية والاقتصادية الناجمة عن ولادة النقود الورقية الائتمانية، التي تمكن **المرابي المنبوذ** بوساطتها من التحوّل إلى رأسمالي كبير يمتلك منجماً لاستلاب الثروة من جيوب أصحابها بدون عناء يذكر، تنبّهت الحكومات إلى هذا المنجم، وقامت كل دولة من دول أوروبا بتأميم أحد أكبر مصارفها لتتشارك مع اللص الدولي في هذا المنجم المنتج للثروة بدون تعب، وتحوّل إصدار سندات الأمانة لمصلحة بنك الحكومة (المصرف المركزي) وفُرض على العامة القبول بهذه السندات بقوة القانون (legal tender)، وبات لسندات الدين على الحكومة قوة إبراء قانونية إلزامية. أي أن الحكومات باتت تقترض من المجتمع بواسطة النقود، من دون موافقة المجتمع على هذا الاقتراض، وبات الحكام قادرين على خوض الحروب بواسطة أموال لا تكلّفهم إلا وجود مطبعة لها. وبذلك جاءت المصيبة الأكبر على الإنسانية، بحيث غدا المرابي الذي تمكن من توليد سندات دين بالأمانة مكفولة بغطاء من الليرات الذهبية الحكومية في السابق، أكثر حرية "وقدرة" على توليد النقد الائتماني

بعدما أصبحت الحكومات مساهمة معه في تضخيم الكتلة النقدية، وباتت نقوده الإئتمانية مكفولة بسندات دين الحكومات التي ادّعت كذباً أنها مكفولة بما يعادلها ذهباً. ولمعرفته بخداع الحكومات لشعوبها، بات قادراً على ابتزازها إذا حاولت منعه من إصدار نقوده الإئتمانية الخاصة والتي تشكل حالياً أكثر من 95% من مجمل الكتلة النقدية الصادرة عن الدول في العالم أجمع، ومثال ذلك أن مصرف انكلترا المركزي رفض قبول سندات الأمانة الصادرة عن مصرف روثتشيلد (يهودي طبعاً..) سنة 1860، عند ذلك، قام التحدي بين وسيط مالي واحد من جهة، وبين حكومة الامبراطورية التي لم تكن تغيب الشمس عن ممتلكاتها في ذلك الوقت.

القصة الحقيقية والقوة الحقيقية للمرابين اليهود

(نقلاً عن كتاب : **حكومة العالم الخفية** ... تأليف: شيريب سبيريدوفيتش)

مرابٍ واحد من آل روثتشيلد يُخضع بريطانيا العظمى، وهي في أَوْج عظمتها..

لمّا شعر ناثان روثتشيلد بالأمن وضع يده الجشعة على بنك إنكلترا، وأصبحت مصارف الإصدار التجارية، مصارف للإستلاف بالنسبة إلى الروثتشيلديين يأخذون منها السيولة التي يريدونها. فلما أحتاج "جيمز فيلل" (Villel) وزير المال الفرنسي المرتشي، إلى الذهب لمصرف فرنسا، بعث ناثان يبحث عن الذهب في مصرف إنكلترا (المركزي). وطلب المديرون (مديرو مصرف إنكلترا) بخجل من ناثان أن يعيد سبائك الذهب عندما لا يشعر بالحاجة إليها. ولما جاء وقت إعادة الذهب، بعث ناثان إليهم ببعض أوراقه الإئتمانية الصادرة عن بنك روثتشيلد بدون أي غطاء، ولما سألوه عن الذهب أجابهم: "أرجعوا إليّ أوراقي وسأبدلها بأوراق – بنكنوت – من بنك إنكلترا المركزي وأقدمها لأمناء صناديقكم لتبديلها بسبائك ذهبية حتى ترجع اليكم،

أنني لا أثق في أوراقكم النقدية لأنكم لا تثقون بأوراقي الإئتمانية. وسترون أنني سأقدم جميع أوراقكم النقدية التي في حوزتي اليكم". وفي اليوم التالي أصدر بنك إنكلترا إعلاناً بأن أوراق – البنكنوت – الصادرة عن مصرف روثتشيلد تكتسب " قيمة قانونية".

ولكن لمّا رفض مصرف إنكلترا المركزي الاعتراف بفاتورة تبادل مالي بسيطة بإمضاء مصرف روثتشيلد في فرانكفورت، بحجة أن المصرف لا يقبل الأوراق الشخصية، قال ناثان بلهجة غاضبة: "سأبين أي نوع من الأشخاص هم الروثتشيلديون". ونزل إلى مصرف إنكلترا وقدم ورقة – بنكنوت – صادرة عن بنك إنكترا المركزي من فئة الخمسة والعشرين جنيهاً طلب تبديلها إلى ذهب، وفحص العملة الذهبية ووزنها ووضعها بهدوء في حقيبته، وأخذ يكرر هذه العملية، وتبعه موظفوه يقومون بالعمل ذاته في صناديق الدفع الأخرى، وفي يوم واحد بدّلوا 1.000.000 مليون جنيه ورقي إلى ذهب. ووجد المصرف في الأمر غرابة. ولكن ناثان أعلن في اليوم الثاني، أن هذا العمل سيستمر إلى شهور. وهذا يعني أن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الذهبية ستؤخذ كل شهر حتى يعجز المصرف المركزي البريطاني عن دفع قيمة "البنكنوت" الصادر عنه. ولذلك اضطرّ مصرف بريطانيا العظمى إلى إصدار الإعلان الآنف الذكر، بأن فواتير التبديل المالي الصادرة عن الروثتشيلديين ستقبل وكأنها "بنكنوت" صادر عن البنك البريطاني المركزي. والحقيقة أن المصرف البريطاني المركزي وحكومة الإمبراطورية التي لا تغيب عن مستعمراتها الشمس، تلقيا صفعة قوية. ولما أصبح إفلاس البنك البريطاني وشيكاً امام سطوة هذا المرابي الواحد، "ناثان روثتشيلد"، انتحل رئيس الوزراء البريطاني قصة حتى يحوّل الاعتداء إلى نكتة، في وقت كانت فيه بريطانيا تستعمر العالم ولا تغيب عن أراضيها الشمس؟! فهل حدث هذا لأن الصهاينة في كل مكان من العالم سلّفوا ناثان أوراق "البنكنوت" البريطانية التي يملكونها؟ أم هلّ لأن الحكومة البريطانية كانت قد أصدرت أوراقا نقدية بأضعاف أضعاف كمية الإحتياطي الذهبي المتعهدة به، ففضّلت أقوى دولة في العالم في ذلك الوقت، الإهانة المبطنة من روثتشيلد على كشف أهم وسيلة ضريبية تمتلكها؟ وهي إصدار الجنيه الإسترليني الذي يستحصل لبريطانيا على

الضريبة من كل العالم، وذلك من دون استخدام الجيوش ولا الصناعة ولا التجارة الخارجية؟؟ وما هو الحجم الحقيقي لرجل مال واحد أذلّ بريطانيا العظمى في أوج عظمتها سنة 1860 ؟؟

(شيريب سبيريدوفيتش)

من الذي يملك أموال المصارف الحكومية والتجارية؟

وهنا يأتي سؤال مهم قبل الاسترسال في حقيقة الأزمات التي تتسبب بها المصارف: هل يمكن فعلاً للمصارف المركزية أو المصارف التجارية أن تصدر النقود القانونية أو الائتمانية، أي أن تفرض على المجتمعات ضريبة قسرية من دون قيد أو شرط؟ وهل أن المصارف التجارية تصدر النقود الإئتمانية، أي أنها تفرض الضريبة على المجتمع لتقرض الأفراد أو الحكومات، ثم تستأثر بعد استرداد الدين من المدينين، بالثروة لنفسها من دون إعادة هذا الحق للمجتمع؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فلماذا لا تطبع الحكومة اللبنانية، مثلاً، نقوداً بكل الدين المتوجب عليها وتنتهي منه؟ وهل هناك فعلياً رقابة دولية على إصدار النقد؟

الحقيقة الصارخة هي أن هذا ما حدث عبر التاريخ، وهذا ما يحدث حالياً بالفعل مهما حاول القيّمون على الأمر تجميله. وهي عمليات تجميل متكررة خلال القرون الماضية، كانت تأتي بعد كوارث اقتصادية تتسبب بالحروب والفقر والبؤس والإفلاسات الجماعية في ما بين الدول والجماعات.

ولكن إلى أين وصلت عمليات تجميل قدرة الوسيط المالي على توليد النقود الائتمانية؟ وما هي المراحل التي مرّت بها عمليات التجميل؟ وأين هو موقع مصلحة الشعوب في الدور الذي تلعبه المصارف التجارية، التي حوّلت شذّاذ الآفاق إلى رجال أعمال يسيطرون على المال والسلطة، وأصبحوا هم الحكّام والمتحكمون والمقررون فيقتلون الشعوب ويمتصون ثرواتها بدم بارد؟، والسؤال الأخطر في هذا المجال هو: هل تشكل الأكاديميات الاقتصادية عوناً للفساد في هذه اللصوصية الدولية التي أنتجت النظام النقدي الربوي الحالي؟

الحقيقة هي أن الكتلة النقدية الإئتمانية والأموال النائبة الصادرة عن القطاع المصرفي التجاري تتحكم بالثروة العالمية عبر النظام النقدي الدولي التضخمي الحالي، وقد تمّت عبر التاريخ عملية تجميل للوسيط المالي وقدرته على توليد النقود الإئتمانية، ومرت هذه العملية بمراحل عدة كانت الأداة الرئيسة فيها هي المصارف التي شكّلت الواجهة التي يتخفى وراءها المرابي اليهودي، ومنها المصارف التجارية المحلية داخل كل دولة، والتي تسمى عادة "المصارف التجارية الوطنية". فما حقيقة هذه المصارف، التي استطاعت، بفعل التشريعات والقوانين، أن تسيطر على كل مفصل من مفاصل الحياة الإقتصادية والإجتماعية وأن تنمو وتنتشر كمثل الفطر أو الخلايا السرطانية على حساب خلايا الاقتصاد المنتج في المجتمع، وتكون وحدها الرابحة لآلاف تريليونات الدولارات سنوياً من توليدها للإئتمان المصرفي مستخدمة أموال الناس وثرواتهم للإستبداد بهم وسلبهم ثرواتهم، بينما قطاعات الاقتصاد الأخرى المنتجة للثروة الحقيقية تتخبط في أزماتها الخانقة، وخزائن الحكومات تئن من وطأة الديون وكلفة خدمتها؟!

إن صفة "الوطني" أو "الوطنية" هنا لم تأتِ كتعبير عن انتماء أصحاب المصرف لمجتمع معيّن أو لوطن أو دين محدد. ذلك أن المصرفيين . المقصود هنا أصحاب المصارف وليس موظفيها حتى ولو كانوا برتبة مدراء . لا ينتمون إلى وطن ولا إلى دين، بل هم أصحاب مصالح مالية خاصة، وانتماؤهم الوحيد هو لهذه المصالح حتى ولو ارتبطت هذه المصالح بأعداء وطنهم، وهي في الغالب كذلك. وقد تم وصف المصرف بالوطني لتمييزه عن المصارف العابرة للقارات (Over Seas

Banking)، والمصارف الخارجة عن حدود الدولة (Off Shore Banking)، وهي مصارف لا تخضع لأي قانون ولا تعمل إلا لانتماء عنصري واحد هو اللصوصية المالية العالمية الموحَّدة. وقد ولّدت هذه البنوك كتلة نقدية إئتمانية هائلة مكنتها من التحكم بالثروة العالمية.

ففي أوروبا كتلة دولارات متضخمة يومياً وتشكل أزمة في الاقتصاد الأوروبي هي الـ "يورودولار"، كما أن في آسيا كتلة نقدية مماثلة هي "آسيودولار". والكتلتان الماليتان لا علاقة للمصارف الفدرالية الأميركية بإصدارهما. **ومع كل القوة الاقتصادية التي قد نتوقعها لأوروبا أو لنمور آسيا، فإن الواقع هو أن يهودياً واحداً يدعى "غسيروكس" تمكّن من إفلاس بورصات معظم دول نمور آسيا بما في ذلك اليابان، وأفلست بسببه صناعات ضخمة لا يستطيع أي إنسان عادي أن يمتلك إمكانية إفلاسها.** فماذا عن البنوك داخل حدود الدول والمرتبطة بها، والتي يعتقد العامة أن المصرف المركزي للدول تمكّن من السيطرة عليها وتدجينها وعلى لجم قدرتها اللامحدودة في توليد النقود الإئتمانية التي تمتص الدم من شرايين الاقتصاد؟

والواقع هنا أن الأمر ليس كما يتوقعه العامة. فالبنك لا يقترض من النقود القانونية الصادرة عن المصرف المركزي، وأموال البنوك ليست أموالاً للمجتمع كما يدعي، بل هي نقود ائتمانية متأتية عن نظرية مضاعفة الإئتمان التنازلية، وتشكل هذه النقود الائتمانية التي لا تظهر إلا كقيود في الدفاتر المصرفية، أكثر من خمس وتسعين في المائة من الكتلة النقدية المتداولة في أسواق أي دولة من دول العالم! فكيف يتم ذلك؟.

المقترض الذي لا يسدّد ديونه...

يقف خلف الوسيط المالي في إصدار النقد الإئتماني الذي يمتص بوساطته الثروة العامة منطق واحد، هو أن هذا الوسيط لا يتوقع أن يُطلب منه تسديد قيمة السندات الإئتمانية كافة، أي ديونه التي التزم بتسديدها دفعة واحدة. لذلك فهو إذا أصدر نقوداً غير مباشرة في صورة وعد بالدفع غِبّ الطلب (Pay on Demand)، فإنه سيتعيّن عليه سداد نوعين من الالتزامات: الفوائد المستحقّة على الإدخارات لديه، وتسديد قيمة أصل الدين الذي حل موعد استحقاقه. ولكنه من ناحية أخرى يحصل على ثلاثة موارد تتدفق عليه بسبب عائدات الديون المستحقة له من المقترضين، وهي فوائد الديون التي تكون عادة أكبر من الفوائد التي يدفعها، وقيمة الديون التي حلّ موعد استحقاقها، والأصول المالية غير المباشرة التي قام بتوليدها واستثمارها بشكل متجدد.

فالمصارف إذاً، لا تقوم على أساس تشغيل رأسمالها الخاص في توليد الإئتمان، كما لا تقوم بالإقراض على أساس حجم الإيداع الحقيقي لديها، بل هي تقوم

بتوليد نقود ائتمانية أو أموال نائبة هي قيود دفترية، عن طريق متوالية هندسية متناقصة ترتكز على ودائع متتالية مشتقة من الوديعة الأولية، وتكون الوديعة الأولية هي النقد القانوني الحقيقي والوحيد الصادر عن المصرف المركزي. وتتحكم بهذه العملية عوامل عدة، منها ما يفرضه المصرف المركزي على المصرف التجاري من قيود، ومنها ما يفرضه المصرف التجاري على نفسه لكسب عامل ثقة العامة بملاءته، وهذا أمر حيوي للمحافظة على الهدف الأساس وهو عدم طلب عموم أفراد المجتمع من البنك تسديد التزاماته تجاههم دفعة واحدة ليتمكن من الاستمرار في توليد الائتمان المالي، أي الإقتراض من المجتمع من دون تسديد الدين، ومنها ما تفرضه حاجة السوق للسيولة. وهذه العوامل هي:

1. نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي يفرضه المصرف المركزي.
2. نسبة الاحتياطي الذي تفرضه المصارف على نفسها لمواجهة السحوبات النقدية اليومية.
3. نسبة التسرب النقدي (النقد القانوني) من القطاع المصرفي إلى التداول في السوق.
4. نسبة الودائع المجمّدة كإدّخار إلى أجلٍ مُسمّى، مقارنة بالودائع الجارية غِبّ الطلب.
5. نسبة التسرّب المالي بين المصارف التجارية نفسها.
6. المقاصّة وقدرة المصارف على تقليص الحاجة إلى السيولة النقدية الجاهزة المطلوبة في ما بين البنوك نفسها.

ولكي نصل إلى فهم أوضح لكيفية تطور العمليات البنكية التي تؤدي إلى توليد النقد الائتماني، سنفترض حالة مصرفية غير واقعية ونقوم بدفعها شيئاً فشيئاً نحو الواقع وصولاً إلى مرحلة أكثر تعقيداً ولكنها الأكثر واقعية والتي على أساسها تقوم المصارف التجارية بتوليد السيولة المالية الوهمية، والتي يرى **الخبراء** أنها تحقق النمو الاقتصادي في المجتمعات، وهذا حقيقي، ولكن ما يغيب عنهم هو أن هذا النمو وبسبب توليد الائتمان فإن كل ثمراته تذهب لصالح البنوك التجارية. والمفارقة أن الخبراء الاقتصاديين يقبلون بتوليد الائتمان المصرفي التجاري بينما يحرّمون على المصرف المركزي التابع للحكومات الممثلة للشعوب توليد النقود القانونية. ويدّعون،

من دون وجه حق، أن التضخم المالي سببه النقود الصادرة عن المصرف المركزي وليس عن المصرف التجاري!!

ولتوضيح الصورة، سنفترض بداية جهازاً مصرفياً مكوناً من بنك واحد وليس عليه التزامات إلا للمصرف المركزي بحيث يطلب منه المصرف المركزي احتياطياً إلزامياً يساوي 100% من الوديعة مع عدم وجود أي تسرب أو أي طلب على الودائع من قبل المودعين.

إن هذا المصرف لا يستطيع تحقيق أي عملية ائتمانية لأنه مضطر إلى تأمين ودائعه لدى المصرف المركزي. لذلك فإنه من المنطقي أن يكون الاحتياطي الإلزامي أقل من 100% من أصل الوديعة ليستطيع المصرف تحقيق عمليات الاقتراض والائتمان. وبذلك يكون الاحتياطي الإلزامي أحد أسلحة المصرف الحكومي المركزي التي يستطيع بوساطتها لجم المصرف التجاري عن التوسع في توليد النقود الائتمانية. وهذا ما دفع المرابي الصهيوني العالمي إلى ايجاد مقرات له خارج الحدود (off shore) وعابرة للقارات (over seas). وإذا افترضنا، مقتربين من الواقع، أن الاحتياطي الإلزامي يساوي 10% من الوديعة، وافترضنا أن الوديعة الأساسية تساوي 1000 ليرة لبنانية، فإن الوديعة الأساسية تقيّد في جانب الخصوم على أنها دين على المصرف يساوي 1000 ليرة. أما أصول البنك فتصبح 100 ليرة احتياطي إلزامي و900 ليرة يستطيع المصرف تحريكها لتحقيق القرض. وبذلك يتكون الحساب المصرفي كالتالي:

أصول	خصوم
1000 ليرة وديعة	900 ل.ل. قروض
	100 ل.ل. احتياطي إلزامي
1000 ل.ل.	1000 ل. المجموع

لكن **هذه الفرضية غير واقعية** لأن نسبة 10% كاحتياطي إلزامي لدى المصرف المركزي لا تكفي لمواجهة طلبات السحب اليومية، لذلك فإن المصرف يبقي

على نسبة 10% أخرى كسيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب اليومية، وبذلك يصبح حسابه كالتالي:

أصول	**خصوم**
1000 ليرة وديعة أولية	800 ل قروض أو وعد بالدفع
	100 ل احتياطي لدى المصرف المركزي).
1000 ل	100 ل احتياطي نقدي لمواجهة الطلب.
	1000 ل

ولكن **هذا القرض غير واقعي أيضاً**، لأن القروض التي يعطيها المصرف للمستثمرين سرعان ما تعود إليه أو إلى غيره من المصارف على شكل وديعة جديدة يمكن تسميتها وديعة مشتقة من الوديعة الأولى التي كانت بقيمة 1000 ليرة، وتالياً، فإن المصرف سيقوم بإعادة إقراض الوديعة المشتقة بعد أن يُبقي على نسبة الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات، وبذلك نكون قد دخلنا إلى لبّ العمليات المصرفية، بعد أن قامت الدول بعمليات عدة لتجميلها، وتصبح الصورة كالآتي وفق الجدول المبين أدناه:

أصول		**خصوم**	

1000	ل. وديعة	800	ل. قروض
		100	ل. احتياطي إلزامي
		100	ل. احتياطي نقدي
800	ل. وديعة مشتقة (أولى)	640	ل. قروض جديدة مشتقة
		080	ل. احتياطي إلزامي
		080	ل. احتياطي نقدي
640	ل. وديعة مشتقة (ثانية)	512	ل. قروض جديدة مشتقة
		64	ل. احتياطي نقدي
512		64	ل. قروض جديدة مشتقة
	ل. وديعة مشتقة (ثالثة)	409.6	ل. احتياطي إلزامي
409,6		51.2	ل. احتياطي نقدي
		51.2	ل. قروض جديدة مشتقة
	ل. وديعة مشتقة (رابعة)	327.68	ل. احتياطي إلزامي
327,68		40,96	ل. احتياطي نقدي
		40,96	ل. قروض جديدة مشتقة
262,14	ل. وديعة مشتقة (خامسة)	262,14	ل. احتياطي إلزامي
		32,76	ل. احتياطي نقدي
		32,76	

إلى ما لا نهاية له من القروض المشتقة من الوديعة الأساسية.

لكن ماذا لو نظرنا إلى الصورة بشكل بانورامي كلّي، وحاولنا المقارنة بين كمية النقود الصادرة عن المصرف المركزي والتي يرمز لها بـ (M0) وبين الكتلة النقدية الصادرة عن القطاع المصرفي في أي دولة، والتي يرمز لها بـ (M1)؟ بالتأكيد سنتفاجأ ونتعجب من الحقيقة الدامغة؛ ففي الولايات المتحدة التي لا تتوقف مطابعها لحظة واحدة عن صك وطباعة وإصدار النقد، تساوي الكتلة النقدية الصادرة عن القطاع المصرفي الخاص (M1) 97% من السيولة النقدية بينما الصادر عن مطابع البنك الفديرالي (M0) يساوي 3%. [مايكل روبوتان، في كتابه قبضة الموت]، وإذا توافقنا أن إصدار النقود هو أحد أهم الوسائل الضريبية نتيجة لنظرية الأوعية

المستطرقة، فإن هذا يعني بأن **القطاع المصرفي يستوفي من المجتمعات ضريبة سنوية تتجاوز عشرين ضعفاً من قيمة الضريبة التي تستوفيها الحكومات**. وهذا يعني أيضاً بأن الحكومات إذا منعت القطاع المصرفي من استيفاء هذه الضريبة يمكنها بكل سهولة ويُسر أن تزيد من كمية اصداراتها النقدية بدون أن يؤدي ذلك إلى التضخم المالي، كما أن **هذه الصورة البانورامية توضح حقيقة مصدر الثروة الهائلة التي تمتلكها البنوك التجارية، والتي بوساطتها حوّلت جميع حكومات العالم وشعوبه إلى خادم لمصالحها**؛ "الكل يعمل وينتج، والبنوك تمتص ثمرات نمو الانتاج العالمي كافة".

سر الأسرار في العمل المصرفي

بهذا نكون قد دخلنا إلى قلب العمليات المصرفية بعد 500 سنة من عمليات التجميل وفرض القيود. وتوضح لنا تماماً بأن الودائع تكون سبباً في القروض، كما أن القروض تكون سبباً ومولداً لودائع جديدة مشتقة. وإذا كان المصرف الواحد قادراً

على توليد خمسة أضعاف الكتلة النقدية الصادرة عن البنك المركزي، فكيف يكون الأمر عندما يجتمع مندوبو البنوك جميعاً في غرفة المقاصة حيث يتبادلون الأوراق المالية وأوامر الدفع فيما بينهم ويقرض بعضُهم البعض الآخر، ولا يعودون بحاجة إلى النقود الحكومية الحقيقية؟ من البديهي هنا أن تصبح النقود الائتمانية التي لا نراها ولا نلمسها والتي ولّدتها البنوك التجارية أكثر من عشرين ضعفاً من النقود التي ولدتها الحكومات ونراها ونلمسها.

وهذه العملية هي بالتحديد ما يُسمى توليد الأموال الوهمية، التي ليست ملكاً للمصرف، بل هي سندات أمانة ودين عليه، ولكنه بوساطة اصدارها يستطيع فرض الضريبة على المجتمعات، ويتسبب بالتضخم المالي الحقيقي الجامح، ما يضطر الحكومات إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لسحب السيولة النقدية من الاسواق المحلية لمواجهة التضخم الجامح، وهي لعبة جهنمية. تقع معظم حكومات العالم بين براثنها، بحيث:

1. يولد القطاع المصرفي النقد الائتماني ويصدره للمجتمع بكميات كبيرة.
2. تزداد كميات النقد المتاحة للتداول في الأسواق فتتسبب بالتضخم الجامح.
3. تتدخل الحكومات لمواجهة التضخم الجامح وسحب السيولة من الأسواق.
4. تقرض البنوك الحكومات الأوراق المالية التي قامت هي نفسها بتوليدها.
5. يدفع المجتمع ضريبة على الضريبة خدمة للدين الوهمي الذي ولدته المصارف وأقرضته للحكومات.
6. يتنامى الدين العام الحكومي وتتنامى كلفة خدمته وتصبح الشعوب أسيرة للبنوك ولا تتمكن الحكومات من مواجهة أعباء الدين فتزيد من فسادها واستبدادها وضغطها المالي على الفقراء لمصلحة تمويل خزائن الأثرياء.

ولكن ماذا يحدث إذا احتاج المجتمع إلى كمية كبيرة من النقد الحقيقي الصادر عن البنوك المركزية؟ هنا تحدث مفاجأة من النوع الثقيل حيث تختفي السيولة النقدية من الأسواق لأن النقد الائتماني لا قيمة حقيقية له مقارنة بالنقد الصادر عن الحكومة، وعند الطلب الحقيقي على نقود حقيقية تنهار أسعار وقيمة الأوراق المالية

الصادرة عن البنوك التجارية ويشحّ السائل الحيوي في المجتمع، وتالياً تتعرض المجتمعات إلى الانكماش الاقتصادي الحاد وتفلس المؤسسات وتصبح الحاجة إلى ضخ النقود الحكومية حاجة حيوية دونها الافلاسِ العام لقطاعات الانتاج كافة. أي أن القطاع المصرفي يمتص الثروة العامة ويَغنَمُ طالما المجتمعات والشعوب وادِعةً كالغنم، ولكن في اللحظة التي يُطالَب بها بدفع قيمة أوراق الائتمان التي أصدرها، يقلب للجميع ظهْر المِجَنّ، وينسحب من اللعبة الجهنمية تاركاً المؤسسات المنتجة تدفع ثمن السلب الذي قام به طوال عشرات السنين.

فالنقد الائتماني هو سندات أمانة مشتقة من وديعة أساسية أولى هي بالأصل نقود قانونية، أي أن الوديعة الأولى هي سند دين على المصرف المركزي وهو بالتأكيد لا يقوم بتسديد الدين. والنقود الائتمانية المشتقة والمتضخمة عن الوديعة الأولية هي سندات دين على البنوك التجارية وهي أيضاً سندات دين على البنوك التجارية التي لا تقوم طبعاً بتسديدها أبداً. وقد تصل النقود الائتمانية إلى أكثر من عشرين ضعفاً عن الوديعة الأولية، وذلك حسب عوامل ومعطيات سبق ذكرها، والتي منها ما يساعد على زيادة قدرة المصرف على توليد النقود الائتمانية، كالتسرب المالي بين البنوك بسبب تعدد المصارف التجارية في المجتمع الواحد. وبذلك يكون كل ائتمان صادر عن مصرف وديعةً أوليةً في مصرف جديد، ما يزيد في حجم الودائع الأولية وتتضخم الودائع المشتقة منها. والأدهى من كل ذلك هو أن البنوك التجارية عندما يطالبها أصحاب الدين بقيمة الأوراق الائتمانية التي بحوزتهم، لا يسعها إلا إعلان إفلاسها فتتهرب من كل التزاماتها. إلا أن هناك ما هو أدهى من ذلك ويدعو إلى الريبة من الإنسان الذي وهبه الله العقل، فتنازل عن أمانة العقل الذي يلاحظ ما يحدث ولا يعرف أسبابه وفي الوقت نفسه يقتنع من اللص العالمي بأن لا حياة ولا تجارة ولا نموَّ من دون البنوك!!!

وهنا، يأتي السؤال البديهي: إذا لم يكن هذا هو "**ربا**" المال، أو التضخم المالي، فما تُراه يكون **ربا المال** إذاً؟!.

الجواب، بكل بساطة هو غياب البحث الدقيق عند أساتذة الاقتصاد السياسي، وعلماء الفقه الإسلامي ورجال الدين والمسيحي، عن هذه المعادلة التضخمية

الجهنمية التي حوّلت المرابي اليهودي التائه في العالم إلى رجل أعمال مهم، وتحويل اهتماماتهم إلى الأمور الشكلية، ما جعل الناس يعتقدون بأن الفائدة المعطاة على الدَيْن، أي (interest) هي الربا المقصود بالتحريم وليس التضخم المالي (inflation) (التربيب)، وهذا الخطأ نفسه (وهو خطأ اجتهادي – تفسيري) هو ما فرض على رجال العلم بالدين المسيحي، والإسلامي لاحقاً، القبول بالفائدة البنكية تحت مسمّيات جديدة مشتقة من المعنى نفسه، **كالمرابحة، أو كلفة القرض، أو كلفة تجميد رأس المال**.. وهذا نفسه ما جعل، "مصرف مانهاتن" أو "سيتي بنك" يتجرآن على الدخول في ما سمي زوراً "البنوك الإسلامية" أو " قروض البركة".

ولكن هذه القدرة على توليد السيولة النقدية لم تتركها الحكومات بلا حدود، بل أدخلت عليها عوامل لاجمة، ومثالها الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه المصرف المركزي على البنوك التجارية. ويعتبر هذا الاحتياطي، إلى جانب سعر الخصم أي الفائدة، أهم أسلحة المصارف المركزية التي تستعملها كلما وجدت السوق بحاجة إلى السيولة أو إلى لجم السيولة. فإذا أراد السوق سيولة، يقوم المصرف المركزي بتخفيض الاحتياطي الإلزامي، فتتوسع البنوك في توليد السيولة. وإذا دعت الحاجة إلى لجم التضخم، يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي فتتراجع قدرة البنوك على توليد السيولة.

إلا أن هناك سؤالاً علمياً ومنطقياً حول الحجم الحقيقي للسيولة النقدية الائتمانية التي تولدها البنوك، وهو حجم لا يمكن لأحد فهم أسبابه أو تقديركميته، إلا إذا فهم حجم الطلب البشري الهائل على أشهى مادة في الكون أي "**المال**"، وهي المادة الوحيدة التي لا يمكن أن يشبع منها طالبها مهما كبرت كمية ما لديه منها. وإذا كانت قيمة المواد تنبع من فيزياء "العرض والطلب"، فإن قيمة المال يجب أن ترتفع كثيراً بالنسبة إلى حجم الطلب الهائل عليها، ومع ذلك فإنها قد تكون المادة الوحيدة في الكون التي تتردى قيمتها! فكم يكون حجم ضخ السيولة النقدية التي تستطيع أن تتجاوز الطلب الهائل على النقود، مما يؤدي إلى مخالفة أحد أهم القوانين الفيزيائية أي "**العرض والطلب**" والذي يفرض إلزامياً نمو القدرة الشرائية للمال بسبب الطلب الهائل الذي لا يتوقف عليه وهو طلب لا يمكن أن يصل إلى حد الاشباع بعكس أي مادة أخرى في الكون؟!

ونحن هنا نتكلم عن المصارف داخل حدود كل بلد، ولكن المرابي المالي الصهيوني تمكن من الالتفاف حتى على هذه القيود البسيطة، وأنشأ كيانات سياسية مصطنعة (دولاً عالمية، منها ما هو غير موجود على الخارطة الجغرافية، ومنها ما هو دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن يكون موجوداً على الأرض)، وزرعت فيها البنوك عابرة القارات والـ"أوف شور" لكي لا تحدّ من قدرتها على توليد السيولة النقدية العالمية أي حدود.

هنا تتجلى أمامنا صورة واضحة المعالم، تبيّن لنا أن المصارف التجارية تمتلك قدرة تتجاوز عشرات أضعاف قدرة المصارف المركزية على توليد النقود. ذلك لأن المصرف التجاري، ومقابل كل وديعة أولية أساسية (نقود قانونية) صادرة عن المصارف المركزية الحكومية، يتمكن من توليد نقود ائتمانية مشتقة عبر متوالية هندسية يتضاعف من خلالها الائتمان الذي قد يصل إلى عشرة أو عشرين ضعفاً من الوديعة الأساسية الأولية، كما سبق وتم شرحه بالأرقام قبل قليل. علماً أن كل وديعة مشتقة جديدة تتحول إلى وديعة أولية قائمة بذاتها، ويكون تكاثر كميات النقود الدفترية بلا حدود ولا قيود.

مآسي المقترضين من المصارف

وهنا لا بدّ من طرح السؤال المقلق لكل المقترضين الذين يتنازلون عن الكثير عندما يقعون تحت براثن الحاجة للإقتراض ويوافقون على شروط تعجيزية. فماذا يحصل لأولئك "المساكين" الذي ألجأتهم الظروف إلى الاقتراض من المصارف التجارية عندما يحين موعد سداد الدين؟ وأنا عندما أصفهم بالمساكين فأنا أقصد

معظم افراد الشعوب والمجتمعات وفي الوقت ذاته الكيانات السياسية أي الدول الموجودة على كوكب الأرض كافة!!

إن الجواب على هذا السؤال يكشف عن أخطر أسرار اللعبة المصرفية. فالنقود الوهمية التي ولّدها المصرف التجاري عند الإقراض وزرعها في جسم المجتمع، لا يلبث أن يسترجعها نقوداً حقيقية قانونية عند تسديد الأفراد لديونهم التي استخدموها. صحيح أنهم استخدموا نقوداً دفترية وهمية عند اقتراضهم وتعاملهم، ولكنهم عند السداد يجب أن يدفعوا نقوداً حقيقية للمصرف. ولما كان مضاعَف الائتمان يعادل عشرة أضعاف الكتلة النقدية على أقل تقدير، فإن العديد من المقترضين لن يجدوا بالأصل الكمية المطلوبة من النقود القانونية الكافية لتسديد ديونهم مهما اجتهدوا أو حاولوا! لأن النقود الصادرة عن الحكومات محدودة الكمية مقارنة بنقود البنوك الوهمية... وبذلك يتملك المصرفُ الرهنَ الذي فرضه على زبائنه عند الاقتراض. وشيئاً فشيئاً يسترد المصرف حقوقه من الناس عبر استرداد الرهن وهو ما يعادل الخمسة عشر بالمائة من القروض سنوياً. وخلال فترة زمنية لا تتجاوز العشرين سنة، فإن المصارف ومن دون أدنى شك، ستتمكن من امتلاك معظم أملاك ومؤسسات المجتمعات. ويصبح كل من يعمل في أي قطاع، صناعي أم زراعي أم تجاري أم سياحي أم معلوماتي، هو موظف خادم للبنك. إذا كان ناجحاً يتمكن من الإستمرار وتحقيق الأرباح لنفسه وللمصرف، وعندما يفشل يتملك البنك كل أملاكه التي رهنها مقابل القرض.

هذا ما حصل في أوروبا طوال القرون الماضية، وما حصل في الولايات المتحدة، وما يحصل في كل دولة يتمكن منها القطاع المصرفي، فمهما كانت ثروة هذه الدولة كبيرة، ومهما كان اقتصادها متيناً، فإن القطاع المصرفي سيتملكها عاجلاً أم آجلاً.

وهنا لا بدّ من استحضار بعض الأسئلة المهمة:

- هل هناك قوة في العالم تمتلك القدرة على إسقاط الجنرال ديغول من منصبه في فرنسا بعد الحرب الكونية الثانية؟

- هل هناك قوة في العالم تستطيع إخضاع دولة عظمى كبريطانيا في عزّ مجدها في القرن التاسع عشر عندما كانت الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها؟
- هل هناك قوة في العالم تستطيع إفلاس نمور آسيا في أوج عزها ونموها الاقتصادي أواخر القرن العشرين؟
- هل هناك قوة في العالم تستطيع أن تموّل الأحزاب السياسية والانتخابات الرئاسية في الدول العظمى وتجبر هذه المجتمعات العظمى على إعادة فرز الأصوات الانتخابية يدوياً في أكثر الدول تقدماً وسيطرة في العالم؟

إن في الإجابة على هذه الأسئلة، إجابة على أسئلة سياسية وقضائية واقتصادية مستغربة من رؤساء الدول الصناعية العظمى كالولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والمانيا واليابان وغيرها من دول العالم الصناعي المتحضر، إذ إن سيطرة العنصرية الصهيونية على الصناعة والتجارة والسياحة والقضاء والإعلام والثقافة والسينما والبورصات العالمية وصناعة وتجارة الأحجار الكريمة كالماس والياقوت والزمرد ومناجم المعدن وتجارتها، كما أن معرفة واقع القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص الثروة، فيها الجواب على واقع الإفلاس في معظم المجتمعات العالمية وتدني معدلات النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تتوسع المصارف التجارية وتنتشر كانتشار الفطر والورم الخبيث في الجسم العليل قبل وفاته.

ولكن كل ما سبق لا يعني أن البنوك والوسطاء الماليين لا يفيدون المجتمعات، بل إنهم مثل كل شيء في الكون قد يستخدمون لتحقيق مصلحة وقد يستخدمون للإساءة. ولكن المهم في كل أمر من أمور الدنيا أن ندرسه ونفهمه بالشكل الصحيح لكي نتمكن من استخدامه بما يفيد وليس في ما يضر. فإذا علمنا أن القطاع المصرفي يولد النقود الائتمانية ودرسنا هذا الموضوع بشكل دقيق، تمكنا من مواجهة قضية عالمية غاية في الحساسية، وهي قضية الأفراد والمجتمعات المتعثرة وغير القادرة على تسديد ديونها التي هي في الأصل ليست ملكاً للبنوك بل هي اقتراض بنكي من ثروة المجتمع، تقوم البنوك باستيفائه من جميع أفراد الشعب ولكنها لا تسدد دينها للمجتمع، بل على العكس فإنها مع كل ما تستوفيه من ضرائب ناتجة عن توليدها للنقود الائتمانية، تتهرب من الضريبة على الدخل وتحصل على

الاعفاءات الضريبية بعد أن أقنعت عامة الناس وعموم المسؤولين السياسيين بأنها حاجة وطنية. وهذا ما سنعود إليه عند شرح الأزمة الإقتصادية والمالية اللبنانية وسبل معالجتها. ولكن المهم هنا هو وضوح الرؤية حول قدرة القطاع المصرفي على فرض الضريبة على المجتمعات من خلال توليد النقود الائتمانية. وإذا عدنا إلى البحث حول أفضل سبل فرض الضرائب، والتي أوضحنا فيها أن ضريبة ضخ النقود هي الضريبة الوحيدة التي لا تتسبب بالتضخم المالي، فإن الإفتراض كان أن البنوك التجارية تولد نقوداً ائتمانية بنسبة خمسة أضعاف النقود التي تولدها الحكومات فقط. ولكن الحقيقة التي تبدو واضحة من خلال معادلة "**المتوالية النقدية الائتمانية المتناقصة**" لتوليد النقود الائتمانية، هي أن البنوك التجارية تولد أكثر من عشرين ضعفاً مقارنة بالكتلة النقدية التي تولدها الحكومات. وتالياً، فإنه من البديهي والحيوي والضروري أن تسترد الحكومات العالمية هذه القدرة على فرض الضرائب عبر ضخ النقود، وأن تمنعها عن أي فريق آخر مهما كان موقعه أو أهميته، فسعادة الإنسان في وطنه أهم بما لا يوصف من أي قطاع مهما ادعى من أهمية ومهما عملت ماكينته الدعائية على تشويه الحقائق العلمية.

وأنا هنا لا أطالب بإلغاء الوساطات المالية، فهي حاجة إقتصادية حيوية بين الناس. ولكن المطلب، وهو مطلب محق ولا أعتقد أن أحداً في الكون يخالفه، وهو عدم السماح للوسيط المالي أن يفرض الضرائب على الناس ويأكل أموالهم بالباطل عن طريق "**المتوالية النقدية الائتمانية المتناقصة**".

"البنوك الإسلامية" خدعة كبيرة للإيقاع بالمؤمنين البسطاء!

يفصل ما بين الشكل والمضمون على الدوام فجوةٌ كبيرة هي الفاصل بين الحقيقة والخديعة. بل إن المضمون الثمين يظهر في معظم الأحيان في شكل

متواضع، بينما المضمون السيّيء يعطي لنفسه مظهراً برّاقاً وإسماً لامعاً يتلاعب به زوراً وبهتاناً على الأذن والعين لكي يُصِمُّها ويعميهما عن الحقيقة ويحقق مصالحه الإحتيالية الخاصة. ويمكننا أن نلاحظ هذه المفارقة بسهولة في حياتنا اليومية؛ حيث تكون السمكة السامة هي أجمل الأسماك، وتنشر الوردة آكلة الحشرات الشذى الأطيب، كما أن الطبل الفارغ يحدث أعلى الأصوات. وقد مرَّ في تاريخنا الكثير من الخلفاء الذين حملوا أسماء غاية في الروعة فكانوا يستنصرون بالله أو يستظهرون به أو يدعون نصرة الدين وإحياءه بأسماء ولا أجمل، بينما هم في الممارسة ألدّ أعداء الله ودينه وعباده. وعليه، فلا يكفي أن يكون لقب "الحاج" دليلاً على حسن السيرة، ولا اسم "الأمين" سبباً لإيداع المال عنده والثقة به.

وإذا كان لصفة السم في الدسم من تجسيد هيكلي يختفي فيه العدو بثياب ملاك طاهر مُنْزَل من السماء، فإن هذا التجسيد أكثر ما يكون في تلك البنوك التي سمّيت بالإسلامية. وكأن الإسلام كلمة لا مضمون لها أو غاية. أو وكأنه يكفي أن ننعت أيّ شيء بالإسلام، أو أن نغيّر في شكله أو مسمّاه ليصبح مقبولاً من الله وشريعته وعباده.

وفكرة البنك اللاربوي أو البنك الإسلامي، هي في الأصل بحث مهم وحسن النية عن وسائل مالية تحقق مصالح المجتمعات من دون أن تمسّ حدود الله. فالبنك التجاري تمكن من تصوير نفسه على أنه أساس كل نمو في المجتمعات. ومما لا شك فيه أن البنك قدّم للناس أدوات ووسائل مالية خفّفت الكثير من معوقات التبادل التجاري كالوكالة والكفالة والتحويل والتمويل والإدخار والاعتماد، ولذلك فقد اعتقد بعض المراجع العلمية الإسلامية أنه لا بد من بحث ودراسة كيفية ايجاد بنك إسلامي لا يعطي فائدة على الإيداع ولا يأخذ فائدة على القروض ويقدم في الوقت نفسه للمجتمع باقي الأدوات المالية التي تساعده لولوج عالم الإنتاج الحديث وتخفف أعباء التبادل التجاري.

السيد محمد باقر الصدر ومحاولته الأولى

وقد كانت المحاولة الأهم بداية في هذا المضمار للعالم العراقي الشهيد السيد محمد باقر الصدر، الذي كان مرجعاً في العلم والفلسفة الإسلامية والفقه الجعفري،

فوضع إلى جانب كتابيه الأساسيين "فلسفتنا" و"اقتصادنا" كتاباً خاصاً عن البنك الإسلامي. هو "البنك اللاربوي في الإسلام". وقد شمل هذا الكتاب معظم جوانب العلاقات الاقتصادية بين الأفراد وشرح العديد من مفاهيم هذه العلاقات كالمضاربة في الفقه الإسلامي، وحقوق المودع وكيفية ضمان الوديعة وقدرته على السحب، إضافة إلى حقوق البنك المستثمر، وكيفية معالجة تلاعب المستثمرين بالأرباح وحسن توزيعها، والعلاقة والاختلاف بين ودائع التوفير والودائع المتحركة والائتمان والضمان والاعتماد، وصولاً إلى كافة الخدمات التي كان المصرف الربوي يؤديها. فأصبح المصرف الإسلامي يقوم بها لكي لا يكون على المؤمنين حرج أو شبهة في علاقاتهم المالية.

والواقع أن المسلمين الذين اصطدموا بالحضارة المادية في مطلع القرن العشرين، وجدوا أنفسهم أمام قطاع مالي يستحيل التعامل معه من دون الوقوع في الإثم، كما يستحيل عدم التعامل معه بسبب الحاجة إليه لحماية المال واستثماره. فمن ناحية الإثم، وجد بعض الأئمة أن أي علاقة بالبنوك لا بد وأن توصل إلى الحرام. فإذا أودعت المال عنده من دون فائدة، فهذا حرام لأن مكسبها يذهب إلى جيوب الإدارة والموظفين الذين لا يستحقونها، وإذا أخذتها وأعطيتها للفقراء فهذا أيضاً حرام، لأن الرسول ε أجاب عن هذه الواقعة بالقول: "فَعَلتْ كالغانية، زنت وتصدقت، ليتها لا زنت ولا تصدّقت". كما أن رمي فائدة الإدخار حرام وأكل الفائدة حرام! وقد ذهب البعض إلى حرمانية التعامل مع بنك تجاري يملكه شخص هويته إسلامية. واستحسن الإدخار في مصرف يملكه غير مسلم، وإعطائه الفائدة المالية، انتقاماً منه على معصيته لله، لأن الله سيحاسبه على هذه الفائدة؟! والحق أن هذه الحلول بمجملها تدل على هشاشة التفكير.

تجربة "بنك فيصل الإسلامي"

ولذلك فقد كان لا بد من الاجتهاد في هذا المجال الجديد، وكان لا بد من العمل بالاجتهاد. فكان أول مصرف لاربوي هو "بنك فيصل الإسلامي". ولكن هذا البنك وقع في إشكالات عدة تسببت في عدم أهليّته مجاراة المصارف التجارية المحيطة به، لأسباب عضوية وموضوعية.

فالمدخر في البنك الإسلامي يريد أن يتمكن من تسييل أمواله ساعة يشاء، أو خلال مدة زمنية قصيرة. كما أنه يتوقع تحقيق نسبة ربح مرتفعة على الإدخار. وفي الوقت نفسه فإن البنك الإسلامي لم يكن قادراً على توليد الائتمان النقدي. ولذلك كان على البنك الاسلامي أن يستثمر في احتمالات مضمونة، وهذا أمر مستحيل. فلا يمكن أن يكون الاحتمال في الاستثمار مضمون الربح 100%، ومن ثمّ فإن أموال المدخرين نفسها قد لا تكون مضمونة الاستيفاء، فكيف بتحقيق الربح؟ وإذا كان على البنك الإسلامي أن يحيّد من رأس المال المدخر، نسبة احتياطي للسحب ونسبة للتأمين في المصرف المركزي، وعليه أنْ يوظف مراقبين ومساعدين للمقترضين بغاية الاستثمار، فإن الكلفة على رأس المال تصبح مرتفعة جداً وغير قادرة على منافسة البنك التجاري الذي لا يتدخل أصلاً في الاستثمار، وجل ما يفعله هو توليد النقد الائتماني الدفتري وإقراضه للمستثمرين. ولهذا فقد فشلت التجربة في بداياتها ولم يتمكن المصرف الإسلامي من مواجهة البنك التجاري.

وبسبب فشل التجارب الأولى للمصارف الاسلامية دخل على نظرية المصرف الإسلامي العديد من الاجتهادات التي انحرفت عن المضمون الأساسي الذي ولد البنك الاسلامي لأجله، وأبقت على الإسم والشكل لكي تضمن ولاء واستمرار المدخرين المسلمين بالتعامل مع هذا البنك، وكأن الإسم هو المهم وليس فلسفة أو مضمون فكرة الحلال والحرام في التعاطي مع المال. وبسبب خطأ أساسي متعمد من المرابي الذي حرّف تفسير معنى ربا المال وجعل المسلمين والمسيحيين يعتقدون بأنه الفائدة (Interest) فقد أغفل الفقهاء ربا المال أو التضخم المالي، وذهبوا لمعالجة كلمة "الفائدة" وحوّلوها إلى أسماء جديدة تفعل الفعل نفسه باسم جديد منها "المرابحة" أو "كلفة القرض" أو "سعر البيع الآجل والبيع العاجل"، فأصبح الفرد الذي يتوجه إلى البنك الإسلامي ليطلب قرضاً لشراء سيارة سعرها عشرة ملايين ليرة لبنانية – على سبيل المثال، وبعد أن يتأكد البنك من قدرة هذا الفرد على الوفاء بالدين عن طريق الرهن والكفالة، وبعد أن يرهن راتبه الشهري ويسجل السيارة باسم البنك، عندها يقوم البنك بشراء السيارة وبيعها للمقترض بسعر جديد ويكون الفارق ما بين السعرين أعلى بكثير من قيمة الفائدة على القرض في البنك التجاري العادي وبعد أن يسمى شراء البنك الاسلامي للسيارة وبيعها

للمقترض تجارة بدلاً من فائدة، فيرتاح المقترض المؤمن نفسياً بأنه لم يخالف شرع الله. وبما أن معظم الناس سذّج ("أكثرهم لا يعقلون".. إلى آخر ما ورد من نعوت تذمّ الأكثرية في القرآن الكريم) وينخدعون بالمظهر ويكتفون به، فإن العديد من رؤوس الأموال التي يملكها أفراد المجتمع من المؤمنين الباحثين عن الحلال، بدأت بالتسرب إلى المصارف التي سمّيت "إسلامية".

وكان أصحاب رأس المال المودعين في البنك الاسلامي بحثاً عن الحلال يقبلون بربحية أقل من الفائدة المصرفية العادية، كما كان المقترضون منه وأيضاً بحثاً عن الحلال يقبلون بكلفة قرض أعلى من كلفة القرض من المصارف التجارية العادية، لاحظ المرابي العالمي وأصحاب المصارف التجارية الحقيقيين، أي الصهيونية العالمية، غفلة الفريق المؤمن الذي وهبه الله ثروة طائلة من النفط ومن الكثير من المواد الأولية الأساسية، أن هذا الفريق يهتم بالشكل وبالإسم دون الحقيقة والجوهر، ولاحظوا بأن الأفراد المؤمنين الذين امتلكوا ثروات كبيرة وخصوصاً من النفط لا يفكرون بالقيمة الشرائية لأموالهم لأن كمياتها تتزايد بشكل كبير وبدون جهد، مما يدعوهم إلى عدم التبصر أو التفكير.

وبما أن هؤلاء الناس يبحثون عن قدرة السحب من دون السؤال عن كيفية الاستثمار والتشغيل.. وتالياً يتمكن المصرف المسمى إسلامياً من تحقيق أرباح تفوق أضعاف أضعاف المصرف التجاري. فلماذا لا يدخلون إلى العالم الإسلامي بمصارف إسلامية يمتلكها "تشيز منهاتن" و"سيتي بنك" وغيرهما من البنوك العالمية؟ أو لماذا لا يدخلون خلف أسماء وأفراد مسلمين بالولادة ويتقاسمون وإياهم مغانم هذا الكنز الذي يسمى "البنك الإسلامي"؟ بل ولماذا لا تتولد شركات تأمين تحمل اللقب الإسلامي، طالما أنه يكفي أن نطلق لقب "إسلامي" على أي شيء ليصبح مقبولاً لدى المجموعة البشرية الإسلامية، ويكفي أن نختار مجموعة من رجال الدين المسلمين كهيئة استشارية مدفوعة التكاليف. وكما قال أحد الفلاسفة: "من غير المجدي محاولة إفهام من يعتمد دخله على قلّة الفهم". فأصبح في الاسلام اكليروس ديني أو "فقه ربوي" هو الذي يحلل ويحرم ولم تعد مصلحة الانسان هي شرع الله.

وهنا سؤال يفرض ذاته على العقل: هل إذا ذبح الخنزير على الطريقة الإسلامية، يصبح أكله حلال؟!. إن قبول عامة المسلمين بالبنك الاسلامي على شاكلته الحالية هو إدانة للمسلمين المؤمنين الذي وهبهم الله العقل والحكمة، وهذا يؤكد أن الإسلام أصبح بالنسبة للكثيرين وللأسف مظهراً فقط، وأن الآخرين الذين يكيدون للإسلام والمسيحية أصبحوا يعرفون نقطة ضعف المسلمين هذه عن ظهر قلب، ويستفيدون منها. وقد يكون هؤلاء الآخرون من أبناء جلدتنا وملّتنا. ولا عجب من ذلك، لأن المال وحبه لا دين له ولا انتماء. وكم من أصحاب المصارف التجارية ومدرائها من الحجاج إلى بيت الله الحرام، ويقيمون الصلاة ويؤتون الصدقة، ولا يحتسون الخمر، فإذا أعطى الفرد لمنتجه إسماً إسلامياً أو صفة البركة الإسلامية وحقق له مرابح خيالية، فلماذا لا يفعل ذلك طالما الأمة نائمة تجتر ماضيها وتبيع مستقبلها لكل خبيث.

مصارف صهيونية - إسلامية

ولذلك فقد تحوّل المصرف الذي أخذ صفة الإنتماء للإسلام إلى مصرف تجاري ربوي عادي يتاجر بالمال ويولد السيولة الائتمانية. ولكنه في الوقت نفسه يرتدي العباءة الإسلامية عند الإيداع، فيسمي الفائدة باسم جديد هو "الربحية" أو كلفة تجميد المال، كما يسمي الفائدة عند الإقراض بـ "كلفة القرض"، أو البيع بالقبول والتراضي، وكأن كلمة "الفائدة" هي المحرمة وكل ما عدا ذلك محلّل! علماً أن كلمة فائدة، مشتقة من الاستفادة أي مما يفيد الإنسان، وهو أمر لا يمكن أن يحرّمه الله، بل إن المحرم هو ربا المال أي تربيبه وتكثير كميته، وهو عملياً وعلمياً التضخم المالي، الذي ينتج، أكثر ما ينتج، عن توليد النقد الإئتماني الدفتري الذي تسببه المصارف التجارية، ومعها تلك التي تزعم صلتها بالإسلام أو أنها إسلامية!

وبما أن المصارف الصهيونية العالمية قد دخلت على خط تأسيس ومشاركة إنشاء مصارف إسلامية، وبما أن تحريم الفائدة المصرفية في ظل التضخم أي في ظل انهيار القيمة الحقيقية للمدخرات هو أمر مستحيل، فقد وجد العديد من الفقهاء المسلمين أنفسهم أمام واقع جديد اضطرهم إلى تحليل الفائدة المصرفية، واعتبارها غير معنية بالتحريم الربوي المذكور في القرآن الكريم. أي أن مجموعة من الأخطاء والمغالطات الخاصة بالنقود والمال والتبادل التجاري، أوصلتنا إلى بنك ربوي خطير

يحمل الصفة الإسلامية، ويتلطى بعباءة الإسلام، ليعمل بأسوأ مما يعمل المصرف التجاري الربوي، ما أوصلنا إلى نتيجة جديدة خاطئة في تحليل الفائدة المصرفية التجارية هرباً من جور كلفة قرض المصرف الإسلامي. إذ إنه لا يمكن تحريم الفائدة في ظل التضخم ولذلك فإن المسلمين اليوم هم في أشد الحاجة إلى استعادة دور العقل في جميع علاقاتهم وعلومهم وبخاصة العلوم المالية، لأن العدو العنصري الصهيوني، أدواته العربية والإسلامية – والإسلامية جداً... ولكن المؤسف والخطير هو أن العديد من الذين يدعون المشيخة والإمارة بين المسلمين يذهبون إلى تشجيع إلغاء العقل بحجة أن النقل أهم من العقل في بعض الدعوات الاسلامية، وبذلك فقد تمكن عدوهم وعدو الانسانية من سلب المسلمين وسائر مجتمعات العالم ثروتهم وإرادتهم وكرامتهم وعقلهم، عن طريق العديد من المظاهر الإسلامية وفي مطلعها البنوك الإسلامية اللاربوية، والتي هي في الحقيقة بنوك تجارية ربوية تمتص ثروة المجتمع بأسوأ من شقيقاتها التجارية. لأنها تمكنت من دسِ السم في الدسم وتمكنت من التلاعب بعقول السذّج من المؤمنين. بينما الله سبحانه وتعالى الذي أمر بتحريم "ربا المال"، وأذن بالحرب على من لا يحارب "ربا المال"، أمرنا في الوقت نفسه باتباع العقل والحكمة والمعرفة: "المؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف"، و"اليد العليا خير من اليد السفلى"، فلماذا يجب علينا أن نكون دائماً من المتخلفين أو الضعفاء أو المحتاجين، والله أعطانا علماً نستطيع بوساطته أن نكون خير أمة أُخرجت للناس. ولماذا علينا أن نغيّر اسم الفائدة فنكذب على أنفسنا ونعتقد أننا خرجنا من الحرمانية بينما الحقيقة أن جوهر الربا لم يتبدل بل تبدّل الثوب وما أكثر الأبالسة المتخفّين بأثواب الملائكة؟!.

السلطة السياسية ودورها الحيوي
في سعادة المجتمعات أو في تعاستها

المقصود بالسلطة السياسية هو صاحب القرار التشريعي والتنفيذي في المجتمعات، وهو فريق يختلف شكله من مجتمع إلى آخر. ففي أحد المجتمعات قد يكون مجلساً للشعب (البرلمان) يراقب مجلساً للتنفيذ (الحكومة)، وفي مجتمع آخر قد يكون فرداً واحداً هو الذي يقرر ويشرّع وينفذ، مع المحافظة على الشكل، أي أن صاحب السلطة هو ملك أو خليفة أو سلطان أو قيصر أو رئيس، يمتلك كل السلطة والمال والمخابرات والقوى الأمنية، وفي الوقت نفسه يحافظ على الشكل الديمقراطي فيسمح بوجود مجالس للنواب وللوزراء، وظيفتهم تنفيذ رغباته. وقد تكون السلطة مجلساً سياسياً أو قيادة مشتركة أو هيئة عامة. ومهما اختلفت التسميات والأشكال، فإنني في هذه الدراسة لن أدخل في تفاصيل شكل السلطة السياسية بل في كيفية تحسين قدرتها على إداء واجباتها تجاه المجتمع. وكيفية اختيار من يحق لهم أن يكونوا مرشحين لإدارة شؤون الناس. وكيف يجب على المجتمع أن يعاملهم ليقدموا أفضل ما عندهم فلا يتأثروا بالمداهنة أو الصداقة أو القرابة أو الإنتماء، وما هو الدور الذي يجب أن يلعبوه، وما هو الدور الذي لا يحق لهم الدخول أو التدخل فيه، وكيفية قياس نجاحهم أو فشلهم في المهمة التي انتدبوا لأجلها. فالطبيب أو المحامي أو التاجر أو صاحب المصنع لا يحق له أن يدير شؤون الناس مهما كان ناجحاً في مهنته. لأنه بذلك يتدخل في مجال غير مجال اختصاصه، فهل يجوز للمهندس أن يقود طائرة أو للمحامي أن يجري عملية جراحية؟ هذا مع العلم بأن إدارة شؤون المجتمع عملية أخطر وأهم بما لا يوصف من قيادة طائرة أو إجراء عملية جراحية. ولكن، وفي الوقت نفسه فإن من تتوفر فيه مواصفات الترشح لإدارة شؤون الناس يجب أن لا يدخل غرفة عمليات الطبيب أو مجلس إدارة مصنع أو إدارة مؤسسة إنتاجية. فهو موظف عند الشعب برتبة مدير مدراء كل المؤسسات في كل قطاعات الإنتاج والخدمات والطاقة والمواصلات والإتصالات في المجتمع. ونجاحه يكمن في كيفية تمكين المدراء (في المدارس والمصانع والمتاجر والمستشفيات والفنادق والمزارع والمنتديات والمختبرات) من تحقيق نجاحهم، لا في منافستهم.

الهدف من وجود السلطة السياسية

الأساس في تسمية **سلطة سياسية** هي مسؤولية رعاية المجتمع التي تقع على عاتق من يحملها. وللتمكن من القيام بأعباء هذه المسؤولية، لا بد له من صلاحيات

تمكنه من القيام بواجباته. والصلاحية هي حق مشروع لكل من يتحمل مسؤولية في أي مكان مهما كانت مسؤولياته صغيرة. ولكن عندما تكون المسؤولية كبيرة جداً، وعلى مستوى إدارة شؤون ورعاية مجتمع بكامله، فإن هذه الصلاحيات الواسعة النطاق، تتحول إلى سلطة. وهذا أمر خطير جداً إذا كانت هذه السلطة في يد من هو غير كفء لها أو قد يستبد بها. لأنه عندما يفشل في تحقيق مسؤولياته، يستخدم السلطة التي أتيحت له في قمع المعترضين عليه. ومن أهم صلاحيات هذه السلطة هي القدرة اللامحدودة في الحصول على المال العام، وإنفاقه بحسب ما تراه مناسباً.

وقد تدخلت النظريات السياسية لمحاولة التخفيف من هذه السلطة المطلقة التي يعتريها الفساد في معظم الأحيان، ووضعت لها القيود، فحاولت عن طريق الرقابة وأنشأت مجلساً ينتخبه الشعب ليكون ممثلاً له في مواجهة السلطة السياسية المطلقة للحكام والحكومات. كما حاولت عن طريق إنشاء أحزاب في مواجهة السلطة، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى انتخاب هذه السلطة من الشعب بديلاً عن الوراثة. وفي مقابل النظريات السياسية الساعية إلى الحد من قدرات السلطة، ولد العديد من النظريات السياسية التي تعلم السلطة كيف تحد من قدرة المجتمع على الإعتراض، بالإفقار والتجويع والتخويف.

فالسلطة السياسية كانت قبل ولادة النقد الورقي محدودة الموارد، وكان الحاكم يحسب إنفاقه ويحد من بذخه إلى حد ما، لأن موارده كان يجب أن تكون إما ذهباً أو منتوجات، وهذه سلع محدودة الكمية بل هي شحيحة بالمقارنة مع الطلب عليها. ولذلك كان الحاكم يهتم إلى حد ما بالسعي لتطوير إمكانات المجتمع. وكان الحاكم يعرف حدوده، وحدود صلاحياته. فلم يكن يتدخل في قطاع الإنتاج وامتلاك أدواته، ولم يكن يعتبر نفسه مؤسسة للتوظيف، ولم يكن بديلاً عن أصحاب العمل أو شريكاً لهم. وقد انحصرت صلاحياته في السعي لتطوير قدرات المنتجين لكي يتمكن هو من زيادة الضريبة عليهم. وكان يهيئ لهم كل الظروف المؤاتية ليحققوا النجاح الذي ينعكس عليه ايجاباً في بذخه. ولكن بعد ولادة النقد الورقي، ولدت وسيلة جديدة بيد الحكام ليفرضوا الضرائب من دون الحاجة إلى تطوير إمكانيات المجتمع، وتحولت الإدارات الرسمية عن الأهداف المنشأة لأجلها، إلى أهداف بهلوانية، ليست من

صلاحياتها ولا مسؤولياتها ولا يمكنها أصلاً أن تنجح في أدائها. وخاصة قضية أن تصبح الحكومات رب عمل أو مالكة للمؤسسات الانتاجية، تتدخل في ملكية قطاع الإنتاج وفي التوظيف الذي تحوّل إلى بطالة مقنعة ومعيقة للتنمية. علماً أن الهدف الحقيقي لوجود السلطة السياسية هو فقط:

1. تنظيم الشؤون البينية للمواطنين وعدم السماح بالتعدي على حقوق وخصوصيات الفرد المعنوية والمادية، عن طريق القضاء العادل.
2. حماية المجتمع من أي عدوان خارجي والمحافظة على الاستقلال التام للمجتمع ولجميع أفراده، عن طريق الشرطة والقوى المسلحة.
3. رعاية أمن المجتمع الصحي والتربوي والاجتماعي والثقافي، وبخاصة حماية الضعيف مثل الطفل وكبير السن وصاحب الاحتياجات الخاصة والبيئة عن طرق وزارات متخصصة بالصحة والتربية والزراعة والبيئة وسائر الاحتياجات.
4. تطوير القدرات الانتاجية عند كل قادر على الإنتاج، واعطائه الفرصة المادية والمعنوية ليتمكن من تحقيق نجاحه الخاص الذي سينعكس على نجاح المجتمع من خلال نمو القيمة الشرائية للنقد الوطني.

أما التدخل في قطاعات الإنتاج، أو التدخل والتوظيف بحجة مساعدة الناس للحصول على وظيفة ومرتب من خلال عملهم في الإدارة الحكومية، فهو أمر يسيء للوطن والمواطن، وخصوصاً أن الموظف الحكومي لا يكتفي عادة براتبه المحدود، ويعتقد خطأ أن أهميته وموقعه يخوّلانه الحصول على مدخول إضافي ومكانة مميزة. وشيئاً فشيئاً بدأت الإدارة الرسمية توّلد جيشاً من الموظفين الحكوميين الذين لا حاجة حقيقية لهم، ولكنهم لتأكيد أهميتهم يعرقلون عمل قطاعات الإنتاج وبذلك فقد انتقلت فئة كبيرة من الشعب المنتج إلى خانة إعاقة الإنتاج. ولكي لا يشتطّ جزء من هؤلاء الموظفين في إعاقتهم وفسادهم احتاج الأمر إلى جيش جديد من المراقبين على عملهم الذي لا يقدم ولا يؤخر. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاحتجاج بتفعيل الرقابة لزيادة حجم التوظيف العشوائي لا يفيد، كما أن الاحتجاج بالحاجة إلى كل هؤلاء الموظفين ما هو إلا دلالة على هشاشة عمل السلطة السياسية التي لا تهتم بحجم

إنفاقها لأنها تدفع من جيوب المواطنين بدون وجه حق، طالما أنها ليست مسؤولة عن تطوير ثروة المجتمع ورفاهيته.

وقد فشلت نظريات الرقابة على السلطة فشلاً واضحاً، إذ إن الدول المتخلفة أنشأت برلمانات شكلية تأتمر بأمر الملك أو الرئيس، كما أن الدول المتقدمة دمجت بين نائب الشعب المنتخب وبين السلطة التنفيذية إما عن طريق توزير البرلمانيين وإما عن طريق توليد أحزاب تجمع بين الفريقين ويحمي أحدهما الآخر. هذا وقد حاولت النظريات السياسية الحالية المتخلفة ضبط إيقاع الحكّام عن طريق الأحزاب والإعلام. ولكن الأحزاب نفسها وصلت إلى الحكم وفشلت واستبدت، كما أن الإعلام وقع ضحية القدرات المالية فمن يخدم المصالح يُغدق عليه المال والنفوذ، ومن يحاول أن يعتدل أو ينتقد، تغلق في وجهه أقنية التمويل المالي والإعلاني، أو يحاكم بتهمة التجديف والتجرؤ على المقامات، حتى بات الناس يتندرون بكلمة "إعلام" تعبيراً عن الكذب في القول، وإظهار عكس الحقيقة.

والواقع السياسي الحالي في العالم، هو وجود سلطات سياسية في المجتمعات المتخلفة تتجاوز بجبروتها ما كان قائماً أيام الرومان والفراعنة، ووجود سلطات سياسية في الدول الصناعية العظمى، مقيدة بخدمة الفريق المرابي الذي يسيطر على الثروة والإعلام والقضاء والقرار السياسي للدول الصناعية العظمى.

وباختصار، فإن النظريات السياسية لم تتوصل إلى وسيلة تحافظ على ديناميكية الحكّام في اتخاذ القرارات، وتفرض عليهم قيوداً في الوقت عينه تدفعهم لتحقيق مصالح المجتمع بالجهد اللازم، وقد انحصر الأمر إما بحكم مطلق لا قيود له يستطيع اتخاذ القرار دونما مراجعة ولا محاسبة، وإما بحكم لا يتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بسبب القيود التي فرضتها عليه النظرية الديمقراطية. وفي كلتا الحالتين فإن الحاكم لا يدفع ثمن الخطأ الذي يقع فيه، كما أنه لا يستفيد من حسنات ما نجح في تطويره، وهذا هو ما نقصده بتخلف النظريات السياسية. بينما في نظرية "**التمويل بالنمو**" فإن القرار يرتد على صاحبه، فإذا كان القرار جيداً وسليماً يرتد ذلك على الحاكم ويتحسن مردوده المالي ومكانته السياسية. وأما إذا كان القرار خاطئاً ومسيئاً فأول من يتعرض للخسارة هو الحاكم نفسه، فيكون نظام الاصدارات النقدية وقيمة

النقود مرآة وميزاناً للعمل السياسي. وقد لا يصدق القاريء وجود هكذا نظرية، وهي وإن كانت غير ممكنة، فإن المنطق السليم لا بد أن يقرّ بأن أوجب الواجبات هو البحث عن هكذا نظرية لأنها التطوير الحقيقي الوحيد للنظرية السياسية. وإذا افترضنا جدلاً وجود هذه النظرية السياسية التي تعكس نتائج قرارات الحاكم عليه أولاً، فبذلك نكون قد أوجدنا الجهاز العصبي الذي يؤلم الحاكم عندما يخطئ ويتسبب بألم الجسم، كما يسعده عندما يصبح المجتمع سعيداً، فتتدنى نسبة الخطأ عنده، بدون الحاجة إلى نظرية الرقابة المعيبة وغير الواقعية التي يتمكن الحكّام على الدوام من الإلتفاف عليها. فالسلطة السياسية في الزمن الحالي هي إما سلطة مطلقة بالتزامن مع الفساد المطلق لأن لا مصلحة لها في الإستقامة، وإما سلطة مقيدة بمصالح أصحاب رؤوس الأموال لأنها صنيعتهم وتأتمر بما يرونه مناسباً. وإن شعوب العالم ومجتمعاته كافةً تعيش بين هذين الهامشين.

أما عن أخطاء الحاكم أو الحكومات فهي تبدأ عندما تقرر الحكومة أن تحل محل الشعب، وأن تقوم بالعمل الذي يجب أن يقوم به الشعب. ويكون هذا أول دليل على فشل الإدارة السياسية في مهمتها، وهي ستسعى لتحميل الشعب مسؤولية الفشل. وهذا يعني عندما يتدخل الحاكم في قطاع الإنتاج وملكية أدواته بحجة جشع المنتجين أو عدم رغبتهم بإنتاج ما هو حاجة حيوية للمجتمع أو بحجة تشغيل اليد العاملة. وعند هذه النقطة يكون الحاكم قد أدرك وجود الفشل في المجتمع، ولكنه لم يدرك سبب الفشل فحمّله للشعب وقرر أن يأخذ دور الشعب في الإنتاج والإمتلاك، وبطبيعة الحال، فالحاكم غير قادر على تحقيق النجاح في الإنتاج بدون قرار احتكار السلع المنتجة، وفرض سعر لها مهما انخفض أو ارتفع هذا السعر، فهو خسارة مضاعفة على الشعب، ولا يشعر بها الحاكم. فإذا ارتفع السعر لا يستطيع الناس إلا دفع الثمن في غياب المنافسة الحرة على انتاج السلعة، وإذا انخفض السعر بحجة مساعدة الفقراء، دفع الفقراء الكلفة مضاعفة عندما يجبي الحاكم الضرائب لتسديد خسائر الإنتاج مع تخفيض سعر المنتج أو دعمه. وهذه كلها بِدعٌ تمكن الحكومات من الإلتفاف على الحقائق لإظهار أنها تساعد الناس وهي في الحقيقة تساهم بزيادة بؤسهم وفقرهم. لذلك فإن تحديد المهمة الموكلة إلى الحكومات هي أمر هام جداً وهي جزء من العقد الإجتماعي غير المكتوب بين الحاكم والمحكوم.

• المهمة الأولى للحكومة هي تحقيق التنمية وتحسين حجم ثروة المجتمع ليتمكن أفراده ومؤسساته من زيادة فرص العمل وتحقيق السعادة للناس فلا يلجأون إلى الهجرة بحثاً عن فرص العمل والنجاح في مجتمعات أخرى بل يجدون هذه الفرصة ملك يمينهم في مجتمعهم وبين أهلهم.

• المهمة الثانية هي تسهيل العلاقة بين أفراد المجتمع فلا يطغى فرد أو فريق على آخر، أو يتمكن من سلبه حقه. وهذه مهمة أساسية وحيوية وتتعلق بالقضاء وعدالته وسهولة وصول الإنسان إلى حقه بدون تعقيدات الأوراق الرسمية والكلفة الباهظة التي تمنع أصحاب الحقوق من المطالبة بحقهم. فالعدالة هي أساس نجاح الحاكم والحكومة. وتفقد الحكومات شرعيتها ويبدأ فشلها عندما تدخل المحسوبيات، ويصبح حق الأقوياء سهلاً وحق الضعفاء مستحيلاً أو صعب المنال.

• المهمة الثالثة هي رعاية الضعفاء. والمقصود بالضعفاء ليس فقط أولئك الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية والإجتماعية والتربوية، بل أيضاً رعاية الذين لا صوت لهم كالبيئة والحيوان والأجيال المقبلة والأطفال والعجزة واللاجئين إلى المجتمع من خارجه خوفاً على حياتهم وكرامتهم. إن الرعاية المطلوبة لهؤلاء غير القادرين على إيصال صوتهم هي جوهر عمل السلطة السياسية فهي الراعي وهي المسؤول عن الرعية.

• المهمة الرابعة هي حماية المجتمع، أي التطوير الدائم لإمكانات القوى الأمنية والعسكرية لمواجهة أعداء المجتمع في الداخل والخارج. فالمجتمع الناجح والثري يكون دائماً عرضة للغزو. ولا خير في سلطة تؤمّن النجاح ولا تؤمّن حماية النجاح، وحماية أمن المجتمع من أعدائه المتربصين بأفضل السبل وأقلها كلفة.

• المهمة الخامسة هي إدارة الدورة المالية بالشكل الصحيح، بحيث لا يتمكن أحد غير الحكومة من إصدار النقود التي هي سندات دين على المصدر. أي أنها وسيلة ضريبية بامتياز، ولا يجوز أن يتمكن أحد غير الحكومة من فرض الضرائب على المجتمع. هذا إضافة إلى استخدام الدورة المالية في إيصال السائل الحيوي أي المال، وهو يحمل عنصر الثروة الكامن فيه بالكثافة المطلوبة إلى أطراف المجتمع كافةً وبخاصة الفقيرة منها، إذ أن تناقص عنصر الثروة في الأوعية النقدية يؤدي إلى

الطلب المتزايد على السائل الحيوي فيصبح شحيحاً مهما كثرت كميته، ما يؤدي إلى الإنكماش الإقتصادي. كما يجب استخدام ضخ السيولة النقدية في تمويل قطاعات الإنتاج، لكي تتمكن من تطوير مهاراتها وقدراتها. ولا بأس بأن يثري الناس والمنتجون في المجتمع، فثراؤهم سينعكس تلقائياً على باقي أطراف المجتمع، وخصوصاً على الحكومات وعلى الفقراء، وهو ما سيأتي شرحه لاحقاً.

هذه المهمات هي جوهر المسؤولية الحكومية والسلطة السياسية، أي **الحماية والتنظيم والرعاية والتطوير**. وفيما عدا ذلك فهو من مهمة أفرقاء آخرين في المجتمعات، ولا يجوز التعدي على صلاحياتهم وحقوقهم، لأنهم هم أفراد الشعب والقادر الوحيد على تحقيق النهوض الاقتصادي للمجتمعات، ولأنهم في سعيهم لتحقيق ثرائهم، يحققون الثراء لجميع الفرقاء الآخرين. وأقصد بهم قطاعات الإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي والسياحي والخدماتي. فالحكومات لا علاقة لها بإدارة المنشأة الإنتاجية، حتى وإن كانت ثروة باطنية كالمناجم والبترول، فهذه كلها ملك للشعب ولا يجوز أن يحتكرها الحكام فالكل شريك في الثروة العامة. وإدارة هذه المؤسسات العامة تكون بالمشاركة في التمويل بين الشعب في الدرجة الأولى وبين السلطة السياسية في الدرجة الثانية، إذا لم يتمكن الأفراد العاديون من استكمال رأس المال التشغيلي، على أن تكون الإدارة من الشعب وخاضعة لمبدأ المنافسة الحرة بعيداً عن الإحتكار.

وقد يدّعي مناصرو التدخل الحكومي في ملكية قطاع الإنتاج بأن الجشع قد يصل بالتجار إلى احتكار المواد الأولية والمواد الأساسية في حياة الناس وفرض أسعار عالية لتحقيق أرباح خيالية. وقد يدعون أيضاً بأن قطاع الإنتاج الخاص لا يمكن أن يدخل في استثمارات لا تحقق له أرباحا عالية، وهي استثمارات حيوية للمجتمع بكلفة مرتفعة، كشركة طيران أو سكة حديدية أو صناعة الحديد أو صناعة الصواريخ. كما قد يدعون بأن قطاع الإنتاج الخاص لا يستطيع أن يؤمن الوظائف اللازمة لليد العاملة الوطنية أو قد لا يعطيها حقوقها. وهذه الإدعاءات التي تقف خلف فلسفة دخول الحكومات في قطاع الإنتاج هي إدعاءات هشّة وسطحية، ويدحضها أمر بسيط جداً، وهو السماح بالمنافسة الحرة والمتكافئة. إن مجرد دخول

منافس يمتلك الحقوق ذاتها وعليه الواجبات ذاتها في منافسة الإنتاج مع الحكومات، سيظهر مدى فشل الحكومات في إدارة الأعمال. وهذا ما سيأتي شرحه؛ ولكن المهم هنا هو توضيح واجبات السلطة السياسية الحقيقية، والتي إذا نجحت في أدائها تكون قد نجحت في توليد المجتمع السعيد الذي تنعكس سعادته ونجاحه على الحكومات سعادة وثروة ورفاهية.

وقد يقول قائل بأن ما سبق ما هو إلا أفكار وطروحات طوباوية سياسية، غير واقعية ولا يمكن تحقيقها، مثلها كمثل جمهورية أفلاطون. وهو قول صحيح طالما أن الحكام والحكومات لا يستفيدون شيئاً من نجاح المجتمعات، بل على العكس من ذلك، فإن الثروة تغدق عليهم عند الفشل، ولا يكسبون شيئاً عند النجاح. أما في حالة "التمويل بالنمو" فإن العكس هو الصحيح بحيث يصبح الفشل واضحاً والنجاح واضحاً، ولكل منهما ثمن يخسره عند الفشل أو يكسبه عند النجاح.

الاصلاح السياسي

كيف يحقق المسؤول السياسي الثراء عند النجاح في مهمته؟ وكيف يخسر وينكشف عند فشله؟

أوضحنا في ما سبق، أن القيمة الشرائية للمال لا يمكن أن تنمو وتتحسن إلا إذا تم استيفاء الضريبة من المجتمع بوساطة ضخ النقود حصراً، مع إلغاء الوسائل الضريبية المتخلفة الأخرى كافة، وهو ما نرى أنه سيصبح حقيقة واقعة ومتعارفاً عليها ولا تحتاج إلى نقاش بعد أن توضع نظرية "**التمويل بالنمو**" موضع التنفيذ. ولكن بما أنها الآن ما زالت نظرية على الورق، فلا بأس من تكرار الشرح لكي تصبح الفكرة شبه مفهومة مبدئياً. وقد أشرنا في فصل سابق إلى معادلة نمو القيمة الشرائية للمال عندما تنحصر الضريبة بضخ النقود، وتنحصر عملية ضخ النقود بفريق واحد حصراً هو الحكومة، أي البنك المركزي التابع للحكومة. والمثال الذي كنا قد أشرنا إليه هو:

افتراضُ دولتين أو مجتمعين مختلفين، أحدهما يعتمد على الجباية الضريبية بأشكالها المختلفة والمتخلّفة، والآخر يعتمد على ضريبة ضخ النقود حصراً. والافتراض هو أن حجم ثروة كل منهما يعادل ألف ليرة والسيولة الموجودة في كل مجتمع منهما هي ألف ليرة أيضاً، أي أن القيمة الشرائية للوحدة النقدية المتداولة، أي الليرة الواحدة تساوي = 1000 ÷ 1000= 1، وإذا كان المبلغ المطلوب للإنفاق العام الحكومي هو مئة ليرة، ومعدل النمو الإقتصادي في كل منهما هو خمسة بالمئة، فماذا يحدث في كل من هذين المجتمعين؟

المجتمع الأول الذي يعتمد على الجباية الضريبية يحتاج إلى موظفين ومراقبين وكتلة وظيفية تتجاوز كلفتها المنظورة الخمسين ليرة، وبذلك تزيد حاجة الإنفاق العام لتصبح: 100+50=150 مئة وخمسون ليرة. فإذا تمكن الجباة من تحصيل مئة ليرة تبقى الحاجة إلى خمسين وتعتبر الخمسين ليرة الباقية عجزاً في الموازنة يجب أن تقوم الحكومة بضخه كنقود جديدة. ويقابل ذلك أن القطاع المصرفي يقوم بضخ

سيولة نقدية ائتمانية (دفترية) تعادل خمسة أضعاف ما تضخه الحكومات على أقل تقدير، فتصبح السيولة النقدية المتداولة في المجتمع 1000+50+250=1300 ليرة.

وإذا كان معدل النمو هو 5% من الألف الأصلية فتصبح قيمة الثروة العامة:

حجم نمو الثروة العامة = (5×1000) ÷ 100= 50 ليرة

قيمة الثروة العامة بعد النمو= 50+1000=1050 ليرة

أي أن القيمة الشرائية لليرة أصبحت تساوي= 1050 ÷ 1300 = 0.8076

أما في المجتمع الذي يعتمد على ضخ النقود حصراً في جبايته الضريبية فإن الذي يحدث هو التالي:

معدل النمو= (5×1000) ÷ 100 = 50 ليرة

قيمة الثروة العامة بعد النمو= 50+1000=1050 ليرة

كمية السيولة النقدية = 100+1000=1100 ليرة

أي أن القيمة الشرائية لليرة أصبحت تساوي= 1050 ÷ 1100=0.9545

وأن نسبة التضخم المالي في حالة المجتمع الذي يعتمد الجباية الضريبية المتخلّفة ترتفع عن نسبة التضخم في المجتمع الذي يعتمد ضريبة ضخ السيولة النقدية بنسبة 19% عن المجتمع الذي خرج من نظرية الجباية المتخلفة.

فكيف إذا علمنا أن كلفة الجباية غير المنظورة تتجاوز كلفتها المنظورة، لأن موظفي الجباية يحققون لأنفسهم مكاسب تتجاوز ما يحصلونه للحكومات. وإذا علمنا أن الإعاقة والروتين الإداري اللذين تتسبب بهما الجباية هما أحد أهمّ أسباب تراجع النمو الاقتصادي. وأن الإنكماش الذي تتسبب به الجباية بسبب سحب السيولة النقدية من المجتمع يزيد من معدّلات الإفلاس والبطالة والإنكماش الاقتصادي، وأن خيرة أبناء المجتمع أصبحوا يعملون في الجباية أي خارج قطاع الإنتاج بل في قطاع إعاقة الإنتاج، وإذا علمنا أن السيولة التي قام القطاع المصرفي بضخها والتي تسببت بالتضخم، سيعمد إلى سحبها من المجتمع ليقع المجتمع في فخ الركود التضخمي

(stagflation) ، وأن النمو الذي يحصل في ظل الجباية الضريبية يحتكره القطاع المصرفي الذي يفرض ضريبة على المجتمع من خلال ضخ الأوراق المالية الائتمانية التي افترضنا أنها خمسة أضعاف ما تضخه الحكومة من سيولة، ولكنها في الواقع تتجاوز العشرة أضعاف، إذ إن معظم السيولة النقدية العالمية المتداولة، ولدت في المصارف التجارية ولم تولّد منها الحكومات سوى 5% بينما ولّد القطاع المصرفي المحلي والعالمي أكثر من 95% منها، وهي سيولة وهمية يمكن أن تتبخر وتختفي من الأسواق العالمية بلحظة واحدة، مما يجبر المصارف المركزية العالمية على التدخل وضخ السيولة النقدية الصادرة عن الحكومات بكميات هائلة منعاً للإفلاس المحلي والعالمي. في المقابل، فإن المجتمع الذي يضخ السيولة النقدية باعتدال ويمنع المصارف التجارية من فرض ضريبة على المجتمعات ترتفع معدلات نموه الاقتصادي بما يتجاوز العشرين بالمائة، وتالياً تتحسن القيمة الشرائية للنقد الصادر عنه، وتصبح نقود المجتمع الذي لا يعتمد على الجباية الضريبية، سلعةً مطلوبةً بحد ذاتها وذلك كبديل عن النقود الأخرى يشتريها الناس لسببين، الأول للتبادل التجاري كما هو حال العملات العالمية كافة، والسبب الثاني هو حماية ثروتهم من التسرب الذي يسببه التضخم المالي لباقي العملات في العالم.

والمؤكد هنا هو أن معدل النمو الاقتصادي في مجتمع الجباية الضريبية المتخلّفة سيكون متدنياً ودون الخمسة بالمائة. أما في مجتمع ضريبة ضخ النقود فسيتجاوز الـ 20%. ولكن إذا افترضنا معدّلَ نموٍّ اقتصادي بنسبة 15% فالذي سيحدث هو: قيمة نمو الثروة العامة = (1000 × 15) ÷ 100 = 150.

مجموع الثروة = 150 + 1000 = 1150

كمية النقود = 1000 + 100 = 1100

قيمة الوحدة النقدية = 1150 ÷ 1100 = 1.0454

أي أن القيمة الشرائية للنقود ستنمو وتتحسن بنسبة = 0.0454%

عند هذه النقطة يطرح سؤالٌ نفسَه بقوة: إذا تمكن السياسي الذي تسلّم زمام أمور المجتمع، أن يحقق نمواً اقتصادياً يتجاوز 20% وقد يصل إلى 30% حين يكون

له مصلحة في تحقيق النمو، وتراجعت كلفة الإستهلاك بتراجع الأسعار ونمو المنفعة الحَدّية للأجور، فهل يجوز أن لا يُكافأ السياسي القيّم على أمور الناس والإدارة التي تعمل معه مادياً على نجاحهم؟ وهل يجوز أن تكون المكافأة على فساد السياسيين وسلبهم خيرات المجتمعات وإعاقة نموها ماديةً، بينما المكافأة على الإستقامة والنجاح تكون بالشكر المعنوي فقط دون أية حوافز مالية؟

إن أي مدير أو عامل في أبسط مؤسسة يحصل على مكافأة من أصحاب المؤسسة عندما يحقق فريقُه العاملُ نجاحاً مميزاً يزيد من أرباح المؤسسة. وهذه هي إحدى أهم أدوات التنمية البشرية المتبعة لتحفيز العاملين وتحسين قدراتهم الوظيفية. فلماذا لا نحفّز الحكومات والإدارات السياسية بأرباح مالية عندما تنجح في رفع مستوى الدخل الفردي وتحقق الرفاهية والعدالة للمواطنين جميعاً؟

هنا ستدخل النظرية السياسية مرحلة جديدة من مراحل تطورها، فإذا كانت النظريات السياسية الحالية تعطي كل الإغراءات المادية للسياسيين في حال الفساد، بينما لايستفيدون من الإستقامة والنجاح قرشا واحداً، فلماذا يجب أن يلاموا إذا فشلوا، طالما أن الفشل عالمي ولا يُسأل عنه أحد، ويحقق لهم المكانة المالية والاجتماعية التي يطمح اليها كل الناس؟ أي أن المجتمع الحالي لا يدفع للحكومات ثمن الإستقامة والنجاح، لأنه يعتبر الإستقامة والنجاح أمر واجب، "ولا شكر على واجب"! بينما يدفع بكل طيبة خاطر، بل وبتهافُتٍ، للفاسدين لكي لا يعقدوا له معاملاته ويخففوا عنه القيود والروتين الاداري، فيغضُّ الطّرْف عن اختلاساتهم في المناقصات والتلزيمات! أوليس الأَوْلى بالمجتمع أن يدفع بكل طيبة خاطر للسياسي العصامي والناجح الذي ساهم بنجاح كل الناس ورفع من درجة رفاهيتهم،. ومن ثمّ أن يحاسب السياسي الذي فشل في رفع مستوى معيشة المواطن ويحرمه من متعة المال والسلطة بالغش والخداع. وهو ما لا يمكن كشفه إلا عن طريق نمو أو تردي القيمة الشرائية للمال، ومن دون التدخل القسري للحكومات. أي بعدم سحب السيولة المالية من الأسواق لأي سبب من الأسباب، وترك القيمة الشرائية للمال ليحدِّدها سعر السوق، أي العرض والطلب الذي يكون الميزان الحقيقي للإداء السياسي، ويكون للنجاح ثمن يحصل عليه مَنْ حقَّقه، وللفشل ثمن يدفعه من تسبّب به.

والنجاح الحاصل في هذه المعادلة لا يمكن أن يتسرّب إليه الغش إذا ما أراد الحاكم أن يحقّق نمواً مصطنعا في سعر صرف النقود المصدرة، فسعر صرف النقود متروك لتوازن السوق الحرة، بعد إلغاء مختلف أنواع الجبايات الضريبية الفاسدة والمتخلّفة كافةً والاستعاضة عنها بضخ السيولة النقدية كضريبة موحَّدة بديلة عن الوسائل الضريبية الأخرى جميعها كالجبايات المباشرة وغير المباشرة أو التصاعدية أو القيمة المضافة أو الاقتراض من البنوك بسندات خزينة. وهو تحديداً ما سيتسبب بتحسن سعر صرف العملة الوطنية. **وهذه ثورة، بل معجزة، في علم الاقتصاد السياسي.** ولذلك فإن رأس السلطة السياسية، يجب أن يحصل على مكافأة تحفيزية هامة جداً تكون نسبة مئوية من معدل نمو القيمة الشرائية للمال، لكي يكون نمو القيمة الشرائية للمال هدفاً دائماً يسعى اليه السياسيون. على أن تتزايد هذه النسبة المئوية في تَدرُّج تصاعدي متناغم مع تزايد النسبة المئوية لقوة المال الشرائية. ومثال ذلك إذا كان النمو الإقتصادي المتحقق بنسبة 15% فإن القيمة السعرية للمال سوف تتحسن بحسب المثال السابق بنسبة 0.0454% فيقوم المصرف المركزي بضخ سيولة هي 10% من نمو القيمة السعرية للمال وتكون هذه 10% من حق رأس الدولة والحكومة والمجلس التشريعي، وتوزع بحسب ما يراه رأس الدولة مناسباً. ولكن إذا تجاوز النسبة المئوية لنمو القيمة الشرائية للمال 0.1% فإن حق ادارة الدولة يجب أن ينمو فيصبح 11% كمثال. وبالتالي يجب أن يتدرج نمو مكاسب القيمين على النجاح صعوداً أو هبوطاً بحسب معدلات النمو الذي يتحقق. وعندما يحصل الحاكم على حقه المادي من نجاح اقتصاد المجتمع وتسهيل شؤون الناس ودفعهم للإنتاج والنجاح، عندها فإن كل قدرته الإدارية ستنصب على نجاح ورفاهية وصحة جميع أفراد المجتمع. وعندها أيضا ستكون الصورة والميزان واضحين أمام الناس، فلا يتم اختيار السياسي لعقيدته الدينية أو مذهبه أو عرقه أو شكله أو أي شيء آخر ما عدا المصلحة العامة والرفاهية والعدالة والحق والثقافة والصحة وحق البيئة وحق من لا صوت له كالطفل والعاجز، عندها سيكون السياسي خادماً حقيقياً لجميع الناس فلا حُظْوةَ لأحد عنده ولا استفراد أو احتكار للمناصب والمراكز الحيوية والحساسة في المجتمع، بل اختيار الأكفأ والأكثر خدمة وتواضعاً والأقدر على تحقيق الهدف. ذلك لأن مصلحته الشخصية ستتأثر بمستوى القرارات التي سيتخذها، وبخاصّة فيما يتعلق بالتوظيفات في الإدارات العامة، لأن كلفة

رواتب الموظفين ستكون محسومةً من دخله الشخصي، ونتيجةُ أدائهم ستنعكس عليه، والهدر وضياع وقت المواطن سيؤثر عليه أيضاً؛ وإننا هنا أمام معادلة سياسية متميزة عن كل ما مرّ على المجتمعات عبر جميع العصور السالفة. وإنني لأعلمَ سلفاً بأن البعض سينسب هذا الرأي للعاطفة أو للتمني والأحلام أو لليوتوبيا، أو للأفلاطونية، ذلك لأنه غير محسوس ولا ملموس، ولكن عند تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع فسنجد أننا أمام مجتمع منتج ناجح كخلية النحل، وقيادته السياسية خادمة له لا سيدة عليه.

الدليل إلى الاصلاح الاداري

منذ فجر تاريخ المجتمعات الانسانية والوظيفة في الادارة الرسمية العامة تخضع لشرط الانتماء إلى القائد السياسي، تملقاً ومداهنة من جهة، وتحقيقاً لمصالحه المادية من جهة أخرى. ومع تطور المجتمعات وتطور الإدارة السياسية تطورت الحاجة إلى الموظفين في الادارة، وبسبب تخوف السياسيين من أن يحقق الموظفون في الادارة مصالحهم المالية الخاصة بعيداً عن مصالح الساسة الذين قاموا بتوظيفهم فقد قام الساسة بتوظيف مراقبين على الموظفين، ومنذ ذلك الحين وقطاع التوظيف في الادارات العامة ينتفخ وينتفخ حتى بات جزءاً لا يستهان به من المواطنين موظفين في ملاك الحكومات فيما يشبه البطالة المقنّعة. ومع انتشار الفساد والرشوة في ملاك الإدارة الرسمية للمجتمع، تطورت نظرية الرقابة، فالرقابة على المراقبين، ومن ثم تفعيل الرقابة وزيادة التفعيل. ولكن ذلك كله لم يمنع الفساد الإداري، بل أضاف إلى الفساد مشكلة جديدة هي الروتين الإداري وتحولت الإدارة الحكومية عن هدفها الأصيل وهو تنظيم وتفعيل وتطوير المجتمع، إلى اعاقته وافساده وتخلفه. وقد تسبب هذا الواقع المُكلِف بتراجع النمو الاقتصادي وبتضخم حجم موظفي الادارة بشكل يتجاوز قدرة قطاعات الإنتاج عن تلبية حاجاته، كما وأن كل سَعيٍ إلى تطوير وإصلاح الإدارة كان يأتي عبر نظرية واحدة موحّدة على الدوام، هي تفعيل الرقابة على موظفي الادارة ما يتسبب بتضخم حجم الموظفين فتتضخم الادارة تالياً ويبقى الفساد والروتين والإعاقة.

ونحن إذا حاولنا البحث بدقة في موضوع الفساد الاداري، فسنجد أن هذا الفساد يتدرّج من الدول الغنية التي يحصل موظف الإدارة فيها على ما يكفي المعيشة الكريمة، فينخفض معدل الفساد بشكل كبير، ويبدأ معدل الفساد الاداري بالارتفاع كلما تدرّجنا إلى الدول الأكثر فقراً، أو بالحريّ الدول التي لا تعطي لموظف الادارة ما يكفيه للعيش الكريم. حتى أن بعض المجتمعات المتخلفة تفترض سلفاً عند تقييم رواتب موظفي الادارة، ما سيحققه الموظف من الاكراميات التي سيدفعها له أصحاب المعاملات من المواطنين. ويتحول الأمر لغزاً إذا تساءلنا: هل أن فساد الإدارة هو سبب فقر وتخلف المجتمعات؟ أم أن الفقر هو سبب الفساد؟

ولأن الأمر واضح المعالم لكثير من القيمين على المجتمعات، فقد بادر المشرّع في العديد من الدول إلى تقديم الحوافز المالية للموظف الحكومي على ما يحققه من دخل للخزينة؛ فأعطى للشرطيّ عندما يحرر مخالفةً نسبة مئوية من مردودها المالي، ولموظف الجباية نسبة مئوية من تقديرات الرسوم والضرائب التي يفرضها على المكلفين. أي أن المشرّع لم يَسْعَ إلى علاج الفساد بتطوير ثقافة الانتاج عند أفراد المجتمع، بل إن العلاج جاء ليشرِّع الفساد نفسَه ويجعله مقونناً، ويزيد الاعباء الضريبية على المواطن المنتج باعتباره فريقاً خصماً للحكومة والمجتمع يجب أن يُغرّم ويدفع ثمن هذه الخصومة.

من هنا جاز لنا، بكل بساطة، أن نعتبر هذه الوسيلة الاصلاحية للإدارة هي الأسوأ على الاطلاق، وهي المثل الأوضح على العلاج الذي يكون أسوأ من المرض نفسه. لأنها، من جهة جعلت المصلحة المالية لموظف الادارة الحكومية مرتبطاً بإيذاء المواطن، ومن جهة ثانية جعلت قرار الموظف الإداري مرتبطاً بمن يقوم برشوته أكثر، فإذا كان مردوده المالي من الحكومة أكبر عمل لمصلحتها في قمع المخالفة، واذا كان مردوده المالي من المواطن المخالف أكبر، غضّ النظر عن المخالف.

ومع ذلك، فإنّ هذا الواقع الفاسد لا يعني أبداً أن الموظف الحكومي فاسد بالمطلق، ولا أن المواطن فاسد ومخالف ويغطي مخالفته بالفساد والرشوة. **والحقيقة أن الفاسد هو النظرية الادارية نفسها التي لا تعطي الموظف حقه في العيش الكريم**، كما أنها تفرض على المواطن ما لا طاقة له به فيضطر إلى المخالفة دونما

سابق تصور أو تصميم على المخالفة. فالمواطن على وجه العموم، عزيز النفس ولا يرغب بمواجهة القيمين على الإدارة الرسمية بل إنه يسعى بكل جهده لعدم الذهاب إلى الدوائر الرسمية، وهذا ما أعطى لمخلّصي المعاملات مع الدوائر الرسمية الحكومية قيمة مضافة في المجتمعات المتخلفة. كما أن الموظف في الدوائر الرسمية عزيز النفس ويسعى جهده لخدمة المجتمع الذي يعطيه راتبه، ولكن الموظف عندما يرى بأم العين أن زميلاً له اشترى منزلا واقتنى سيارة والكلّ يخطب ودّه، فمما لا شك فيه أن نفسه ستصبو نحو هذا الاكتفاء المادي والمعنوي، وبذلك يتزايد عدد موظفي الإدارة الساعين إلى الاكتفاء، ويصبح الموظف الملتزم بالقيم والأخلاق تحت خط الفقر، فضلاً عن اعتباره منبوذاً من زملائه، مذموماً ومتهماً بالتخلف من قبل المجتمع.

لذا، لا بد لنا من الاقرار بفساد نظريات الاصلاح الاداري المعمول بها، وبحاجتنا إلى البحث عن نظرية إصلاح إداري تحافظ أولاً على كرامة المواطن والموظف الإداري، وتحقق تالياً التنمية والتطور والحماية للمجتمع، وترفع من شأن الموظف الكفء وتنبذ الموظف الفاشل. وهنا تصبح نظرية "**التمويل بالنمو**" مطلباً حيوياً لتحقيق الاصلاح الاداري بما يليق بالموظف والمواطن وبالوطن، بحيث يتحول كل موظف في الإدارة الحكومية إلى رقيب على نفسه وعلى فريق العمل الذي يعمل معه. فإذا أخطأ أحدهم يصوّب له رفاقه، ولا تعود التفاحة الفاسدة قادرةً على إفساد الصندوق، لأن التمويل بالنمو قد لقّح التفاح ضد الفساد. فالمصلحة المادية والمعنوية لموظف الادارة باتت على المحك. وكلما تحسن أداؤه وازدادت ثروة المجتمع، زاد دخله المالي وتحسن وضعه المعيشي، والعكس صحيح، فعندما يتراجع دخل المجتمع وأرباح أفراده فإن المدخول المالي للموظف سيتراجع. ولكن في هذه الحالة سيكون مطلب تغيير الإدارة السياسية مطلباً جماعياً لأن نجاحها واضح المعالم كما أن فشلها واضح ويظهر من خلال تدني القيمة الشرائية للمال. أي أنه إذا حدث تضخم مالي فإن الإدارة السياسية تكون فاشلة، وإذا نمت القيمة الشرائية للمال فإن الإدارة ناجحة، وعندها سيتسابق السياسيون في البحث الجدي والحثيث عن كيفية تطوير وحماية ورعاية المجتمع بأقل كلفة ممكنة، ليحققوا لأنفسهم أكبر قدر من الربح المادي.

وهذا هو المقياس لـ "علم السياسة" المرتجى، الذي كان حتى كتابة هذه السطور بلا قياس. وما لا قياس له، لا يُقاسُ عليه. وما لا يُقاس عليه لا يُعتدُّ به.

ولا بد هنا من تكرار المفهوم الحقيقي لوجود الإدارة في المجتمعات؛ ألا وهو الرعاية بكل أوجهها بدءاً من تنظيم شؤون الأفراد البينية [وفيما بينهم] والمحافظة على نظافة البيئة التي يعيشون فيها، وحمايتهم من التعدي والمحافظة على ثقافتهم وصحتهم وتطوير إنتاجهم ورفاهيتهم، وليس هدف الادارة ابداً، ولا يصحّ أن يكون، الحصول على المال من المجتمع أو الاستهانة به وبحقوقه، فالمواطن والموظف هما قيمة أساسٌ في المجتمع واتحاد مصالحهما يحقق للمجتمعات قيمة اضافية.

وبطبيعة الحال فإن نجاح الإدارة السياسية وموظفي هذه الإدارة، بحاجة إلى تعاون وتكاتف العديد من القطاعات الحكومية ليتمكنوا بمجموعهم كإدارة عامة للمجتمعات، من تخطط وتنفيذ أهداف الإدارة السياسية، وهي القطاعات التي سيأتي شرح أهدافها وكيفية الإستفادة منها وإفادتها بالشكل الصحيح، لتقوم بواجباتها بالطريقة الأمثل والأنجح. وهي على التوالي:

البنك المركزي وأسلوب ضخ النقود القانونية لمن يستحقها، وكيفية احتساب كمية النقود التي يجب ضخها، والأطراف التي يجب أن يصلها السائل الحيوي لكي تحقق الدورة المالية أهدافها تماما كما تحقق الدورة الدموية الهدف من السائل الحيوي الذي يقوم بتوزيع كل ما تحتاجه خلايا الجسم من غذاء ودواء بحيث يكون الدم هو الناقل لجميع المواد بالكثافة المطلوبة، هكذا يقوم المال كسائل حيوي في جسم المجتمع بتوزيع ثمرات النمو على القطاعات والخلايا المجتمعية والادارية والسياسية كافة، كالقضاء وعدالة الحكم بين الناس وكيفية التعامل مع القضاء ومحاسبته أو مكافئته.

الأمن الوطني والدفاع الخارجي وكيفية التعامل مع هذا القطاع الحيوي ليقدم أفضل النتائج وكيفية مكافأة العاملين عليه عند نجاحهم. **التربية والتعليم والثقافة**، وكيفية تحقيق النجاح مع ضمان حقوق من يحققون هذا النجاح وتطوير امكاناتهم المادية تبجيلاً للمعلم.

البيئة والزراعة والثروة المائية والباطنية والصناعة والسياحة. وسيكون لكل قطاع من هذه القطاعات فصل خاص في هذه الدراسة.

وليس خافياً على أحد بأن موظفي الادارات العامة يخضعون اليوم للإمتحان الذي يؤهلهم وظيفياً في معظم الأحيان. أي أنهم من خيرة المثقفين والمفكرين الذين تعبوا على أنفسهم وتعب الأهل والمجتمع على تأهيلهم، ولكن ما يحدث عندما يتم توظيف خيرة الشباب في ملاك الدولة هو أن الوظيفة تعوِّدهم على الاتكال والكسل، ويخسر المجتمع عقولاً ومفكرين كان من الممكن أن يكونوا علماء ومجدِّدين. لكننا إذا نظرنا بدقة إلى ما يمكن أن يحققه موظفو الإدارات الرسمية إذا كان نجاحهم ينعكس عليهم زيادة في الدخل تصل إلى تحقيق الثراء من نجاحهم في الأداء الوظيفي، كبير، وباعتبارهم من خيرة العقول في المجتمع، فما سيحققونه في العمل والانتاج واتخاذ القرارات بديناميكية وحكمة سيحقق للمجتمع نهضة قد لا تخطر في بال أحد.

إن مكافأة الموظف الحكومي على نجاحه وتمكينه من تحقيق ثراء إذا نجح في تطوير وحماية ثروة المجتمع، سيكون عند تحققه فتحاً جديدا في علم الإصلاح الإداري، يغير مستقبل الأجيال المقبلة، ويكون بداية لحضارة إنسانية يملأها الخير والسعادة لكل البشر الذين لن يعودوا محتاجين إلى الإنتماء المتقوقع لساسة أو عقائد تسلب حريتهم الإنسانية، بل سينتمون إلى التحرر والكرامة والسعادة التي أرادها الرحمن للبشر، أي الإيمان بقوة لا تفرق بين الناس وتصبح وحدة الناس ومحبتهم الأخوية والعدالة والسعادة هي الهدف.

المصرف المركزي في مجتمع "التمويل بالنمو"

المجتمع خلية متكاملة مَثَلَهُ كمَثَل الجسم البشري كخلية. والسياسيون القيمون على إدارة شؤون هذا المجتمع هم **العقل المدبّر والمفكّر** الذي يقوده. وللمجتمع سائل حيوي يشابه الدم في الجسم، هو **المال.** وللمال، **دورة مالية** يجب أن يصل من

خلالها السائل الحيوي إلى أطراف الجسم كافة، وله **قلب هو مصدر السائل الحيوي** وهو الذي يضخ هذا السائل الحيوي بالإتجاه الذي يراه مناسباً وبالكمية المناسبة للجسم. **وهذا القلب في المجتمع هو المصرف المركزي** الذي يضخ السائل الحيوي أي النقود، التي تكون قبل ضخها في المجتمع أوراقاً لا قيمة لها، ولكن بمجرد دخولها إلى الأسواق، يحدث أمران: الأول هو أن الحكومة تكون قد فرضت على المجتمع ضريبة هي قيمة الأوراق النقدية التي ضخها البنك المركزي في الأسواق، والثاني هو أن هذه الأوراق التي لا قيمة لها سابقاً، تمتلئ بجزء من الثروة التي تنساب إليها من النقود الموجودة أصلاً في المجتمع، وتتحول النقود إلى مادة جديدة هي المال، الذي يتشكل من عنصرين مختلفين هما **النقود والثروة.** بحيث تكون النقود هي وعاء الثروة. وبما أن المال هو السائل الحيوي الذي يجري في عروق المجتمع، فإن من أولويات عمل القلب أي المصرف المركزي، هي حماية السائل الحيوي من الفساد، أي من التضخم المالي أو تدني ذرات الثروة الكامنة فيه. أي أن المصرف المركزي، الذي هو مصدر ضخ النقود التي ستستخدم كبديل ضريبي، وهو ما يعني الحاجة إلى ضخ سيولة نقدية بكميات كبيرة تساوي حجم الإنفاق العام الحكومي، فإن أول ما يقع على عاتقه هو حماية هذا السائل الحيوي الأصلي من دخول سائل آخر مشابه للنقود الصادرة عن المصرف المركزي، والتي أشرنا لها سابقاً، أي النقود الكتابية الوهمية (الأموال النائبة)، التي تفرزها القطاعات المالية (البنوك التجارية) لإقراضها للناس. لأن البنوك التجارية حين تولد النقد الائتماني وتضخه إلى المجتمع تتعامل مع هذا السائل الوهمي تماماً كما تتعامل الحكومات مع النقود الورقية الحقيقية الصادرة عن البنك المركزي، أي أنها لا تعتبرها سندات دين على البنوك التجارية وأن على البنوك التجارية القيام بتسديد الدين لاحقاً، بل تضخ سندات دينها تماماً كما يفعل البنك المركزي وبكميات أكبر بكثير وتجبي من المجتمع ضريبة تماماً كما تفعل الحكومة، وأيضاً مثل الحكومة فهي لا تعيد للمجتمع حقه في الدين بعد استعادته من المقترضين، **إلا أن المفارقة في هذا المجال هي أن البنوك تقوم بإقراض الحكومات للجم تدهور سعر صرف النقد وتحصل من المجتمعات فائدة من خدمة الدين** أي السيولة النقدية التي تفرزها البنوك المركزية والتي تجري في جسم المجتمع، ويجب أن تكون مليئة بذرات الثروة، إلا أن السيولة النقدية

الصادرة عن البنوك التجارية هي التي تمتص الخيرات الكامنة في المال، والتي هي ثروة الناس، فيتردى المال ويتعرض للتضخم وفقدان القيمة. وهذه مسألة غاية في الأهمية، خاصة وأن معظم الناس يعتقدون بأن القطاع المصرفي التجاري يقرض الناس من أموال الناس، وهذا غير صحيح، وبرهان عدم صحته واضح جداً: فالبنك حين يتسلّم وديعة من الأشخاص العاديين المدخرين لأموالهم، يدعي أنه يقرض هذه الوديعة، وربحه يأتي من الفارق بين الفائدة التي يدفعها للمدخر، والفائدة التي يستوفيها من المقترض. وهذا غير صحيح، ذلك لأن المصرف المركزي يفرض على البنك التجاري جزءاً من الوديعة كتأمين عليها وهذا الجزء يصل إلى حدود 15% على أقل تقدير، كما أن البنك التجاري يفرض على نفسه إحتياطياً لمواجهة طلبات السحب النقدي اليومية هي 10% من الوديعة أيضاً على أقل تقدير. فإذا كان سيسلف الوديعة نفسها من دون توليد النقد الائتماني فكم يجب أن يكون سعر الفائدة على القرض ليحقق البنك ربحاً يغطي مصاريف موظفيه فقط؟ والجواب هو 40% فائدة على القرض على أقل تقدير، وهذا أمر مستحيل طبعا. وقد سبق وشرحت كيف تولد البنوك التجارية النقود الائتمانية في الفصل الخاص بالمصارف التجارية، وكيف أن هذه المصارف التجارية تستطيع أن تولد مقابل كل وديعة أولية ما يزيد عن عشرة أضعافها ودائع مشتقة. والودائع المشتقة هي نقود كاملة المواصفات من حيث أنها ضريبة على المجتمع لأن البنك التجاري مثله كمثل البنك المركزي الذي هو بنك المجتمع، وعندما يولد النقود التي تعتبر ضريبة على المجتمع، يفعل ذلك من خلال الحق الذي أعطاه إياه الناس لفرض ضريبة بديلة عن ضريبة الجباية المباشرة وغير المباشرة. ذلك لأن المجتمع لا يسترجع قيمة سند الدين الصادر عن البنك المركزي بشكل نقود. **أما البنك التجاري فهو عندما يولد النقود الائتمانية، فهو يفرض على المجتمع ضريبة من دون وجه حق،** لأنه لا يعيد للمجتمع قيمة سندات الدين عليه بينما يستوفيها من الأفراد الذين أقرضهم. وهو يفرض بذلك ضريبة على المجتمع من غير وجه حق لأن هذا الحق لم يُعطَ إلا للحكومات فقط، وأي فريق آخر يولد نقوداً فهو خارج عن القانون. والأدهى من ذلك هو حين يقرض البنك التجاري الحكومة نفسها التي يفترض أنها العقل المدبر للمجتمع ومحامي الدفاع عنه، ومن ثم يترتب على الحكومة تسديد الدين مع الفوائد أو خدمة الدين من ثروة المجتمع، علماً أن

أصل الدين هو سندات أمانة، يجب على البنك التجاري أن يدفعها للمجتمع. وهذه لعبة مالية جهنمية ليس من المعقول أن تستمر لو كانت السلطة السياسية تستفيد أو تخسر عندما يستفيد المجتمع أو يخسر. وفي الوقت نفسه إذا كان القيمون على المصرف المركزي يستفيدون أو يخسرون بشكل متوازٍ مع ربح أو خسارة المجتمع، فكيف إذا كان صاحب البنك التجاري هو الذي يسيطر على الحكومة وعلى الرأي العام الأكاديمي في هذا المجال؟ كما أن حكّام البنوك المركزية يحصلون على ميزات مادية ومعنوية، وشهادات بالمعرفة والخبرة من البنوك التجارية نفسها التي أقنعت العالم كله بأنها القطاع الأهم في أي اقتصاد عالمي. لذلك، فإن أول خطوة لتحقيق نجاح البنك المركزي في مهمته الحقيقية باعتباره القلب النابض في جسم المجتمع، هي أن يكون أفراده وإدارته مستفيدين مالياً من تحقيق الدورة المالية في المجتمع بالشكل السليم الذي يضمن حصانة ونمو السائل الحيوي الذي هو المال، وأن يخسروا إذا تعرض أمن المجتمع الاقتصادي للإبتزاز والسرقة.

ولكي يكون ضخ النقود بكميات وافرة تمنع العطش والإنكماش عن المجتمع، وذلك بسبب رغبة الكثيرين في الإدخار، فيجب أن لا يكون ضخ المال لأجل الإنفاق العام الحكومي فقط، بل إن المصرف المركزي يجب أن يضخ السيولة النقدية في الإتجاه الإستثماري وفي الإتجاه الاجتماعي والتربوي. وهنا، ولكي لا يكون ضخ السيولة النقدية باتجاه الإستثمار محصوراً بالمحسوبيات العائلية أو المذهبية، فيجب أيضاً أن يكون أفراد البنك المركزي القيمين على توجيه القروض والمساعدات المالية للأفراد العاديين في المجتمع، مرتبطين بعوامل الربح والخسارة.

وقد يعتقد البعض بأن الواجب هو إقراض قطاعات الإنتاج أو مراكز البحوث التطويرية، ومن ثم استرجاع المال مع نسبة ربح عليه تسمى فائدة، وهذا خطأ جسيم وشائع. لأن أي زيادة على القرض تشكل عبئاً على قطاع الإنتاج وهو قطاع لا ينتج النقود وليس مطلوباً منه انتاج النقود أصلاً، بل ان المطلوب منه هو أن ينتج الثروة التي تعطي القيمة للنقود والمصرف المركزي هو النبع الذي يضخ النقود، واذا كان ضخ النقود متوازناً مع انتاج الثروة، وكل قطاع عليه انتاج ما هو مؤهل له، فالمطلوب من قطاع الانتاج ليس كميات النقود، لأن البنك المركزي هو نبع لا

ينضب للنقود، وإنما المطلوب هو أن يتمكن قطاع الانتاج من إستثمار النقود بطريقة ناجحة تتمكن من تعبئة الأوعية النقدية بالثروة لكي يتحصن المال وتنمو قيمته الشرائية، فضلاً عن أن قطاع الانتاج بنموه يتمكن من زيادة فرص العمل لاستيعاب اليد العاملة وتفعيل إنتاجيتها، **فيكون فائض قيمة الانتاج الذي تحققه اليد العاملة والعقل المفكر في المؤسسات هو الثروة التي تستخدمها إدارة المصرف المركزي** عند ضخ نقود جديدة في الأسواق لدعم باقي القطاعات غير المنتجة، والتي تحتاج إلى السيولة النقدية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والصحية والبيئية والانسانية. وهذا هو النجاح المطلوب من البنك المركزي. ولكي يتحقق هذا النجاح فإن زيادة كمية النقود على القرض أو ما يسمى خطأ بالفائدة يجب أن تكون (0%)**!** والزيادة أو الربح أو الفائدة المطلوبة من قطاع الإنتاج هي الزيادة النوعية، أي زيادة كثافة ذرات الثروة في الوحدة النقدية، بحيث ينعكس نجاح قطاع الانتاج على الثروة الكامنة في الأوعية النقدية، وتالياً فإن قطاع الانتاج الذي تعتمد القطاعات الأخرى كافةً على نجاحه لتتمكن من زيادة دخلها وتنمية ثروتها، يجب أن يكون أقل قطاعات المجتمع عبئاً، أي أنه يجب على القطاعات الأخرى جميعها مساعدة قطاع الإنتاج لينجح، ولينعكس نجاحه عليهم بالنجاح والثروة والسعادة.

وهذا يعني أنّ المصرف المركزي يشكل القاعدة الأولى لنجاح قطاع الإنتاج في التطور والتطوير عن طريق دعمه بالسيولة النقدية اللازمة لرفع إمكاناته الإنتاجية والتسويقية. وليتمكن المصرف المركزي في مقابل النمو في الانتاج الاقتصادي من ضخ سيولة نقدية متزايدة للإنفاق العام الحكومي وغيره من القطاعات، وتكون سيولة متوازنة مع السيولة النقدية التي تم ضخها للإستثمار الإنتاجي بحيث يحقق معدل النمو الاقتصادي التوازن في سعر صرف الوحدات النقدية فلا تتعرض للتضخم المالي. أي إن المصرف المركزي هو المسؤول الوحيد عن ضخ النقود وإيصال السائل الحيوي، أي المال المحصّن إلى أطراف المجتمع كافة في دورة تحقق نمو وحصانة ورعاية وحماية المجتمع. لذلك يجب عليه في المرحلة الأولى موازنة ضخ النقود إلى قطاع الإنتاج وحسن اختيار الجهة التي يتم ضخ السيولة اليها، وذلك بالتوازي مع حاجة الإنفاق العام

الحكومي، ليكون الإنفاق العام وغيره من حاجات المجتمع مقدوراً عليها من دون أن تتردى القيمة الشرائية للمال.

هذا مع العلم بأن تردّي القيمة الشرائية للمال، قد يأتي من خلال عدم ضخ السيولة أو التباطؤ في ضخّها بوجود طلب كبير عليها يتسبب بفقدانها من السوق، فيحدث انكماش اقتصادي يؤدي إلى إفلاس قطاعات الانتاج فينعكس ذلك سلباً على القيمة الشرائية للمال، أو ان الانكماش قد يحدث بسبب ضخ النقود في اتجاهات خاطئة، مثل إقراض كميات كبيرة من النقود لأغراض استهلاكية بدون موازنة ذلك مع الإقراض لأغراض إنتاجية، **أو بسبب عدم مراقبة القطاع المصرفي التجاري**، بحيث يتمكن هذا القطاع بدلاً من العمل كوسيط مالي، أن يعمل كمصدر للنقد الائتماني، ما يتسبب بتردي القيمة الشرائية للنقود المتداولة، لأنها سندات دين على البنك التجاري الذي يفاجئ المجتمع عندما يطالبه بعض الأفراد بالدين بعدم قدرته على تسديده، وفي لحظة واحدة تصبح جميع الأوراق المالية الصادرة عن البنوك من غير قيمة وتتبخر السيولة النقدية من الأسواق التي يهددها شبح الافلاس إن لم تتدخل الحكومة ومصرفها المركزي بضخ كميات كبيرة من النقد الحقيقي الحكومي. وعندما يحدث هذا الأمر ولا يكون البنك المركزي جاهزاً بأدواته للجم قدرة المصرف التجاري عن توليد النقد، فإن الذي يجب أن يدفع الثمن هم المسؤولون في البنك المركزي، لأنهم تسببوا، وإن بغير علم، بخسارة المجتمع. وهذه جوهر المسؤولية الملقاة على عاتق البنك المركزي والفريق العامل فيه، إذ إن القيمة الشرائية للمال هي ميزان حرارة جسم المجتمع. وعندما تتردى القيمة الشرائية للمال، أي عندما يتعرض المال للتضخم، فهذا يعني أن المجتمع مريض، وأن هناك من يسلب ثروته. هذا عدا عن المشاكل التي لا تحصى بسبب التضخم المالي، كمثل زيادة الأجور الوهمية التي تتآكل قيمتها قبل أن تصل إلى مستحقيها. أو كمثل قانون الإيجارات الذي خلق فجوة في العلاقة بين المستأجر المسكين والمالك المسكين وكلاهما يتقاتل مع الآخر معتقداً أن الآخر هو غريمه. أو كمثل من ادّخر مالاً "لآخرته" أو حصل على تعويض نهاية خدمة أو توفي تاركاً لأولاده ما يعتقد أنه ثروة تكفيهم، هؤلاء كلهم ضحية مباشرة من ضحايا التضخم المالي،

ومع ذلك فقد أقنع البنك التجاري جميع الباحثين في الاقتصاد بأن التضخم هو وسيلتهم الوحيدة للتنمية.

والحقيقة العلمية هي أن للمال حالتين فيزيائيتين إحداهما التضخم بجميع أشكاله ودرجاته. أما الحالة الأخرى التي لم يتم البحث فيها ولا عنها، فهي حالة نمو القيمة الشرائية للمال بالتزامن مع ضخ النقود، وهذا أمر مهم جداً، لأن الاقتصاديين حصروا إمكانية تحسن سعر صرف النقود بلجم الضخ النقدي معتبرين أن للتضخم المالي سبباً وحيداً هو زيادة كمية ضخ النقود، ولذلك فإن عكس التضخم (anti inflation) بالنسبة للمدارس الاقتصادية يعني عدم ضخ النقود وبالتالي الركود والإنكماش. إلا أن عكس التضخم المقصود في هذه الدراسة هو تماما عكس المقصود بعكس التضخم المتداول. فالمطلوب هو ضخ النقود وفي الوقت نفسه نمو القيمة الشرائية للمال. وهذه الحالة لها اسم واحد في اللغة العربية هو أن "يزكو المال" أي أن ينمو المال ويكون محصناً. وهذه حالة فيزيائية للمال، معاكسة لحالة التضخم المالي حيث تتردى القيمة الشرائية للمال. وللتوضيح فإن للمال في النظام النقدي المتعارف عليه حالياً حالات فيزيائية عدة منها التضخم المالي، ومنها الركود التضخمي ومنها عكس التضخم ومنها الإنكماش المالي، وهذه التوصيفات كلها تأتي نتيجة لسبب واحد هو دخول النقد الوهمي الائتماني في السيولة النقدية الصادرة عن الحكومة فتفسد كثافة الثروة الكامنة في الوحدات النقدية، مما يترتب عليه مجموعة من الأمراض الاقتصادية هي التوصيفات السالفة الذكر. أما حالة عكس التضخم الموصوفة في بحثنا الحالي، فهي تعني تحديداً ضخ السيولة النقدية بكميات تتناسب مع الشح الذي يتسبب به حب الإدخار والشهوة للمال عند الناس والنمو الاقتصادي الذي تحققه قطاعات الانتاج، لكي لا تتناقص كمية السيولة النقدية وتؤدي إلى الإنكماش وإفلاس المؤسسات، وفي الوقت نفسه أن لا تكون كميات النقد التي يتم ضخها كبيرة بحيث تؤدي إلى تردي القيمة الشرائية للمال، وفي الوقت ذاته أيضاً، استخدام عامل التنمية الاقتصادية بالقوة اللازمة لملء الأوعية النقدية بالثروة اللازمة لتتحصن وتنمو القوة الشرائية للمال.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن يكون البنك المركزي بإدارته وبأفراده العاملين والمتقصّين والموجهين لضخ السيولة النقدية، أول الخاسرين من تردي القيمة الشرائية للمال، وأول المستفيدين من نمو القيمة الشرائية للمال، وهو ما يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المجتمع. لذلك فإن جزءاً من الزيادة في القدرة الشرائية للمال يجب أن يعود على العاملين عليها في المصرف المركزي، وبشكل متوازن مع معدلات النمو المتحققة بحيث ترتفع نسبة المردود المالي للعاملين في المصرف المركزي عندما تتزايد نسبة النمو التي ستظهر من خلال حصانة الوحدة النقدية ونمو قيمتها، أو تتراجع مداخيلهم إذا لم يحققوا الهدف المرجو من ضخّهم للنقود، أو بسبب تباطؤهم في ضخها أو تقاعسهم عن إيصالها إلى أهدافها الصحيحة بما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، أي أن المصرف المركزي سيكون دائماً أمام تحدي ديناميكية اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

إن المصرف المركزي هو القلب النابض في المجتمع وهو مصدر السائل الحيوي الذي يحقق السعادة والرفاهية للمجتمع إذا كان قوياً ومحصناً. وهو مصدر التعاسة والبؤس عندما يتردى ويفقد الثروة الكامنة فيه. ولذلك فإن كل عامل في المصرف المركزي هو خلية حية بالنسبة للمجتمع، يساهم في السعادة أو التعاسة. لذا يجب أن ينعكس عليه شخصياً حال المجتمع، لأنه عند ذلك فقط يعمل بكل قوته لسعادة الناس والدفاع عن حقهم الذي يتم سلبه حاليا، دون أن يلتفت اليه أحد أو يدافع عن المجتمع أحد.

فالمصرف المركزي في مجتمع "التمويل بالنمو" هو السلطة المالية الحقيقية، ولا حاجة لوزارة المال في هذا المجتمع، لأن المصرف بإدارته وموظفيه هو المسؤول عن ضخ النقود إلى المجتمع بكميات كافية، وفي الوقت نفسه أن لا يتم ضخ هذه الكميات من السيولة النقدية في اتجاهات لا تؤدي إلى نمو القيمة الشرائية للمال.

الأمن والدفاع في مجتمع التمويل بالنمو

المقصود بالأمن والدفاع هو جميع القوى المسؤولة عن حماية المجتمع وصون كرامة أبنائه، من شرطة أو درك أو جيش أو أمن عام أو أمن دولة أو أمن قومي أو

دفاع مدني أو إسعاف وإطفاء حرائق أو مخابرات أو أي نوع من أنواع القوى العسكري المسؤولة عن حماية المجتمع.

هذه القوى العسكرية على تنوعها هي كالذراع بالنسبة للجسم، أو كالرمش بالنسبة للعين. وأهميتها تنبع من أهمية ما تعمل على حمايته. فرمش العين مهم جداً بسبب أهمية العين. ولكن لا يجوز أن تتفوق أهمية الرمش على أهمية العين، فيتحول الرمش من مدافع عن العين إلى سهم يفقؤها ويقوم مقامها. ولذلك فإن التعاطي مع القوى العسكرية لتحقيق الأمن والأمان للمجتمعات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الدور المطلوب منها، والذي يجب أن تلعبه، والدور الخطير والمؤذي الذي ينبغي ألاّ تنزلق أو تتورّط بأن تلعبه وبخاصة موضوع الانقلاب على الادارة المدنية للمجتمع وقيادته عسكرياً أو أمنياً.

ولخطورة القوة العسكرية الموحدة تحت لواء قائد واحد على الادارة السياسية للمجتمعات، فقد قامت النظرية السياسية، أو القيادة السياسية، بتفريق القوى العسكرية بحسب المهمة المطلوبة منها لكي لا تكون جميع القوى العسكرية تحت أمرة قائد واحد. لأن القائد الواحد للقوى العسكرية سرعان ما يتخذ من قوته وسيلة للسيطرة على المجتمع وقيادته سياسياً. ومثلنا في ذلك كمثل اتخاذ اليد قراراً بالحلول محل العقل، لأن العقل أضعف من أن يدافع عن نفسه. لذلك فقد اتخذ العقل في المجتمعات، أي السياسيون القيّمون على ادارة المجتمعات، القرار بتفريق القوى العسكرية وتحديد مهماتها لكي لا تطغى إحداها على الأخرى. فهذه لحماية الأمن الداخلي والعلاقات البينية في المجتمع الواحد، وتلك لحماية الأمن الخارجي من عدوان جيوش مجتمعات أخرى، وأخرى لمراقبة افراد هذه أو تلك لكي لا يتمكنوا من الإنقلاب على السياسيين والاستيلاء على الحكم، وأخرى لمراقبة أفراد الشعب والوقوف في وجه من يهدد السياسيين في الداخل أو الخارج.

وهذه القوى، على أهميتها القصوى بالنسبة لحماية المجتمعات، إلا أنها وبسبب توجُّس النظريات السياسية منها، تحولت إلى عبء كبير على المجتمع بسبب كلفتها المرتفعة جداً، مقابل الهدف من وجودها. فالسياسيون مضطرون لإغراء القوى العسكرية بالمال والمناصب، ودفع جزء مهم من الموازنة العامة لهذه القوى. وهم

مضطرون في الوقت نفسه إلى تفريقها بعضها عن بعض وتوزيع مهامها على قيادات عدة ليس لها رأس عسكري وأمني واحد، وذلك لكي يتمكن السياسيون من لجم الإغراء البديل والشهي للقائد العسكري الواحد وهو سهولة السيطرة على الإدارة السياسية.

لهذه الأسباب فإن الهدف من وجود الذراع الأمنية في المجتمعات، وهو هدف حيوي على جانب كبير من الأهمية، يصبح تحقيقه صعب المنال، وفي الوقت نفسه ترتفع الكلفة الاقتصادية المترتبة على وجودها، بحيث تتحول إلى عبء على المجتمعات، بدلاً من أن تكون عاملاً مساعداً في المناعة والقوة.

وبما أن أول عامل من عوامل النجاح في أي مؤسسة هو الرأس الواحد، لأن الرأس الواحد قادر على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بسرعة قد تكون الثواني فيها ذات أهمية قصوى، لذلك فإن أول خطوة من خطوات نجاح الذراع العسكرية في المجتمعات هي وحدتها تحت إمرة قيادة واحدة، حتى وإن كان لها فروع واختصاصات متعددة الجوانب. ونظرية المناورات المشتركة بين هذه الفرقة وتلك الفرقة وذلك الفيلق لتتمكن من التنسيق في الوقت المناسب تهدف إلى اجتماع الأطراف في جسم واحد، لكنها نظرية فاشلة أصلاً، لأن أي جسم أو أي مؤسسة لا تستطيع أن تحيا إذا كانت متعددة الرؤوس. إذ يجب أولاً وقبل أي بحث توحيد الرأس، خصوصاً فيما يتعلق بالذراع العسكرية للمجتمعات، والمقصود هنا ليس الجيش فقط، بل جميع القوى ذات الطابع الأمني والعسكري، بدءاً من الشرطة المدنية إلى الشرطة السرية إلى المهمات اللوجستية كالإطفاء والإسعاف والدفاع المدني، ووصولاً إلى القوى العسكرية المدافعة عن المجتمع ككل والتي تسمى جيوشاً برية وبحرية وجوية ومخابرات محلية وخارجية.

النجاح كل النجاح هو عندما يكون لكل هذه القوى رأس واحد يتحمل مسؤولية قيادتها، وتكون لكل إدارة قيادة، على أن لا يكون الرأس العسكري هو نفسه الرأس المدني السياسي الحاكم. فهذا هو الفشل والدكتاتورية. كما يجب أن لا تكون القيادة لقوى مشتركة متعددة الرؤوس. والسبب في تعددها هو خوف القيادة المدنية من استخدام الرأس العسكري للقوة التي يقودها فينقلب على السياسيين، ولذلك فإن تعدد الرؤوس وكثرتها في الواقع الحالي الذي لا يخدم المجتمعات في الحقيقة بل يخدم

السياسيين لأنه يعتبر صمّام أمان للقيمين على السلطة السياسية. ومثالها كمثال الجسم الذي يقوده أربعة أو خمسة رؤوس. إلا أن وحدة القيادة العسكرية هي فعلاً خطر على المجتمع إذا لم يكن لها ضوابط، وإذا لم تكن ثقافة المجتمع قادرة على فهم دور كل فريق من أفرقاء الإدارة، ومتى يجب أن يضبط دور هذا الفريق. وللحصول على أفضل نتيجة في الأمن والدفاع، مع ضمان التزام الذراع الأمنية بمهمتها الأساسية كالرمش الحامي والمدافع عن العين، لا بد من توفر بعض الشروط الأساسية، ومنها.

1- أن يكون المجتمع كله جزءاً أساسياً ومساهماً في القوة الأمنية الداخلية والخارجية، أي أن لا يكون في المجتمع من هو عسكري ومن هو مدني إلا ما ندر. فالكل مدني وعامل في الانتاج الوطني في حالة السلم وعدم وجود تهديد أمني داخلي أو خارجي. والكل جندي مدافع عن المجتمع عندما تدعو الحاجة. وهذه النظرية هي النظرية الفيزيائية الطبيعية والعلمية في الدفاع عن المجتمع، لأن الفرد حين يكون مساهماً في الإنتاج أيام السلم، يكون مقاتلاً شرساً في الحرب، لأنه يدافع عن مجتمع تعب هو شخصياً في تطويره. ويكون كل فرد من المدافعين عن المجتمع والمدربين لهذا الدفاع كجنود ومواطنين، بقوة عشرة أضعاف المقاتل الذي يعيش كل حياته عبئاً على المجتمع ولم يساهم في بناء حجر أو زرع نبتة، ويكون دخوله إلى الجيش بهدف الحصول على الراتب. فمن يدافع عن كرامته كمنتج في الوطن، يختلف كثيراً عن الفرد الذي ينتمي إلى راتبه أكثر من انتمائه لمجتمع تعب هو شخصياً في بنائه وتطويره.

2- أن يتواصل التدريب العسكري سنوياً طوال العمر، مع الترفيع في الرتب العسكرية، فلا تقتصر الرتب العالية على المتفرغين، وذلك بالتزامن مع تطوير التكنولوجيا الدفاعية وإيجاد حوافز مالية ومكافآت مادية ومعنوية لكل من يساهم في كشف أو ايجاد أو مساعدة تطوير الأمن بالعلم والإكتشاف أو المساعدة فيه.

3- أن يكون حمل السلاح واجباً على كل مواطن، وأن يكون السلاح متوفراً مع كل مواطن في منزله، على أن لا يكون السلاح ظاهراً، وأن لا يكون مذخَّراً إلا في أوقات الحاجة إليه، مع التطوير الدائم لنوعية السلاح وفاعليته.

4- الخروج من نظرية الجيش المتفرغ، وهي نظرية مملوكية عثمانية اعتمدوها بعد أن أصبح لديهم فائض من أيتام الشعوب التي تغلبوا عليها، وقتلوا رجالها وسبوا نساءها، فأنشأوا من الأيتام جيوشاً سيطرت على الحكم في مصر بإسم المماليك، وأفسدت الخلافة العثمانية باسم الجيش الإنكشاري، لأنهم كانوا متفرغين في الثكنات، لا يعملون ولا يقدمون شيئاً للمجتمع أيام السِّلْم سوى أنهم مستهلكون لثروة المجتمع، ومستبدون بالناس بحجة الدفاع عنهم. وقد أثبت هذا النوع من الجيوش المتفرغة فشله في كل حرب خاضها، بينما نجحت المقاومة الشعبية المنبثقة من المواطنين أنفسهم، في كل معركة دفاع عن مجتمعها، بعد فشل الجيوش المتفرغة الإنكشارية، مهما كانت قوة العدو.

5- أن يكون الأمن الداخلي والخارجي مهمة واحدة، وأن يكون جزءاً من الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع المدني والإسعاف والإطفاء والرقابة في الأحياء السكنية من مهمة أبناء كل منطقة سكنية بذاتها، وأن يكون التنقل والإنتقال للقوى الأمنية في المناطق جزءاً من التعاون والتكاتف والتلاقح الثقافي، وليس بهدف تمكين المسؤول عن الأمن من فرض السلطة، وتحرير مخالفات بمن لا يعرفهم ولا يعرفونه. فتحرير المخالفات ليست جزءاً من الدخل الحكومي يعطى عليها محرر المخالفة نسبة مئوية من قيمة ضبطه للمخالفة كما يحصل في معظم المجتمعات المتخلفة، وإنما الهدف من القوى الأمنية هو نشر ثقافة حماية أفراد المجتمع وبيئتهم وممتلكاتهم وصحتهم، وهذه مهمة قد تحتاج إلى تحرير مخالفة في وقت من الأوقات، ولكن ذلك يكون بعد استنفاد حلول كثيرة ناجعة ولا تتعرض لكرامة المواطن.

6- والأهم هو أن يكون جهاز المناعة الوطنية مرتبطاً بجهاز المناعة الاقتصادية ويتمكن من تحقيق ذاته الاقتصادية بالتوازن مع النمو ومع الكسب الذي يحققه القيمون على إدارة شؤون المجتمع من السياسيين القيمين على إدارة مالية المجتمع في البنك المركزي. وفي الوقت نفسه أن يتعرض أفراد جهاز المناعة للخسارة

إذا تراجع معدل النمو الاقتصادي الذي يتمظهر من خلال تراجع القيمة الشرائية للمال.

الواضح هنا أننا أمام ثقافة دفاعية قد يراها البعض جديدة، وقد يتطلع إليها البعض من زاوية الريبة والتشكيك، إلا أنها هي الأصل في الدفاع عن المجتمعات عبر التاريخ. وقد استمرت كذلك حتى بدأت عصور العبودية التي أوجدت فريقاً من المجتمع وظيفته أن يموت بديلاً عن الناس العاديين المدنيين، وهي مهمة أثبتت فشلها على الدوام، لأن هذا الفرد الذي كانت مهمته الموت أثناء الحرب، مهما كانت صفته (عبداً أو مملوكاً أو انكشارياً أو جيشاً نظامياً متفرغاً في الثكنات طوال حياته) كان يعيش رغداً أيام السلم والكل يبجّله ويقدم له الولاء والطاعة، وأيام الحرب الحقيقية كان يتخاذل وتعود الحقيقة الفيزيائية للظهور بحيث لا يدافع عن المجتمع إلا أبناؤه الحقيقيون، وهم الوحيدون الذين يكونون مستعدين للموت باندفاع وحمية، لأنهم بموتهم يمنحون الحياة والسعادة لأهلهم وأبنائهم. وهم يدافعون عن بناء تعبوا هم شخصياً في تشييده، فلا يسمحون أن يهدم خلال المعارك بحجة الدفاع عنه، كما يفعل الجنود المتفرغون، الذين لم يبنوا للوطن شيئاً في حياتهم سوى الاستبداد بالمدنيين. ويكون المقاتل الواحد المنبثق من بيئته بقوة مائة من المتفرغين الذين كلفوا المجتمع ثروة طائلة على تدريبهم وتطبيبهم ودفع الرواتب لهم لعشرات السنين، بهدف أن يقاتلوا ويموتوا عندما يحتاجهم الوطن، ولكنهم عندما يحق الحق يكونون أول من ينهزم من المعركة ويتركون ساحة الوغى للمواطن الحقيقي المخلص الذي يدفع ثمن كرامته وكرامة وطنه من دمه وحياته بدون ضجيج ولا منّة. والحق أنه لا يوجد في الكون شخص مستعد للموت بديلاً عن صاحب القضية، مهما قدم صاحب القضية الأصلي للعسكري المتفرغ من دلال وحماية ورواتب ومحفزات أيام السلم.

وتحضرني هنا قصة من الأدب الإنكليزي حول الفتى الذي أراد أن يعمل في مصنع والده، واشترط الوالد عليه أن يعمل لمدة سنة عند غيره قبل الدخول إلى المصنع. ولما اشتكى الفتى إلى والدته طيبت خاطره وأعطته الراتب الشهري ليقدمه للوالد على أساس أنه يعمل في مصنع آخر. وكان الوالد كلما قدّم له ابنه الراتب المزعوم، يقوم بتمزيقه من دون أن يحرك الفتى ساكناً. وبعد مدة عاد الفتى واشتكى

لوالدته أن الزمن يمر ووالده لم يدخله إلى المصنع. فقالت الوالدة لولدها، لماذا لا تجرب أن تعمل فعلياً مهما كان الراتب الذي ستحصل عليه من عملك الشخصي متدنياً، فلعل والدك حالياً يسأل عنك ويعلم حقيقة أنك ما زلت من غير عمل. بالفعل أقدم الابن على العمل عند غير والده وحصل على راتب أقل من نصف ما كانت تعطيه له والدته ليضعه بين يدي الوالد، ولما قدّم المبلغ الزهيد إلى والده، وأقدم الوالد على حركة يشتمّ منها أنه سيمزق الراتب الزهيد، سارع الفتى وقبض على يد والده ومنعه من تمزيق الراتب الذي تعب هو شخصياً في الحصول عليه، وعندها قَبِلَ الوالد ولده في المصنع، لأنه بات يعلم قيمة التعب في البناء.

هذه القصة على بساطتها هي نظرية عسكرية نلمسها كل يوم، فالمقاومة الشعبية ضد العدو أو المحتل، أثبتت قوتها وجدواها على الدوام مهما كان الخصم قوياً. لأن المقاوم يدافع عن أرضه وتعبه وملكه ويحمي أبناءه وعرض نسائه، لا عن تعب الآخرين وملكهم وأعراضهم. والحالتان تختلفان مائة وثمانين درجة في الاستعداد للتضحية وفي أسلوب الدفاع ومنع الأذى عن الممتلكات. فكيف إذا كان جميع أفراد المجتمع كتلة واحدة منصهرة في الانتاج أيام السلم، وعقلها مبرمج على موضوع الدفاع أيام الحرب؟ إن ما سيختلف عندئذ هو تكنولوجيا الحروب، لأن الإكتشافات المتعلقة بحماية المجتمع، ستكون حاضرة في ذهن كل فرد من أفراده المنتجين.

وهنا لا بد من توضيح بسيط، وهو القانون الفيزيائي الذي يحكم تصرفات الناس، والذي هو أكثر القوانين إلزاماً مهما حاول الإنسان التهرب منه. وفي مجال المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي، فإن الإعتماد على الشعب الحر مع عدالة حصوله على حصته من نماء الثروة العامة، يحقق أمرين مهمين جداً؛ أولهما الحصول على أفضل النتائج بأقل كلفة ودونما خوف من القيمين على الإدارة العسكرية. والأمر الثاني هو تدني نسبة المخاطر من الإعتداء الخارجي أو الداخلي لأن المناعة الذاتية تكون في أوجها، واختراقها شبه مستحيل. ولكن في حال دخل المجتمع حرباً، فعندها وجب على الإدارة السياسية للمجتمع أن تحمي مالياً الذين دافعوا عن كرامة المجتمع في القتال. وأن تخصص لهم رواتب تحمي كرامتهم طوال عمرهم ليكونوا قدوة لغيرهم في كل مرة يتعرض فيها المجتمع للتعدي.

التربية والتعليم في مجتمع "التمويل بالنمو"

إذا أردنا أن نصف الفارق الكبير بين حجم العطاء، وبين المردود القليل المقابل له في المجتمعات المتخلفة، فإن له صفة واحدة هو "المعلم". فالتعليم ليس مهنة يتقاضى القائم بها أجراً لأنه معلم، والاستاذ الذي يقوم بمهمة التعليم ابتغاء الأجر المادي هو أفشل أصناف المعلمين. كما أن المجتمعات التي تقيّم المعلم كمدرس يتقاضى راتباً لقاء عمله، هي أفشل المجتمعات وأكثرها تخلفاً. فالتعليم رسالة،

والمعلم لا يقدم للطلبة الدروس والمعلومات فقط، بل هو رسول يجمع في عطائه للمجتمع زراعة عزة النفس والكرامة والأخلاق والقيم الإنسانية والثقافة إضافة إلى الإسلوب الأنجح في اكتساب المعلومة وفي استمرارية حفظها واستخدامها في التطور والتطوير العلمي والاقتصادي فيما بعد. ويكفي المعلمين فخراً أن سقراط والسيد المسيح υ حملا لقب "المعلم"، وأن المربي كلمة مشتقة تصغيراً لكلمة الربّ.

لكن واقع التربية والتعليم والثقافة في المجتمعات المتخلفة، هو أن الادارات السياسية والمدنية حوّلت المدارس والتربية والتعليم إلى تجارة وساطة بين المعلم والتلميذ، عبر افتتاح مدارس ومعاهد ومؤسسات تربوية وكليات تحقق من خلالها الجمعيات السياسية والدينية وأصحاب رؤوس الأموال والمدراء الأرباح المادية الكبيرة، ويتركون للمعلم الفُتات، ويتسببون بهروب المربي الناجح والجيد من سلك التعليم حفاظاً على كرامته، تماماً كما تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من الأسواق.

وبذلك يتسبب من لا علاقة له بالتربية والتعليم بولادة أجيال من الطلاب غير المؤهلين لاكتساب المعلومات، وغير القادرين على تحقيق ذاتهم والرقي بمجتمعهم وتطوير إمكاناتهم. فالمربي هو المزارع الذي يقوم بغرس وتنمية ورعاية أهم وأغلى ما ينبته المجتمع من ثمر وزهور ورياحين، هم فلذات أكبادنا الذين نضحي بكل شيء ليكون حالهم أفضل من حالنا، ومستقبلهم أسعد من حاضِرنا.

ومع ذلك فإن النظرية السياسية، أو القيمين على السياسة، يتعاملون مع موضوع التربية والتعليم وكأنه عبء مضاف إلى أعباء الإدارة، ولا بأس بالتسويف أو بدخول الفساد إليه أو اعتباره مجالاً للتوظيف العشوائي منعاً للبطالة.

إلا أن هذا الواقع المهين للمعلم المربي، ولأبنائنا وفلذة أكبادنا وأحب الناس إلينا واعتبارهم رقماً مضافاً على مقعد الدراسة، وبالتوازي مع كلفة مالية مرتفعة جداً بالنسبة للمردود التربوي، وبشكل قد تتجاوز الكلفة المالية السنوية للطالب في المؤسسات التربوية الحكومية كلفةَ الطالب في المؤسسات التربوية الخاصة، حتى وإن كان المجتمع لا يشعر بعبء هذه الكلفة بسبب دفعها من الموازنة العامة السنوية للحكومات، لأن الناس لا تشعر بها، ولكنها في الحقيقة تؤخذ من جيوبهم بشكل أو بآخر. ولذلك فإن

موضوع التربية والتعليم وكلفته وكيفية التعاطي مع مضمونه والقيمين عليه يجب أن يعاد فيها النظر جذرياً لنحقق الأفضل لأبنائنا ولأنفسنا وللمربي الذي يمثل الشريك الأول لأولياء الطلاب في رعاية أعز الناس عندهم.

فالتربية والتعليم مسألة حيوية وإلزامية في المجتمعات التي تحترم ذاتها، وأهمية قيام الحكومات بهذا الواجب هو من أهمية وجود الحكومة نفسها. ولتحقيق أفضل النتائج بالكلفة الأقل لا بد من التنبه لبعض الشروط الأساسية التي تحقق لطرفي المسؤولية عن أبنائنا حقهم وكرامتهم في اختيار الأفضل للأبناء بعيداً عن الفساد الإداري والمحاصصة والتوظيف العشوائي، بحيث لا يصل إلى إدارة المؤسسات التربوية من هم غير أكفاء للإدارة، وكل مؤهلاتهم أنهم ينتمون إلى هذا الزعيم أو تلك الطائفة، ويُفرضون على الأولياء فرضاً بحجة مجانية التعليم أو غيرها من الحجج الواهية التي تفرض على أولياء الطلاب القبول بما يكرهونه لأبنائهم، ويسكتون عن الأخطاء بسبب غياب البدائل، واعتقادهم بأن تربية وتعليم أبنائهم تقدمة مجانية من الزعماء السياسيين يجب أن يشكروا عليها.

وإذا كان تعليم الأجيال واجب على الإدارة السياسية للمجتمع، فإن إنشاء المدارس وإدارتها وتوظيف المعلمين فيها، ليس من عمل الإدارة السياسية، وهو أفشل وسائل تطوير التربية والتعليم، خصوصاً إذا احتكرت الحكومة هذه المهمة وحرمت المربين الحقيقيين الموهوبين من ممارستها. أما إذا ساعدت الحكومة القطاع الخاص بأن ينشئ المعاهد والمدارس والجامعات، فسيظهر الفارق الكبير في نوعية العلم ونوعية الطلاب، مع العلم بأن الطالب في المدارس الرسمية يكلف المجتمع من الموازنة العامة السنوية ضعف ما يتكلف الأهل على أبنائهم في المعاهد الخاصة. لذلك فإن أول خطوة في مجال تطوير وإنجاح التربية والتعليم تكمن في إخراج وزارة التربية والتعليم من نظرية إدارة المدارس والجامعات ودخولها كمنافس لأصحاب الاختصاص والموهبة في التعليم في افتتاح المدارس، بحجة مجانية التعليم وعدم تكلفة الأولياء أي مبلغ مادي في المدارس الرسمية. ذلك لأن مجانية التعليم هنا هي خدعة كبيرة وتمويه لحقيقة أن الطالب المجاني يكلف المجتمع ضعفي الطالب المثيل له في المدارس الخاصة، إلا أن المدارس الرسمية تأسر أولياء الأمور وتمنعهم من

حرية اختيار المدرسة التي تناسب أبناءهم، فالطالب في المدرسة الرسمية يكلف المجتمع من الموازنة العامة مبلغاً يزيد عن ضعف كلفة الطالب ذاته في المدرسة الخاصة.

وإذا كان كل الناس متوافقين على أن مهمة تربية الأجيال وتعليمهم هي مهمة الحكومة، فإن المبلغ المالي الذي يجب أن تدفعه الحكومة عن كل طالب هو حق للطالب أو حق مكتسب لوليّ أمر الطالب نفسه ليختار الأفضل لولده. ولا بأس من دفع هذا المبلغ إذا تحققت النتيجة المرجوة وهي نجاح الطلاب في اكتساب العلم والمعرفة والتربية السليمة. ولذلك وبما أن هذا المبلغ هو من حق الطالب، فلماذا إذا لا تدفع الحكومة مبلغاً من المال لأولياء أمور الطلاب ليستخدموا هذا المبلغ حصراً في تربية وتعليم أبنائهم، وهم يقررون المدرسة التي يختارونها لأبنائهم ويحوّلون المبلغ المدفوع من الحكومة لهذا الغرض، بحيث يتحكم أولياء أمور الطلاب بالرقابة على المعلمين عن طريق الاختيار الحر للمدرسة والمعلمين الذين يمارسون التعليم فيها؟

ومثال ذلك، أننا إذا افترضنا أن الطالب في المدرسة الرسمية يكلف المجتمع ما قيمته 1000 ليرة وأن عدد الطلاب في المدارس الرسمية يعادل 1000 طالب، فإن المجتمع سيدفع للتربية والتعليم ما قيمته مليون ليرة بحجة مجانية التعليم. ولكن العدد الحقيقي للطلاب يفترض أن يكون ضعف العدد الموجود في المدارس الرسمية أي 2000 طالب، ويتوزعون على مدارس متعددة ومختلفة الدرجات العلمية، ومعظمها يتقاضى بدلاً سنوياً يعادل نصف كلفة الطالب في المدرسة الرسمية أي 500 ليرة للطالب الواحد، ومنها من يفرض على الأولياء ثلاثة أضعاف الكلفة أي 3000 ليرة أو أكثر. فإذا قامت وزارة التربية بتقسيم مبلغ المليون ليرة على جميع طلاب المجتمع فقراء وأغنياء، فإن كل ولي أمر طالب سيحصل على 500 ليرة نقدا لينفقها حصراً على تعليم ولده، وعند ذلك يكون أولياء الطلاب أحرار في اختيار مدرسة أبنائهم، فإذا أرادوا مدرسة بكلفة 3000 ليرة يدفعون الفارق من جيبهم، وإذا أرادوا مدرسة ب500 ليرة يكون الأمر مجانياً بالنسبة لهم، وإذا أرادوا المدرسة الوسط فلهم ما يريدون.

هذه الخطة في تحرير أولياء الأمور من احتكار المدراء واستبدادهم بهم هي الخطوة الأولى في مسيرة تطوير التربية والتعليم، ولكنها خطوة ناقصة إذا لم تتزامن مع ثلاثة شروط أساسية، هي:

1- تحرير الطرف الآخر الشريك مع ولي الأمر من سيطرة رأس المال، وإفساح المجال له بالدخول كطرف منافس في التربية والتعليم، وذلك بالسماح للمعلمين بإنشاء مؤسسات تربوية مساهمة، ودعمهم برأس المال الميسر من البنك المركزي بوساطة ضخ السيولة النقدية. ومثال ذلك أن عشرين معلماً مجازاً وعاملاً في المؤسسة المنوي إنشاؤها يجتمعون ليشكلوا فريق إدارة مؤسسة تربوية، فيجمعون 20% من القيمة المالية لإنشاء المؤسسة التربوية، ويشكلون هيئة ادارية فيما بينهم، وتقوم هذه الهيئة الادارية بإنشاء مدرسة أساتذتها شركاء في تمويلها وفي تسديد القرض الذي حصلت عليه من ثروة المجتمع، ويقدم لهم البنك المركزي المبلغ المتبقي المطلوب لإنشائها، ويسددون القرض من المبالغ التي يجب أن يدفعها الطلاب للمدرسة عن طريق دعم الحكومات، فيكون عليهم من ثَمّ إقناع أولياء أمور الطلاب بأنهم مؤهلون لهذه المهمة الحيوية في المجتمع أي للمشاركة في أهم مؤسسة وطنية وهي المدرسة التي تصنع عقول أبنائنا ومستقبل مجتمعنا. وبذلك نكون قد حررنا أولياء الأمور والمعلمين من سيطرة موظف الحكومة ومن سيطرة رأس المال على العملية التربوية.

2- إيجاد صلة وصلٍ بين وزارة التربية والتعليم وبين دائرة النفوس التي يسجل فيها المواليد. وفرض التعليم الإلزامي على أولياء الأمور عن طريق المساعدة المالية المقدمة لهم، وفي الوقت نفسه إيجاد الفريق اللازم لتطوير ثقافة أولياء الأمور في الأماكن الجغرافية النائية التي يتخلف فيها بعض الأهالي عن ارسال أبنائهم إلى المدرسة.

3- تطوير وتفعيل العلاقة بين مجالس الأهل وأولياء الأمور بحيث يكون تحويل المبلغ المدفوع من الحكومة إلى أولياء أمور الطلاب ليسددوا به كلفة الدراسة، موقعاً من ولي الأمر ومن اثنين من إدارة مجلس الأهل في المدرسة يَعرفون ويُعرفون عن ولي الأمر ويؤكدون وجود ولده في مدرستهم.

4- تحويل الإمتحانات الرسمية من واقعها الخاطئ كامتحان لتقييم الطلاب، فينجح الطالب أو يرسب، إلى امتحان للمدارس ومستواها وقدراتها، بحيث يصبح الإمتحان تقييماً وتثميناً للمدرسة وليس عائقاً أمام طالب العلم قد يدمر له مستقبله العلمي، مع أنه لو وضع في بيئة أخرى لحقق نجاحاً باهراً. على أن يكون نجاح المدارس في التقويم سبباً للمكافأة المالية، لتكون المدارس الناجحة وأساتذتها وإدارتها مثالاً يحتذى من المؤسسات التربوية الأخرى، فتصبح المنافسة الحرة، والمجزية مالياً، بين المدارس والمربين هي الوسيلة للتطوير والنجاح بدلاً من الرقابة والإستزلام والمحسوبية التي لا تؤدي إلا إلى فشل المؤسسات التربوية، وتالياً فشل القضية التربوية من أساسها.

هذه الخطوات التي قد تبدو بسيطة في ظاهرها، هي في الحقيقة انقلاب جذري في العملية التربوية، إذ إن الفجوة القائمة بين المربي وأولياء الأمور ستردم، وسيصبح التواصل بينهما مباشراً. وستسترخي أعصاب كل منهما معنوياً ومادياً، فالمربي سيحصل على حقه المالي الحقيقي من عمله الرسولي المتعب، وولي الأمر سيتحرر مالياً من عبء تعليم أبنائه في مدارس لا يستطيع تسديد تكاليفها، أو مدارس تتعامل معه كأنه يستجدي العلم لأبنائه بحجة مجانيتها، وسينعكس هذا الإسترخاء على أبنائنا الطلاب، **ويصبح طلب العلم متعة للطلاب وفرحاً للمعلمين وسعادة لأولياء الأمور**، بعد أن يأخذ كل منهم حقوقه الطبيعية ودوره الطبيعي وكرامته التي أضاعتها الخطط التربوية الحالية المتخلّفة، التي تولد أجيالاً من المهزومين في كرامتهم لقاء ما تسميه النظرية الحالية المتخلّفة "مجانية التعليم" والتي تكلف من كرامة الأهل والمعلمين والطلاب ما لا يقدّر بثمن، ولا تحقق في التربية والتعليم إلا ما يشبه الجهل، ولا يستطيع أن ينفذ من براثنها إلا الطلاب المتفوقون الموهوبون، والمجتمعات بالعادة يكثر فيها الوسطيون الذين يُظلمون حالياً ويتهمون بالفشل، والحقيقة أن النظرية التربوية هي الفاشلة، باعتمادها على وسطاء التعليم الذين يحققون لأنفسهم في الواقع الحالي المكانة المالية والمعنوية ويفرضون على الأهالي والطلاب ما لا يطيقونه، ويأكلون حقوق المعلم بالباطل.

وآنذاك، ستتدنى كلفة التعليم بسبب نمو القيمة الشرائية للمال الناتجة عن النمو الاقتصادي العام في المجتمع، كما ستترقى نوعيته وأسلوبه بسبب الراحة المادية التي ستتحقق للمربي بعد أن يصبح دخله متوازناً مع المهمة الرسولية التي نذر نفسه لها، بخروج الوسطاء العاملين بين المربي وولي الأمر والمحققين للثراء زوراً وبهتاناً. وستنتفي الحاجة إلى الإضرابات وإلى نقابات أصحاب المدارس ونقابات المعلمين والمشاكل التي لا تحصى حالياً في العملية التربوية المتخلفة، وستصبح الحقيبة المدرسية المذلّة للطالب مشكلة من الماضي، كما ستصبح مشكلة محو الأمية مشكلة من الماضي، ويرتاح المجتمع بجيل جديد من المثقفين الأحرار المؤهلين للتطوير والإنتاج والقيادة.

والأمر لا يتوقف عند المدرسة، بل إن الدعم المالي للتربية والتعليم، وبالأسلوب ذاته الذي يحرر الطالب والمعلم وولي الأمر يجب أن يترقى مع طالب العلم إلى الجامعة والمعاهد التقنية والمهنية والعلوم العالية.

والأهم من ذلك كله هو الإرتقاء لدعم مراكز البحوث التربوية والعلمية والصناعية، ومراكز البحوث في جميع المجالات، وبخاصة مجالات الإنتاج، ستكون المورد الأول للثروة الوطنية. فالعقل، كما سبق وأشرنا هو الثروة الأهم في الكون كله، وإذا انطلق العقل من عقاله انطلق المجتمع ليكون الرائد بين المجتمعات.

لذلك فإن الإستثمار الأول الذي يحقق النجاح للمجتمعات هو الإستثمار في بناء عقولنا، بدءاً من بناء عقول وشخصيات الأطفال، ووصولاً إلى بناء عقول وشخصيات القادة والرواد في جميع مجالات العلم.

القضاء والعدالة في مجتمع " التمويل بالنمو"

بين العدالة والقانون فجوة لا يستطيع أحد أن يدرك عمقها وخطورتها سوى القاضي المستنير وصاحب الضمير الحي الذي يحكم بين فريقين مختلفين، قد يكون كلاهما على حق وسبب الخلاف هو ظروف قاسية على أحد الفريقين، أو على متهم فرد قد يكون أساء بالفعل دون الإساءة بالنية. والقاضي في الظروف الحالية للقضاء مجبر على الحكم بحسب القانون لا بحسب العدل. هذا مع العلم بأن القاضي النزيه الذي يبحث عن الحق، لا يستطيع أن يطوّر مكانته ولا دخله المادي، بينما القاضي الذي يسخّر القانون لمصلحته يتمكن من تطوير ثروته ومكانته على حساب العدالة والحق. وهكذا فإن العدالة والحق في المجتمعات الحالية هي الحلقة الأضعف، لأنها غير محمية، فالقاضي العادل والديناميكي لا يربح من العدالة سوى راتبه الرسمي ولا يحقق أي مكسب مادي حقيقي من الجهد والتعب الذي تتطلبه العدالة، بينما في واقع

الحال لا يستفيد من السرعة والعدل سوى أن أخطاءه تتزايد ويسهل انتقاده. بينما القاضي الذي يؤخر القضايا ويحكم للأقوياء هو الذي يحقق المكاسب المادية والمعنوية الحقيقية. ومقولة: "**إن القانون لا يحمي المغفلين**"، هي أسوأ ما قد يصيب العدالة والحق من إهانة، لأنها تعني تحديداً بأن القانون فاسد ولا يحمي الشرفاء والطيبين الذين يستغفلهم الخبثاء. والحقيقة هي أن العدالة في وقتنا الحالي مفقودة في معظم مجتمعات العالم، حيث يستطيع الخبثاء أن يتلاعبوا على القانون ويحققوا مآربهم بشكل أو بآخر. ولا يقوى القانون إلا على الضعفاء، لأن الأقوياء هم من سنّ القوانين لحماية أنفسهم، ومواجهة من تسوّل له نفسه انتقادهم، بتهمة مخالفة القانون.

والواقع أن معظم الناس في المجتمعات المتخلفة قد فقدوا الأمل من القانون ومن القضاء، فباتوا لا يحتكمون إليه حتى وإن تعرضوا للغبن أو الإعتداء، وباتوا يبحثون عن حلول مشاكلهم إما بالتنازل عن حقهم والإنزواء، وإما بالقوة والإعتداء والانتحار. والسبب في ذلك هو أولاً وآخراً القضاء والعدالة الذي بات باهظ الكلفة، وبالغ البطء، وفي معظم الأحيان لا يصل القضاء إلى نتيجة، وبعد ذلك فإن صدور الحكم لا يعني شيئاً، ويحتاج تنفيذ الحكم الصادر إلى القوة اللازمة لتنفيذه، وهي بالتأكيد غير متوفرة، ولو كانت كذلك لما احتاج الأمر إلى التقاضي. كما أنه قد يتعرض صاحب الحق في مجتمعاتنا المتخلفة إلى التوقيف أو الإهانة أو الاعتداء للتنازل عن حقه، إذا لم يكن يفهم بلغة تسيير المعاملات في الدوائر الحكومية الرسمية أي لغة الرشوة والفساد والإفساد.

هذا الواقع هو إهانة للقضاء وللقضاة في آن واحد، وليس لهم عذر سوى أن هذا هو واقع المجتمع الفاسد الذي لا يمكن لأحد الوصول فيه إلى حقه في الكرامة والموقع الوظيفي إلا إذا كان يفهم لغة هذا الواقع بدءاً من المحاصصة والتقوقع والاستعباد لغير الله، ووصولاً لإحتياج السياسيين وتزلف المواطن وسعيه على أبوابهم، وحاجة نقابة المحامين إلى تعويضات مالية على حساب المتقاضين. والأهم من كل ذلك هو أن القضاة أنفسهم لا يخسرون شيئاً إذا خسر المجتمع أو إذا تم تسويف مسألة وتأجيلها إلى ما شاء الله، كما أنهم لا يكسبون شيئاً إذا ربح المجتمع أو إذا ربح الحق بسرعة قصوى. والحقيقة هي أن القضاة يستفيدون مادياً ومعنوياً من

التسويف والتأجيل في الواقع الحالي، بينما يخسرون من الصدق والعدل، فلماذا يُتعب القضاة أنفسهم ويتخذون مواقف قد تضر بهم، وبموقعهم الوظيفي، طالما أنهم في الواقع الحالي يتمكنون من تحقيق كرامتهم ومكانتهم المالية والمعنوية، دونما جهد أو تعب يذكر، وهذا الكلام ليس استهانة بكرامة القضاء بل استهانة بنظرية العدالة نفسها لأن القاضي العادل الذي لا يميل مع هوى السياسيين لا يمكن أن يصل إلى موقع متميز قيادي.

ولن نطيل في شرح الواقع، فالكل يعرفه ويلمسه. والكل يعرف أن أحد أهم أسباب تخلف المجتمعات هو القضاء، وأن الحق والعدالة مفقودان فيه وأنه في حاجة ماسة لإعادة النظر والإصلاح، بشكل يضمن الحجم الأكبر من العدالة حتى وإن اختلف العدل مع القانون. فـ "العدل هو أساس الملك". وقد وُضعت القوانين في الأصل لتضبط عمل القضاة وتمنعهم من الشطط في أحكامهم. وقد تسببت الفجوة بين القانون والعدالة بولادة وظيفة جديدة في المجتمعات هي المحاماة، التي تهدف إلى تذكير القضاة بالقانون ليحكموا به حتى وإن كان القانون لا يعكس العدالة في الحكم. ولأهمية العدالة لا بد من إيجاد وسيلة موازية للوسائل الحالية، تدفع بالعدالة إلى الصدارة وتخفف من استبداد القانون. فالكثير من القوانين توضع لمصلحة القادة السياسيين، ويستند إليها القضاة في إطلاق أحكام جائرة على المعارض السياسي محاباة للحكّام، ويدعي القاضي أنه مجبر بهذه الأحكام لأنها القانون المرعيّ الإجراء.

ويبدأ إصلاح القضاء من إصلاح القاضي، الذي يجب اعتبار أهميته بأهمية المسؤول السياسي، بل أكثر أهمية. لأن العدالة هي المدخل الأساس لإنجاح المجتمعات. ولتحقيق هدف إصلاح القاضي لا بد أن تكون مصلحته المادية والمعنوية مرتبطة بمصلحة المجتمع المادية والمعنوية، ولا بد أن تكون صلاحياته واسعة النطاق بحيث يتمكن من إقرار حكم بحسب قناعاته، حتى وإن كان الحكم من دون أدلة ملموسة. كما لا بد للقاضي أن يكون قادراً على المساعدة المادية لمرتكب فعل شائن تسبب به الفقر والبؤس والظروف الحياتية السيئة والمهينة للمرتكب، وهو ما يجب محاسبة الحكومات والحكام عليه، لأنهم المذنب الحقيقي. ومساعدة المخطئ بإخراجه من الظروف السيئة التي قد تكون مادية أو صحية أو ثقافية، وفي الوقت

نفسه يجب أن لا يكون القاضي موظفاً أو مرتهناً لأحد غير ضميره، كما يجب أن لا يكون مرتاحاً على واقعه كقاض ولا يمكن للناس مساءلته. وللوصول إلى هذا الواقع الذي يحقق لنا أكبر قدر من العدالة بالديناميكية والسرعة المطلوبة، لا بد من بعض الشروط التي تجعل العدالة أهم من القانون، خصوصاً لناحية التعامل مع القضاء بالدقة ذاتها التي نتعامل بها مع المجالس الممثلة للشعب. وأهم الشروط هي:

- أن يكون القاضي وبعد دراسته للقانون في الجامعات منتخباً من الشعب، ولا يعيّن تعييناً، على أن يكون الإنتخاب على مرحلتين، أولاهما من أهله وأهل المنطقة التي نشأ وعاش فيها، وذلك بعد أن يخضع لامتحان دقيق يأخذ بعين الإعتبار سيرته الذاتية منذ نعومة أظافره، فتوزع نتائج دراسة وامتحان كل مرشح للقضاء. وبعد ذلك، تأتي المرحلة الثانية بأن يتم انتخابه من قبل أفراد المجتمع، على أن تكون مدة شغله لمنصب القاضي محددة زمنياً مع إمكانية التجديد الدائم إذا تمكن من تحقيق النجاح المطلوب.

- أن تكون الموازنة المالية المرصودة للعدل في القضاء مرتبطة بمعدلات النمو الاقتصادي، أي أن النسبة المئوية من النمو المتحقق التي يحصل عليها المجلس النيابي هي نفسها النسبة المئوية من النمو التي يحصل عليها سلك تحقيق العدالة في المجتمعات. بحيث يمكن للقضاة أن يحققوا الثراء الخاص بهم من خلال النمو الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع عندما يقومون بواجبهم على الشكل الأمثل. وفي الوقت ذاته يجب أن تتراجع المداخيل المالية للقضاة إذا تدنت القوة الشرائية للمال، لأنهم يكونون قد تهاونوا في مسألة العدالة لأنها المدخل الأول للنمو الاقتصادي. وعندما يسوّف القضاة في المسائل المطروحة أمامهم أو يؤخرون الحكم فيها، فإن ذلك سينعكس على الحالة الاقتصادية العامة للمجتمع ككل.

- إلغاء الكلفة المالية للتقاضي والبحث عن العدالة، لأن العدالة في المجتمع هي السبب الأول لسعادة الناس وللنمو الإقتصادي الناتج عن قدرة كل صاحب حق الوصول إلى حقه حتى وإن كان فقيراً. فإذا لم يكن الفقير قادراً على الوصول إلى حقه في المجتمع فلا فائدة من وصول الأثرياء، فالعدالة وإحقاق الحق هما أصلاً مساعدة الضعيف والمسكين وإيصاله لحقه لا مساعدة القوي.

• تمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى القضاء بكل يسر وبعيداً عن الحاجة الإلزامية للمحامين.

• تسريع المدة اللازمة للوصول إلى القرار، وجعل جميع القضايا ونتائجها متاحة للدراسة والتقييم، واعتبار المدة الزمنية لاتخاذ القرارات القضائية وتقييمها جزءاً من السيرة الذاتية للمرشحين للمنصب القضائي في حال إعادة ترشحهم وانتخابهم.

• إلغاء نظرية الخوف من القضاء بحيث يمكن أن يلجأ اليه الفرد فيتعرض للسجن بسبب قضية سابقة قد تكون لا قيمة لها، ولكنها ما زالت في السجل سهواً. فهذه الحالة الإستبدادية تدفع معظم الناس للهروب من العدالة والقبول بظلم بعضهم بعضاً خوفاً من ظلم الحكومة.

• تمكين الناس من الشكوى بأبسط الوسائل وعدم تعقيدها، على أن يتخذ القاضي صفة المصلح بين المتقاضين في حال إمكانية الإصلاح، حتى ولو كلف ذلك أن يدفع أموالاً من موازنة القضاء لأجل ذلك الإصلاح.

• عدم السماح لنقابة المحامين بالهيمنة على القضاء وفرض ضريبة إلزامية على كل دعوى بحجة تعويض نهاية الخدمة للقضاة أو للمحامين، لأن ذلك من شأنه أن يحجب العدالة من جهة، ويمنع العمل عن المحامين الجدد لصالح احتكاره من قبل المحامين المتمرسين القدامى. أي إنه إذا كانت كلفة وكالة المحامي محددة ونسبة المردود محددة، فإن الناس جميعاً ستذهب إلى نوعية محددة من المحامين، ولن يكون لها حرية الخيار بالتوازن مع الكلفة التي يجب أن تكون على قاعدة المنافسة الحرة وإلغاء الإحتكار.

وباختصار شديد، فإن العدالة أهم من القانون، كما أنه في الكثير من المسائل الشائكة يكون الجاني مستتراً، خصصاً في الجرائم التي يتسبب بها البؤس والفقر والتخلف. فالجاني هو القيادة السياسية للمجتمع، ولكن هذه القيادة ولرفع المسؤولية الجنائية عن كاهلها تضع القوانين وتتشدد في تطبيقها على المساكين لكي لا يتنبه أحد إلى الجاني الحقيقي.

لذلك فإنه بتطبيق "**التمويل بالنمو**" في القضاء، يصبح القاضي متحرراً من القيادة السياسية، ما يدفعه إلى إحقاق الحق والإسراع فيه، ومساعدة المساكين والفقراء الذين يخرجون عن القانون بسبب ظروفهم شديدة القسوة، وفي الوقت نفسه تحقيق مصالحه الشخصية المادية والمعنوية، وعندها فقط سيعود الخير وتعود الشهامة ومكارم الأخلاق والبَرَكة في المجتمع. فالناس اليوم يخافون من سطوة القانون إذا أرادوا نقل جريح إلى المستشفى، أو ساعدوا مُقعداً في مكان عام، أو دافعوا عن شرف امرأة يعتدي عليها أو يسرقها أحد على قارعة الطريق، ذلك لأن القانون الحالي لا يحمي المواطن الشريف صاحب الخلق المستقيم.

التأمين الإجتماعي والصحي وتأمين الطفولة والشيخوخة والاستشفاء في مجتمع التمويل بالنمو

إذا كانت حماية المجتمع وتطويره وتنظيم شؤونه البينية هي من أهداف وواجبات الإدارة السياسية للمجتمعات، فإن الرعاية هي الأصل والأساس. ولعل أفضل تفسير لغوي لمعنى كلمة **السياسة،** هو الرعاية. والسائس هو الراعي. ومقام الراعي هو في مقام الوالد والأم في العائلة. إلا أن الرعاية الحقيقية لأفراد المجتمع هي أكثر ما يقلق السياسيين فيتهرب القادة السياسيون من مهمة الرعاية ومن تفسير السياسة بأنها الرعاية، ويبذلون جهدهم للهروب منها وتحميل مسؤوليتها لأفرقاء آخرين. وهم، أي القادة السياسيون، إذا قاموا برعاية أحد من الناس في المجتمع، فإنهم يقومون بذلك للدعاية والإعلان فقط وليس لأنهم يقومون بواجبهم الأساسي. وهم بتحميل الآخرين هذه المسؤولية يزيدون من الظلم الواقع على المجتمعات في ظل النظريات السياسية المتخلفة الحالية.

فالتأمين في المجتمعات الحالية يقوم على عاتق فريقين أحدهما يسلب ثروة المجتمعات من دون وجه حق وهو شركات التأمين الخاصة. والفريق الآخر يحمّلونه ما لا طاقة له به، ما يؤدي إلى عدم قدرته على القيام بواجباته الحقيقية نحو المجتمع، وهو قطاع الإنتاج. ويضاف إلى هذين الفريقين، التدخل الحكومي بالأسلوب الخاطئ الذي يكون في العادة إذلالاً للمواطن أكثر منه تأميناً اجتماعياً أو صحياً. والحقيقة أن رعاية المواطن هي من رعاية الوطن، وحق المواطن على الحكومات في الرعاية حق مقدس. وللوصول إلى الرعاية الحقيقية بالتزامن والتوازي مع حفظ الكرامة الإنسانية للمواطن، وحصوله على حقه في الرعاية المتكاملة لا بد من فهم الدور الحالي الذي تلعبه مؤسسات الضمان والتأمين، ومعرفة ما إذا كانت وسيطاً صالحاً يمكن ائتمانه على الناس، أم أنها وسيط يحقق المصالح الخاصة به ويستهلك الثروة العامة ولا يلقى المواطن منه إلا فتات الرعاية ومظهرها الخادع.

مؤسسات التأمين الخاصة

تعتبر شركات التأمين التي تبيع الأمان والثقة للمجتمعات جزءاً لا يتجزأ من مؤسسات الوساطات المالية التي تتعامل مع الحدث الغيبي غير المتوقع. فتحقق الأرباح، وتتدخل كبديل يؤدي الواجبات التي يجب أن تقوم بها الحكومات، وتنصّب نفسها بائعة للأمان، في الوقت الذي تؤدي فيه ميكانيكية أعمالها إلى زيادة الكلفة على الإنتاج وإلى تراجع القيمة الشرائية للمال.

ولأننا في هذه الدراسة نبحث عن جوهر الأشياء لا عن مظاهرها أو ظواهرها، فلا بد من تبيان الأذى المادي الذي تتسبب به شركات التأمين من دون أن نتنبه لها. بل على العكس من ذلك، فنحن نعتبرها مؤسسات حيوية تؤدي دوراً هاماً في بث الثقة والأمان في مواجهة الأخطار المحتملة.

فشركات التأمين تقوم بجمع المال من الأفراد الذين لديهم فائض منه ويبغون ضمان أنفسهم أو أعمالهم من عاديات الزمن، فتتجمع لديها كميات من الفوائض المالية التي لا يستطيع أصحابها تشغيلها بشكل فعّال. فتقوم هذه الشركات بالمقابل بإنشاء شركات تسليف مالية أو كونتوارات، أو تجعل من هذه الأموال رأسمالاً مدفوعاً لإنشاء

مصارف تجارية، كما تبيع سندات ضمان للراغبين. أي أنها تقوم بدورين أساسيين؛ الأول يتحقق فيه ظاهرياً الأمن والأمان، والثاني يتحقق فيه ظاهرياً تمويل المشروعات وتسليف الراغبين باستثمار المال في مؤسسات مالية أو إنتاجية.

والحقيقة هي أن هذه الشركات لا هدف لها إلا تحقيق الأرباح لأصحابها، وهذا هو الحال الطبيعي، فكل الناس وكل المؤسسات تبغي الربح. والاعتقاد بأن فريقاً من الناس يستطيع أو يرغب أن يقدم الأمان لغيره لأنه مُحسن ويقدم خدمات مجانية للناس، هو اعتقاد ساذج. ولذلك فإن شركات التأمين في الوقت الذي تبيع الأمان للمشروعات والأفراد، فإنها تساهم بشكل مباشر في زيادة كلفة الإنتاج، وفي تضخيم الكتلة النقدية، ما يتسبب بتراجع القدرة الشرائية للمواطن العادي وزيادة أسعار السلع فلا يعود المواطن العادي قادراً عليها، فيتراجع الطلب الإستهلاكي مما يؤدي إلى تراجع في الإنتاج وركود في الأسواق.

فمن ناحية بيع الأمان والثقة الذي تقدمه هذه الشركات، والذي يعتبره أصحاب الفوائض المالية القادرون على شرائه، عملاً أساسياً ومهماً، فإن هذا الموقع الذي تضع نفسها فيه هو موقع للإدارة السياسية حصراً، التي من أهم واجباتها تحقيق الثقة والأمان والأمن لقطاعات المجتمع كافةً، وبخاصة غير القادرين منهم على دفع بدلات التأمين.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذه الشركات تعتبر من أهم العوامل المساهمة في رفع أسعار السلع الإستهلاكية الأساسية للمواطن، حيث يجب دفع بدل التأمين على كل تحرك من تحركات السلعة. فالسلعة تتكلف سعر تأمين عند صناعتها، وعلى المواد الأولية عند انتقالها، وعلى المصنع الذي تصنع فيه، وعلى العمال الذين يصنعونها، كما تتكلف سعر تأمين عند نقلها من المصنع إلى المستودع وسعر تأمين عند تخزينها، وسعر تأمين في مراكز البيع، ما يجعل من كلفة التأمين على السلعة يتجاوز الـ 25% من سعر بيعها، علماً أن السلع التي تتعرض للمخاطر وللأذى لا تتعدى نسبتها 0.5% من مجمل الإنتاج المعروض للبيع.

أي إن شركات التأمين تبيع وَهْمَ الثقة، وهي عند الحقيقة الفعلية لحدوث المخاطر تحاول التهرب من المسؤولية، وإذا كانت المخاطر أكبر من الأرباح الضخمة التي حققتها فهي تعلن إفلاسها بكل بساطة. وبذا فإن شركات التأمين تتسبب بزيادة كبيرة في أسعار السلع دونما حاجة حقيقية لها سوى أن الإدارة السياسية تنصلت من واجباتها. فإذا تخلصت السلع المنتجة من كلفة شركات التأمين وأرباحها الضخمة، فإن أسعار السلع الاستهلاكية ستتدنى بما يقارب الـ 25% فتتمكن من أكبر منافسة لها في الأسواق من دون الحاجة إلى منع استيراد مثيلاتها.

ولكن الأهم هو موضوع الثقة التي تبيعها هذه الشركات، التي هي مطلب أساسي لكل أفراد المجتمع، فالكل معرّض للمخاطر بشكل أو بآخر، والحق هو أن الحكومات هي المسؤولة المباشرة والحقيقية عن هذه الثقة المفقودة. فهذا هو واجب الحكومات الأساسي، وإلا فبأي حق تحصل من الناس على الضرائب؟ أي أن كل مصاب في ماله أو في شخصه يجب أن يكون مضموناً من خلال الضريبة التي تحصلها الحكومات من خلال نظام الإصدارات النقدية. فالمواطن، تاجراً كان أم صناعياً أم عاملا، فهو إنما يقوم بعمله لهدفين أساسيين: أولهما تنمية قدراته الحياتية والإنتاجية، وثانيهما تنمية اقتصاده الوطني العام. وهو لذلك يدفع جزءاً من مدخوله للحكومة بهدف استخدام الحكومة لهذه الأموال في تنمية الاقتصاد العام، وتقديم الخدمات العامة المنوطة بالحكومات. فالمواطن في الحقيقة لا يدفع الضريبة من دخله كفرض إلزامي بدون مقابل، أو كخوّة يفرضها القوي على الضعيف. بل هو يدفع بدل أتعاب للحكومات لكي تقوم برعايته وحمايته وحماية أعماله وممتلكاته وتنظيم شؤونه وعلاقاته. ولذلك فهو عندما يتعرض لحادث ما، فإن الحكومة مسؤولة عنه، لأنه يجب أن يكون مضموناً أساساً من الحكومة التي تُحَصِّل جزءاً من دخله لتعطيه في المقابل الأمن والنظام والحماية. وإذا اختل هذا المقياس وتدخلت شركات التأمين لتأخذ من المواطن جزءاً من دخله مقابل إعطائه الحماية والأمان الوهمي، تكون بذلك قد أخذت مكان المسؤول الحقيقي عن الحماية، فيضطر المواطن بذلك إلى عدم الإحتماء بمجتمعه ودولته أو اللجوء اليها. وبذلك يأخذ بالتفكير بعدم تمكين الحكومات من الحصول على حقوقها عنده، لأنها تحرمه من حقوقه عندها. وبذلك

أيضاً يتراجع شعور المواطن بالإنتماء لهذا المجتمع، وواجب الإحتماء به وحمايته عند الملمات التي قد تصيبه. لذلك يجب أن تكون إدارة المجتمع هي المسؤولة الوحيدة والحصرية عن دفع كلفة الحوادث التي يتعرض لها المواطن. فإذا توفي المواطن يجب أن تتبنى الحكومة عائلته وتكفيها كل حاجاتها، فلا تحتاج العائلة أحداً مهما كان قريباً، ولا يتبنى أبناءَه أحدٌ مهما كان عطفه وحنانه. فالمواطن يجب أن يكون منيعاً بحكومته محمياً بإخلاصها له في حياته وبعد وفاته. وإذا لزمه استشفاء فيجب أن تتكلف الحكومة بكلفة استشفائه، وإذا اصيبت تجارته أو صناعته بأي ضرر يجب أن تساعده الحكومة للنهوض من كبوته. والحكومات هنا لا تقوم بهذا الدور تفضلاً أو منّة وبدون مقابل، فهي أساساً تستحصل جزءاً من ثروة كل مواطن عندما تستخدم النظرية النقدية في تحصيل الضريبة. ويكون جزء من ضخ النقود في المجتمع لغاية نبيلة هي ضمان وتأمين هذا المجتمع من خلال الدورة المالية للنقود.

أما بالنسبة لشركات التأمين التي أوضحنا أنها تقوم بعمل يجب أن يكون منوطاً بالحكومات حصراً، فإنها تقوم باستخدام المال المتجمع لديها من جراء بيعها للأمان المصطنع، في تأسيس شركات مالية ومصارف تجارية، وتساهم بذلك في توليد الائتمان المالي والنقود الوهمية، وهو ما فندنا سابقاً أضراره وخطورته. ومن الملاحظات المهمة التي لا بد من ذكرها في هذا السياق هو أن البيوتات المالية العالمية تمتلك على الدوام شركات تأمين إلى جانب امتلاكها للمصارف التجارية.

الصناديق الوطنية للتأمينات الاجتماعية المملوكة عادة للحكومات أو بالشراكة فيما بينها وبين قطاع الانتاج الخاص

يجب أن يكون الأمر واضحاً بأن البديل عن شركات التأمين الخاصة ليس في مؤسسات الضمان الاجتماعي العامة التابعة للحكومات وتجبي قيمة التأمين من المؤسسات الخاصة، ذلك أن المؤسسات العامة الضامنة للمجتمع لا تتسبب بتسريب الثروة الوطنية إلى غير مستحقيها فقط، ولكنها تتسبب أيضاً على المستوى الاقتصادي بأذى يفوق أضعافاً مضاعفة ما تسببه الشركات الخاصة. فهي من ناحية ترفع كلفة الضمان على المؤسسات الانتاجية بشكل كبير وخصوصاً الفاتورة الصحية الاستشفائية، كما أنها تتسبب برفع ملحوظ لأسعار السلع المنتجة محلياً، وتزيد معدلات البطالة بسبب هروب قطاعات الانتاج من اليد العاملة الوطنية، كما أنها تتسبب بهروب رؤوس الأموال من الاستثمار في المشاريع المنتجة الصناعية

والزراعية التي تحتاج إلى اليد العاملة بنسب مرتفعة، خوفاً من تحول هذه اليد العاملة إلى قنبلة موقوتة تتسبب في إفلاس المؤسسة عند أي اختلاف بسيط. علماً أن أحد أهم أهداف الحكومات هو التمكن من توظيف اليد العاملة، لدرجة أنها تولد وظائف وهمية وبطالة مقنعة في وظائف تؤدي إلى البيرقراطية، وتدفع الرواتب والتأمينات والتعويضات بدون وجه حق، لأفراد هم في الواقع أمل المجتمعات في النمو والتطوير، فتعطلهم عن الإنتاج بحجة تشغيل اليد العاملة، وبعد ذلك تقوم بمعاقبة قطاع الانتاج وتحميله كلفة التأمينات الاجتماعية وتصل إلى حد إفلاسه وتشريد اليد العاملة المنتجة الحقيقية.

أي ضمان هو الأضمن للأفراد والمجتمع؟

هنا يطرح السؤال نفسه بقوة: إذا كانت شركات التأمين الخاصة تسرّب الثروة الوطنية وتقوم بدور ليس من مهماتها، ومؤسسات الضمان العامة تؤذي الاقتصاد وترفع كلفة الإنتاج وتعطل مؤسساته، فهل يجب أن يبقى المجتمع من دون تأمين أو ضمان؟

لا بد في هذا المجال من الإشارة إلى أهمية دور الحكومة وموازنتها السنوية في وضع صمام أمان اجتماعي عن طريق العلاقة المباشرة ومن دون وسطاء ما بين الحكومة والمواطن وبين المواطن والمؤسسات الصحية والاجتماعية.

وما أعنيه هنا، هو وجوب وجود صمام أمان لتنفيس الاحتقان في كل مفاعل، بدءاً من وعاء الضغط المنزلي، ووصولاً إلى المجتمع ككل، ليحمي هذا الوعاء أو هذا المجتمع من الإنفجار. فبالنسبة للمجتمع، عندما تفرز الحكومة أو تضخ جزءاً مهماً من موازنتها للأفراد المحتاجين مباشرة وليس عبر وسطاء أو عن سبيل التحويل للمستشفيات، أو عن طريق إقراض المحتاجين لأسباب صحية أو اجتماعية أو بسبب أزمة ناتجة عن حادث، من دون حاجة إلى رهن أو تحقيق أو تدقيق، فتمكّن هذه المساعدات والقروض كل مواطن من الطبابة والاستشفاء أو حتى إنفاقها لأسباب خاصة به، فإن كل مواطن في هذه الحالة سيكون مسؤولاً عن حجم القرض الذي استحصل عليه، وتالياً سيراقب كلفة فاتورته الاستشفائية، كما أن المستشفيات

ستتسابق على استقبال المريض ليلاً أو نهاراً طالما هو قادر على دفع كلفة فاتورته الإستشفائية مباشرة ودونما تأخير.

إن ما سيحدث في هذا الحالة هو إلغاء الوسطاء الذين تتسبب كلفتهم بزيادة كلفة الفاتورة الصحية بما يزيد عن ثلاثة أضعاف قيمتها الحقيقية. كما أن المواطن سيكون آمناً وأميناً على نفسه وعلى عائلته في أي لحظة يرى فيها أنه بحاجة للطبابة والاستشفاء من دون المبالغة في الفاتورة الصحية التي يتسبب بها الوضع الحالي، حيث يعتقد المواطن أنه لا يدفع كلفة استشفائه بل الحكومة أو شركات الضمان هي التي تدفع فلا يدقق في الكلفة ولا يسأل عنها مهما ارتفعت. كما أنه يفرض على المستشفيات والأطباء التدقيق في أسلوب عملهم وكلفته، لأن المواطن المسؤول عن تسديد الفاتورة الصحية سيكون أميناً على المال الذي سينفقه فلا يقبل بزيادة الكلفة عشوائياً. أما الأهم من كل ذلك فهو أن القروض الميسّرة الصغيرة الحجم للأفراد عند الحاجة، ستقلّص معدّل الجريمة والسرقة والإعتداء على الآخر أو الإنتحار بسبب الحاجة، وتفعل فعل اللقاح الذي مهما كانت كلفته فهي أقل تكلفة من انتشار الوباء. فكل مواطن محتاج من حقه ويستطيع أن يقترض، وبما أنها قروض صادرة عن الحكومات هدفها ضخ السائل الحيوي في عروق المجتمع، والتي تحصل على قيمتها من ثروة المجتمع، فإن العفو العام عنها كل سنتين أو ثلاث يكون يحقق تعاوناً ما بين أفراد المجتمع، "موسريه ومعسريه" فيتحقق بذلك التكافل الاجتماعي من دون الوقوع في فخ الارتفاع الهائل في كلفة الفاتورة الصحية والاستشفائية أو الفاتورة الإستهلاكية عموماً، والتي بات معظم أفراد المجتمع غير قادرين عليها. وفي الوقت نفسه فإن الخروج من تحميل أفراد المجتمع وبخاصة قطاعات الإنتاج كلفة ضمان وتأمين المجتمع، سيقلص كلفة الإستهلاك، ويصبح الإنتاج الوطني أقل كلفة بما لا يقارن بالوضع الحالي، وسيصبح الاستثمار المالي في المشروعات الانتاجية أيسر بما لا يقارن بالوضع الحالي، كما سيتحقق التوازن في الطلب الصحي. فما يحدث اليوم هو أن بعض المستشفيات الشهيرة وأطباءها منهكون من كثرة الطلب عليهم بينما

مستشفيات وأطباء آخرون مظلومون بانكفاء الطلب عنهم، بسبب أسلوب التأمين الصحي الحالي وكلفته التي لا يدفعها الأفراد مباشرة، بل تدفعها المؤسسات الوسيطة.

إن تسليف الأمان الوطني هذا يجب أن لا يقتصر على الوضع الصحي فقط بل يجب أن يضمن الصناعة والتجارة وجوانب الانتاج الاقتصادي والاجتماعي كافة، وهو في كل الأحوال لن يكلف الخزينة الوطنية أكثر من ربع مقدار ما يتسرب من الثروة الوطنية سنوياً إلى صناديق مؤسسات التأمين التي تبيع وَهْمَ الأمان. وستتفتح في المقابل ثمرات الانتاج ويفسح المجال واسعاً أمامها للتطوير والحصانه ومنافسة الإنتاج في الأسواق المحلية والعالمية.

قطاع الإنتاج الخاص في مجتمع "التمويل بالنمو"

يرتفع بنيان المجتمعات اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على دعامة أساسية واحدة هي قطاع الانتاج الخاص، ولا بد من التشديد هنا على أن يكون قطاع الإنتاج غير مملوك للحكومات. ويرتفع بنيان قطاع الإنتاج الخاص على أربع دعائم أساسية، هي أصحاب العمل، والعمّال، أدوات الانتاج والسلع المنتجة.

وتشكل هذه الدعامات الأربع الجزء المنتج الحقيقي في أي مجتمع، وكل ما عداها يعيش على كاهل تعبها ومن ثمرات إنتاجها. فإذا تراجعت كفاءتها الإنتاجية، تراجعت مكانة المجتمع الاقتصادية والسياسية، وإذا تطورت هذه الكفاءة تطورت وتحصنت مكانة المجتمع.

ويتشكل قطاع الانتاج من مجموعة كبيرة من الخلايا الإنتاجية الصغيرة، منها الزراعية والصناعية والسياحية والمعلوماتية والخدماتية. وتتألف كل خلية أو مؤسسة من الدعامات الأربع: أصحاب العمل، العمال، أدوات الانتاج والسلع المنتجة. ويعتبر صاحب العمل في كل خلية العقل المفكر والمدبر لهذه الخلية. وهو السبب الأول في

تطورها ونجاحها، أو تراجعها وإفلاسها. ولا يمكن لأحد على الإطلاق أن يكون أكثر إخلاصاً لهذه الخلية من صاحبها. كما لا يمكن لأحد مهما كانت قدراته الانتاجية أن يكون أكثر حرصاً على تطوير قدرات الخلية الانتاجية أكثر من صاحبها. وبسبب عدم مراعاة هذه القاعدة الفيزيائية، وحلول الحكومات بديلاً من أصحاب المؤسسات كأرباب عمل أو كإدارات للمؤسسات الانتاجية، فقد انهار البنيان الاقتصادي لأعظم الدول قوة في العالم كالإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الإشتراكية، وتفككت عرى الروابط التي كانت تجمع شعوبها. علماً أن الإتحاد السوفييتي كان لفترة من الزمن من أقوى الدول الصناعية في العالم. وقد انهارت بانهياره النظرية الاقتصادية التي اتبعها، والتي اعتبرها الكثيرون في مطلع القرن الماضي حتمية تاريخية لمستقبل العالم.

وفي الوقت ذاته، فإن فهم القيمين على الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية لقاعدة إطلاق يد أرباب العمل وتخفيف أعبائهم ليتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، وبقرارات جريئة من السيد "توشيوو دوكو" الذي أصبح بعد الحرب الكونية الثانية رئيساً "للكاندانراين" بدعم أرباب العمل الصناعيين بالتسهيلات النقدية الطويلة الأجل عن طريق ضخ السيولة النقدية من البنك المركزي الياباني بإدارة حاكم المصرف "ناووتو إيشيمندا"، وإفساح المجال أمام الصناعيين لتطوير أعمالهم وصناعاتهم وأدوات انتاجهم، فقد ولدت مجموعة من أرباب العمل الأفذاذ الذين حوّلوا اليابان من دولة مهزومة لا يتجاوز دخل الفرد فيها 20 دولاراً (سنة 1945)، إلى دولة صناعية كبرى يتجاوز دخل الفرد فيها 12000 دولار (عام 1980).

وقد تمكن أصحاب العمل المدعومين من "**دوكو**" بالتعاون مع السيد "**إيشيمندا**" حاكم المصرف المركزي الياباني في أقل من عشر سنوات من أن يحتلوا المكانة الأولى في العالم بالتطبيق المنهجي للاكتشافات العلمية وتطوير الصناعة في مجال بناء السفن، وآلات التصوير، والدراجات النارية، والحديد والصلب، والبيتروكيمياء، والساعات الإليكترونيك. وقد أصبحت كل من **نيكون**، و**كانون**، و**هوندا**، و**سايكو**، و**ميتسوبيتشي**، و**سوني**، و**ريكوه**، و**تويوتا**، و**مازدا**، و**هيتاشي**، و**ماتسوتشيتا**، و**داتسون**، و**توشيبا**، و**فوجيستو**، و**فوكودا**، شيئاً فشيئاً كلٌ منها الأولى في ميدانها. وقد كانت كل شركة من هذه الشركات خلية شكلت بمجموعها وبنجاحها، مجد

الصناعة اليابانية. وقد كان خلف كل خلية صناعية من هذه الخلايا صاحب عمل طموح خفّف الساسة من أعبائه ودعموه فتمكنوا من تحقيق الثراء لأنفسهم ولدولتهم وخلال أقل من عشر سنين. وأصبحت اليد العاملة اليابانية غير كافية لأول مرة في تاريخ المجتمعات، وأصبح دخل اليد العاملة اليابانية الأكثر ثراء في العالم.

وقد أرسلت أوروبا والولايات المتحدة العديد من الخبراء واللجان، لدراسة الأسباب التي جعلت من اليابان الدولة الصناعية الأولى في العالم، وسبب غزو منتجاتها للأسواق الأوروبية والأميركية، ولكن هذه اللجان كانت تطلق أحكاماً غير منطقية، بل وتنتمي إلى عصر آخر، لإرضاء غرور الشعوب الأوروبية والأميركية وإثبات تفوقها. ومن هذه الأحكام ما ورد في تقرير اللجنة التي أرسلتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اليابان (سنة 1979) لدراسة أسباب تغلغل المنتجات اليابانية في أوروبا. فأعطت هذه اللجنة تصوراً عن اليابانيين بأنهم "**شعب مدمن على العمل ويقيمون في جحور الأرانب**"... وقد ورد هذا التعبير حرفياً في تقرير اللجنة.

وقد لجأ البعض الآخر في تفسيره لنجاح اليابان إلى أسباب غير واقعية مثل انخفاض المرتبات، وغياب الضمان الإجتماعي، وصرامة الإجراءات المضادة لتغيب العمال أو تأخرهم عن مواعيد العمل، وعدم منح الإجازات والإستجابة الآلية للتطور، والتعود على "نقل" ما اخترعه الآخرون وتقليده بشكل أعمى.

والواقع أن كل هذه التحليلات والآراء في غير محلها. والحقيقة الوحيدة التي وقفت خلف الثورة الصناعية والمعلوماتية اليابانية هي إطلاق قدرات العقل الإنساني من عقالها عن طريق الحوافز المادية للكسب وتحقيق الذات. وهي نفس المبادئ التي اعتمدها الاقتصاديون الطبيعيون (الفيزيوقراط) في أوروبا والتي حققت الثورة العلمية والصناعية في القرن التاسع عشر. والدليل على ذلك هو أن العمال اليابانيين يتمتعون اليوم بأعلى نسبة أجور في العالم، وبأفضل شروط التأمينات الاجتماعية والصحية، وأطول مدة من الإجازات السنوية، والعمل لمدة خمسة أيام فقط في الأسبوع. ومع ذلك فما زالت اليابان اليوم تسير قدماً في طريق النمو والتقدم والإزدهار، وبين آن وآن يطلع علينا اسم جديد من أسماء أرباب العمل الذين دعمتهم الحكومة اليابانية فانطلقوا

يحققون لأنفسهم امبراطورية اقتصادية وصناعية، ولبلدهم الاقتصاد المنيع والسمعة الطيبة.

نعم، فاليابانيون لم ينجحوا لأنهم "يعملون كالبهائم" كما صورتهم الدعاية الغربية، بل هم يعملون ضمن ضوابط العقل والمنطق. فهم بعد تفجيرين ذريين في هيروشيما وناغازاكي وهزيمة الحرب والفقر والعراء المطلق، وبعد تدمير جهاز الانتاج، دمرت مع كل ذلك الدمار، كلّ البنى التحتية للمسلّمات الفكرية والاجتماعية المتخلفة قاطبةً، فتحرر اليابانيون من قيود العادات والأوهام الموروثة، وانهارت كل الأفكار المعلبة مسبقاً. وأخذوا يبحثون بعقلهم عن سبل الإنطلاق، وعن ما يمكنهم إنتاجه وتحسينه ومبادلته وتعلمه واختراعه بفاعلية أكبر وبكلفة أقل، وتوصلوا إلى ما يبحثون عنه: إنه العقل البشري والذكاء الفطري الذي استطاع عصبة من الاقتصاديين المتنورين المتحررين أن يحرروه من عقاله وعلى رأسهم السيد دوكو، وإينایاما، وأوكيتا، وأوشيبا، وإيشيمندا.

لقد حل هؤلاء الاقتصاديون الأذكياء المعضلة وحرروا أصحاب العمل وقطاعات الانتاج من كل القيود التي تعيق انطلاقهم في تطوير انتاجهم وثروتهم. وتم دعمهم بالمال والنصيحة والحوافز المادية والمعنوية، ولم يجعلوا من بيروقراطية الإدارات الحكومية عائقاً أمام أصحاب العمل، فحرروهم من كل تسلط قد يمارسه موظفو الإدارة الحكومية، لقد أعطوهم كل الحرية وكل الدعم، والمطلوب شيء واحد: التصنيع والتطوير، وهكذا كان. ففي أقل من عشر سنوات تمكن العقل البشري الجبار مدفوعاً بالحوافز المادية والمعنوية وحرية المنافسة واقتصاد السوق من تحطيم جميع الحواجز التي وقفت بين اليابان الضعيفة المهزومة والمقهورة (سنة 1945) وبين يابان صناعية متصدرة (عام 1960).

من هنا نتعلم بأن دعم صاحب العمل الياباني وتحريره من مجموعة القيود التي تكبل يديه، مكّنه من بناء وتطوير أفضل الصناعات العالمية، علماً أن اليابان تفتقر أساساً إلى الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة.

وإن ربّ العمل الياباني الذي تمكن من بناء هذا الصرح الاقتصادي ليس فريداً في نوعه، بل إن بيننا من هو أفضل منه بكثير إذا أتيحت له الفرصة. وقد تكررت

تجربة النجاح وبالمواصفات نفسها في ماليزيا على يد إدارة منفتحة على نظرية دعم أصحاب العمل وتحريرهم من التخلف البيروقراطي لموظفي الإدارات الحكومية أيام رئيس الوزراء "**مهاتير محمد**". وتكررت أيضاً في تركيا التي رفض الأوروبيون دخولها في منطقة اليورو فحققت النجاح الباهر فيما تفلس أوروبا بسبب تخلف النظرية النقدية المتبعة.

لهذا فإن إفساح المجال أمام أصحاب العمل ودعمهم بالقروض المالية الميسّرة وإلغاء أعبائهم الضريبية والتأمينات الإجتماعية ليتمكنوا من إيجاد الثقة بأنفسهم ليطوروا إنتاجهم وثروتهم، هو من أهم واجبات الإدارة السياسية والاقتصادية. وذلك لا يكون إلا بإطلاق الحافز المادي والمعنوي بأقصى قوته بحيث لا يكون صاحب العمل خائفاً أو متردداً من أي تطور أو تطوير قد يفتح عيون الحكومة عليه وعلى أرباحه وثروته. أو أن يكون خائفاً أو ملتزماً أمام أي موظف من موظفي الحكومة الذين مهما كان حرصهم على المؤسسات، فلن يكونوا أحرص من صاحب المؤسسة نفسه عليها. والحقيقة أن أفراد قطاعات المجتمع كافةً بما فيهم الموظف الحكومي، يعيشون من ثمرات النمو ومن نجاح قطاعات الانتاج التي يتمكن أصحاب العمل من تحقيقها. ولا يجوز أن نوكل تحقيق النجاح في المؤسسات لمن لا يستفيد من نجاحها، والأخطر هو توكيل مهمة نجاح المؤسسات الإنتاجية لموظفي الإدارة الرسمية الذين يستفيدون مادياً من إعاقة نجاح المؤسسات.

كما يجب أن يكون تسليف أصحاب العمل من أصل نظرية الإصدارات النقدية، وهذا التسليف هو جزء من أجزاء تلقيح المجتمع بالسيولة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي بدوره ينعكس على القيمة الشرائية للنقود. فيكون ضخ النقود في هذه الحالة الانتاجية هو الغطاء الحقيقي والفعلي لقيمة النقود التي يتم ضخها للإنفاق العام وللحاجات الإجتماعية والصحية والتربوية والدفاعية والتنظيمية. ولذلك، يجب أن يكون تسليف قطاعات الإنتاج من خلال الدورة المالية بدون أي زيادة أو فائض، أو ما يسمى بالفائدة على القرض، لكي لا يقع أصحاب العمل فريسة لكلفة خدمات الدين، فيضطرون لتخفيض المستوى التقني لمنتجاتهم، أو رفع أسعارها لمواجهة كلفة القرض أو ما يسمى بالفائدة. علماً أن هذا القرض لأصحاب العمل

سيحقق للحكومات عائداً مهماً وأساسياً من خلال نمو القيمة الشرائية للمال عند تشغيله بهذا الأسلوب. وإذا أضيف إلى ذلك تحرير أصحاب العمل من كلفة التأمينات الإجتماعية ومشتقاتها من أدوات الأمان والتأمين وألقيت هذه المهمة على عاتق نظام الإصدارات النقدية، فإن قطاعات الإنتاج الحرة والمتحررة وفي أي مجتمع كان ومهما كان هذا المجتمع فقيراً، سوف تنطلق بمجتمعها ليصبح مجتمعاً صناعياً ومستوى معيشة أهله من أعلى المستويات في العالم.

والحق هنا هو أن صاحب العمل سيحقق بذلك أرباحاً كبيرة، وهو يستحقها لأنه سيكون العقل المدبر الذي يقود مجموعة خلايا الإنتاج التي هي السبب الأول في التطور العام للمجتمع ورقيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستوى العالمي. والحال هنا هو أننا استخدمنا نازعاً غريزياً لدى الإنسان، وهو حب الثروة وحب الثراء والتملك، وحب الظهور لتحقيق أفضل درجات النمو والرقي للعمل نفسه ولصاحب العمل والمجتمع ككل.

وبذلك تتحول الضريبة التي تستوفيها الحكومة من المجتمع عن طريق ضخ النقود وحماية المال من التضخم إلى وسيلة تنمية ترفع من مستوى صاحب العمل ومن مستوى مؤسسته ومستوى موظفيه. حيث إن الحماية والتحرر من القيود ستمكّنه من زيادة دخل موظفيه وزيادة تحفيزهم على المستوى المادي والمعنوي ليتوازى النجاح الخاص مع النجاح العام. وتصبح المشاكل المزمنة بين العامل وصاحب العمل من الماضي، ويكون المجتمع قد ولَّد أفضل وأنجح المؤسسات وأفضل العمال وأفضل أصحاب العمل الذين من خلال سعيهم لتحقيق ثرائهم سيحققون الثراء للمجتمع ككل وبشكل متوازن، تدفعهم بذلك ولذلك الغريزة الإنسانية، وهو ما وصفه آدم سميث باليد الخفية (Hidden Hand) في كتابه "ثروة الأمم" (Wealth of Nations) فلا يمكن أن تكون الحكومة غنية والشعب فقيراً، فغنى الحكومة ومكانتها هو من غنى الشعب ومكانته، وغنى الشعب ومكانته يبدآن في قطاع الإنتاج وفي العقول التي تدير هذا القطاع، فإذا لجمناها أو أسأنا اليها نكون قد لجمنا وأسأنا لكل نمو في المجتمع، وإذا أطلقناها من عقالها وبكل قوة ودعم ومساندة، نكون قد أطلقنا العنان لقوة سياسية واجتماعية لا تقهر.

العقائد الدينية ونظرية "التمويل بالنمو"

الإيمان، مسألة شديدة التعقيد، وشديدة الحساسية، لأنها شأن خاص جداً وتحكمها مجموعة من القناعات الشخصية، وما يعتبره البعض من الإيمان، قد يعتبره بعض آخر طقوساً وشعائر شكلية لا علاقة لها بالدين، ويهتم البعض بجوهر الأديان بينما يهتم آخرون بالتفاصيل. إلا أنه وانصافاً للحقيقة، فإن الأكثرية المطلقة من الناس لم تقم باختيار عقيدتها الدينية، بل ورثتها عن الأهل دون فضل لها أو ذنب. والكل يرى أن عقيدته هي الأصح. ويتكاتف مع باقي عناصر طائفته تقوقعاً وعنصرية، فلا هو يخدم العقائد الدينية، ولا يرضي خالق الخلق.

وقد أنشأت المجتمعات مؤسسات دينية لها مريدوها وهيكليتها وتراتبيتها وأملاكها، وهذه المؤسسات الدينية تقود المؤمنين وترعى شؤونهم، وتسعى لإرضاء الله بإقامة الصلوات والصوم ومساعدة الفقراء والمحتاجين وبقراءة الكتاب المقدس الخاص بكل فريق.

الأكيد هو أن هدف الأديان نبيل جداً، كما أن العاملين على تحقيق الأهداف مخلصون في المبدأ إلى حد كبير، ولكن الملاحظ هو الإختلاف الذي يحكم العلاقة بين الفرقاء المتدينين، فكل فريق يرى بأنه "الفرقة الناجية"، وبأن كتابه أو تفسيره لكتابه هو الأصح، وهو اختلاف وصل إلى حدود اعلان الحرب فيما بين المتدينين، حتى بات الكثير من الناس يرى بأن الأصلح للأديان أن لا تتدخل في الشأن العام أو في السياسة، لأن التدخل في الحياة العامة للمجتمعات وسياسات حكوماتها سرعان ما يتحول إلى اقتتال طائفي وعصبيات دينية ومذهبية يعتقد كل فريق أنه صاحب الحق في الله سبحانه وتعالى وأن غيره بعيد عن الإيمان.

ولا بد لنا من أن نتساءل في أمر المؤمنين: إذا كانت فطرتهم هي الإيمان والمحبة والسلام، وإذا كان الخالق الذي يعبدونه هو نفسه، فلماذا يختلفون ويتقاتلون على محبته؟

وهل يمكن أن يكون هناك يد خفية لها مصلحة بالإختلاف والتفريق بين من يؤمنون بأن الله يريد منهم أن يكونوا متوحدين؟ وبأن لا يكونوا عبيداً إلا لله وحده، لتكون عبوديتهم قمة الحرية الإنسانية؟

وهل هناك فريق محدّد من الناس يحقق مصالحه من خلال بث الإختلاف بين الأديان والطوائف والمذاهب، ويسيطر على الثروة والقرار السياسي في معظم مجتمعات العالم؟

هذه الأسئلة البدَهيّة لها إجابة ملفتة للنظر إذا درسنا سيرة حياة السيد المسيح، الذي حققت دعوته انتشاراً يفوق الوصف بين معظم شعوب العالم قاطبةً فهذا المعلّم الذي كانت المحبة هي سلاحه، وكان يسامح ويدعو إلى التسامح مع كل الناس الذين ضلّوا السبيل، فسامح الزانية وحَمَاها، وسامح المخطئين والعشّارين، وحين عوتب فيهم أجاب بأن الطبيب يذهب إلى المرضى وليست مهمته عيادة الأصحاء. هذا المعلّم الذي سامح من اعتدوا عليه، غضب وتقاتل مع المرابين في الهيكل! وكانوا على الدوام ألد أعدائه، وهم من دفعوا المال ليوقعوا به!! فما هو الخطأ الذي يفعله المرابون

ليكون للسيد المسيح عدوّ واحد فقط لا غير في كل هذا الكون، ليقاتله ويدينه ويطرده وهو: المرابون؟

والمثير في موضوع تحريم ربا المال، هو تكرار الأمر نفسه في القرآن الكريم! إذ إن الرحمن لم يأمر ولم يأذن بالحرب إلا لسبب واحد وضد خصم واحد، وهو الربا والمرابين!! ففي القرآن سامح الله كل الناس بما فيهم الكفرة والمشركين وترك حسابهم عليه ...(**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (21) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ (22) إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (23) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ (24) إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ (26))** (سورة الغاشية، الآيات 21– 26)، وحصر مهمة الرسول والمسلمين بالتبليغ وليس بالمحاسبة. ولكنه في موضوع ربا المال أذن لنفسه سبحانه وتعالى وللرسول ε بالحرب (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ (279))** (سورة البقرة، الآيتان 278 و279). ووصف المرابين بأنهم الفريق الذي يسيطر بالباطل على ثروة أهل الأرض وعلى قرارهم السياسي، وبأنهم المفسدون في الأرض الذين يأكلون أموال الناس بالباطل!! كما وصف المرابين بأنهم يحرفون كلام الله عن أهدافه ومواضيعه الحقيقية. وهذا هو واقع حال المسلمين والمسيحيين وغيرهم من أصحاب الرسالات السماوية، فهم يهتمون بكل ما يمكن أن يخطر على البال من الشعائر والطقوس الدينية فيما عدا الموضوع الأساسي الذي يتسبب بالفقر والبؤس والفساد في الأرض وهو موضوع ربا المال وتضخمه وتسببه بتسرب الثروة من الأوعية النقدية بلصوصية وخبث شديد، وفي الوقت نفسه رفعوا من شأن المرابين الذين يمارسون هذه اللصوصية ويتحكمون بحياة البشرية وسعادة ابنائها .

فهل يعقل أن يتمكن المرابي الخبيث من إقناع المسلمين والمسيحيين بأن "**ربا المال**" هو "**الفائدة**" على القرض، مع أن الكتب السماوية تصف هذا الفريق المفسد بكل وضوح بأنه يحرّف الكلام عن موضعه، ويبدل معناه، لكي لا يعلم الناس الهدف الحقيقي الذي يريده الله من التعاليم التي أوردها في رسالاته السماوية؟؟!!

ومع أن الكثير من الفلاسفة وقفوا ضدّ "**ربا المال**" وعلى رأسهم "**سقراط**"، ولكن الأديان السماوية الإسلامية والمسيحية تحديداً، كانت واضحة وبدون مواربة في

محاربة "**ربا المال**"، فكيف يمكن أن يَعِد الله المؤمنين بنصرهم إذا نصروه، ولا يفكرون أبدا أن ينصروا الله في الحرب الوحيدة التي أعلنها ضد ربا المال **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (7))** (سورة محمد، الآية 7)؟! والأخطر من هذا هو أن بعضهم ذهب إلى إنشاء صناديق مال ربوية بإسم الدين وأعطاها صفة إسلامية ومسيحية**!** وإننا في الحقيقة إذا عدنا إلى دراسة العقائد الدينية من باب محاربة الربا ومحاربة البؤس والفقر، فسنجد للأديان معنى جديداً في تطوير النظرية السياسية والاقتصادية التي لم تتطور منذ آلاف السنين. كما أننا سنجد وسيلة علمية تحقق لنا الإنتصار على الفقر والفساد والإستبداد، وتحقق التطور العلمي والصناعي والثقافي بشكل يتجاوز تقديراتنا البشرية. وإذا كنا من المؤمنين بوجود إله خالق لهذا الكون أو حتى إذا كنا من المشككين به، فلا بد أن نعترف بالعلم الراقي والمتطور، في النظرية السياسية والاقتصادية الكامنة في كل من القرآن والإنجيل لناحية إصلاح الراعي في المجتمعات، ومحاربة الفقر والبؤس والفساد الذي انتشر في الأرض انتشار النار في الهشيم.

إذ إن هناك حقائق في تاريخ الأديان وبخاصة المسيحية والإسلامية لا يختلف عليها أحد، كما أن هناك أفكاراً ووسائل متشابهة استخدمها كل من سيدنا محمد ε وسيدنا المسيح υ ملفتة للنظر لا بد من ملاحظتها مع أنها مغيبة إلى حد ما في الدراسات الفقهية. علماً أن تحريف المعنى أو تغييب الحقائق فيما يخص الرسالات السماوية هو من فعل فاعل، وهذا الفاعل يقتل الأنبياء ويفسد في الأرض ويحرّف الكلام عن مواضعه ويأكل أموال الناس بالباطل.

ومثال ذلك أن لكل من السيد المسيح υ والرسول محمد ε فريق عمل من كبار الحكماء في عصرهم. كما أن كل منهما كان راعياً وكان يشدد على أهمية الراعي الصالح. وفي الوقت نفسه كانا فقيرين لله من ناحية الثروة المالية، ولا يمكن المقارنة بالشكل ولا بالمضمون بينهما وبين المؤسسات الدينية التي تحمل اسماءهما حالياً.

إلا أن أهم قاسم مشترك بينهما هو العداء المطلق لربا المال وللمرابين.

المعجزة العلمية "السياسية والاقتصادية الإسلامية" هي أثمن جوهرة في تاريخ البشرية

كثيراً ما يتم قياس ثروة المجتمعات بما تمتلكه من مصانع ومؤسسات وثروة في باطن الأرض، وبميزان التجارة الخارجية وبالقوة العسكرية، ولكن الكل يعلم علم اليقين بأن الثروة الحقيقية منذ فجر التاريخ وحتى قيام الساعة، هي "الفكر والعقل". فبدونهما لا قيمة لأي ثروة على الإطلاق، لأن الفكر هو الذي يعطي للأشياء قيمتها، من أصغر حبة تراب إلى أكبر حجر ألماس في الأرض، فكلاهما بدون الفكر لا قيمة له. وأهمية الفكر العاقل الذي يدير شؤون الكائن الحي بالنسبة للإنسان الفرد، هي بأهمية الفكر العاقل نفسه الذي يدير شؤون المجتمعات. وهذا العقل الذي يدير شؤون المجتمعات، يخضع للقوانين الفيزيائية في اسلوب عمله. وقد عمل البشر طويلاً على تحديث النظرية السياسية لتفرض على إدارة المجتمعات نمطاً من العمل يحقق للمجتمعات مصالحها، ولكن النظرية السياسية الوضعية وأسلوب إدارة شؤون المجتمعات، ما زالت متخلفة وفاشلة حتى الآن. وما زال الفكر القيم على شؤون المجتمعات، ما إن يخرج من ورطة حتى يقع في ورطة أدهى منها. فالولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان الذين يعتبرون أهم الدول على كوكب الأرض، ما زالوا يتخبطون في الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى. وقد تدفع شعوب العالم ثمن

أزماتهم في كثير من الأحيان، ولكن شعوبهم ومؤسساتهم غير آمنين على أنفسهم من الأزمات والإفلاسات التي تلاحقهم من آن لآخر. وقد وضعت النظريات السياسية والاقتصادية قواعد لإصلاح الحكومات تقوم على أساس الرقابة والتغيير، وعلى أساس الإنتخاب الديمقراطي العددي للإدارات الحاكمة، ولكن ذلك لم يغير كثيراً، إلا إذا قارناه بواقع الدول المتخلفة. أما بالنسبة إلى تحفيز الإدارات الرسمية على اتخاذ القرارات الأقرب إلى الصواب بالسرعة المطلوبة، فإن ذلك ما زال بعيد المنال على البشرية اليوم.

وإذا كان البدر يفتقد في الليلة الظلماء، فإن رحمة الله التي وسعت كل شيء، هي ما تفتقده البشرية في تطويرها للنظرية السياسية والاقتصادية. وأنا أعني تحديداً، أمر إيتاء "**زكاة المال**"، وأمر تحريم "**ربا المال**".

وقد يعتقد الكثيرون بأن موضوع الربا والزكاة في المال هو موضوع إقتصادي واجتماعي بحت ومحصور بهما. إلا أن الحقيقة هي أنه يتعلق بالرقابة والإصلاح للإدارة في المجتمعات، وبخاصة في موضوع الإنفاق العام الحكومي، وقياس إنتاج الحكام والحكومات. أي أن تحريم "ربا المال"، وفرض "إيتاء زكاته" هو موضوع سياسي بامتياز.

فالمال مادة لها الخصائص الطبيعية نفسها التي للمواد الأخرى، أي أن لها وزناً وحجماً وكثافة. وتشكل كل وحدة نقدية مجموعة من ذرّات الثروة، بحيث تتحسن القيمة الشرائية للوحدة النقدية أو تتردى بحسب زيادة أو نقصان كثافة ذرّات الثروة الكامنة في كل وحدة نقدية. ويؤثر على كمية ذرات الثروة في الوحدة النقدية مجموعة من العوامل التي تتسبب إما بنمو كمية ذرات الثروة الموجودة في الوحدة النقدية فتتحسّن القيمة الشرائية للمال، وهذه حالة فيزيائية للمال غير معروفة، وغير مدروسة في النظريات الاقتصادية المعروفة حالياً. كما قد تتسبب مجموعة العوامل بتردي كمية ذرات الثروة الكامنة في الوحدة النقدية، فتتراجع القيمة الشرائية للمال، وهذه هي الحالة المعروفة في المجتمعات وتلقب بالتضخم المالي. والتضخم المالي له درجات، منها التضخم الطبيعي ومنها التوسعي ومنها الجامح ومنها اللولبي. والحقيقة أن

التضخم المالي لا يجوز أبداً أن يوصف بأنه طبيعي، لأن أي تسرب لذرات الثروة من الوحدة النقدية، يعني أن أحداً ما قد قام بسلب حامل الورقة النقدية جزءاً من ثروته، بطريقة خفية وبدون أن يشعر حامل الورقة النقدية بأنه قد تعرض للسرقة.

أما العوامل التي تؤثر على كمية ذرات الثروة الكامنة في الوحدة النقدية فهي:

- **كمية ضخ النقود:** كلما ازدادت كمية النقود المتداولة، تسربت ذرات الثروة الكامنة في الوحدة النقدية إلى النقود الجديدة التي يتم ضَخُّها. فتتضاءل كثافة الثروة الكامنة في الوحدة النقدية، ويتراجع سعرها وتتدنى قدرتها الشرائية.

- **معدلات النمو الاقتصادي:** كلما ارتفعت معدلات النمو ازدادت كمية الثروة الكامنة في الوحدة النقدية. وعندما تزداد كثافة الثروة في الوحدة النقدية يرتفع سعرها وتصبح قدرتها الشرائية أعلى.

- **عامل الإدخار:** كلما ارتفع معدل المدخرين بالوحدة النقدية تراجعت كمية النقود المتاحة للتداول، فتعود ذرات الثروة إلى النقود الموجودة في السوق للتداول، وبذلك تتزايد كثافة ذرات الثروة الكامنة في الوحدة النقدية وتنمو قوتها الشرائية.

- **الثقة بمصدر الوحدة النقدية:** إن الهدف من ادخار الثروة بوحدة نقدية معينة، هو حماية الثروة من التسرب، وبما أن الدول المتخلفة لا تأخذ هذا العامل بعين الإعتبار، فإن شعوب هذه الدول تذهب للإدخار بنقود الدول الصناعية (العملات الصعبة) التي تحافظ قليلاً على قيمتها، مقارنة بنقود الدول المتخلفة التي لا يمكن التنبؤ متى تنهار قيمة نقودها. فالنقود تنهار قيمتها بشكل جنوني عندما يفقد الناس الثقة فيها فيهربون منها بشراء أي سلعة أو نقد أجنبي فتنهار قيمتها. لذلك فإن عامل الثقة أساسي للمحافظة على توازن سعر صرف العملات.

- **حسن سلوك الإدارة السياسية:** هذا هو العامل الأهم في معادلة الحفاظ على ذرات الثروة في الوحدة النقدية، لأنه يتعلق بكل العوامل السابقة. فكمية ضخ النقود متعلقة بحسن سلوك الإدارة تجاه المجتمع، لأن ضخ النقود ينبع من ثلاثة مصادر؛ الأول هو بنك الحكومة ويضخ النقود القانونية، والثاني هو البنوك التجارية وتضخ النقود الائتمانية، والثالث هو التزوير ويضخ النقود المزورة. وفيما تحرّم الإدارة السياسية

ضخ النقود المزوّرة، فإنها لا تفعل شيئاً حيال ضخ النقود الائتمانية**!** علماً أن النقود الائتمانية تشكل أكثر من تسعين بالمائة من الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات. كما أن معدلات النمو الاقتصادي هي أيضاً مرتبطة بسلوك الإدارة وكيفية توجيه الاقتصاد وكيفية الإنفاق العام وتلزيم البنى التحتية وغيرها من مستلزمات الإدارة، وكيفية انتقاء الملتزمين وتنفيذهم للإلتزام، وكيفية التعاطي مع المؤسسات الإنتاجية، إذ إن كل ما له علاقة بالقرار الإداري له علاقة بمعدلات النمو. كما أن أسلوب تعاطي الإدارة السياسية مع المجتمع هو الذي يؤدي إلى ثقة الناس أو عدم ثقتهم. عندها، إما أن يدخروا ثروتهم بالنقود الصادرة عن هذه الإدارة، وإما أن يحجموا وينتقلوا إلى نقود أخرى يثقون بالإدارة التي تضخها.

وإذا أنعمنا النظر بدقة في هذه المادة السائلة الحيوية الملقبة بالمال، فسنجد أنها من أخطر المواد المعروفة على الإطلاق، لأنه بوساطتها إما أن ينمو المجتمع وتتحصن ثروته، وإما أن يتردى المجتمع وتسلب ثروته. وبذلك فإن الحالة الفيزيائية للمال، أي نمو كثافة ذرات الثروة فيه وحصانة قوة المال الشرائية، يعني أن الإدارة السياسية تحمي المجتمع من تسرب ثروته، وفي الوقت نفسه تنمي هذه الثروة بزيادة الإنتاج، وبذلك يكون نمو القيمة الشرائية للمال وحصانتها هما الدليل على أن القيّم على سياسة المجتمع هو راعٍ صالح. أما إذا تسربت كثافة ذرات الثروة من الوحدات النقدية فإن ذلك يعني أحد أمرين؛ فإما أن أحداً يقوم بسرقة الثروة الكامنة في الوحدات النقدية، وإما أن النمو الاقتصادي أقل من استهلاك المجتمع للثروة العامة. وفي الحالتين فإن ذلك يعني فشل الإدارة السياسية في حماية المجتمع وتطوير قدراته، أي أن الراعي أحد اثنين: فاسد أو فاشل.

هذه الحقائق تأخذنا إلى أمر تحريم **ربا المال** بمعنى تحريم **التضخم المالي**، أي تحريم تسرب كثافة ذرات الثروة في الوحدة النقدية التي تعني فشل أو فساد السلطة السياسية، أو كليهما معاً. وفي الوقت نفسه وجوب **إيتاء زكاة** المال أي **زيادة كثافة ذرات الثروة الكامنة فيه** وتالياً **حصانته ونمو قيمته الشرائية**، التي تعني بأن السلطة الحاكمة تمكنت من حماية ثروة المجتمع من التسرب وفي الآن ذاته تنمية الإنتاج بأكثر من معدل الإستهلاك العام، فينعكس الفائض على كثافة ذرات الثروة في

الوحدات النقدية. وهذا يعني بكل جلاء **أننا أمام تطوير عظيم الأهمية في النظرية السياسية والاقتصادية يصل إلى حد الإعجاز.**

والسؤال هنا عن الزيادة في القيمة الشرائية للمال، وهي حالة فيزيائية غير معروفة للمال حتى يومنا هذا، ولكن إذا افترضنا حصولها، فإن لها اسماً واحداً لا غير، وهو "**زكاة المال**". وإذا افترضنا جدلاً أن المال زَكَا، أي نمت قيمته الشرائية، فأصبحت المئة ليرة التي تشتري طاولة مثلاً، تشتري طاولة وكرسياً إضافياً، فما هو الوصف الدقيق لحامل المال الذي زكّاه؟ إنه "الغانم" ما في ذلك شك. والكرسي الإضافي الذي ربحه حامل المال الذي زَكَا هو "الغنيمة".

بالطبع، فنحن هنا ما زلنا في مجال الافتراض الذي قد لا يكون صحيحاً، ولكن ماذا لو كان الافتراض حقيقة واقعة، ونمو القيمة الشرائية للمال ممكناً؟ بل ماذا إذا كان نمو القيمة الشرائية للمال هو القانون الفيزيائي، والتضخم المالي أو ربا المال هو عكس الحق والحقيقة الفيزيائية؟

هنا لا بد لأي عاقل أن يسأل عن أحد أهم القوانين الفيزيائية الاقتصادية وهو قانون "**العرض والطلب**": إذا كان الطلب على سلعة ما كبيراً فإن سعرها سيرتفع لزاماً، ليتوازن الطلب مع الكمية المعروضة من هذه السلعة. وإذا سألنا أنفسنا عن السلعة الأشهى والأحبّ إلى كل الناس في الكون، والتي لا يتوقف الطلب عليها مهما تكاثرت كميتها، فسيكون الجواب هو "النقود". والمنطق الفيزيائي يقول إن الطلب الكبير على أي مادة يحتِّم إلزامياً أن يرفع قيمتها، فلماذا إذاً تتردى قيمة النقود؟ والجواب العلمي والمنطقي هو أن العرض من كميات النقود الذي يتمكن من تقليص قيمته، لا بد أن يكون بكميات هائلة جداً لتتمكن من تخفيض سعره!! فمن الذي يضخ هذه الكميات الهائلة؟ وما هو حجم المصالح التي يحققها الفريق الذي يضخ كميات هائلة من النقود، من هذا الضخ الهائل لأهم مادة يشتهيها البشر في الكون؟ وهل يستطيع هذا الفريق أن يرهن الكون لخدمة مصالحه؟!.

المنطق العلمي يقول إن حجم الطلب الكبير على المال الذي يصل إلى حدود الشهوة، يجب أن يرفع سعره بدون شك، ولذلك يجب أن يتم ضخ نقود جديدة باستمرار لكي لا يصبح وجود النقد نادراً ويرتفع سعره باطراد، مما يؤدي إلى انكماش

حاد قد يتسبب بإفلاس المؤسسات المنتجة. وهذا الأمر يضعنا أمام معجزة إسلامية لا تضاهى بثمن، تأتي من التفسير المنطقي للآية التي ورد فيها تحديد الخُمْس في القرآن الكريم (**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) (سورة الأنفال، الآية 41).

فإذا افترضنا جدلاً أن الطلب على النقود فاق العرض، وتمكن معدل النمو الاقتصادي المتحقق أن يرفع سعر صرف المال، أي أن كل من يحمل كمية من المال غنم نسبة مئوية من ذرات الثروة التي تزايدت في كل وحدة نقدية يملكها، وأن المال زكا وأصبحت المئة ليرة تشتري زيادة عن قيمتها السابقة بنسبة عشرة بالماية، فهذا يعني أن كل من يملك مالاً قد غنم نسبة عشرة بالماية زيادة على ثروته. وعند هذه النقطة نكون قد اكتشفنا تَحَقُّق معجزتين، الأولى هي إخراج الإسلام من نظرية "الغزو" لتحقق الغنيمة التي وردت في القرآن الكريم [سورة الأنفال أعلاه]، وهو ما لا يليق بدين يريده الله رحمة للعالمين وليس للمسلمين فقط، فالغزو وسلب خيرات الآخر كان من عادات الجاهلية، ولكنه لا يليق بالدعوة الإسلامية. والمعجزة الثانية هي قياس قيمة إنتاج الحكام والحكومات وتحديد حجم الإنفاق العام بنسبة خمس ما يحققونه من تنمية لثروة المجتمع الذي يديرون شؤونه، بحيث ينعكس نمو ثروة المجتمع على الحكّام فيحققون ثراءهم كجزء مما حققوه للمجتمع من ثراء ورفاهية.

وقد يعتقد القارئ أن ما سبق يندرج في خانة الافتراض فقط، ولكن الحقيقة التي ستظهر جلية وتغير وجه العالم، فتبدِّل البؤس والفقر والفساد إلى الرحمة والسعادة والبحبوحة، هي ما سيحدث بمجرد تطبيق نظرية زكاة المال بمفهومها الحقيقي، أي نمو ذرات الثروة في النقود، إذ إن تطبيقها في أي مجتمع مهما كان فقيراً، سيحوله بسرعة فائقة من الفقر إلى البحبوحة. وبعد أن يصبح المجتمع الاسلامي السعيد والمتطور مثلا يحتذى، فإن كل مجتمعات العالم ستتساءل عن ثروتها المنهوبة، وعن هوية اللص العالمي السارق. وستتحول كل مجتمعات العالم إلى العقيدة المنقذة من الفقر والبؤس والفساد.

تحريم "ربا المال" أوسع شمولية من تحريم الفائدة على القرض

بداية لا بدّ من الإشارة إلى أن التعامل مع العلم الوارد في القرآن الكريم يجب أن يكون نابعاً من إدراك قوة وإعجاز واستراتيجية هذا العلم. وأن التحايل عليه بتعديل كلمة أو استبدالها بأخرى، لا يليق لا بالمؤمن ولا بإرادة الله. وفي هذا المجال، قام البعض بالتحايل على كلمة "فائدة" باعتبارها محرّمة، واستبدلوها بكلمات أخرى تفعل الفعل نفسه، وهذا أمر معيب بحق المؤمنين، وكأن الله سبحانه وتعالى يمكن التلاعب عليه بتغيير الكلمات أو التلاعب بالألفاظ، أو كأن الله يحرّم القول دون الفعل. وأكثر من هذا، فقد ذهب البعض في تحايلهم على الرحمن إلى حد توليد ما سمّي بالبنك الإسلامي، الذي يفعل فعل البنك التجاري ذاته، ولكن تحت راية إسلامية. وقد أصبح للبنوك الربوية العالمية فروع إسلامية تتلاعب بعقول الضعفاء.

فتعديل كلمة "فائدة" واستبدالها بكلمة "مرابحة" أو "كلفة القرض" هو نوع من الإستغفال الذي لا يليق بأي مؤمن، لأنه تقزيم من قدرة الله على المعرفة، ولا يليق أن يبحث المؤمن عن مخارج فقهية يتبع فيها هذا أو ذاك من الفقهاء، مغيباً فطرته التي تدله على الخطأ، معتقداً أن الفقهاء الذين أفتوا بجواز هذا وتحريم ذاك هم الذين سيحاسبون بدلاً منه، لأنهم هم أصحاب الفتوى وهو التابع! وأسوأ ما في هذا، هو أن يكون الإنسان التابع عربي المولد واللغة العربية هي لغته الأصلية.

فالربا، كلمة عربية فصيحة واضحة المعالم ولا لبس فيها، وهي أينما وردت تعني نمو الحجم والتضخم. فالربوة أو الرابية هي المرتفع الناتئ والنامي من الأرض، والمربي هو الأستاذ الذي يكبر الأجيال، وقالب الحلوى يربو أي ينمو ويتضخم حجمه. ولا مجال لأي عالم باللغة العربية أن يغفل عن المعنى الواضح لكلمة "**ربا**" بأنها نمو الحجم والتضخم. إلا أن هذا ينعكس تماماً ويلقى قبولاً بحجم الإشراك بالله عندما يتعلق الأمر بالمال. فمع أن أسوأ الأمراض التي تصيب الإقتصاد في العالم اليوم هو "التضخم المالي" ومع أن الله سبحانه وتعالى حرّم "ربا المال"، مع كل هذا الوضوح في المعادلة بأن "التضخم المالي" هو نفسه "ربا المال"!! فإن عامّة الناس تقبلوا كلمة "فائدة" كمعنى "للربا" وغيّبوا المعنى الأصلي وهو "التضخم"!! وقبل الدخول في شرح ذلك لا بدّ من توضيح أن هذا هو المقصود الإلهي من تحريف الكلام عن مواضعه. فمن يسعى للتحريف لن يتمكن قطعاً من تحريف النصّ في القرآن الكريم.

ولذلك فهو سيحرف المعنى وبذلك يتخلص من مترتباته. ولا نقصد هنا تحليل ما سمّي بالفائدة أو الفائض على القرض، ولكن المقصود هو أن تحريم الربا، بمعنى أن تحريم التضخم هو الأصل وهو المقصود، خصوصاً وأن تحريم الفائض على القرض في ظلّ وجود التضخم المالي يفتح باب الفساد، ويلغي الهدف الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الكامن خلف أمر تحريم ربا المال. ومثال ذلك أن إقراض مئة ليرة قبل بضع سنوات عندما كانت تشتري خمسين ربطة خبز، لا يجوز إعادتها اليوم وهي لا تشتري رغيفاً واحداً. فهذا ليس فيه عدل ولا قسط، وفي الوقت نفسه فإن إعادتها مع فائض مهما كان قليلاً لا تجوز أيضاً، مهما كانت تسمية هذا الفائض، "فائدة" أم "مرابحة" أم "كلفة تجميد المال" أم "كلفة الزمن" أم "كلفة القرض" فكلها مسميات لفعل واحد.

وقد يدّعي البعض بأن ضخّ السيولة النقدية الذي ندعو إليه سيؤدّي حتماً إلى التضخم المالي ويتساءل كيف ندعو إلى ضخ السيولة النقدية ونحرّم التضخم المالي في وقت واحد معاً؟

هنا تظهر الأهمية العلمية للعقيدة الإسلامية من الناحية الإقتصادية، إذ إن ضخّ النقد كما أسلفنا أساسي للتنمية الإقتصادية، ولكن ضخّ النقد بدون تقدير أو قياس وبدون هدف، مع الإبقاء على آلية الجباية الضريبية الفاسدة والمفسدة هو الذي يجعل ضخّ النقود سبباً للتضخم المالي. أمّا ضخ النقد حصرياً من الحكومة مع اعتباره بديلاً عن الجباية الضريبية، باعتبار النقود سندات اقتراض، مع تقدير أن تكون كمية الضخ النقدي متوازنة مع حجم النمو الإقتصادي، فإن ذلك يحقق للإقتصاد وللمجتمع ما لم تستطع أن تحققه أية نظرية اقتصادية معروفة. فهل يجوز لنا أن نقبل أمر تحريم "ربا المال" وهو الإعجاز العلمي الوحيد المدافع عن الثروة الكامنة في النقود من التسرب، بأنه مقتصر على تحريم الفائض على القرض؟ وإذا قبلنا ذلك ولو مرغمين، فهل يجوز أن ندّعي بأننا عباد الله الصالحين؟

"زكاة المال" أوسع شمولية من الصدقة ومن التكافل الإجتماعي

عندما ندّعي الإيمان بالله، فإننا ندّعي العبودية للقوة والمعرفة والحكمة المطلقة في هذا الكون. وهذه العبودية تستوجب مراعاة عدم الإستخفاف بحكمة المعبود

ومعرفته. ومن هذا المنطلق، لا بدّ أن نتساءل: إذا كان أقل واحد فينا يدرك بأن "**درهم وقاية خير من قنطار علاج**"، فهل يحق لنا أن نعتقد بأن الله سبحانه وتعالى لم يدرك ذلك، وأراد معالجة نتائج الفقر في أمر زكاة المال، ولم يرد معالجة أسباب الفقر من أصلها واقتلاعها من جذورها؟

فـ "الزكاة" كلمة عربية فصيحة، وتعني بوضوح: "نمو النوعية" وهي عكس "الربا" التي تعني "نمو الكمية". ويزكو الشئ أي يتحصن وينمو، والزاكي هو الجيد والجميل وصاحب الرائحة الطيبة. وأينما وردت كلمة زكاة في اللغة العربية فهي تعني النوعية الجيدة. ولا بدّ أن نتساءل هنا، إذا كانت الزكاة في كل شيء هي النوعية الجيدة، فلماذا تكون في المال، "الصدقة"؟ وإذا كان القرآن الكريم قد أُنزل باللغة العربية لكي يفهمه أهل اللغة العربية جيداً، فهل يغفر لنا الله إذا حرّفنا الكلام عن مواضعه – كما فعل اليهود –، أو إذا قبلنا التحريف، خصوصاً وأن هذا التحريف يهدم أركان العقيدة الإسلامية من أساسها، ويحولها إلى شعائر وطقوس لا تختلف عن غيرها من المعتقدات إلا بالشكل؟

نحن هنا لا نحرّض ضدّ الصَدَقة، فهذه واجب على كل انسان، لكن الصدقة وحدها لا تكفي، بل غَدَتْ في الكثير من الأحيان وسيلة للاحتيال والأذية. فكل أنواع الإستعمار تمهّد لنفسها دائماً بالصدقات والإرساليات التربوية والطبية والدينية. كما أن الكثير من الناس ينشئون مؤسسات لتقديم الصدقات والخدمات والمساعدات التي في ظاهرها كل الخير، ولكن جوهرها رياء وفساد وأذى واستعباد للمجتمع. وقد كرر الرحمن سبحانه وتعالى التنبيه حول العلاقة بين الصدقة والأذى، ليميز "زكاة المال" كمقياس للإيمان، عن الصدقة التي قد تكون مؤذية في بعض الأحيان:

(الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنّاً وَلا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (262) قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ (263) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ

فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (264)) (سورة البقرة، الآيات 262–264).

كما أن الله سبحانه وتعالى ميّز بوضوح لا لَبْس فيه بين الإيمان الصادق وبين الصدقات، بما فيها سقاية الناس في قلب مكة وفي موسم الحج، وحتى عمارةِ المساجد، وليس أي مسجد، بل المسجد الحرام نفسه.

(أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (سورة التوبة، الآية 19).

وقد يجتهد بعضنا بموضوع الصدقة وحب الخير، فتأتي الإجابة من الرحمن سبحانه وتعالى لنبيّه داوود:

(وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (30) إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ (31) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (32) رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ (33)) (سورة ص، الآيات 30–33).

مما لا شك فيه أن حب الخير جزء من الإيمان كما الصدقة والتكافل الإجتماعي، ولكن هذا أمر، و"زكاة المال" أمر آخر مختلف تماماً، ففي الصدقة قد يدخل الأذى، وفي التكافل الإجتماعي قد تدخل العصبية والعشائرية والإنتماءات المذهبية والجغرافية، بينما زكاة المال هي الحالة الفيزيائية للمادة السائلة الحيوية التي تجري في الجسم الإقتصادي، أي المال. وهذا السائل الحيوي يتكون من عنصرين مختلفين هما النقود والثروة، وهو المسؤول من خلال سيولته عن إيصال الثروة إلى أطراف الجسم الإجتماعي كافة، وبالتالي يجب أن يحافظ على سيولته، وفي الوقت نفسه على الثروة الموجودة فيه وعلى نموّها. وهذا هو المقصود تحديداً بـ "زكاة المال"، وهي **حالة فيزيائية للمال** لا تؤتى إلا بشروط أساسية، أبسطها تمكين الفقراء والمساكين والمؤلّفة قلوبهم والغارمين وأبناء السبيل من تخطّي محنتهم: **(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)** [التوبة: الآية 60].

ولكن أهمها هو إصلاح الراعي، أي العقل المدبر للمجتمع، عن طريق ربط قدرته على الإنفاق من مال الله، أي مال الناس، بقدرته على تنمية المجتمع وحمايته وتطوير قدرة أفراده على العيش الكريم والسعادة، وليس بحسب ما يراه مناسباً أو بحسب حاجته. كما هو الواقع، لأنه عندها سيتحول الراعي إلى طاغية مستبد يستخدم جنود المجتمع، لقهر المجتمع نفسه، وليفرض الإتاوة على الناس وينفق أموالهم ببذخ وفساد، بدون أن يرفّ له جفن طالما أن الناس يدفعون أو يجبرون على الدفع حتى وإن كانوا فقراء أو متعثرين. ومن ثم يأتي العفو عن الغرامة فيذهب الناس كالغنم يقترضون ليدفعوا للذئب بلباس الراعي إتاوته الظالمة المستبدة. وفي الوقت نفسه يذهب هؤلاء الأغنام إلى المسجد ليدّعوا بأنهم مستعبدون لله وحده!! فهل يصدق عاقل بأن هؤلاء المستعبدون للحاكم المستبد ويدعون أنهم عباد الله، يقومون بما أراده الله لهم وبهم من الكرامة والسعادة التي أرادها الله للناس؟

إن زكاة المال هي حصانته ونموه بغير مواربة أو تحريف، وهي الحصن الحصين للناس من العبودية لغير الله. وعندما يولد المال الذي يزكو ستكتشف البشرية كيف يكون الراعي الصالح الذي ما زال غائباً حتّى اليوم، وسيكون الإسلام بالعدل والعلم هو ملجأ البشرية من الفقر والبؤس والفساد.

المعجزة العلمية المسيحية في إدارة الإقتصاد السياسي

العَلْمانية، أو فصل الإكليروس عن الدولة، هو قرار المجتمع الغربي، وقد جاء رداً على تشدّد رجال الدين المسيحي في تطبيق الطقوس والشرائع، التي اعتقدوا أن الله أمر بها من دون عرضها على مقاييس المصلحة البشرية ومصلحة الإنسان ونشر المحبة بين الشعوب، بحيث لا ينفع نقاش أو دفاع أو استئناف. إذ إنّ البابابوات رأوا أنهم مؤتمنون على حماية المسيحية وآمنوا أنّ فهمهم للعقيدة صحيح لا يقبل الجدل. وبما أنّ الحاكم المطلق هو الله سبحانه وتعالى، وبما أنهم آمنوا بأنّهم سيف الله على الأرض، لذلك فإن بعض رجال الدين في عصور الظلام الأوروبية ذهب إلى حد الحكم بالإعدام على كل من خالفهم الرأي. وبعد العديد من المواجهات الدمويّة الخطيرة التي شرذمت الكنيسة المسيحية وأخضعت أوروبا إلى ما يزيد عن مئتي سنة من الاقتتال المذهبي، وأحكاماً بإعدام رجال الفكر والعلم والفلسفة بما فيهم الأطبّاء الذين عالجوا المرضى، بتهمة الاعتراض على مشيئة الله، فهو برأيهم مسبّب الأسباب، وقد تسبب بالمرض لمن يستحقه، ومعالجة المريض اعتراض على حكم الله في البشر، وعليه، فإن الأطباء وغيرهم من العلماء الذين خالفوا رأي الكنيسة يجب أن يتراجعوا عن إلحادهم وإلا واجهوا عقوبة إلهية بحد زعمهم تصل إلى حدّ الحكم بالإعدام، في ما عُرف باسم "محكمة التفتيش" التي أنشئت في القرن الثالث عشر لملاحقة من اعتبروهم خارجين على الدين. وبسبب مجموعة كبيرة من الآراء الكنسية الإستبدادية، كان لا بدّ للمجتمع الغربي من أخذ قرار الفصل بين الدين والدولة، ليتحرر من جهل واستبداد بعض رجال الدين. وبالفعل فقد أعطت العلمانية نتيجة واضحة، وتحقق الانتعاش والنمو الإقتصادي والعلمي.

الملفت هو أن سيّدنا المسيح نفسه كان قد خاض التجربة نفسها مع الفريسيين، وهم طائفة من اليهود المرابين الذين ادعوا التصدي لحماية الشريعة في أيامهم، وحكموا بالإعدام على كل من خالفهم الرأي، ومنهم السيد المسيح υ. مما يعني أنه كان علمانياً أو ملحداً بالنسبة للفريسيين. وهذا يخفي في طيّاته خسارةً إنسانيةً عظيمةً

إذا لم ندرس الرسالة المسيحية بعين العلم والعقل والمنطق، آخذين المصلحة الإنسانية بعين الإعتبار بعيداً عن اجتهادات اللاهوت آنذاك.

والملفت أكثر، هو المعركة الشرسة التي خاضها السيد المسيح مع المرابين في الهيكل، وهو الذي زرع الدنيا بمبادئ المحبة والتسامح والتواضع. وهو القائل: "أحبوا أعداءكم وسامحوا مبغضيكم". فلماذا يخوض عراكاً شرساً مع المرابين؟ لماذا لم يسامحهم؟ وما هي علّة ربا المال لتكون السبب الوحيد الذي يدفع السيد المسيح للإقتتال كما ورد في الإنجيل [...]، كما هو السبب الوحيد للإذن بالحرب كما ورد في القرآن؟ فهل الربا هو مجرد فائض على الدَّين يدفعه المدين، أم أن هناك ما هو أدهى من ذلك ويحتاج إلى البحث العلمي لكي يتبيّن بشكل أوضح؟

إنّ تحريم ربا المال مسألة اقتصادية نقدية تاريخية، ولم يكن السيّد المسيح أول من حرّمها وليس آخرهم، إلا أن السيّد المسيح أضاف إلى تحريم ربا المال، تحريم الجباية الضريبية، وهو عكس ما تدّعيه جميع الأبحاث الخاصة بحياة السيد المسيح، وهذا ما سندرسه بالعلم والمنطق والوقائع بالشكل الصحيح.

أما عن تحريم ربا المال، فتأتي أهميته العلمية السياسية والإقتصادية من فهمنا الصحيح لمعنى ربا المال المقصود بالتحريم أي التضخم المالي. فالربا كلمة تعني الانتفاخ والتضخّم، أي التربيب، فيقال: ربا قالب الحلوى، أي انتفخ وزاد حجمه. وكلمة ربا يشتقّ منها أفعال وصفات عدّة، تعني دائماً ما ارتفع وكبر وتضخّم. فالرُّبا هي المرتفعات، ومفردها رابية، والرَّب هو الأعلى والأكبر، والمربّي هو الذي ينمّي ويكبِّر. ولهذه الكلمة اشتقاق لمن كان خصماً لدوداً لسيّدنا المسيح عليه الصلاة والسلام، وهو المرابي. وهذه صفة لإنسان واحد هو الفِرّيسي أو الحاخام (rabbai)، أي خادم الشريعة الذي هو نفسه الفريسي الذي قاتله السيد المسيح دون غيره، وهو من دفع الثلاثين من الفضّة ليهوذا الأسخريوطي للإيقاع بالسيّد المسيح أمام الامبراطور هيرودس الذي حاكم وقضى عليه بالصّلب.

وهكذا، فإن "ربا المال" هو في الحقيقة اللغوية "التضخم المالي"، كما أنه كذلك في الحقيقة العلمية الإقتصادية، لأن خطر التضخم المالي لا يحدث حصراً حين يقرض الدائن إلى المدين بالفائض (الفائدة)، بل إن خطره الحقيقي يحدث حين كان

المرابي يقوم بخلط المسكوكات الذهبية الثمينة بالمعادن الرخيصة فتنتفخ الكتلة النقدية وتتورّم، واصطلاحاً: تتضخّم، وتتحوّل مئة ليرة ذهبية بعيار 24 إلى مئتي ليرة ذهبية من عيار 12. ولكي يقنع المرابي عامّة الناس بهذه النقود، فقد ادّعى أنه يملك حجر الفلاسفة الذي يحوّل المعدن الرخيص إلى ذهب. ولذلك كان يحكم بالموت على كل عالم كيمياء باعتباره مشعوذاً (الكيمياء = السيمياء، وفي التراث الشعبي: السيما هو الطلاسم، وهو تعبير يرادف السّحر والشعوذة). ومن المعلوم في هذا المجال أن قياس عيارات المعادن الثمينة لا يمكن أن يتمّ إلا من طريق الكيمياء، أي حكّ المعدن على حجر أسود ثم تمسح منطقة الحكّ بحمض الكبريت (H_2SO_4)، فيعرف عيار الذهب من خلال اللون الذي يظهر على الحجر.

وقد استخدم المرابي هذه الوسيلة الاحتيالية منذ فجر التاريخ لامتصاص ثروات الشعوب مستفيداً من جهل العامة بالفارق بين النقود وبين الثروة، حيث إن النقود هي وعاء الثروة، وحيث إن اندماجهما كعنصرين مختلفين يولد مادة جديدة اسمها المال، وهي أشهى مادة في الكون. وقد كانت هذه القدرة على امتصاص ثروات الشعوب (سرقتها)، هي السبب الدائم للكراهية والنبذ، وأيضاً للمذابح التي تعرّض لها اليهود والصهاينة من قبل الشعوب التي عاشوا معها، وسخّروها لخدمة مصالحهم. وهو السبب نفسه الذي دعا المصلحين والفلاسفة والرسل والأنبياء عبر التاريخ لتحريم "ربا المال"، أي تضخم المادة الناتجة عن اندماج النقود بالثروة، بدءاً من حمورابي مروراً بسقراط وأرسطو وصولاً إلى السيد المسيح υ والنبيّ محمّد ε. وقد وصف المقريزي (تقي الدين بن أحمد، البعلبكي الذي عاش في مصر) ربا المال من طريق صهر المصكوكات الذهبية بالنحاس بشكل واضح لا يقبل اللبس. وحمّل الحكّام المماليك مسؤولية التسبب بالفقر والمجاعة في مصر بسبب التضخّم المالي الناتج عن دخول النقود الرديئة المخلوطة بالنحاس إلى الأسواق وطردها للنقود الذهبية الجيدة، أي أن تحلّ المصكوكات المخلوطة بالنحاس والنيكل محلّ المصكوكات الذهبية.

وإذا كان السيد المسيح قد تشارك مع باقي الأنبياء والفلاسفة في نظرية تحريم "ربا المال"، فقد كان أول من قال بأحد أهم القرارات الإعجازية في علم الاقتصاد السياسي، وهو تحريم الجباية الضريبية، واستبدالها بما يمكن أن نسمّيه تمويل الإنفاق

العام بالنمو أو "زكاة المال" حين قال: "من معه" [أو: مَن له] يعطى ويزاد ومن ليس معه [أو: له] يؤخذ منه". وإنّ هذه الجملة القصيرة الناتجة عن واقعة الخدّام الثلاثة، تختصر نظرية سياسية تفرض على الحاكم أن يكون منتجاً ينفق من إنتاجه، لا أن يكون عالة يفرض الإتاوة على الناس دون وجه حق. وهي بحدّ ذاتها حكمة علمية اقتصادية. ومع أن معظم الناس يستخدمونها في مجال التهكم والإستهجان، فإن الحقيقة أنه لا يمكن فهم أبعادها العلمية إلا إذا تعمّقنا في علم الاقتصاد السياسي، وفهمنا العلاقة والفارق بين النقود وبين الثروة، واكتشفنا أهمية الفرد المنتج، والحاكم (الخادم) المنتج ودوره في تنمية الثروة العامة، وانعكاس نمو الثروة على القوة الشرائية للمال. وكيف أن الربح يأتي من نمو الثروة بالعمل والإنتاج، وليس من تكاثر النقود من دون جهد أو عمل، وأن المادة الناتجة عن اندماج النقود بالثروة "المال" يجب أن تنمو بالنوع وليس بالكمّ.

السيد المسيح يحرِّم الجباية الضريبية

كان السيد المسيح عليه السلام، أول من قال بتحريم الجباية الضريبية. فعلى خلاف التفسيرات السطحية التي رأت أن مقولة: "دعوا ما لقيصر لقيصر، وما الله الله" هي دعوة لدفع الضريبة لقيصر، فإن الباحث بعقل سليم ومنفتح في الحادثة نفسها التي أدّت إلى هذه المقولة، سيجد وبدون أي لَبْس أن السيد المسيح كان قبل هذه الحادثة التي أدّت إلى هذا القول، قد وجّه الناس إلى عدم دفع الضريبة، وإلى التفريق بين عبادة الله المسامح المعطي، وبين عبادة القيصر المستبد الذي لا حدود لإتاواته وضرائبه.

وقد جاء في الإنجيل المقدّس أنّ أعداء يسوع بدأوا بتنفيذ خطّة للإيقاع به، فأرسلوا إليه جماعة من الهيرودوسيين والفريسيين ليمسكوه بحيلة، فجاؤوا إليه وقالوا: "يا معلّم، نعرف أنّك صادق ولا تكذب ودائماً تقول الحقّ، فجئنا نسألك إذا كان من الواجب أن ندفع ضريبة لقيصر الرومان أم لا".

أدرك يسوع نيّتهم الخبيثة؛ فإذا وافق على دفع الضريبة اتّهمه الناس باعترافه بسلطة القيصر، وإذا لم يوافق أغضب جنود الرومان الذين رافقوا الفريسيين، فقال لهم: "أنتم تحاولون أن تحرجوني، هاتوا لي ديناراً". فأعطوه ديناراً، فمسكه بيده وقلّبه على وجهه وسألهم: "لمن الصورة التي ترونها على وجه الدينار؟" أجابوه: صورة

قيصر. فقال لهم: " إدفعوا لقيصر ما لقيصر وإدفعوا الله ما له عليكم". "إنجيل متّى 26" – "إنجيل مرقص: 12".

هذه الحادثة بحدّ ذاتها مدرسة في علم الاقتصاد السياسي، حيث إن المجتمعين للإيقاع بالسيد المسيح هم جنود هيرودوس الذين جاء بهم الفريسيون المرابون، الذين يريدون من هيرودوس أن يخلّصهم من هذا المعلّم. ويأتي سؤال الفريسيين بوجود الهيرودوسيين ليدلّنا بوضوح على أن السيد المسيح كان في مناسبات سابقة لهذه الحادثة قد دعا الناس إلى عدم دفع الضريبة للقيصر. كما دعا إلى عدم الخضوع السياسي لسلطة هذا القيصر. ومن هنا أصرّ الفريسيون على تذكيره بأنه صادق ولا يكذب، وسؤالهم له هو من باب الإيقاع به أمام جنود القيصر. والحكمة من جواب السيد المسيح تنبع من إدراكه أنه إذا وافق على دفع الضريبة يكون قد اعترف بسلطة هذا القيصر، وهو الذي طالب الناس بعدم الاعتراف إلا بسلطة الله، وباعتبار القيصر إنساناً مثله كمثل باقي البشر، ولا يحقّ له أن يفرض الضرائب على الناس من دون أن يساهم معهم في تنمية الثروة التي هي حقّ الله (ما لله لله). كما أدرك من جهة أخرى، أنه إذا رفض دفع الضريبة أمام جنود القيصر، فسيعطي للقيصر الذريعة ليحاكمه وهو الأمر الذي سعى الفريسيون للإيقاع به، وذلك من خلال اعترافه أمام جنود القيصر بتحريمه لدفع الضريبة في وقت سابق. وبما أن النقود هي وعاء الثروة وليست ثروة بحد ذاتها (ما لقيصر لقيصر)، فإنّ هذه الحادثة بالذّات إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على أن السيد المسيح كان صاحب رسالة تحمل في طيّاتها ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية وروحية مترابطة بعضها بالبعض الآخر، وذلك من خلال عدم الرضوخ لغير الله، وعدم دفع الضريبة للقيصر، إلا إذا كان القيصر مساهماً في النمو. ونحن سنرى هذا الرأي بوضوح أكبر إذا دقّقنا في الإنجيل حول موقع العشّارين، أي أولئك الذين كانوا يأخذون ضريبة العُشْر. فالعشّار بالنسبة للسيد المسيح كان مضرب المثل في السوء بين جميع الناس. وكان إذا أراد أن يقول عن شخص إنّه سيىء يقول: " إنّه أسوأ من العشّارين". أي أنّ العشّار مع كلّ مساوئه قد يكون أحسن من هذا الشخص. فما هي هذه المساوىء التي يختصّ بها العشّار؟! وهل هناك أوضح من هذه الرسالة في عدم الرضوخ الأعمى لسلطة القيصر ودفع الضرائب له من دون معرفة ما يقدّمه هذا القيصر للمجتمع؟

وللتأكيد على رأي "المعلّم" في رفض الجباية وربط حقّ الحاكم في الإنفاق بما يحقّقه من النمو في المجتمع، هذه الآية: " ولما جاؤوا إلى كفر ناحوم تقدّم الذين يأخذون الدرهمين إلى بطرس، وقالوا: أما يوفي معلمكم الدرهمين؟ قال: بلى، فلما دخل البيت سبقه يسوع قائلاً: ماذا تظن يا سمعان، ممن يأخذ ملوك الأرض الجباية والجزية؟ أمِنْ بَنيهم أم من الأجانب؟ فقال بطرس: من الأجانب، فقال له يسوع: فإذاً البنون أحرار".

وإذا أردنا أن يزداد يقيننا من هذه النظرية الاقتصادية الإعجازية التي أعلنها السيد المسيح، فسنجد عشرات الأمثلة التي منها قصة لاوي بن خلقي، جابي الضرائب الذي منعه السيد المسيح من الجباية وجعله من تلاميذه.

ومرة كان يسوع يأكل مع تلاميذه في بيت لاوي فجلس معهم كثيرون من جامعي الضرائب والخَطَأة فلما رأى بعض معلّمي الشريعة أنّه يأكل مع جامعي الضرائب والخطأة سألوا تلاميذه: "لماذا يأكل ويشرب مع هؤلاء الخَطَأة؟" وسمع يسوع كلامهم فأجاب: "لا يأتي الطبيب إلى الأصحّاء، بل إلى المرضى، أنا لم آت من أجل الصالحين بل من أجل الخَطَأة ".

وهذه الأمثلة وغيرها الكثير الكثير في الإنجيل إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على أنّ السيد المسيح كنبي صاحب رسالة سياسية إقتصادية، وهذا القرار الإقتصادي، لم يُتَحْ للناس بعدُ فهمه وفهم أبعاده العلمية حتّى بعد مرور ألفي سنة على تلك الرسالة المعجزة، ذلك لأن الملوك استطاعوا بالتعاون مع المرابي العالمي، ومن طريق التعاون مع بعض رجال الشريعة الذين باعوا أنفسهم للملوك، بأن يقنعوا العامة في حقّهم الإلهي المقدّس بالحكم وبثروة المجتمع. وقد صدّق العامة أن من حقّ ملوك الأرض إنفاق ثروات الشعوب من طريق الجبايات التي لا حدّ لها ولا حصر، وذلك من دون السماح للناس بالسؤال حتى عن حجم هذا الإنفاق والبذخ المالي للسياسيين والحكام، ومصدر هذا الحقّ وكيفية تحصيلهم للضرائب، مستخدمين الأسلحة المتاحة كافة من شرطة، وتهديد وزيادة الرسوم والجزاوات على غير القادرين، وقد تسلح الحكّام وزبانيتهم للاستبداد بالشعوب التي بُعث المُخلِّصُ سيدنا المسيح لخلاصها – تسلَّحوا بالجملة التي لا يمكن أن تعني الا عكس ما استخدمت له (أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)، وبمقابل ذلك تمّ تحريف معنى الخلاص،

ورسالة المخلّص التي تهدف إلى سعادة الإنسان. علماً أنّ السيد المسيح أوضح هذه المسألة بشكل لا يقبل اللبْس، وربط حقّ الحكام "بالإنفاق بما يحقّقونه من النمو"، في قصة الخدّام الثلاثة:

جاء في إنجيل متّى: " أراد رجل أن يسافر، وقبل سفره دعا خدّامه وسلّمهم أمواله، فأعطى لكلّ واحد منهم حصّةً حسب قدرته؛ أعطى الأول خمسة آلاف قطعة من الذهب، وأعطى الثاني ألفي قطعة، وأعطى الثالث ألف قطعة، ثم سافر إلى بلاد بعيدة. وفي غيابه أسرع الذي أخذ خمسة آلاف قطعة من الذهب وتاجر بها فربح خمسة آلاف قطعة أخرى. وكذلك فعل الذي أخذ ألفي قطعة، تاجر بها وربح ألفين أيضاً. وأما صاحب الألف قطعة فلم يتاجر بها، بل ذهب وحفر في الأرض وطمرها فيها. وبعد مدّة طويلة، رجع سيّد هؤلاء الخدم ودعاهم ليحاسبهم، فجاء الذي أخذ الخمسة آلاف قطعة من الذهب، ودفع لسيده خمسة آلاف قطعة أخرى زيادةً عليها، وقال: "يا سيدي، أعطيتني خمسة آلاف قطعة من الذهب فتاجرت بها وربحت خمسة آلاف أخرى، فها خذها". فقال له سيده: "حسناً فعلت، أيها الخادم الأمين. برهنت أنّك أمين في الأشياء الصغيرة وأنا سأعطيك الفرصة حتّى تكون أميناً في الأشياء الكبيرة، فادخل وشارك سيدك في نعيمه وفرحه". وجاء الذي أخذ الألفي قطعة إلى سيده وقال له: "يا سيدي، أعطيتني ألفي قطعة من الذهب، فتاجرت بها وربحت ألفين أخريين فتفضّل وخذهما". فقال له سيّده: "حسناً فعلت أيها الخادم الأمين، برهنت أنّك أمين في الأشياء الصغيرة وها أنا أعطيك الفرصة حتّى تكون أميناً في الأشياء الكبيرة، فادخل وشارك سيّدك في نعيمه وفرحه". ثم جاء الذي أخذ ألف قطعة إلى سيّده وقال له: "عرفت أنّك رجل قاس وظالم، فخفت أن أتاجر بها وأخسرها، فذهبت وطمرتها في الأرض. فها هي الألف قطعة تفضّل وخذها". فأجابه سيده: "أيها الخادم الشرير والكسلان، إذا كنتُ قاسياً وظالماً كما تقول، فكان عليك أن تضع مالي عند الصيارفة الذين يتاجرون بالمال، فأستردّه مع فائدته". ثم قال لخادمه: "خذوا منه ماله وأعطوه لمن له عشرة آلاف قطعة لأنّ من معه شيء، يصير معه أكثر ومن لا شيء معه يخسر كلّ شيء، حتّى القليل الذي معه يخسره". والتفت السيد أخيراً إلى خدّامه الآخرين وأمرهم أن يرموا الخادم الكسلان خارجاً في الظّلمة، فهو أضاع فرصته ولم يبق له إلا الأسف والندم.

هذه القصة على بساطتها مليئة بالإعجاز العلمي السياسي والاقتصادي، علماً ان البعض يستخدمها في مجال الهزء أو التهكّم. ويكفي الإشارة إلى أنّ كلّ مجد الصناعة والتطوّر الياباني الحالي، جاء عبر تحقيق جزء بسيط من هذه المدرسة، أي تمويل قطاعات الإنتاج الناجحة لتتمكّن من تطوير قدراتها الإنتاجية، حيث قام رئيس "الكاندانراين" الياباني بعد الحرب العالمية الثانية "توشيوو دوكو" بالتعاون مع حاكم المصرف المركزي "تاووتو إيشيماندا" بتمويل أصحاب المؤسسات الإنتاجية الناجحة بقروض طويلة الأجل، مُعفاةً من الفوائد مع إعفاءات ضريبية واسعة، وهذه الخطوة كانت السبب الأول في تطوّر الصناعة اليابانية والمجد اللاحق والمستمر الذي وصلت إليه. فكيف إذا طبقت كل مغازي وأهداف قصة الخدّام الثلاثة، والتي إن أمكن تعداد بعضها إلا أنه يصعب التمكّن من حصرها. وهي:

معروف أن السيد المسيح استخدم الاستعارة في وصف الأشخاص، ففي معظم الأحيان كان سيدنا المسيح يعني بكلمة "السيِّد" الخالق سبحانه وتعالى. أما الخادم فكان في معظم الأحيان يقصد به ملوك الأرض، الذين وصفهم عادة بالخدّام السيّئين الذين استباحوا كروم سيّدهم وكانوا كلما أرسل لهم من يطالبهم قتلوه، حتّى أرسل إليهم السيد المسيح. وقد أشار إلى الخدّام في العديد من المواضع حيث قال: "من أراد أن يكون سيداً للناس يجب أن يكون خادماً لهم".

ومن هنا أيضاً تأتي حكمة غسله لأقدام تلامذته باعتبار وجوب أن يكون السيد خادماً متواضعاً للناس الذين تمثّل سعادتهم هدف السيد. وعليه، فإن الخادم الذي هو الحاكم يجب أن يعمل لينمّي ثروة السيد، أي ثروة المجتمع، وعلى هذا الأساس فقط يعتبر خادماً صالحاً ويأخذ من النمو الذي حقّقه. وهذا هو التفسير الإنجيلي الواضح لمدرسة "إيتاء زكاة المال وتحريم رباه" في الديانة المسيحية، وهي نفسها مدرسة "زكاة المال وتحريم رباه" في الإسلام.

يتوضّح لنا من هذه القصة أنّ السيد لم يأخذ من خدّامه أية ضريبة على الإنتاج (أو التمويل)، وهذا ما يفسّر العلاقة بين نظرية "زكاة المال" وبين إلغاء نظام الجباية الضريبية، لأن النمو العام هو الذي يحقّق للحاكم القدرة على الإنفاق وليس الجباية الضريبية التي لا يمكن حصرها أو حصر مساوئها.

كما يتوضّح في هذه القصة قضية هامة، هي الفارق بين الفائدة (INTEREST) وبين ربا المال (INFLATION)؟ حيث إن تشغيل المال بفائدة لم يشكّل للسيد عقدة، بينما كان السيد قد حرّم ربا المال الذي هو التضخّم بعينه (INFLATION) في العديد من المواقع.

كما أن السيد المسيح دعا إلى تحريم تخزين النقود أو تجميدها من دون عمل، وهي قضية اقتصادية هامّة لو وعاها القيمون على السياسة الإقتصادية في الدول وأخذوا بها لجنّبوا أوطانهم جروحاً اقتصادية نازفة منذ أكثر من ألفي سنة. وعليه، فإن هذا الواقع العلمي الإنجيلي يفرض نفسه كمدرسة اقتصادية وسياسية متطورة تربط بين الإقتصاد وبين السياسة من طريق ربط مدخول الحكّام بما يحققونه من نمو للمجتمعات التي استُخلفوا على رعايتها، وعندها يدخلون مع مجتمعاتهم ويشاركون في نعيم (الله) السيد وفرحه. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا البحث في رحاب الإعجاز العلمي والسياسي والإقتصادي الإنجيلي، يقودنا إلى حقيقة واضحة وهامة، وهي أن سيدنا المسيح υ وسيدنا محمد ε هما مُرَبّيان في مدرسة واحدة يهتم صاحبها بمصلحة تلاميذها كافة، من دون الأخذ بعين الإعتبار على يد أيٍّ من المربِّيَيْن تتلمذوا (مسيحيين كانوا أم محمديين) فكلهم مسلمون لله. وعليه، فإن كل من يخالف قاعدة " تحريم ربا المال وإيتاء زكاته": أي " تمويل الإنفاق العام بمعدلات النمو الذي يظهر من خلال نمو القيمة الشرائية للمال"، أي ربط إنتاج الحكام بالنمو الذي يحققونه، وأي فرد يسعى لبذر الخلاف بين تلاميذ مدرسة تحريم ربا المال تحت ذريعة شرف الإنتماء أو المحبة الزائدة لأحد مُرَبِّيَيْها أو أساتذتها (المسيح υ أو محمد ε) أو إيذاء أي من التلاميذ مهما كان انتماؤه العرقي أو الديني، يكون عدواً لدوداً لصاحب المدرسة سبحانه وتعالى، "فالخلق كلهم عيال الله، وأحبهم اليه أنفعهم لعياله". والقرب من الله يكون بزرع المحبة في قلوب الناس كافّة، وفي تنمية المجتمعات وتطويرها والحفاظ على بيئتها وحيوانها وإنسانها.

المدارس الاقتصادية

لو أدرك جون كينز إمكانية نمو القيمة الشرائية للمال لأصبح داعية إلى "زكاة المال"

المدارس الإقتصادية هي التطور الطبيعي المُلازِم لتاريخ حصول الأزمات وإيجاد الحلول لها، فكلما نشبت أزمة حادة، قابلَتْها ولادة مدرسة اقتصادية جديدة تضع حلولاً مبتكرة لهذه الأزمة، وهذا أمر عادي وطبيعي. "فالحاجة أم الإختراع". ولكن الحق يقال بأن لاقتصاد المجتمعات أبٌ روحيّ، وضع له أسساً كانت المؤشر لإنهاء عصر الإقطاع الزراعي والفيزيوقراطي والتجاري المركانتيلي، ودخول العالم إلى فجر الثورة الصناعية والعلمية باندفاع وقوة. فقد وضع **"آدم سميث" نظرية التخصص، وخطوط الإنتاج، واليد الخفية التي تولد ثروة الأمم عن طريق تحرير قطاع الإنتاج من بيرقراطية الإدارة السياسية إلى حدود تحريم تدخل الإدارة الحكومية في الإنتاج والمنتجين تاركاً لهم حرية تحقيق الأرباح والثروة** معتبراً أن هناك يداً خفية (HIDDEN HAND) تحقق النمو العام للثروة في المجتمعات عندما يحقق الصناعيون الثروة الخاصة بهم، وأن لا طائل من تدخل الحكومات في الإنتاج لأن الموظف الحكومي سيسيء للمجتمع كيفما كان تدخله. وكان رأيه بكيفية زيادة كمية الإنتاج عن طريق التخصص في التصنيع على خط الإنتاج الصناعي الواحد، ثورة فعلية في النمو الكمّي لحجم الإنتاج الصناعي، وقد حقق الصناعيون عن طريق التطبيق المنهجي لنظرية خط الإنتاج نجاحاً باهراً. واستمر نجاح الإقتصاد الكلاسيكي لأكثر من قرنين من الزمن، وكان من رأيه أن عرض السلع يولد الطلب عليها.

وبسبب تطور وسائل الإنتاج، واستخدام تقنيات خطوط الإنتاج، فقد تضاعفت عروض السلع بكميات كبيرة لم تتناسب مع حجم الكتلة النقدية المتاحة للتبادل التجاري في ظل الإصدارات النقدية المقيَّدة والمحكومة بقاعدة الإحتياط الإلزامي الذهبي. ومع كميات الإنتاج الضخمة، ولدت أزمة تتعلق بكيفية تصريف الإنتاج أو

تحقيق الطلب الإستهلاكي الفعّال على السلع المنتجة بكثرة، إذ إنه مع كميات كبيرة من السلع المنتجة لم تكن هناك سيولة نقدية كافية لتغطية قيمة البضائع المنتجة وتحقيق الطلب الاستهلاكي الفعال. وبدأ الكساد يتفاقم لأن المصانع أُجبرت على تخفيض عدد عمالها. وبتعطل العمال ازدادت حدّة تراجع الطلب على السلع، وفي الوقت نفسه حرص الذين يمتلكون السيولة النقدية على عدم التفريط بها، ففقدت السيولة النقدية من الأسواق، وتفاقم الكساد إلى أن تحول إلى أزمة انكماش اقتصادي، بدأت صغيرة بفقدان السيولة وتحوّلت بالتفاقم إلى كارثة عالمية. وتبين بوضوح أن زيادة الإنتاج بحسب "آدم سميث" لا تكفي لتنمية ثروة المجتمعات، فالإنتاج يحتاج إلى السيولة النقدية للتمكن من تبادل السلع المنتجة لمواجهة الكساد. ووصلت النظرية الرأسمالية إلى عنق الزجاجة صيف 1929، وكان من الممكن أن تنهار، خصوصاً بوجود مؤشرات نمو مرتفعة تحققها الإشتراكية الدولية في الإتحاد السوفييتي الذي بدأ بضخ كميات هائلة من الروبل للإنفاق العام الحكومي، والنظرية القومية الإجتماعية في ألمانيا في ذلك الوقت. هنا كان لا بد من تدخل الفكر الاقتصادي، وبالطبع كان المطلوب فكراً ثاقباً وعاقلاً ومنطقياً قادراً على فهم أسباب المشكلة ليتمكن من معالجتها.

وبذلك برز وتفوق جون ماينيارد كينز، الذي قلب **موازين النظرية الرأسمالية من الحرية المطلقة لقطاع الإنتاج وعدم تدخل الحكومة، إلى تدخل مفروض للحكومات عن طريق ضخ النقد بكميات كبيرة ولأغراض اجتماعية بحتة.** وقد تنبه كينز إلى مجموعة من الحقائق الاقتصادية التي كانت تشكل مرضاً بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي، ومنها موضوع ضخ النقود. فقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن السبب الأول للتضخم المالي هو ضخ النقود، بينما اعتبر كينز أن سبب التضخم هيكلي، وأن ضخ النقود أساسي للتنمية، وأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى رفد النقود بالقيمة الشرائية. وبتعبير أوضح، فإن ضخ النقود بين يدي أفراد المجتمع، بأي وسيلة، يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الفعّال على شراء السلع، وشراء السلع يؤدي إلى دوران عجلة الإنتاج، ودوران عجلة الإنتاج يؤدي إلى الطلب على اليد العاملة التي تحصل على المردود المالي وتعود دورة النمو الاقتصادي إلى طبيعتها.

وتبين بوضوح أن زيادة الإنتاج لا تكفي لتنمية ثروة المجتمعات، فالإنتاج يحتاج إلى السيولة النقدية لمواجهة الكساد.

وهنا **ولدت مدرسة إقتصادية جديدة، هي المدرسة الكينزية**. فقد رأى جون كينز بأن تدخّل الحكومة أساسي لتسييل الكتلة النقدية بحيث تضخ الحكومة كميات متزايدة من النقد، تؤدي إلى توليد الطلب على السلع الكاسدة، ويؤدي الطلب على السلع بالتالي إلى عودة المصانع إلى الإنتاج وتوظيف اليد العاملة، واليد العاملة تحصل على رواتب تزيد من حجم الطلب فتدور عجلة الإنتاج، وتالياً فإن الأزمة الإقتصادية هي أزمة هيكلية، ولا بدّ من ضخ السيولة النقدية لتحقيق الطلب الإستهلاكي الفعّال. وقال إن دوران عجلة الإنتاج ونمو الثروة العامة هو الذي يعطي القيمة الشرائية للنقد الذي تم ضخّه إلى الأسواق. وعن التضخم المالي قال: "**التضخم غير عادل، والإنكماش مسيء، وبين المسيء والظالم فإن التضخم المسيء أفضل**". وبتدخل الحكومات وضخ السيولة خرج العالم من الأزمة مؤقتاً. ولكن ذلك الضخ النقدي أعطى للحكومات قوّة مالية وتوظيفية عالية جداً. وهذه السلطة المالية الهائلة زادت من حجم الفساد الحكومي، وزادت من حجم التضخم المالي مما أدخل المجتمعات في أزمات أدهى من الأزمة السابقة.

إلا أن **ما لم يُشِرْ اليه كل من "آدم سميث" و"جون كينز" هو أن الحكومات ليست الفريق الوحيد القادر على توليد السيولة النقدية، وبأن السيولة النقدية نوعان، أحدهما صادر عن الحكومات** ويمكن رؤيته ولمسه ويحمل صفة الإبراء القانونية لأنه يمثل إدارة المجتمع. **والآخر نقود وهمية هي قيود في دفاتر القطاع المصرفي وتقوم مقام النقود الجاهزة في كل شيء فيما عدا أنها لا تملك قوة الإبراء القانونية**، ولا يمكن استخدامها إلا في الأحوال الاقتصادية الهادئة. ولكن بمجرد الطلب الحقيقي على النقود القانونية، فإن النقود الكتابية مهما كانت كميتها تصبح بدون قيمة نهائياً وتتبخر السيولة النقدية من الأسواق فيحدث انكماش اقتصادي قاتل. علماً أن كميتها في الظروف الطبيعية تتجاوز عشرة أضعاف كمية النقد الحكومي!.

والملفت في آراء كينز الذي يمكن اعتباره عن حق منقذ الرأسمالية السياسية والاقتصادية، هو أنه ومع وضوح معرفته بأن القيمة الشرائية للمال تنمو بنمو

الاقتصاد، فقد وافق على التضخم المالي وعارض نمو القيمة الشرائية للنقود مع أنه هو من أوضح فكرة أن ضخ النقود لا يتسبب بالتضخم، وأن للتضخم المالي أسباباً هيكلية وبأن النمو الذي يحققه ضخ السيولة النقدية سيحسن القيمة الشرائية للنقود، ولكنه قال بأن نمو القيمة الشرائية للنقود سيتسبب بتراجع الطلب الفعّال على السلع باعتبار أن توقع المستهلكين بأن الاسعار ستتدنى سيدفعهم إلى التمهل وعدم شراء السلع بإنتظار هبوط سعرها، وبالتالي يتراجع الطلب على السلع، وهو ما سيؤدي إلى الانكماش الاقتصادي.

وقد جاء الواقع ليدحض هذا الرأي بقوة بحيث أن أسعار العديد من المواد الغذائية الزراعية ترتفع في غير موسمها وتتدنى في موسمها الزراعي ومع ذلك فإن الطلب عليها لا يتوقف، إلا أن المثال الأوضح هو في المعدات الالكترونية وشرائح الكومبيوتر التي يشتريها التجار أنفسهم وهم يعلمون علم اليقين بأن سعرها سيتدنى بمجرد طرح شرائح جديدة أكثر تطوراً.

... وغابَتْ عن كينز أشياءُ!

فماذا لو أدرك جون كينز إمكانية ضخ النقود القانونية كبديل عن الجباية الضريبية، بدلاً من ضخها للتدخل الحكومي في القضايا الاجتماعية فقط؟ وماذا لو أدرك كينز بأن ضخ النقود بواسطة عجز الخزينة وبواسطة البنك المركزي، لا يعادل 10% من كمية السيولة المتداولة في الأسواق وأن 90% من السيولة يتم ضخها بواسطة القطاع المصرفي التجاري؟ وماذا لو أدرك أنه من الممكن أن يتم ضخ النقود بكميات متعادلة مع النمو الاقتصادي بحيث يمكن للنمو الحاصل أن يملأ الأوعية النقدية بالقيمة فتنمو القيمة الشرائية للنقود بأكثر من قيمتها السابقة في حال حصلت الزيادة في القوة الشرائية للنقود ولم يتم امتصاص هذه القيمة عن طريق ضخ السيولة الائتمانية من قبل المصارف التجارية؟ أي أن الحكومة استخدمت ضخ النقود كبديل عن الجباية الضريبية، ومنعت البنوك التجارية من فرض هذه الضريبة على المجتمعات، أي حصرت فرض الضريبة بنفسها كممثلة للشعب، ومقبولة منه كفريق يحق له فرض الضريبة عليه. ماذا كان سيحصل لو أن كينز أدرك هذه النقطة، والتي أعتقد أنها يفترض أن تكون بديهية عند كينز، وعند آدم سميث أيضاً. فكلاهما أدرك

بالفطرة والمنطق أن الزيادة على قيمة القرض أي الفائدة يجب أن تكون صفراً ليتحقق الإنتعاش الاقتصادي؟

وللإنصاف، فإن ممّا لا شك فيه أن **كينز كان يبحث عن بديل لمواجهة انخفاض القوة الشرائية للمال،** بحيث أن زيادة الإنتاج مع انخفاض قوة المال الشرائية أوصلته إلى قرار زيادة كميات النقود لتتوازن مع كميات السلع المنتجة. ولكن لو خطر بباله نمو سعر المال لكان اختاره كبديل في النظرية الهيكلية لأنه دعا بما لا يقبل المناقشة إلى ضخ النقود وبكميات كبيرة لتتوازن مع نمو الإنتاج، وهذا يعني بأن كينز كان ينقصه لحظة تفكر عميق في النظرية النقدية ويتحول إلى داعيةِ اقتصادٍ إسلامي، من خلال الدعوة إلى "**زكاة المال**" بمعنى نمو وحصانة القدرة الشرائية للمال، ولكان المسلمون منذ مطلع القرن العشرين قد أدركوا بأن "زكاة المال" هي نمو وحصانة قوته الشرائية، وليس الصدقة أو التكافل الإجتماعي. فالمسلمون أدركوا أن الأرض كروية بعد اكتشافها وإثباتها علمياً على يد البحار "ماجلان"، مع أنها مذكورة في القرآن الكريم ولم يتنبهوا لها، ولو قال بها أحدهم قبل ذلك لسفهوا أقواله. وهذا ينطبق على الكثير من العلوم الطبية والفلكية التي أدركها العلم قبل أن يتنبّه المسلمون إلى وجودها في كتابهم [**(وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)** (سورة النازعات: الآية 30] وغير المستدير أو المكوَّر لا يُدْحض...]. وهو ما ينطبق مئة بالمئة على أمر تحريم "ربا المال"، بأنه تحريم للتضخم المالي، وليس تحريماً للفائدة. **وعلى أمر إيتاء "زكاة المال" بأنه أمر بنمو وحصانة المال وليس تكافلاً أو صدقة.** فالتكافل الاجتماعي والصدقات من الأغنياء إلى الفقراء كانت موجودة قبل المسيحية والإسلام وما زال معمولاً بها عند غير المسلمين والمسيحيين، وهي من ضرورات الاجتماع البشريّ.

الأزمة الإقتصادية اللبنانية

لعل أفضل مثال حي عن فساد الادارة وغياب التخطيط فضلاً عن غياب العقل الناقد هو ما يحدث في لبنان، ولعل أفضل بيئة للجهل والتخلف هي البيئة اللبنانية، إذ يحظى فيها الغباء بالتنويه والجوائز. ودليل ذلك أن كل مواطن لبناني يدخر أمواله بالدولار أو اليورو، ولا أحد يسأل عن كلفة ذلك على الاقتصاد اللبناني، كما أن المصرف المركزي يحتجز أكثر من ثلاثين مليار دولار أميركي من دون بحث كلفة تجميدها على الاقتصاد. كما أن القطاع المصرفي التجاري يستحصل ضريبة من المجتمع تصل إلى خمسة عشر مليون دولار يومياً ولا أحد يسأل عن كلفة ذلك على الاقتصاد الوطني، كما أن شركات التأمين اللبنانية تدفع للشركات الأم في بريطانيا والولايات المتحدة ما يزيد عن المليار دولار سنوياً ولا أحد يسأل عن كلفة ذلك على الاقتصاد. هذا ناهيك عن الفساد المالي والسياسي الذي أوصل الدين العام إلى حدود المئة مليار دولار، ولا أحد يسأل عن كلفة ذلك على الاقتصاد الوطني اللبناني، والأدهى من كل ذلك هو أن القرار الاقتصادي في لبنان متروك للأفراد أنفسهم الذين تسببوا بهذا الواقع، بل أن معظمهم يحظى بالتنويهات والجوائز ودروع التقدير والشكر.

والمؤلم أكثر في مشكلة الأزمة الاقتصادية اللبنانية المتفاقمة هو أن المهندسين الاقتصاديين الحقيقيين غير معنيين بالبحث عن حلول ناجعة لها، حتى أن تفاقم الدين وكلفته على المجتمع اللبناني وعلى الأجيال القادمة لم يعد مسألة يبحثون فيها بالجدية المطلوبة، فغيبها العقل كما لو أنه هو الآخر دخل في غيبوبة... أو كأنها غير موجودة، ذلك لأن الاقتصاديين اللبنانيين باتوا مقتنعين بأن لا حلّ حتماً لمشكلة الدين الذي بات ينمو بسرعة تفوق معدلات نمو الاقتصاد الوطني. ولكن الحقيقة، أن للأزمة اللبنانية الاقتصادية والمالية أكثر من حل، أو بالأصح أكثر من مدخل إلى الحلول. وأحد الحلول يمكن أن يكون مدخله في دراسة نظام الاصدارات المالية المصرفية وإعادة حساب حجم الكتلة النقدية الائتمانية اللبنانية الصادرة عن المصارف والتي تسببت بانهيار سعر صرف العملة اللبنانية في تضخم لولبي انتقل بالثروة اللبنانية كلها من جيوب أصحابها الحقيقيين إلى جيوب مالكي المصارف، ومن ثم احتساب الأوراق المالية الحقيقية التي أقرضتها المصارف إلى الحكومة اللبنانية

لتتمكن هذه الأخيرة من تثبيت سعر صرف الليرة، وأيضاً احتساب المبالغ التي حصلت عليها البنوك منذ ذلك الوقت حتى اليوم.

هذا المدخل المالي لحل ازمة الدين المتفاقمة هو في الحقيقة الحل العادل، فالبنوك التجارية عندما تولد الأموال الائتمانية النائبة، فهي تولد سندات دين عليها تقوم بإقراضها للأفراد العاديين، ولكنها عندما تضخ هذه الأموال النائبة تتسبب بالتضخم المالي، ولكنها عندما تسترد هذه الأموال من الأفراد لا تقوم بإعادة ما اقترضته إلى المجتمع، بل إن ما حدث هو أن الحكومة اللبنانية قامت بسحب هذه الأموال الائتمانية النائبة عن طريق اقتراضها بالدين من البنوك، وبكلفة عالية لخدمة هذا الدين. وفي ذلك الوقت كان أصحاب البنوك أنفسهم الذين لعبوا بالقيمة الشرائية لليرة اللبنانية وضخوا كميات هائلة من الأوراق المالية الائتمانية قد أصبحوا على رأس الادارة السياسية التي قامت بالإقتراض لتثبيت سعر الصرف. ونحن إذا قمنا بعملية حسابية سنوية بسيطة بدءاً من سنة (1982) درسنا فيها الكتلة النقدية الصادرة عن البنك المركزي (M0)، والكتلة النقدية الصادرة عن البنوك التجارية (M1)، ووصولا إلى سنة (1992) عندما بدأ المصرف المركزي بالاقتراض لتثبيت سعر صرف الليرة، ودرسنا ما دفعه المجتمع اللبناني للبنوك مقابل اصداراتها، فسنجد أن للشعب اللبناني في ذمة القطاع المصرفي ثروة هائلة لا يتصورها العقل قامت المصارف بسلبها من المجتمع بحجة أنها القطاع الوحيد الذي تمكن من الاستمرار خلال الحرب اللبنانية، وعند الاحتساب سنعرف لماذا هي القطاع الوحيد الذي تمكن من الاستمرار فيما جميع القطاعات الانتاجية عجزت وأفلست.

هذا هو أحد الحلول، وهو حل عادل جداً ولكنه حل غير ممكن، ولا يمكن تطبيقه إلا من ضمن حملة إصلاح سياسية اقتصادية جذرية، لأن البنوك بما استطاعت امتصاصه من ثروة الشعوب تمكنت من شراء الوسائل الإعلامية وسخرتها في التلاعب على الرأي العام الذي بات يعتقد بأن القطاع المصرفي هو خشبة الخلاص، وأي مساس به هو مساس بالمحرمات. لذلك سأنتقل مباشرة إلى الحل الثاني الأكثر واقعية.

لقد بات واضحاً ممّا سبق، الدور الحيوي الذي تلعبه عملية الإصدارات النقدية في التنمية الإقتصادية، كما أصبح واضحاً أن هذه الإصدارات هي وسيلة ضريبية، ويجب أن تحلّ بشكل جدّي وجذري محل الجباية المتخلّفة التي تتسبّب بالإنكماش وتراجع معدلات النمو. كما أن الواضح أيضاً، هو أن أسلوب إدارة الموارد وعدالة توزيعها، من غير فساد، هو الأصل والمدخل إلى أي اصلاح. ولكن، وبعيداً عن التنظير بشأن الإصلاح السياسي والإداري، فإن للأزمة الاقتصادية اللبنانية الراهنة حلولاً شافية، تتعلّق بطبيعة الأزمة المتمثّلة بخدمة الدَّين المتفاقمة سنوياً، والتي تجاوزت أضعاف معدلات النمو، عدا عن حجم الدّين نفسه، الذي بات عبئاً متضخماً سنة بعد سنة، ما يجعله إرثاً قاسياً شديد الوطأة على الأجيال المقبلة، ويتسبّب يومياً بهجرة أفضل الطاقات الإنتاجية الشابّة فتفقُد الأُسَر اللبنانية زهرة شبابها.

ويعتمد الإقتصاد الوطني ظلماً على رواتب الشباب المهاجِر، الذين يُرسلون الأموال شهرياً إلى أهاليهم لكي يدفعوا للحكومة إتاواتها الضرائبية التي لا تنتهي، والتي يتسابق المسؤولون عن الشعب – وكِدْتُ أقول عن إفقار الشعب – في البحث عن وسائل جديدة يمتصّون بها المال من الناس.

كما أن الأزمة الاقتصادية اللبنانية ليست أزمة راهنة تتعلّق بالدَّين العام الذي تجاوز كل الخطوط الحمر وحده، بل هي أزمة عضوية، وأي حلّ لها يتعلّق بحجم الدّين وحده لا يَشفي، حتى وإن تم الغاء الدّين العام كلّه عن طريق السماح، أو المساعدة الأخوية من دول مانحة، أو الإستعاضة عن الدّين بموقف سياسي، كالتوطين أو الصلح مع العدو، فهذه كلها حلول مبتورة لا تَلبث أن تَستولِد أزمات جديدة، لأنها لم تأخذ عامل تطوير المهارات الإنتاجية للمجتمع اللبناني نفسه وتفعيلها، كما أنها لم تأخذ عامل إلغاء المحاصصة التي أسّست لهذه الأزمة الراهنة. فالدّين الحالي وخدمته، والأزمة الإقتصادية برمّتها، هي جزء من فساد الإدارة التي تسلب الناس بكل الوسائل المتاحة، مع الأخذ بعين الإعتبار أن لبنان جزء من الدول المتخلّفة التي تدفع الإتاوة للنظام النقدي العالمي، الذي يتسبّب بتسرّب الثروة الوطنية من دون سبب علمي واضح، سوى غَفلَة الشعب المسكين عن الثعالب المحليّة والعالميّة التي تَسلب الناس وتُوجّه عقولهم إلى عكس الحقيقة العلمية لكي لا

يكتشفوها، ولكي يستمرّوا بالبحث عن رؤوس أموال عالمية وهميّة، يعتقدون خطأ قدرتها على حلّ الأزمة. فالبحث عن الحل في الإستثمارات الأجنبية هو نفسه دليل واضح على سطحية العقل الإداري الموجّه للإقتصاد اللبناني، فهو من جهة، قام – ويستمر – بإفلاس المؤسسات الوطنية المستثمِرة أصلاً والتي يَزيد عددها عن المئة ألف مؤسسة، ومنها قطاعات إنتاج قضت نحبها تماماً... ومنها مثلاً صناعة الخيوط والتريكو، وفي الوقت نفسه يبحث عن رؤوس أموال جديدة خارجية، متناسياً أن العقل الوطني هو أهمّ رأسمال وأهمّ ثروة، والمهمّ دعمه وتفعيله، بينما النقود هي وهْمٌ لا قيمة له من دون نمو الإنتاج.

وفي هذا المجال، فإن العقل اللبناني هو مطلب في كل مواقع الإنتاج وخصوصاً الخليجية والدولية، ولهذا فإن الخطوات اللازمة لحل الأزمة اللبنانية تبدأ بتحقيق الأمور الآتية:

• **تحرير المواطن اللبناني عموماً وقطاعات الإنتاج خصوصاً من تسلّط الادارة الحكومية وبيروقراطيتها، والعفو العام المالي عن كل الشعب اللبناني المتعثّر، ونحن لا نعني العفو عن الغرامات بل العفو الشامل.**

• **العفو العام وسيلة تستخدمها الإدارات السياسية لتتمكّن من السيطرة على الفلتان** عندما يتزايد عدد المرتكبين ويصبح نسبة مئوية من المجتمع، ولهذا فإن المشرّع أصدر حكماً بالعفو العام عن المطلوبين بأحكام تهريب المخدرات في فترة سابقة! كما أن المشرّع نفسه أصدر حكماً بالعفو العام عن الذين ارتكبوا جرائم القتل في فترة سابقة! كما أصدر تشريعاً باستيعاب الميليشيات التي حملت السلاح وتقاتلت في ما بينها مُدمّرة البشر والحجر في الوطن! وكل ذلك بحجة أن المرتكبين أصبحوا كثرة لا يُستهان بها، ويجب استيعابهم لاسترجاع الوطن، والسير قُدُماً نحو البناء والتطوير.

ولكن المشرّع نفسه وللأسف، لم ينظر لحظة واحدة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين أفلسوا وباتوا خارجين على القانون المالي الجائر، الذي لا يأخذ قدرتهم بعين الإعتبار، بل يستمر بزيادة الجباية في كل المجالات، ليقع المواطن فريسة الخروج على القانون المالي في مكان ما: الميكانيك، البلدية، المالية، حصر

الإرث، الأمن العام، وزارة العمل، التسجيل العقاري، الضمان الإجتماعي، فاتورة الكهرباء أو الهاتف إلخ... فتبدأ قدراته الإنتاجية بالتراجع، ويتحوّل من مُنتج قوي إلى تابع ضعيف يبحث عن الدعم والمساعدة. وبعد أن يضعف المواطن وتتراجع همّته وينمو حجم المواطنين الذين عجزوا عن دفع إتاوات الحكومة، يأتي المشرّع لإعفائهم من غرامات التأخر عن الدفع، فيهرعون بحثاً عن السيولة ليدفعوا ما عليهم ويتخلّصوا من كونهم خارجين على القانون المالي للحكومة، حتى وإن اضطروا للاقتراض ليدفعوا ما عليهم، فتمتصّ الحكومة السيولة النقدية من الأسواق بدلاً من زيادتها، ويحدث الإنكماش والإفلاس.

وتتكرر هذه المهزلة الإقتصادية الإستبدادية سنة بعد سنة، لأن المشرّع لا ترتبط حياته بحياة المواطن، بل بمدى الإتاوات التي يستطيع أن يحصل عليها من المواطنين، ويسود الإعتقاد بأنّه كلّما زادت قدرة الحاكم على زيادة دخل الحكومة من أموال الناس كان هذا الحاكم محنّكاً وقادراً على الإدارة، وكأننا في حارة الفتوّات التي تفرض على الناس الإتاوة لإنفاق الأقوياء وأتباعهم بحجة حماية الحارة.

لذلك كله، ولأن سحب السيولة المالية من الأسواق مَثله كمَثل سحب الماء من النبات، ولأن تعزيز ثقة المواطن بنفسه هي المرحلة الأولية التي تسبق تطوير قدراته الإنتاجية، ولأن تطوير القدرة الإنتاجية للمواطنين هي الوسيلة الأفضل بل الوحيدة لزيادة الدخل العام ومن ثم تسديد الدّين العام... لذلك كله، فإن زيادة الدخل بسرعة قصوى تتطلّب تخفيف الحمل عن الفريق المُنتج وعدم عرقلته، وذلك لا يكون إلا بـ:

أ – العفو المالي العام كخطوة أولى أساسية، تكون الدافع لنفض غبار الكسل عن الثروة الوطنية الوحيدة التي حوّلتها السياسة الإقتصادية المتخلّفة، من قوة قوية مُنتجة إلى قوة ضعيفة متسوّلة.

ب – الخروج التدرّجي والنهائي من الجباية المالية لغرض الإنفاق العام، والإستعاضة عنه بالاقتراض غير المباشر، أي ضخّ السيولة النقدية بكميات تضمن حصانة القيمة الشرائية للمال ونموّها. إن ولادة النقد الورقي أواسط القرن السادس عشر وَلّد وسيلة جديدة لإنفاق الحكومات لا تعتمد على الجباية، بل هي سندات دين ورقية يُنفقها الحاكم، ولا يحتاج إلى تسديد الدين لاحقاً، وهي وسيلة عادلة في توزيع

العبء الضريبي، وغير مُكلِفة كوسائل الدّين الأخرى التي تُدفع عليها خدمة ويجب تسديدها لاحقاً، كما أنها تُسهم في إلغاء الروتين والفساد الإداري والأهمّ من كل ذلك، أنها تُحقق النمو الإقتصادي بسرعة فائقة، وهو ما حدث لكل الدول الصناعية الكبرى التي اضطرّت في وقت من الأوقات إلى أن تُنفق عن طريق ضخّ السيولة النقدية لعجزها التام عن الجباية المباشرة.

فالولايات المتحدة بعد أزمة الكساد العالمي وانتحار أصحاب العمل (سنة 1929)، وبريطانيا بعد الحرب الأهلية بين السكسون والنورمنديين، وفرنسا بعد الثورة (سنة 1789)، واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وألمانيا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والإتحاد السوفييتي بعد الثورة البولشفية (سنة 1917)، هذه الدول جميعها تعرّضت لأزمات خانقة ألغت قطاعات الإنتاج القادرة على دفع الجباية الضريبية، واضطرّت الحكومات أن تُنفق بوساطة ضخّ السيولة النقدية فقط، وقد تحوّلت هذه الدول جميعاً إلى دول صناعية عُظمى، وذلك لسبب بسيط، هو أن السيولة النقدية في الإقتصاد تفعل فعل الماء للحياة، شرط أن يكون الضخّ بقدر محسوب. فالنبتة تحتاج إلى الماء بقدر، فإذا زاد أغرقها، وإذا نقص انكمشت وتراجع نموّها، وإذا سحبناه منها مَرضت ومَاتت، وهو الأمر نفسه الذي يحصل لقطاعات الإنتاج إذا سحبت الحكومات أو البنوك التجارية السيولة النقدية بالجباية أو برفع الفوائد، وإذا زاد الضخّ أكثر من قدرتها على الإستيعاب، تضخّمت الكتلة النقدية وارتفعت الأسعار، ودفع المدّخرون والعمّال والموظفون المساكين ثمناً غير مباشر للفساد الحكومي والمصرفي، في التوظيف العشوائي، أو في الإقتراض الحكومي، أو المصرفي اللامحدود، أو في الإنفاق العشوائي الذي لا يحسب حسابٌ نموّ اقتصاد المجتمع وثروته عند حساب عقد النفقات.

وإذا كانت كرامة الإنسان مرتبطة بقدراته الإنتاجية، فإن كرامة الوطن هي أيضاً مرتبطة بالنمو والإنتاج، وهو ما يدفعنا لضبط قدرة الحكومة على الإنفاق المرتبط بضخّ السيولة النقدية بعيداً عن الجباية المتخلّفة، مُعيقة النموّ، والمُكلفة، والمُفسدة. وشرط ذلك، أن يكون الضخّ مرتبطاً بالنمو الذي يُقاس بالقوة الشرائية للنقود نفسها.

ج – استخدام الضخّ النقدي في تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاع الوطني الخاص، مع شرط عدم الإحتكار، وربط دخل العاملين على القروض بمعدلات النمو التي تتجسد في القوة الشرائية للنقد الوطني. إن معرفة الفارق بين النقود وبين الثروة هي المدخل الوحيد للمعرفة في الإقتصاد السياسي، وهي تماماً كمعرفة الفارق بين "الفولت والأمبير" كمدخل لكل العلوم الكهربائية، ومن لا يعرف الفرق ويدّعي الفهم، هو كالطبيب المُشعوِذ في مجاهل الأمازون، مهما ارتفعت درجاته العلمية فهو غير كفوء لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وهي حالة منتشرة عالمياً، وهي السبب الأساسي للفساد والأزمات والفقر المنتشر عالمياً. فالنقود أوراق وهمية لا قيمة إشباعية لها، إلا إذا ارتبطت بمجتمع مُنتج يُحقق الطلب الفعّال عليها. ولذلك، فإن ضخّ النقود من دون تحقيق النمو يتحول تدرُّجاً إلى تضخم مالي يتنامى شيئاً فشيئاً ليتحول إلى أزمة تضخّم جامح، يكون أكثر ظلماً من الانكماش والإفلاس. ولذلك، فإنه من الأهمية القصوى أن يكون جزء مهمّ من الضخّ النقدي مستهدفاً قطاعات الإنتاج بقروض ميسّرة طويلة الأجل، وتكون الفائدة منها تحديداً، نمو الثروة العامة التي تنعكس نمواً في قيمة الأوعية حاملة الثروة، أي نمو القيمة الشرائية للنقود المُصدّرة. ومع الأهمية القصوى للضخّ النقدي، فإن شائبة تعتريه هي الوجهة التي يستهدفها الضخّ، فإذا كان القيّمون على إعطاء القروض موظفين عاديين لا يتأثرون بالنجاح أو الفشل، فإن القروض ستتحول إلى وسيلة للمحاصصة والإستزلام والتبعيّة، بدلاً من وجهتها الأصلية في التنمية والنهوض الاقتصادي العام. ولهذا السبب، فإن ارتباط دخل القيّمين على التسهيلات المالية بمعدلات النمو الاقتصادي، الذي يتجسّد في القوة الشرائية للنقد، هو الوسيلة الأنجع في توجيه القروض الإنتاجية وجهتها الصحيحة العادلة.

كما أن هناك سبباً آخر يُضاف إلى ذلك من شأنه تحقيق أفضل النتائج، هو المنافسة الحرّة، أي أن بعض المتمسّكين بالقطاع العام لا بدّ أن يتقبّلوا المنافسة الحرة، ليتأكدوا أن الحكومات وظيفتها الحقيقية والوحيدة هي "التنظيم والرعاية والحماية"، أما العمل والإنتاج فهما وظيفة الشعب، وأما تدخل الحكومات كمُنتج أو كصاحب عمل لتوظيف اليد العاملة فقد ثبت فشله في نوعية الإنتاج، وفي كلفته الباهظة، وفي البطالة المقنّعة المُعيقة والقاتلة لأفضل الخبرات الإنتاجية.

د – الدمج التدرّجي في ما بين معدّلات نمو الإنتاج، وبين الإنفاق الحكومي العام المسموح به. يحدث الظلم الأكبر الذي يُصيب المجتمعات، عندما تُنفق الحكومات من سِعَةٍ على مشاريعها وموظفيها، من دون أن تراعي قدرة المجتمع الفقير على احتمال حجم إنفاقها والفساد الذي يعتريه، فترى في الشوارع من البذخ على الشكل والمظهر بينما لا يستطيع المواطن إصلاح منزله، وترى إنفاق موظف الحكومة وتأميناته واستشفائه وهو الذي لا يعمل سوى بضع ساعات يومياً، ولا يُنتج شيئاً سوى إعاقة شؤون الإنتاج، أفضل بما لا يُقاس مع معاناة الشعب المُنتج، الذي يعمل ليل نهار ليتمكّن من الإنفاق بكرامة على حاجاته الضرورية.

وهذا الإنفاق غير المسؤول وغير المضبوط بأي قياس، سوى بالنظرية السياسية التي لم تتطوّر منذ الثورة الفرنسية، والذي يتسبّب بالتلزيمات والتوظيفات والفساد، سيتحوّل ليُصبح منتظماً بالمصلحة الخاصة للمسؤول السياسي، بعد أن ترتبط هذه المصلحة الفردية بالمصلحة العامة للشعب، عن طريق ربط الإنفاق العام بمعدل النمو الذي يظهر من خلال نمو القوّة الشرائية للنقد، فيكون الإنفاق العام نسبة محددة من النمو العام.

إن هذه المعادلة ستغيّر جذرياً سلوكَ المسؤول السياسي، من سلطة لا محدودة القوة المالية، إلى مسؤولية خدمة الناس بأفضل الممكن. ولكن هذا التبدل في القدرة على الإنفاق لا بدّ له من التدرّج مَثله كمَثل أي علاج أو مضاد حيوي، لا يمكن أن يُعطى دفعة واحدة. فالإنفاق العام الحالي غير المحدود، ولّد آلاف الوظائف التي لا حاجة حقيقية لها، ولكن أصحابها باتوا معتادين على نمط من العيش، من الظلم تبديله فجأة، خصوصاً وأن معظمهم من خيرة العقول المنتجة أو القادرة على تطوير قدراتها الذهنية والإنتاجية.

هـ – تذويب قدرة المصارف التجارية على توليد النقود بما يخدم مصالحها التي تمتصّ ثمرات النمو الذي تُحققه السيولة النقدية.

يفعل تسييل الكتلة النقدية في الجسم الإقتصادي ما تفعله السيولة المائية في التربة الجرداء. فالنمو الطبيعي للأجسام يحتاج، بما لا يقبل الشك، إلى السائل الحيوي الذي هو الماء في الطبيعة، والمال في المجتمع. ولكن توليد السيولة النقدية

لا يتمّ إلا عن طريق الإدارة السياسية للمجتمع، وبما أن السيولة النقدية هي في الأصل سندات اقتراض لا يقوم المُقترض بتسديد قيمتها، لذلك يُعطى لمُصدر السيولة سلطة استيفاء ضريبة غير منظورة. وبما أن الحق بفرض الضريبة على المجتمع يجب أن يُحصر تحديداً بالحكومات، فإن سلطة تسييل الكتلة النقدية يجب أن تُحصر بالمصرف المركزي أيضاً، لأن النمو الإقتصادي الذي يتحقق حالياً عن طريق القطاع المصرفي التجاري الذي يقوم بتسييل الكتلة النقدية، لا يحصد ثمراته إلا القطاع المصرفي التجاري نفسه، لأن التسييل يعني توليد الأوراق الإئتمانية، وهي سندات دين على المصرف التجاري الذي لا يقوم بتسديدها لاحقاً، مَثله كمَثل الحكومة التي تقترض بوساطة الإصدارات النقدية ولا تُسدّد الدين لاحقاً. ولهذا السبب تحديداً، فإن هذا القطاع [المصارف التجارية] هو الوحيد الذي لم يتأثر بالحرب الأهلية اللبنانية، بل توسّع وأصبح الدائن الأكبر للبنان وشعبه، مَثله كمَثل الطُفيلي الذي يعيش على حساب موت الآخرين، وهو إذا طُلب منه تسديد قيمة سندات الدّين التي أصدرها، سُرعان ما يُعلن إفلاسه مُحمّلاً المجتمع نفسه كلفة الإفلاس، وبذلك يكون المستفيد الأول من النمو والبحبوحة، والمُتنصل الأول عند أية محاسبة.

و – تحمّل الحكومة، ومن خلال النظام النقدي، مسؤولية التأمين الإنتاجي والضمان الصحّي والإجتماعي، والخروج من نظرية تحميل هذه المسؤولية للأفراد والمؤسسات، فضلاً عن إستخدام النظرية نفسها في دعم الأفراد غير القادرين على الإنتاج وتمكينهم من قدرة انفاقية تحفظ كرامتهم. الأمن الصحي والإجتماعي والبيئي هو مسؤولية الحكومات، وهي لا تقلّ أهميّة عن مسؤولية الأمن السياسي، ولكن الحكومات تسعى للتهرّب منها على الدوام، بسبب كونها الإمتحان الحقيقي لصلاح الحاكم. وبتهرّب الحكومة من هذه المسؤولية يدخل إليها عاملان: أحدهما نظام التأمين العالمي، وهو شريك أساسي للنظام النقدي الربوي العالمي. وتحصّل شركات إعادة التأمين الدولية سنوياً من دولة صغيرة مثل لبنان، على ما يزيد عن المليار دولار أميركي، ومع ذلك فإن المجتمع يبقى من دون تأمين حقيقي، ولذلك فإن المشرّع قام بتوليد العديد من صناديق الضمان التي تحمل صفة الضمان الإجتماعي، ولكنها تحولت بالتدرج إلى أحد أهم أسباب ارتفاع الفاتورة الصحية على الموازنة العامة، عدا

عن أنها سبب في الفساد الإداري وفي إفلاس العديد من الصناعات والمؤسسات الإنتاجية الوطنية. والحقيقة أنها صناديق تأمينٍ تُعطي غطاءً للقوي الذي لا يحتاجه، بينما المُحتاج إلى الغطاء يقف ذليلاً على أبواب هذه الصناديق الضامنة، وعلى أبواب وزارة الصحة، حتى بات كل فرد مهما زاد دخله، أسير كلفة الإستشفاء التي لا يَقدر عليها أي مواطن عادي، عدا عن أن معظم غير القادرين على العمل لا يجدون ما يَقيتون به أنفسهم، والمقصود هنا هم الأطفال والشيوخ، والعاطلون عن العمل، والمساكين والفقراء الذين لا يملكون حلولاً، هؤلاء يضطرّون أو يضطرّ أولياء أمورهم إلى التذلّل على أبواب السلطة السياسية، ليتسوّلوا ما هو حقّ لهم، ولا سبب لوجود هذه السلطة إذا لم تؤمّن لهم الرعاية والحماية دون تحميلها لقطاعات الإنتاج، ومن ثَمّ إفلاس هذه القطاعات بتشريعات قانونية تخدم أعداء المجتمع الذين يهمّهم إفلاسه، وتعطيل قُدراته الإنتاجية.

وبناءً على ما سبق، فإن النظام النقدي يجب أن يتحمّل المسؤولية الكاملة عن التأمين الصحّي والإجتماعي والإنتاجي العام، وبذلك تتراجع أسعار السلع وتُصبح قادرة على المنافسة من جهة، كما يُصبح لدى غير القادرين على العمل قدرة إنفاقية تُحقّق الطلب الإستهلاكي الفعّال، الذي يُحرّك السوق التجارية ويُبعدها عن الركود والإنكماش والإفلاس.

ختاماً، إن العديد من الباحثين عن الإصلاح والكرامة والبحبوحة كثيراً ما يَخلطون بين نيّاتهم الحسنة الباحثة بإخلاص، وبين التُراث والذاكرة التاريخية. فالخليفة والرئيس والقيصر والملك والشاه والفرعون والأمير هي كلّها صفات للحكم، الأصل فيها ما يمتلكه الحاكم من سلطة، ولا علاقة لها بالإسلام أو المسيحية أو غيرها. وإرادة الله لا علاقة لها بالإسم أو الشكل، بل بالمضمون الذي يضبط هذه السلطة وقدرتها على الإنفاق من خلال النمو الإقتصادي العام لكل أفراد المجتمع، والذي يتجسّد من خلال نمو القوّة الشرائية للمال وحصانتها، أي "إيتاء زكاته" أو "تحريم رباه". ولا ضرورة أبداً ليكون المال ذهباً أو فضّة أو أية سلعة أخرى، وهو ما يُطالب به بعض الساعين للإصلاح. فالذهب أو الغطاء الذهبي ليس منزّلاً، ولا مانع أن يكون المال ورقة أمانة تحمل ثروة تزيد عن قيمة الذهب والألماس، بل إن هذا الأمر مطلوب للنمو

الإقتصادي. والأصل والإرادة الإلهية الواردة في جميع الرسالات السماوية، وخصوصاً الإسلامية والمسيحية، هي تحريم "ربا المال"، أي تحريم التضخّم المالي، أي حصانة المال وزكاته، وهي حالة للمال لا يمكن أن تحصل إلا إذا كان الحاكم حكيماً عادلاً، وراعياً صالحاً، خادماً للناس، لا خليفة لله بملكية مال الله، ولا فرعوناً ولا ملكاً ولا رئيساً ولا قيصراً. فزكاة المال هي مرآة الحاكم الصالح مهما كان لقبه، الذي يُدافع عن الناس، فلا يسمح بتسرّب ثرواتهم لنفسه بالبذخ والترف وخوض المغامرات السياسية والعسكرية، ولا للمُرابي الذي يَسلب الثروة عن طريق توليد النقد الإئتماني غير المحدود، ولا للدول الصناعية العظمى التي تولّد العملات الصعبة كالدولار واليورو والينّ والجنيه، فيسعى الناس لحماية ثروتهم من التسرّب عن طريق إدخارها بواسطة تلك العملات.

لذلك فإن نجاح الوطن والمواطن يبدأ بالإصلاح السياسي والإداري، للحفاظ على كرامة المواطن من خلال تنمية ثروته، ورعاية صحته وبيئته، وتنظيم شؤونه، وتسهيل حصوله على حقوقه الإنسانية الكاملة. وإن **ربا المال** و**زكاة المال** هما حالتان فيزيائيتان للمال، في الأولى تنمو كميته وتتردّى قيمته، وفي الثانية تنمو قيمته وتتحصّن. وما الفائدة على القرض أو التكافل الإجتماعي سوى جزئيتين، لا قيمة حقيقية لهما إذا لم ننظر بعين العلم والحكمة والقياس والميزان لمعجزة علمية مزدوجة؛ هي أمر **إيتاء زكاة المال**، وأمر **تحريم ربا المال**، حيث إن السعي إلى تحريم ربا المال ليس ترفاً، بل معركة إنسانية أساسية، والحيادُ فيها خيانة؛ **إذ يكفي لينتصر الشرّ أن لا يفعل أهل الخير شيئاً.**

الاستعمار الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية والدول المصدرة للعملات الصعبة

المعروف أن لكل الحروب، منذ فجر التاريخ، أهدافاً اقتصادية استعمارية، تتمثل بسيطرة المنتصر على ثروة المنهزم وإخضاعه لمصالحه. أما أن يقوم المنتصر بالتعويض على المهزوم، فهذه حالة تجافي المنطق السليم وتسترعي الانتباه، وهي لم تحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة الاميركية بتمويل إعادة بناء أوروبا الغربية "مشروع مارشال". وكان ممكناً أن نعزو السبب إلى إنسانية المنتصر، لولا أنه أثبت بعد ذلك وحشيته بملايين أطنان القنابل الإنشطارية والعنقودية والكيميائية التي اسقطها في كوريا وفييتنام، ومن قبل ذلك القنابل الذرّية التي أسقطها على المدن الآهلة خلف خطوط المعركة مدمراً كل حياة، متباهياً أنه بخّر أكثر من مئة وخمسين ألف إنسان في أقل من ثانية، مشكلاً عنصرية متخفية بزي الديمقراطية والرقي العلمي والتكنولوجي. والولايات المتحدة لا تخفي بالأصل أنْ لا عدو دائماً لها ولا صديقَ، بل ان مصالحها هي الأساس في علاقاتها. يثبت ذلك أن تعويضاتها لألمانيا واليابان بعد الحرب، والمساعدات العينية التي تقدمها للشعوب حالياً، لا تهدف إلا تحقيق مصالحها من ضمن خطة استعمارية متطورة، تتمكّن بوساطتها من استعمار العالم تحت غطاء المساعدات والقروض الإنسانية، مستعيضة عن الاستعمار العسكري ذي الأهداف الاقتصادية بالاستعمار الاقتصادي المباشر عن طريق سلاح جديد متطور يستطيع مُصدِره اقتراض ثروة مالكه، ومن ثم يفرض عليه ضريبة كلما زاد عجزه. وهذا السلاح هو إصدار النقد، أي الدولار، أو أي نوع من أنواع النقود الصادرة عن الدول الصناعية الكبرى..

ومَثَلُ الولايات المتحدة أو غيرها من الدول المُصدرة للعملات الصعبة، مَثَلُ المصرف الذي يقترض من المجتمع حين يقرض الأفراد، وبينما يستعيد هو قرضه، فإنه لا يعيد الحق إلى أصحابه. فمن المعلوم كما سبق وأشرنا، أن النقد الورقي هو دَين على مُصْدِرِهِ، ولا يكلف هذا المُصدِر إلا ثمن الورق والطباعة، ليتمكن من الحصول على قيمته المظهّرة عليه، كما يتمكن من فرض ضريبة على حامله كلما أصدر نقوداً جديدة.

أي أن دولة حديثة العهد مثل لبنان تستطيع أن تقترض بصورة غير مباشرة من الشعب اللبناني عندما تصدر كل ورقة نقد. ولكنها في الوقت نفسه تستطيع أن تفرض ضريبة على كل مالك للورقة النقدية اللبنانية حين تموّل إنفاقها بالعجز (أو ما يسمى سُلَف خزينة) وتالياً، فإن أي فرنسي، مثلاً، يحمل ورقة نقد لبنانية يدفع ضريبة للحكومة اللبنانية حين تصدر هذه الأخيرة نقوداً جديدة، بحسب نظرية الأوعية المستطرقة. وإذا كانت هذه النقود مقبولة في كل دولة وفي كل بيت من بيوت العالم، فإن مُصدرِها وبعد أن قبض قيمتها، يستطيع أن يفرض ضريبة على كل بيت في العالم. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأميركية عشية انتهاء الحرب الكونية الثانية.

الولايات المتحدة تسلب العالم بمؤتمر "بريتون وودز"

والدول الصناعية الكبرى تُذْعِن صاغرة

كانت كذبة الإحتياطي الذهبي مقابل الإصدارات النقدية، أحد أهم أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية، لأن التجارة الخارجية للدول الصناعية تعرضت لأزمة ثقة المُصدّرين والمستوردين للبضائع عابرة القارّات بالقيمة الشرائية للنقد الصادر عن الحكومات في العالم، فسلبت الدول المصدرة للنقد قيمة أموال التجارة الخارجية، وذلك بغياب عملة عالمية موحدة ثابتة القيمة الشرائية ومكفولة من جميع الدول. ولهذا السبب بالذات، فإن أول مؤتمر دولي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان مؤتمر "بريتون وودز" الذي وضع هدفاً أساسياً هو الاتفاق على إصدار وحدة نقد عالمية موحدة مكفولة القيمة من جميع الدول. وكان الرأي بإنشاء "صندوق النقد دولي" و"البنك الدولي" يهدف تحديداً إلى توليد هذه العملة العالمية التي أطلق عليها اسم: "بانكور"، وكان الإقتصادي جون كينز هو العقل المدبر خلف هذا الحل الذي يضمن اقتسام الثروة العالمية بالتساوي بين جميع الدول المنتصرة في الحرب. ولكن الولايات المتحدة استغلت قوتها العسكرية وسيطرتها على العالم المهشم بعد الحرب، لتتفرد بإصدار نقد العالم "الدولار" متعهدة بأن تلتزم تبديل الدولار بالذهب الموجود في حوزتها في قلعة "فورت نوكس"، وهو يمثل معظم الذهب الموجود في العالم، والذي جمعته خلال الحرب، وذلك بقيمة 35$ مقابل كل أونصة ذهب. وانحصر عمل البنك الدولي في مراقبة التزام الدول بعدم تبديل القيمة الشرائية لنقودها

إلا ضمن هامش 1% صعوداً أو هبوطاً. ولكن وكما حدث دائماً، فإن معظم الدول الصناعية لم تلتزم بحدود الإصدار النقدي الذي التزمت به في المؤتمر، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة، التي استخدمت الإتفاقية النقدية العالمية الجديدة في تمويل إنفاقها الباذخ على غزو الفضاء وحروب الكوريتين وحرب فييتنام، وكذلك تمويل مراكز البحوث التي جعلت الولايات المتحدة المصدر الأول للمعرفة في العالم في جميع الميادين. ولكن في مقابل ذلك، فإن كتلة الدولارات المصدَّرة إلى العالم، فاقت أضعاف أضعاف أية كتلة ذهبية احتياطية. ولذلك فقد قامت بعض الدول والبنوك العالمية، وعلى رأسها الدولة الفرنسية، بمطالبة الولايات المتحدة استبدال الأوراق بالذهب. ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة سرعان ما تنصلت من اتفاقية بريتون وودز، ومن تعهداتها تبديل الدولار بالذهب في 1971/8/15، بحجة أن الدولار لا يحتاج إلى الغطاء بالذهب، بل إن غطاءه هو قوة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأميركية، وهذا أمر صحيح أثبته الواقع بعد ذلك. ولكن ما حدث مباشرة بعد التنصل من التعهدات، هو هبوط حاد في سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية. ولكن الدول الصناعية الكبرى المصدرة للعملات الصعبة، وخصوصاً ألمانيا واليابان اللتين امتلكتا الكتلة الدولارية الأكبر وهما تالياً الخاسر الأكبر، وبدلاً من مطالبة الولايات المتحدة التزام تعهداتها، قامتا بشراء المزيد والمزيد من الدولارات للحفاظ على قيمته خوفاً من انهيار أسعار عملتيهما المغطاتين بالدولار. وبهذه الطريقة تمكنت الولايات المتحدة من تحميل كل شعوب العالم كلفة إنفاقها العام من دون أن يرف لها جفن، وكانت هذه إحدى أكبر عمليات الاستعمار الاقتصادي الدولي – الإحتيالي في التاريخ ، ومع ذلك فإن كل كتب الاقتصاد ما زالت تعتقد بأن الولايات المتحدة هي التي قدمت الدعم لألمانيا واليابان. والأدهى من ذلك، هو أن الدول الصناعية وبدلاً من الدفاع عن نفسها وعن شعوبها، قامت بشراء الدولار من الأسواق العالمية لتعويم سعره ومنعه من الانهيار بحجة التجارة الخارجية، ومن ثم اجتمعت هذه الدول سنة 1974 في "نيوساوثمبتون" وأعلنت جميعها تعويم أسعار صرف عملاتها، أي الخروج النهائي من قاعدة الإحتياطي الذهبي مقابل الإصدارات النقدية.

والمؤسف هنا، هو أن أحداً من مفكري الدول النامية لم يدرس هذه العملية وأبعادها بالحكمة المطلوبة، بل إن معظم شعوب هذه الدول واقتصاديّيها ما زالوا يعتقدون بأن الاصدارات النقدية تحتاج إلى غطاء. كما أن الكثيرين من المثقفين ما زالوا يفكرون بالذهب كحلّ لأزمة التضخم المالي، مع أن الأمر واضح، والحاجة إلى الذهب أثبتت تخلفها وفشلها وأفول نجمها. ولكن السؤال البديهي هنا هو: لماذا سكتت الدول العظمى عن هذا السلب الواضح لثروتها، والذي مارسته الولايات المتحدة عندما تنصلت من تعهداتها بالغطاء الذهبي لإصداراتها؟!

والجواب البديهي على ذلك أيضاً هو: ان هذه الدول تمارس عملية السلب نفسها، وبالأسلوب نفسه، وبالتكافل والتضامن مع الشريك العالمي الواحد، أي القطاع المصرفي التجاري، في نظام نقدي ربوي عالمي واحد.

لكن، ومما لا شك فيه أن فريقاً كبيراً من مواطني الولايات المتحدة يتمتعون بالحس الانساني والأخلاقي، ويعتقدون بأن دولتهم تقدم للعالم بينما العالم لا يقدم لهم شيئاً، لذلك فإن أي تطوير للسياسة الاقتصادية والمالية الدولية لا بد أن يبدأ بتوليد نظام نقدي عالمي جديد، يكون عادلاً في توزيع ثمرات النمو ولا تحتكر الدول الغنية قرارات إصدار النقد العالمي الجديد، ولا كميات الإصدار، وهكذا تكون الدول الغنية تقدم مساعدة حقيقية للدول الفقيرة وليس العكس.

الاستعمار الصهيوني للعالم

إذا سألنا أي مواطن فرنسي أو بلجيكي أو أميركي أو أسترالي أو ايطالي.. أو أي مواطن من أي دولة من دول العالم، عن كائن بشري لا يستسيغه، لجاءت الاجوبة بمعظمها حول اليهود. ولو نحن أنعمنا النظر في السلطات السياسية والقضائية والإعلامية والاقتصادية في أي دولة من دول العالم، لوجدنا معظمها تحت سيطرة فئة واحدة موحدة هي اليهود. ولو سألنا عن أكثر شعب تعرض للنكبات

وتشتت في العالم، لكان الجواب نفسه: "الشعب اليهودي". وهذا واقع وحقيقة تاريخية مُدرَكةٌ بالعقل، ولكنها غير منظورة بالعين. واليهودي إنسان مثله كمثل باقي البشر له الحق بالعيش الحر الكريم. ولكننا إذا ذهبنا إلى معادلة تكرار الخطأ نفسه، فسنلمس حقيقة مختلفة وهي **أن اليهود هم من لا يستسيغون الآخرين**. فالانسان إذا اختلف مع شخص واحد، قد يكون الذنب على الآخر، أما إذا اختلف مع شخصين فقد يكون الذنب على صدفة تكرار التجربة.. أما إذا اختلف مع ثلاثة، ثم أربعة ثم خمسة... فإن الذنب وبنسبة كبيرة يقع على المشترك في جميع الخلافات. **فكيف الحال بمن اختلف مع الناس جميعاً، ثم جعل من اختلافاته مع الشعوب قضية عالمية أسماها "معاداة السامية" وشهر هذه التهمة في وجه كل منتقد له ولأساليبه الملتوية؟!**

ولفهم حقيقة مشكلة اليهودي التائه في الشتات العالمي، لا بد من العودة إلى مصر الفرعونية وبلاد الرافدين الكلدانية وسيدنا المسيح عليه السلام في البلاد الكنعانية وسيدنا محمد ε في الجزيرة العربية. هذه الحضارات لا يمكن أن تأتي من فراغ أخلاقي أو استبداد سياسي، ولولا أنها حضارات أخلاقية حملت في كنفها العدالة الإنسانية لما عاشت ولما تطورت، وهي في النهاية اندثرت عندما فقدت الأخلاق والحس الإنساني. إلا أن هذه الحضارات اصطدمت بفريق بشري واحد كان بالأصل شريكاً لها. ولم يَسْعَ أحد للإصطدام بهذا الفريق، بل إن تصرفاته وأفعاله هي التي حتمت الصراع معه. والملفت أن هذا الفريق قد اتخذ مهنة واحدة على مر التاريخ هي مهنة الربا وإقراض الناس والملوك. وقد كان همّه الأول هو إفساد أخلاق الملوك ووضعهم تحت سيطرته بالمال والنساء. وبسبب سيطرته على الملوك وإقراضهم الذهب للبذخ والرذيلة كان هؤلاء يعطونه حق جباية الضرائب من عامة الناس، ولذلك فقد سُمي بعضهم عَشّاراً، أي الذي يحصل ضريبة العُشر من عامة الناس. وقد كان هذا العشّار مضرب المثل في فساد الذمة والخلق والمشاعر الإنسانية. إلا أن اصطدام هذا المرابي بالأنبياء لم يعرضه للقتل عبر العصور، أما عندما اصطدم بملوك الأرض مثل نبوخذنصّر وفرعون، فقد كان ردّ الفعل قاسياً جداً، والتاريخ يذكر سَبْيَهم في مصر وفي بابل. ولذلك فقد تشتت اليهود في الأرض، ولكنهم لم يتراجعوا عن مهنتهم الأساسية، وكان للقوة المالية التي حصلوا عليها، عوامل إيجابية عليهم

تمكنوا بوساطتها من حماية أنفسهم وتسخير عامة الناس في خدمتهم طوال مدة تعاونهم مع الملوك، مع أن قصص التاريخ بمعظمها كانت تسرد وقائع احتقار الفريقين بعضهما لبعض. ولكن وبمجرد غضب الملوك كانت النعمة تنقلب نقمة وقتلا وسبياً، ولم يكونوا يجدون من عامة الناس تعاطفاً بسبب ما قدموه سلفاً للبشرية من ظلم واستبداد وفساد.

ولكن وبسبب السبي في اصقاع الأرض فقد تمكنوا من الحصول على مهارة عالية في التآمر وقطع الطرق والاستيلاء على القوافل وضرب مؤخرات الجيوش. وبسبب وجودهم كأقلية عرقية في معظم مجتمعات العالم، فقد تمكنوا من استحداث وسيلة للتبادل التجاري بعيدة عن الذهب هي أوراق الأمانة التي مهدت لولادة النقود الورقية، وقد قبلها الناس واستخدموها في أسفارهم خوفاً من قطّاع الطرق الذين كانوا هم أنفسهم يمولونهم ويديرون أعمالهم. وقد ساهمت ولادة الطباعة والنقود الورقية بتطور كبير في المقدرة المالية لليهود على المستوى العالمي، ولكن هذه القدرة المالية والقدرة على تسليف الحكومات، تسببت كالعادة بحقد الملوك والشعوب عليهم، فاصطدموا ببطرس الأكبر قيصر روسيا، وبنابليون بونابرت امبراطور فرنسا، وبهتلر فيوهرر ألمانيا بعد أن كانوا هم المموّل الأول لهم. إلا أن هذه الاصطدامات لم تثنهم عن منجم الثروة الذي حصلوا عليه بولادة النقد الورقي، بل ذهبت بهم إلى إدخال العالم كله في الحرب التي كان هدفها الأول والآخر هو تحقير وكسر هيبة كل من يجرؤ على معاداتهم، وهذا ما حدث بالفعل. وقد خرج اليهود من الحرب العالمية الأولى والثانية وهم المنتصر الأول على كل شعوب العالم، والمالك الأكبر لكل مقدرات العالم الاقتصادية، والمسيطر الأعلى على كل القرارات السياسية العالمية. وإذا كان ملوك الأرض قد تسببوا لهم بالشتات عندما تفوقوا عليهم وتمكنوا من سبيهم، فإن كل ملوك ورؤساء الأرض اليوم لا يملكون اتخاذ ابسط القرارات، والذي يقرر هم اليهود أو صاحب رأس المال العالمي الذي أقرض المال لكل أهل الأرض وحكوماتهم، وهو الوحيد الذي يحق له القرار. ولكي لا يتم فضح لعبته، قام بتغليف قراراته برداء القرار العالمي المشترك، وهيئة الأمم المتحدة، والديمقراطية السياسية العددية، وبقرار الفيتو الذي يكسر أي توافق دولي.

وبهذا تحوّل اليهود من شعب مضطهَد إلى الشعب المقرِّر في العالم، وقد سبق ذلك تحوّل المرابي المنبوذ من الجميع إلى رجل أعمال يسعى هؤلاء الجميع إلى إرضائه لأنه يملك إكسير الحياة، أي المال.

إلا أن الخطوات الأولى لهذه القبضة الحديدية على المقدرات العالمية كافة بدأت بالنظام النقدي الربوي، أي بإصدار الأوراق المالية العالمية على نحو متزايد ومتضخم، أي بربا المال، كل أنواع المال، وهو كما أسلفنا سند دين مستحق على مصدره، بينما هذا المصدر لا يعيد الدين لأصحابه، فهل يمكن أن نتصور ما يمكن أن يحققه القطاع المصرفي الربوي المملوك بمعظمه من اليهود، والذي يولّد الكتل النقدية الائتمانية لكلٍّ من الولايات المتحدة وكندا وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين واليابان وماليزيا وكوريا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا... الخ.

وإذا تساءلنا عن المسيطر الفعلي على القطاع المصرفي في كل دولة من هذه الدول، فسنجد الجواب الصريح عن سبب كُرْه شعوب العالم لهذا المرابي الصهيوني الذي يعيش حياة بذخ وبدون تعب على حساب فقر وبؤس شعوب العالم كافة، ولا يمكن أن نتخيل الحجم الحقيقي لثروته التي تتجاوز تصورات العقل وحدود أي دولة مهما عظمت. عندها سنعرف لماذا لم يستطع ثلاثمائة مليون عربي ومليارا مسلم في العالم، مواجهة بضعة ملايين يهودي. وسنفهم كيف يخضع الرئيس الأميركي، والملك البريطاني، والرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الألماني، الخ.. لمشيئة القرار الصهيوني، ويحرك جنوده ويعرّض شعبه للخطر نزولاً عند رغبة المرابي العالمي، فهو الوحيد القادر على إذلال رؤساء العالم وتحويلهم من ساسة لهم مكانتهم، إلى دافعي ضرائب محكومين له ولعزّة شعبه.

واستطراداً، فإن غفلة العالم بأسره عن جرائمه الإنسانية والمستترة خلف قناع الديموقراطية المزيفة تجعله يصدّق أنه فعلاً شعب الله المختار، وتدفعه للإمعان في جبروته واستبداده. وإذا كان العرب أو المسلمون يعتقدون بأن صراعهم مع اليهودي العالمي هو صراع محصور بهم، فهذا خطأ استراتيجي جسيم يعطي لليهودي العالمي القدرة على هزم إرادتهم، فقبل أن تولد نظريات القومية العربية كان **شكسبير** يحذر من

شايلوك المرابي وهنري فورد يحذر من اليهودي التائه. الذي يضع اليوم السكين على رقاب شعوب العالم قاطبةً، وبخاصة العالم الغربي.

القضية الفلسطينية

المؤكد بأن قارئ هذا الكتاب سيستغرب وجود علاقة بين الاصلاح السياسي والاقتصادي وبين القضية الفلسطينية، تماماً كما استغربته أنا بداية عندما اكتشفت العلاقة الوثيقة بينهما. فالقضية الفلسطينية بحسب ما فهمناها، هي صراع بين فريق يسكن الأرض ويملكها ويتوارثها أباً عن جد منذ آلاف السنين، وفريق آخر يدّعي أن

هذه الارض هي أرض ميعاده وأن شتاته في الكوكب لا ينتهي إلا بقيام دولته المستقلة على أرض فلسطين، ولذلك فقد قام بقتل وتشريد سكانها بالقوة العسكرية مدعياً أن الشعب الفلسطيني هو ساكن الأرض، ولكنه ليس صاحبها بل هي ملك لبني اسرائيل، وهي أرض ميعادهم، وعلى الفلسطينيين أن يجدوا لهم ملاذاً آخر، أو يعيشوا فيها عرباً اسرائيليين. وبما أن الغلبة للأقوى فقد تمكن اليهودي التائه الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وهو المنتصر الأكبر والوحيد، من هزم الشعب الفلسطيني وتشريده في الأرض، وأصاب الفلسطينيين ما أصابهم من بؤس وضياع وخيانات واتهامات في ما بينهم وفي ما بينهم وبين العرب والمسلمين.

وكالمستفيق من الغيبوبة على صفعة قوية، بدأ الفلسطينيون يقاومون اليهودي التائه بطرقهم البدائية، فيما هو يمتلك أحدث شيء من كل شيء، بدءاً من القرار السياسي العالمي، وصولاً إلى أحدث أنواع السلاح المتطور، ومروراً بنهر دافق من الأموال يستطيع بوساطتها شراء ذمم كل الرؤساء والملوك والقادة العرب. كما ويمتلك قدرة اسقاط أي رجل سياسة في العالم يتجرأ على انتقاده بحجة العنصرية ومعاداة السامية.

واعترف العالم كله بالدولة اليهودية، معلناً، ضمناً، أن الحق مع من يمتلك القوة، وتمكنت دولة "الميعاد" هذه من هزم العرب والمسلمين المرة تلو الأخرى، حتى ولدت المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران (1967)، ولم تستطع هذه المقاومة اختراق جدار الحماية للدولة اليهودية لا في فلسطين ولا في العالم الغربي الداعم لها. وبدأت المقاومة الفلسطينية بالتآكل حتى أطلق عليها اليهودي التائه رصاصة الرحمة عند اجتياحه للبنان سنة (1982)، وقد أدى هذا الاجتياح الذي أفقد المقاومة الفلسطينية زخمها، إلى ولادة مقاومة إسلامية لبنانية وفلسطينية، وقد تمكنت هذه المقاومة الاسلامية من الصمود في وجه عدوانه على لبنان، وأرغمته على التراجع والانسحاب إلى حدود فلسطين. ولكن الناظر إلى المشهد العربي والاسلامي من بعيد لا بد أن يلاحظ بأن العرب والمسلمين يقاتلون ويقتلون بعضُهم بعضاً في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق والاردن ومصر وليبيا واليمن وتركيا وإيران، فيما الكيان

الغاصب يعيش حياة هنيئة، مسروراً بالمشهد المسرحي السوريالي الذي أنتجه وأخرجه.

المشهد اليوم هو بالتأكيد مؤلم لكل من يحمل الصِّفات الانسانية في أخلاقه، خصوصاً وأن المجتمع العربي والاسلامي شديد الهشاشة في بنيته الأساسية التي تجمع عشرات الطوائف والمذاهب والعرقيات والإثنيات، وكلٌ منها يعتقد أنه يخدم الله في تصرفاته، إلا أن الحقيقة هي أن العرب والمسلمين والمسيحيين تركوا سلاحهم الحقيقي وذهبوا للإحتكام إلى القوة التي برع بها اليهود وأتقنوها، وهي القتل والقتال وقهر كرامة الرجال.

ولقد أثبت التاريخ أن المنتصر في الحروب على الدوام هو من يكتشف أحدث أنواع السلاح، فمن اكتشف السيف الحديد تمكن من الانتصار على حامل السيف الخشبي ومن اكتشف الفولاذ تمكن من صاحب السيف الحديد، ومن اكتشف القوس والنبلة تمكن من حامل السيف. وقد تطور السلاح ليشمل كل شيء من المدفع والدبابة إلى الطائرة والسفينة والغواصة، إلى سلاح الدمار الشامل الكيميائي والبيولوجي والنووي والهيدروجيني، إلى الطائرات بدون طيّار والدبابات بدون جنود والصواريخ عابرة القارات. أسلحة قتل ودمار لا تخطر بالبال وليس لها مثيل، واليهودي التائه يُصنّع معظمها ويمتلك قدرة تطوير أكثرها ويفرض سيطرته على قرار استخدامها كلها. بينما المسلمون والمسيحيون في منطقة مهد الحضارات الإنسانية لا يملكون حتى قرار شرائها، وإن تمكنوا من شرائها فهم لا يملكون قرار استخدامها إلا بموافقة ورضا عدوهم، ما يجعل الصراع مع اليهودي التائه أمام حائط مسدود. فلو افترضنا جدلاً بأن العرب تمكنوا من تخطي حاجز التصنيع والتطوير العسكري، وتمكنوا من صناعة طائرات وغواصات ودبابات تحمل مواصفات سلاح اليهودي التدميرية نفسها، وتطورت أسلحتهم الكيماوية والنووية والجرثومية لتكون بحجم ونوعية ما يمتلكه الآخر، وهذا أمر قد لا يحدث، وإن حدث فذلك سيكون بعد عشرات السنين، وإن استخدمت هذه الأسلحة فإن أول من سيتأثر بسمومها هم أبناؤنا وبيئتنا. وبذا فإننا سنكون أمام حقيقة الردع المتبادل، إن لم نكن أمام مجهر التفتيش الدولي واستبداده وإهانته لكرامتنا. هذا عدا عن أننا نكون قد حيدنا السلاح الأقوى والأمضى

الذي تمكنّا به من صناعة أكبر وأهم حضارات العالم منذ فجر التاريخ. وما استمرار وانتشار الديانتين المسيحية والاسلامية وتمددهما في العالم إلا نتيجة لاستخدام أقوى أنواع الأسلحة التي وهبنا إياها الخالق. وإن نحن ركّزنا في اسلوب عمل قادتنا والسلاح الذي استخدموه فسنوفر على أنفسنا وعلى الكون كله ملايين الضحايا المجّانيين. فسيدنا المسيح υ كمثال، تمكن مع بضعة صيّادي أسماك ليس بينهم جنرال عسكري ولا وزير مدني من السيطرة على ثلث العالم، وسيدنا محمد ε تمكن أيضاً ومع نفر قليل من الناس العاديين معظمهم فقراء من نشر دينٍ وحضارة على أكثرمن ثلث العالم أيضاً.

هذه الحقائق والوقائع السالفة تضع القضية أمام مجموعة من الأسئلة، قد يكون في الأجابة عنها الحل الأمثل للقضية الفلسطينية. ومنها، هل القضية الفلسطينية هي قضية أرض وحدود؟ هل هي قضية الشعب الفلسطيني أو الشعب العربي؟ هل هي قضية المسيحيين والمسلمين واليهود؟ هل السلاح هو أدوات القتل والقتال فقط؟ والأهم هل يمكن أن تكون هذه القضية سبباً لخير يعمّ أهل الأرض ويحق قول الرحمن سبحانه وتعالى: (**وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**) (البقرة، 216).

الاجابة عن السؤال الأول هي الأسهل بين مجموعة الأسئلة؛ فالانسان أسير رزقه، وقد كانت القبائل تترك أرضها وتهاجر بحثاً عن الرزق، وكم من مسافر أو مهاجر وجد رزقاً وحياة سعيدة في أرض وبلاد جديدة أصبحت أحب اليه من أرضه وتزوج وأنجب فيها وأصبح تفكيره في العودة محصوراً بحنين للقاء الأشخاص والأحبة، ومن ثمّ فإن الانسان قد يستغني عن الارض طواعية لأن الانتماء هو للإنسان الذي نألفه ونحبه وللفكر الذي نعتنقه ونحيا بتعاليمه، ولذلك فإن القضية الفلسطينية ليست قضية أرض حتماً مع أن للأرض فيها جزءاً أساسياً من قضيتها، وهي ليست قضية للفلسطينيين حصراً.

أما السؤال الثاني فهو مهم لأن الشعب الفلسطيني خصوصاً والشعب العربي عموماً دفع كل منهما ثمن الهجمة الصهيونية الشرسة، بحيث قدّم الفلسطينيون والعرب خيرة أبنائهم ومجمل ثروتهم لهذه القضية المركزية، إلا أن الحقيقة هي أن هذه القضية ليست قضيتهم حصراً وهم ليسوا المسؤولين الحقيقيين عنها، وليسوا المستفيدين

الاساسيين من حلّها. إنها قضية انسانية وحضارية، فكل أهل الأرض سيستفيدون من حل هذه القضية لأن المعتدي فيها كان قد حقق النصر على العالم كله قبل أن يصل إلى أرض ميعاده. عشرات ملايين الشهداء من جميع قارات ودول العالم وبخاصة الأسر الأوروبية والآسيوية دفعوا ثمن النصر الذي حققه اليهودي التائه، والذي نشر ثقافة الفقر والبؤس والفساد في العالم ليتمكن من تحقيق أغراضه، وذلك عن طريق الحيلة الربوية المالية "التضخم المالي" التي استخدمها وتمكن بوساطتها من سلب ثروة كل شعوب العالم، وهذا ما ستكشفه بداية المعركة الحقيقية التي تنتهي بتحرير فلسطين من الأخطبوط الشيطاني الذي نشر الفقر في العالم واستبدّ بكرامة معظم أهل الأرض.

أما السؤال الثالث فهو حقيقة تاريخية ثابتة، فالأديان السماوية الأساسية الثلاثة التي أنشأت مجمل الحضارات المعروفة، التي ولدت من رحم معاناة أهل هذه الأرض، وليس صدفة أن ينزل الله أهم رسالاته في أرض مهد الحضارات. وهذا ليس انتقاصاً من الرسالات الأخرى ولكنه سؤال عن كمية الدماء التي سفكت باسم الإيمان بالله. فهل يمكن أن يسمح الإيمان بالله بهذا الحجم من القتل؟ وهل يمكن لمؤمن أن يصدق بأن الله خلق هذا مسلماً وهذا مسيحياً وهذا يهودياً ليقتتلوا ويقتلوا؟ هل يمكن أن يكون لأحدهم فضل أو عليه ذنب لأنه ولد في بيئة مسيحية أو مسلمة أو يهودية؟ إن هذا السؤال الذي تفرضه القضية الفلسطينية هو العصف الفكري لكل مؤمن على كوكب الأرض، والإجابة عليه ستكون جزءاً من الحل لهذه القضية العابرة للحدود الجغرافية والعرقية والدينية.

أما السؤال الرابع حول أدوات القتل والقتال كسلاح وحيد، فهذا أمر شديد الأهمية، وهو الوسيلة الوحيدة لإسترجاع الكرامة العربية الإسلامية والمسيحية والتي ليس لنا غيرها أولاً وآخراً. فالعضلات في الجسم ليست سلاحاً أمضى من العقل والحكمة؟ والمحبة سلاح يمكن استخدامه؟ وتجفيف الموارد المالية الهائلة التي يسلبها اليهودي التائه من كل فرد في العالم سلاح؟ لقد ثبت على الدوام أن العقل والحكمة هما أهم وأثمن الأسلحة والعناصر الموجودة في الكون، وليس خافياً على أحد أن أهم وسيلة لهزم الخصم هي بإفقاده أعصابه أي دفعه إلى فقدان العقل والحكمة في التصرف. وهذه بالاصل إحدى أسلحة العدو التي يستخدمها ليفرق بيننا كبشر، فيهزم

إرادتنا وحكمتنا ويجعلنا نتقاتل ويقتل بعضُنا بعضاً، ولا نرى عدواً لنا سوى ما يريده لنا العدو الحقيقي.

وقد أثبتت المحبة أنها سلاح أهم وأمضى من جميع الأسلحة الفتّاكة، فالسيد المسيح υ تمكن بهذا السلاح من هزم الامبراطورية الرومانية وتحويل مسارها العدواني إلى أهدافه التي أمر بها الله وهي المحبة. كما وأن سيدنا محمد ε تمكن بواسطة المحبة من هزم بيزنطة وفارس أكبر امبراطوريات ذلك الزمان، وتمكن المهاتما غاندي من قهر جيش بريطانيا العظمى. ولذلك فإن الخطوة الأولى في طريق استعادة مكانتنا الانسانية والحضارية تكمن في توليد المجتمع الذي يحكمه العدل والحق والمساواة بين الناس، على أن يحقق هذا المجتمع النجاح الثقافي والعلمي والرفاهية والازدهار الاقتصادي المترافق مع الأمن الاجتماعي والصحي والتربوي والبيئي. وبذلك يتحول المجتمع اللاهث خلف الثروة التي وهبنا إياها الله فَشَحَّتْ بسبب المرابي الذي سلبها، إلى رُسُلٍ للخير والمحبة بالحكمة والعقل والموعظة الحسنة، وعند ذلك سيكتشف العالم العدو الحقيقي للإنسان، وتتجمع القوى المتضررة منه وتُرَشِّد قوتها وتوجهها جميعاً ضدّ العدو الحقيقي، ويتحقق النصر عليه بدون قتال وبدون أسلحة دمار شامل. وتجميع القوى يعني كل سكان كوكب الأرض لأنهم جميعاً متضررون من اليهودي التائه أو المرابي الذي سلب ثرواتهم وتربع على قمة القرار السياسي فيها، وما الفقر والفساد المنتشر في الأرض سوى نتيجة طبيعية لسيطرة القطاع المصرفي الربوي على الثروة وسلبها من أصحابها، وهذا ما نتوقّع أن تظهره مباشرةً أول تجربة سياسية اقتصادية تعتمد نظرية "**التمويل بالنمو**" إذ أنه عند ذلك لن تتوقف الجبايات الضريبية فقط التي لن يعود لها حاجة، ولكن ما سيحدث آنذاك هو أن الحكومات ستلتزم بواجبها الطبيعي الذي وجدت من أجله، بأن تدفع ضريبة للناس تكفيهم العوز وتساهم بزيادة ثروة الجميع، وستتطور أدوات الانتاج والثقافة والعلوم، وسيكون هذا المجتمع قدوة تحتذى، وسينهزم مشروع الفقر الربوي العالمي بدون اطلاق رصاصة واحدة ، وسيكون اليهود أنفسهم أول خصم للمرابي اللص، لأن "دين" اللص السرقة، وهو بذلك (والحق يقال...) لا يفرِّق في هذا الأمر بين الأديان والأقوام والألوان. فالجميع عنده سواسية في امتصاص ثرواتهم... وتاريخ ظلم أثرياء اليهود لفقرائهم معروف ومكتوب، و"الغيتوات" التي كانوا يعيشون فيها

في الولايات المتحدة حين كانوا يصلون مشحونين كالأغنام على ظهور السفن التي كانت تنقلهم من روسيا القيصرية وبعض بلدان أوروبا الشرقية هرباً من انتقام الأمراء والإقطاعيين وعامة الناس من اليهود جميعاً، بعد أن سلبت طبقة المرابين في تلك الأصقاع وغيرها، الأموال الطائلة وآلت إليها ملكية الأراضي التي كانت مرهونة لديونهم إن مجرد ولادة المجتمع الذي يزكو ماله . يزكو بمعنى ينمو أي تتزايد ذرات الثروة في المال، وهذه حقيقة فيزيائية لأن الطلب الكبير على المال يجب أن يزيد من ثمنه، وربا المال أي تردي قيمته وتسرب ذرات الثروة من المال ليست سوى نتيجة لضخ المرابي المصرفي كميات هائلة من النقود التي لا تراها العين المجردة – سيكون معجزة تتطلع اليها وتسعى لتحقيقها مجتمعات العالم كافة، وسيكون السارق والمفسد والقاتل منبوذاً في العالم. وبذلك تتحول القضية الفلسطينية إلى سبب مباشر لخير البشرية، ويكون اليسر الذي سيصيب العالم بما فيهم العرب والفلسطينين سببه العسر الذي أصابهم فاستفادوا منه ليجعلوه في صحيفة اعمالهم يوم حسابهم. فالقضية الفلسطينية إذا ليست قضية شعب فلسطيني مقهور، بل هي قضية لصوصية عنصرية استباحت الثروة والأخلاق والقيم الانسانية بدهاء شديد، مثلها كمثل الورم السرطاني في جسم البشرية ولا بد أن تتكاتف القوى الانسانية كافة لإجتثاثها.

دور الأمة العربية والإسلامية ورسالتها الإنسانية

حين تتكرر المذابح بحق الأمة العربية، من دير ياسين إلى مدرسة بحر البقر، إلى قانا وجنين، وحين يقتل ويذبح الشعب العربي في فلسطين والعالم صامت، ثم يذبح في لبنان والعالم صامت، ثم يذبح في العراق والعالم صامت، ثم يذبح في سوريا ومصر وليبيا واليمن والعالم صامت، حين يحدث كل ذلك ولا يعيد العرب والمسلمون وقادتهم النظر في وسائلهم لمواجهة هذا القتل المجاني والعدوان على الذات، يكونون

قد كتبوا استقالتهم من الانسانية والعقل والحكمة. ويكون عدوهم الحقيقي هو التخلف والتفرقة واستسهال قتل النفس البشرية.

وإكراماً لأرواح إخوة أحبّة لي فلسطينيين ولبنانيين وسوريين وعراقيين سبقوني في الشهادة وهم مؤمنون بكل أسف أنهم قدموا أرواحهم في سبيل الله، وكان من الممكن بكل سهولة أن أكون منهم، وهو ما اكتشفت لاحقاً بأنه مسار خاطئ يقدّم خدمة مجانية للعنصرية الصهيونية ولتجار الدم والمال العرب الذين حققوا المكانة المرموقة والثراء الفاحش على حساب دم إخوتي الشهداء، لذلك فإنني في هذه الدراسة أقدّم لنفسي ولأمتي ما أراه الوسيلة والسلاح الوحيد لتحقيق الانتصار على الفساد والاستبداد والفقر والبؤس والعنصرية بأشكالها كافة، فالمرابي شيطان يعدنا بالفقر والفساد، وانتصارنا لله ولعباده جميعاً يعدنا بالرحمة والسعادة والمحبة.

فالعدل بين الناس وأمنهم الاقتصادي وأمانهم الاجتماعي والصحي والتربوي يولد بينهم المحبة والتراحم والإيثار، وهذه الصفات هي السلاح الأمضى والأقوى من أي سلاح معروف، بما فيه أسلحة الدمار الشامل التي لا يمكن أن تقدم لنا أو للإنسانية سوى توازن الرعب، وهو ما لا يُظهِر حقيقةَ الأمة وحقيقة أبنائها وحقيقة رسالتها وليس الدمار الشامل.

والسائل الحيوي الاجتماعي أي المال هو أمضى أنواع السلاح المعروف، فكل الناس تحب المال، إلا أن الأكثرية تحب المال الحلال، والأقلية تسعى اليه بأي وسيلة كانت. وهذا السائل الحيوي الاجتماعي والاقتصادي هو الوسيلة التي يتم بوساطتها توزيع ثروة الجتمعات على أفراد هذه المجتمعات، وهو في الوقت نفسه يوزع مكنونات هذه المجتمعات. فإذا كان المجتمع فاسداً أو فقيراً أو مستبداً، يوزع المال الفساد والفقر والاستبداد على الأفراد ويصبحون فاسدين وفقراء ومستبدين، وإذا كان المجتمع ثرياً وعادلاً ومتراحماً، يوزع المال الثراء والعدل والرحمة في أرجاء المجتمع. والمال سلاح ذو حدّين فإما أن يربو، وإما أن يزكو، وقد حرّمت الرسالات السماوية ربا المال وأمرت بزكاة المال، والقرار قرارنا، فإما أن ننصر الله في الحرب الوحيدة المعلنة في رسالاته على ربا المال، ونكون قد انتصرنا لله، بجعل المال يزكو وعندها يصبح نصره لنا حق، وتنتشر الرحمة والمحبة والسعادة في المجتمع، وإما أن ننصر

الشيطان الذي عصى الله مثلما عصاه المرابون بالتسلط على نهب ثروات عباده، فنقبل بربا المال ويوزع الفقر والفساد والاستبداد بيننا، ونكون قد استحقينا ما جنته أيدينا.

فإصدار النقود هو أحد أهم الاسلحة التي يملكها صاحب الحق في هذا الإصدار، وهو سلاح شديد الفاعليّة، ولكنه سلاح ذو حدّين، فمن يستطيع إصدار النقود يستطيع أن يفرض ضريبة على كل من يحوز المال. فعندما تُصدّر الحكومة اللبنانية مثلاً نقوداً لبنانية، فإن كل من يحمل نقوداً لبنانية، يكون قد دفع ضريبة للدولة اللبنانية، وعندما تُصدّر الولايات المتحدة نقودها فإن كل من يحمل دولارات أميركية يكون قد دفع ضريبة للدولة الأميركية.

وقد تمكن الفريق الطفيلي المرابي من الإنوجاد بين الشعوب وحكوماتها وتمكن من إصدار النقد الائتماني لعملات جميع حكومات ومجتمعات العالم، **كما تمكن الفريق المرابي من اقناع العالم كله بأهميته** وبأن العالم لا يستطيع أن يعيش من دونه، وبذلك أصبح قادراً على فرض الإتاوة والضريبة بالخبث على كل شعوب الأرض بمن فيهم أكثر الناس تصميماً على مواجهته، أي أنه يحصّل الضريبة من عائلات شهداء أمتنا، ومن أهم الأحزاب التي تَعِدُ نفسها وتبشر مناصريها بتحقيق الانتصار عليه. وهو يحصّل الإتاوة من أفراد الشعب العربي كله بوساطة المصارف التجارية بما فيها المنتحلة صفة "المصارف الاسلامية" المنتشرة في كل زاوية، كما يحصل الإتاوة من كل من يعمل ويقترض ليوسّع أعماله، أو يدخر ليحمي ثروته بأي عملة معروفة على وجه الأرض.

وهنا لا بد من التنبه إلى أن بعض الناس يستسهلون الرد على سيطرة الدولار بإدخار ثرواتهم من خلال عملات أخرى مناهضة للدولار، كاليورو الأوروبي والين الياباني واليوان الصيني. وهم بذلك يتبنون نظرية غاية في السذاجة، فالاستعمار لم يكن على الدوام أميركياً، أو فرنسياً أو انكليزياً، فالكل يسعى لاستعمار الكل، ورب مستعمِر بالأمس القريب أصبح مستعمَراً اليوم.

أما الأمة العربية بمسلميها ومسيحييها وبكل من يعيش فيها من أكثريات أو أقليات، فإن لها دوراً إنسانياً، إما أن تنهض به وترتفع، وإما أن تتخلى عنه وتنهزم. وهذا الدور هو في تقديم يد العون لكل انسان مظلوم أو مقهور أو صاحب حِمْل ثقيل في العالم، ويكون لسان حالها قولُ السيد المسيح υ: تعالوا إليّ أيها المتعبون وأنا أريحكم. وهذا هو جوهر الرسالات السماوية التي حملنا أمانتها والتي أعطت لمجتمعنا وأمتنا قيمتها المعنوية بين شعوب العالم، فالذين يحجّون إلى مكة أو إلى القدس من أصقاع الأرض كافة لا يأتون كرمى للناس القاطنة فيهما إذا تخلى الناس عن الرسالة والدور، وهذا الدور وهذه الرسالة هما السبب والوسيلة الوحيدة لننصر الله وننتصر به، وبدون ان نحمل الرسالة وأن نلعب الدور فلا قيمة لنا. فالكون مليء ببذور الخير والمحبة والإيثار والتسامح، وأمتنا اليوم مدعوة لري هذه البذور لكي تتفتح وتنمو وتؤتي أُكُلها. وعندما يتحقق العدل والثراء والتراحم بين الناس فإننا سنلمس كيف يكون النصر من عند الله، وسنندم على كل لحظة عشناها ولم ننشد فيها الانتصار لله، وسيكون كل الكون معنا، مناصراً وأخاً وحليفاً. وستولد حضارة إنسانية جديدة تفوق أي تصور للحضارات، وستكون هذه الحضارة في جميع الاتجاهات السياسية والفلسفية والاجتماعية والعلمية والطبية والفلكية والفنية وكل ما يخطر بالبال.

إن توليد النقود التي تنمو قيمتها الشرائية ولا تتردى، أي المال الذي يزكو ولا يتعرض للتضخم أو الربا، هي حالة فيزيائية للمال غير معروفة على الإطلاق، ولكن غيابها (أو تغييبها) لا يعني أبداً عدم صحتها أو غياب النهج العلمي عنها، بل إن تغييبها هو من باب تحريف الكلام عن مواضعه، لأن العلم والمنطق يفرض قانون العرض والطلب وهو قانون الطبيعة البشرية، والمال هو المادة التي تستحوذ على أكبر أشكال الطلب متفوقة على أي مادة أو سلعة أخرى، وتالياً فإن ارتفاع سعرها هو الحقيقة الفيزيائية العلمية، أما تردي قيمتها فهو المعاكس للعلم والمنطق والحقيقة، وهو السلاح الذي يستخدمه عدو الانسانية في حربه عليها ويحقق بوساطته تفوقه واستبداده، لأن عدو الانسانية المهيمن على خيرات البشر يسعى من خلال النظام المالي التضخمي أو الربوي إلى فرض الإتاوة على العالم أجمع لصالح كيانه المصطنع. ولكن هذه الحالة المالية، أي نمو قيمة المال، ومع أنها غير معروفة، إلا

أنها السلاح الوحيد الذي أرى أنّ به نصمد ونقوى وننصر به الله وننتصر به، وستشكرنا وتتآخى معنا المجتمعات الغربية كافة المقهورة بالسلطة والمال، وبذلك نقود أمتنا إلى الإيمان الحقيقي والعبودية الحقيقية للرحمن وهي العبودية الوحيدة التي تحررنا من العبودية للمال وللسلطة والأحزاب والعنصرية الصهيونية والفئوية.

فنمو المال، وحصانة المال، وقوة المال الشرائية. هو السلاح الفعّال والوحيد لتحقيق الانتصار، وهو المشروع الوحيد الذي يجب أن تحمله الأمة لتحقيق رسالتها الإنسانية. أما أسلوب المواجهة والحرب المتّبع عندنا حالياً والمتمثل بالعمليات الانتحارية والاستشهاد، والتبرعات بالمال والدم وبالمظاهرات والإضرابات ومقاطعة البضائع المصنعة في الغرب، فهي أساليب قاصرة ولا تحقق شيئاً سوى التقدم لعدو الانسان، ما دام هذا العدو يتمكن من خلال نظرية الإصدارات النقدية، أن يحصّل الإتاوة منّا ومن كل سكان الأرض ويأكل أموالهم بالباطل، ليقوم باستخدام ثروتنا التي ندفعها له ونحن غافلون، في قتالنا وهزم جيوشنا وإرادة شعوبنا. وذلك لأن أسلحتنا ووسائلنا الراهنة المستخدمة في المعركة مع العدو هي الدليل على أننا مهزومون.

وإنني إذ أضع بين يدي كل ذي حكمة في العالم هذا السلاح الوحيد لتحقيق النصر، أستشهد بالقرآن الكريم والإنجيل المقدس اللذين فرضا علينا أوامر اللجوء إلى قواعد علم المال، بعد أن تمكّن العدو من تحريف المعنى والمفهوم العلمي للرسالة الإلهية الواضحة والكامنة فيهما.

رسالة تعني تحديداً: تحريم التضخم المالي والذي يمكّن العدو الصهيوني من فرض ضريبة على من يمتلك نقوداً تتضخم (أي تتآكل...) (Inflation). وقد حرّف العدو هذه الرسالة الفَرَضْ وحوّلها لتصبح تحريماً للفائدة على القرض (Interest). وإيتاء زكاة المال، وهي رسالة تعني تحديداً نمو القوة الشرائية للمال، وهي نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية في آنٍ معاً، لأنه عن طريق نمو القيمة الشرائية للمال يمكن قياس نجاح أو فشل القيادة السياسية في إدارتها للمجتمع وتحقيق النمو في اقتصاده وحمايته من الابتزاز الصهيوني وتسرب ثروته. وقد حرّف العدو هذه الرسالة وجعلها صدقةً يعطيها الغني للفقير.

إن إصدار النقد مع إلزامية زكاة المال، هو سلاح سيحقق نصراً للإنسانية ويفتح لها درب الحضارة. ومع أن المال شكّل عبر العصور سلاحاً بيد أعداء الإنسانية من خلال تضخمه وتردي قيمته الشرائية، وامتصاص ثروات الأمم والتسبب بالفقر والبؤس والفساد والرذيلة، إلا أنه من خلال زكاته، أي نمو قيمته الشرائية سيكون المشروع الحضاري والسلاح الإنساني لهزم عدو الإنسان. ولن يستطيع العدو الادّعاء بمعاداة السامية، إذ أن مهد الرسالات السماوية وأهلها هم أبناء سام بن نوح، وبالتالي فنحن أولى بالسامية من عدو الإنسانية، ولن يتمكن من توجيه تهمة "الارهاب" لكل من يعاديه بعد أن ينكشف إرهابه الاقتصادي الذي هو أشد إيلاماً وظلماً من أي إرهاب. فالصهيونية، بالنظام المالي الربوي الحالي تنشر الفقر والفساد ومهانة الإنسان في العالم. والعقل الإنساني، وبالرسالات السماوية الإسلامية والمسيحية اللتين تدعوان إلى نماء المال وحصانته، سينشر البحبوحة والعدالة وكرامة الإنسان.

ختاماً، لا بد من الإشارة مجدداً إلى أن الإنتصار على عدو الإنسانية هو الرسالة الحضارية لأمتنا، وعدو الإنسانية وهو العدو الصهيوني، وهو نفسه القطاع المصرفي، كما أن تخلّفنا العقلي عن فهم جوهر الرسالات السماوية هو العدو الأساسي.

لذلك، فإنني أتطلع إلى كل حكيم عاقل مخلص لإنسانيته ليشهر سلاحنا الفعال الذي هو العقل، وأن لا يؤخَذ بالعلوم الهشّة الهادفة إلى استعمارنا. كما أتمنى أن لا يُنظر إلى هذا البحث الفكري على أنه "بحث اقتصادي"، وإن كان الاقتصاد والمال أساسه وعماده، بل أتمنى أن يعالج كعصف فكري يستهدف مشروع نهضة وتحرر وحضارة انسانية، في وقت يسيطر فيه الإحباط والهزائم واليأس من عدم إمكانية النهوض. لأنه في نظري، مشروع نهضة الأمة الذي لا أرى بديلاً منه، ومن يرى غير ذلك، فإن الحوار الموضوعي – العقلاني هو مجال اختبار الأفكار، وتبيان الصواب من الخطأ يكون في التنفيذ، لأنه عندها فقط يظهر الحق والحقيقة، أما قبول الواقع الفاسد بوضوح، والاستسلام له وفقاً لمقولة "إننا وجدنا آباءنا عليه"، وتبريره بأنه

واقع لا فكاك منه، فإنه يأس من رحمة الله وخروج عن الإنسانية المبتكرة، وتنكُّر للأمة التي ولّدت حضارات العالم.

المراجع

- القرآن الكريم
- الإنجيل المقدس
- معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم (سميح عاطف الزين). دار الكتاب اللبناني – (طبعة خامسة 2007).
- المعجم العربي الأساسي (لاروس). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم –(1989).
- كشف الغمة (المقريزي) – (إغاثة الأمة بكشف الغمة) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي المولود في بيروت، دار الهلال – كتاب الهلال رقم 472.
- طبيعة وأسباب ثروة الأمم (آدم سميث) – معهد الدراسات الاستراتيجية – (ترجمة وتحقيق حسني زينة 2007).

- النظرية العامة (جون ماينيارد كينز) النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. ترجمة الهام عيداروس. (كتب اليكترونية).
- قصة الحضارة (وِل وإيريل ديورانت) ترجمة محمد بدران، دار نشر نوبيليس بيروت 2008.
- The Grip of Death (Michael Rowbothan) Printed and bound in England by J. W. Arrowsmith Ltd, Bristol 1998.
- حكاية السياسة (د. عبد الخالق عبد الله). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.
- الجامع في أصول الربا. د. رفيق يونس المصري. (دار القلم – دمشق) الطبعة الأولى 1991.
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (د.عبد العزيز فهمي هيكل) دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1986.
- البنك اللاربوي في الإسلام (محمد باقر الصدر) دار التعارف 1990.
- الإسلام وفلسفة الحكم (د. محمد عمارة) المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية 1979.
- القرآن والسلطان (فهمي هويدي) دار الشروق الطبعة الأولى 1981.
- أصول الاقتصاد الإسلامي (د رفيق يونس المصري) دار القلم دمشق 1993.
- الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين (عيسى أيوب الباروني) منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية 1986. اعداد عيسى أيوب الباروني. اشراف د. محمد الدسوقي.
- دور الدولة في الاقتصاد (د. حازم الببلاوي) دار الشروق 1998.
- السياسة المالية في دولة الخلافة (د. عايد فضل الشعراوي) شركة دار البشائر الاسلامية الطبعة الأولى 2007.
- الاسلام نظام – الحكم . الاقتصاد . الاجتماع. سميح عاطف الزين دار الكتاب اللبناني 1989.
- الاقتصاد النقدي والمصرفي (د. مصطفى رشدي شيحة) الدار الجامعية 1985.
- النقود والصيرفة والسياسات النقدية. د. عبد النعيم محمد مبارك الدار الجامعية 1985.
- اقتصاديات النقود والبنوك (د. سلمان بو دياب) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 1996.
- النظام المرابي العالمي (مجموعة من الباحثين) دار المستقبل دمشق 1991.

- نظام النهب العالمي (مجموعة من الباحثين) ترجمة غازي ابو عقل، الطبعة الأولى 1993 دار المستقبل دمشق.
- ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية (د. حيدر غيبة) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الأولى 1993.
- أسرار اللوبي اليهودي في العالم (نديم عبده) إصدار نديم عبده 1996.
- اليهودي العالمي (هنري فورد) ترجمة علي الجوهري، تعليق هشام عواض. دار الفضيلة 2001.
- مباحث في الاقتصاد الإسلامي (د محمد رواس قلعه جي) دار النفائس الطبعة الرابعة 2000.
- تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم (دانييل أرنولد) ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1992.
- بيوتات إقراض الأموال (أنطوني سامبسون) دار الحمراء للنشر والتوزيع 1990.
- العقل والبرهان في القرآن (د عدنان دياب) إصدار د. عدنان دياب الطبعة الأولى 2005.
- الغزو الثقافي عوامله وأشكاله (عبد الوهاب زيتون) دار المنارة – بيروت – 1995.
- الاقتصاد السياسي للتخلف (توماس سنتش) ترجمة فالح عبد الجبار دار الفارابي 1978.

الفهرس